



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة "محمد خيضر" بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



الأخبار الكاذبة على الفايسبوك وعلاقتها بتضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية

دراسة استطلاعية على عينة من مرضى السرطان بالجزائر

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه LMD في علوم الإعلام والاتصال

تخصص اتصال جماهيري ووسائط جديدة

إشراف الدكتور

أحمد أمين فورار

إعداد الطالبة

خديجة كرجاني

أمام لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الجامعة | الرتبة العلمية | الصفة |
|-----------------|---------------|----------------|--------------|
| مسعودة طلحة | جامعة بسكرة | أستاذ محاضر أ | رئيسا |
| أحمد أمين فورار | جامعة بسكرة | أستاذ محاضر أ | مشرفا ومقررا |
| مختار فرزولي | جامعة بسكرة | أستاذ محاضر أ | عضوا مناقشا |
| نجاه علمي | جامعة بسكرة | أستاذ محاضر أ | عضوا مناقشا |
| أحمد فلاق | جامعة تمنراست | أستاذ | عضوا مناقشا |
| أحمد شريف بسام | جامعة المدية | أستاذ محاضر أ | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، وبعد،

- أسمى عبارات الشكر لأستاذي المشرف الدكتور أحمد أمين فورار على دعمه وتسهيلاته في فترة كدت أرفع فيها الراية البيضاء؛
- الشكر واجب عليّ أيضا لجامعة "محمد خيضر" ببسكرة التي انتزعت فيها فرصة تحقيق حلم طال أمده؛
- الشكر كل الشكر أيضا لأساتذتي في جامعتي الأم، جامعة الجزائر 3، الذين لم يبخلوا علي بتوجيهاتهم في أي وقت احتجتهم فيه خاصة أساتذة لن تفهم هذه الأسطر حقهم.. لذا سأرجئ شكرهم إلى حين لقاءهم؛
- الشكر واجب عليّ لشقيقي البروفيسور زكية كرجاني وزوجها الدكتور سبتي معلم، على فتحهما باب بيتهما بباتنة لي على مصراعيه، مهوّنين علي بعد المسافة ووعثاء السفر المتكرر إلى بسكرة و"عذاب" المكوث في الإقامة الجامعية؛
- شكر خاص للبروفيسور زكية كرجاني، مختصة في جراحة الأورام بمركز مكافحة السرطان بباتنة على المرافقة العلمية منذ البدايات الأولى لدراستي الميدانية؛
- شكري الجزيل للبروفيسور عدلان ديب رئيس مصلحة الأورام بمركز مكافحة السرطان بسطيف على الدعم والمساعدة اللذين قدمهما لي،
- شكر كبير أيضا لشقيقي "الصغير الكبير" عمر، الذي هوّن علي كثيرا من الصعاب في مسيرتي الدكتورالية، وساعدني في إخراج هذا العمل؛
- شكرا محدود واجب عليّ أيضا لصديقتي، رفيقة المسار الدكتورالي، نجاة بلخباط، التي سخرها لي ربي العلي القدير، أختا أنست غربتي، ورافقتني في كل خطوة لي في بسكرة، وبذلت الكثير من أجلي.

إهداء

إلى بلسم روحي.....أمي ثم أمي ثم أمي

إلى سراجي وقُدوتي.....أبي

إلى إخوتي وأخواتي وأزواجهم

إلى "كرجاني الصغار"

إلى "طه الأمين"، "أميمة" و"أحمد البراء"

أهدي هذا العمل

دودي

فهرس المحتويات

| | |
|----------|---|
| 04..... | فهرس المحتويات |
| 07..... | فهرس الجداول |
| 09..... | ملخص |
| 13..... | مقدمة |
| 24..... | الإطار المنهجي |
| 25..... | أولا: مشكلة الدراسة |
| 33..... | ثانيا: فرضيات الدراسة |
| 34..... | ثالثا: أهمية الدراسة |
| 36..... | رابعا: أهداف الدراسة |
| 38..... | خامسا: متغيرات الدراسة |
| 38..... | سادسا: الإجراءات المنهجية للدراسة |
| 38..... | 1-نوع الدراسة |
| 39..... | 2-ال خلفية النظرية للدراسة |
| 44..... | 3-منهج الدراسة |
| 45..... | 4-مجتمع الدراسة وعينها |
| 46..... | 5-أدوات الدراسة |
| 52..... | 6-حدود الدراسة |
| 53..... | سابعا: الدراسات السابقة |
| 80..... | ثامنا: مفاهيم ومصطلحات الدراسة |
| 85..... | الإطار النظري |
| 86..... | الفصل الأول: الأخبار الكاذبة على فايسبوك: مفهومها، و اقعها وتأثيراتها السلبية |
| 88..... | المبحث الأول: الأخبار الكاذبة والمنشورات الصحية الكاذبة: مقارنة نظرية |
| 89..... | المطلب الأول: الأخبار الكاذبة: استكشاف المفاهيم وغوص في الجذور |
| 89..... | أولا: استكشاف المفاهيم |
| 97..... | ثانيا: غوص في الجذور |
| 105..... | المطلب الثاني: مفهوم المنشورات الصحية الكاذبة ومصطلحات ذات صلة |
| 105..... | أولا: تعريف المنشورات الصحية الكاذبة |
| 106..... | ثانيا: مصطلحات ذات صلة |
| 112..... | المطلب الثالث: أنواع الأخبار الكاذبة، خصائصها المغرية وأدواتها الخفية |
| 112..... | أولا: أنواع الأخبار الكاذبة |
| 118..... | ثانيا: الخصائص المغرية للأخبار الكاذبة |

| | |
|-----------|---|
| 119..... | ثالثا: الأدوات الخفية للأخبار الكاذبة |
| 121..... | المبحث الثاني: فايسبوك ودوره في تضليل المستخدمين |
| 122..... | المطلب الأول: أساليب التضليل على فايسبوك |
| 130..... | المطلب الثاني: تأثير المنشورات الصحية في قرارات الأفراد |
| 132..... | أولا: الآثار النفسية |
| 133..... | ثانيا: الآثار الصحية |
| 134..... | ثالثا: الآثار الاجتماعية |
| | الفصل الثاني: مواجهة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك: |
| 138..... | مقاربة قانونية ووقوف على التحديات |
| 140..... | المبحث الأول: التحليل القانوني لظاهرة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك |
| 140..... | المطلب الأول: تحليل تشريعات الدول الغربية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة |
| 141..... | أولا: التشريع الفرنسي- استحالة إثبات القصد الجرمي |
| 144..... | ثانيا: التشريع الأمريكي- في انتظار قانون فيدرالي |
| 146..... | ثالثا: التشريع الماليزي: نص صريح يمتد خارج الحدود |
| 149..... | رابعا: التشريع البريطاني- ضغط حذر على الشركات التكنولوجية |
| 152..... | خامسا: التشريع الألماني: صرامة تهدد حرية التعبير |
| 154..... | المطلب الثاني: تحليل تشريعات الدول العربية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة |
| 155..... | أولا: التشريع المصري- الأخبار الكاذبة جنائية |
| 157..... | ثانيا: التشريع التونسي- قانون خاص وعقوبات مشددة |
| 159..... | ثالثا: التشريع الأردني- إنصاف للأشخاص الطبيعيين |
| 160..... | رابعا: التشريع السوري- النقرب للإعجاب قد يوصل إلى الحبس |
| 161..... | رابعا: التشريع العراقي- نص خاص يراوح مكانه |
| 163..... | المطلب الثالث: تحليل تشريعات الدولة الجزائرية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة |
| 163..... | أولا: الأساس القانوني والغرض من التجريم |
| 165..... | ثانيا: شروط نشر الأخبار |
| 166..... | ثالثا: أركان جريمة نشر الأخبار الكاذبة |
| 170..... | ثالثا: عقوبة جريمة نشر الأخبار الكاذبة |
| 173..... | المبحث الثاني: تحديات مواجهة الأخبار الكاذبة على فايسبوك بشأن المنشورات الصحية |
| 174..... | المطلب الأول: ضعف التوعية الصحية المتعلقة بمواجهة الأخبار الكاذبة |
| 174..... | أولا: التوعية الصحية: مفهومها- مراحلها |
| 176..... | ثانيا: أهمية التوعية الصحية لمواجهة الأخبار الكاذبة |
| 1777..... | ثالثا: أهداف التوعية الصحية |
| 179..... | رابعا: تحديات التوعية الصحية |
| 182..... | المطلب الثاني: الصعوبات المتعلقة بجهات التحقيق في جريمة نشر الأخبار الكاذبة |
| 182..... | أولا: نقص المعرفة الفنية لدى سلطات التحقيق |

| | | |
|-----|-------|--|
| 185 | | ثانيا: ضعف الخبرة في الجرائم الإلكترونية |
| 188 | | ثالثا: ضعف التعاون الدولي في مواجهة الجرائم الإلكترونية |
| 191 | | المطلب الثالث "الصعوبات المتعلقة بجريمة نشر الأخبار الكاذبة |
| 191 | | أولا: تعذر الوصول إلى دليل الإثبات |
| 196 | | ثانيا: ضحايا الجرائم الإلكترونية |
| 198 | | ثالثا: صعوبة إثبات الجريمة الإلكترونية تبعا لخصوصيتها |
| 201 | | الإطار التطبيقي |
| 202 | | I- تحليل نتائج الدراسة الميدانية |
| 202 | | المحور الأول: الخصائص الديمغرافية للعيّنة |
| 208 | | المحور الثاني: الخصائص العلاجية للعيّنة |
| 218 | | المحور الثالث: علاقة المريض بمنصة فايسبوك |
| 226 | | المحور الرابع: المستخدم والأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك |
| 237 | | المحور الخامس: الأخبار الصحية الكاذبة على فايسبوك وتضليل المستخدمين |
| 242 | | II- اختبار فرضيات الدراسة |
| 242 | | 1- اختبار الفرضيات حسب المعطيات العامة |
| 242 | | 1.1 مدى تسبب الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك في زيادة حيرة المرضى (حسب المعطيات العامة) |
| 248 | | 2.1 - مدى تأثير الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على ثقة مرضى السرطان في المعلومات الطبية الرسمية ودفعهم للبحث عن مصادر بديلة (حسب المعطيات العامة) |
| 249 | | 3.1- مدى دفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى التوجه نحو علاجات بديلة أو غير مثبتة علميا (حسب المعطيات العامة) |
| 250 | | 4.1- مدى دفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى زيادة الاعتماد على المعلومات غير الموثوقة (حسب المعطيات العامة) |
| 251 | | 5.1 مدى إسهام القوانين غير الرادعة في انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك من وجهة نظر مرضى السرطان (حسب المعطيات العامة) |
| 252 | | 2- اختبار الفرضيات حسب الخصائص الديمغرافية |
| 252 | | 1.2- اختبار الفرضيات حسب متغير الجنس |
| 253 | | 2.2- اختبار الفرضيات حسب متغير السن |
| 254 | | 3.2- اختبار الفرضيات حسب المستوى التعليمي |
| 255 | | 3- اختبار الفرضيات حسب متغير الخصائص العلاجية |
| 256 | | 4- اختبار الفرضية الرئيسية: تأثير الأخبار الكاذبة على عدم اليقين والقرارات العلاجية |
| 257 | | III- استنتاجات الدراسة |
| 263 | | IV- توصيات الدراسة |
| 270 | | خاتمة |
| 272 | | قائمة المراجع |
| 304 | | الملاحق |

قائمة الجداول

| | |
|-----|--|
| 50 | جدول رقم (01): نتائج اختبارات صدق الأداة----- |
| 51 | جدول رقم (02): نتائج اختبارات ثبات الأداة----- |
| 51 | جدول رقم (03): نتائج الاتساق الداخلي للأداة----- |
| 202 | جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس----- |
| 203 | جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية----- |
| 204 | جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي----- |
| 205 | جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية----- |
| 208 | جدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب نوع المرض----- |
| 209 | جدول رقم (09): تصنيف مفصل لأنواع السرطان المدرجة تحت بند "غير ذلك".----- |
| 210 | جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب سنة التشخيص----- |
| 211 | جدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع للجراحة----- |
| 212 | جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع للعلاج الكيماوي----- |
| 212 | جدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع للعلاج الإشعاعي----- |
| 213 | جدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع للعلاج المناعي----- |
| 214 | الجدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع لعلاجات بديلة----- |
| 215 | الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاج البديل المستخدم----- |
| 218 | جدول رقم (17): توقيت فتح حساب فايسبوك بالنسبة لتشخيص المرض----- |
| 219 | جدول رقم (18): الحسابات المستخدمة من قبل من لا يملكون حسابا شخصيا----- |
| 220 | جدول رقم (19): الوقت المستغرق يوميا على فايسبوك----- |
| 221 | جدول رقم (20): استخدام فايسبوك كمصدر للمعلومة الصحية----- |
| 223 | جدول رقم (21): الاطلاع على المنشورات الصحية المتعلقة بالمرض على فايسبوك----- |
| 224 | جدول رقم (22): الاحصاء الوصفي للتعرض للأخبار الصحية عبر فايسبوك----- |
| 225 | الجدول رقم (23): الاحصاء الوصفي للتفاعل مع المحتوى الصحي (نشاط المستخدم)----- |
| 226 | جدول رقم (24): مدى ثقة المستخدمين في المعلومات المتضمنة في المنشورات الصحية على فايسبوك----- |
| 231 | جدول رقم (25): مدى اهتمام المستخدمين بمعرفة مصدر المنشورات الصحية على فايسبوك----- |
| 234 | الجدول رقم (26): الإحصاء الوصفي للثقة في المعلومات المتضمنة في المنشورات الصحية على فايسبوك----- |
| 234 | جدول رقم (27): مدى مصداقية المستخدم لأخبار كاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك----- |
| 235 | جدول رقم (28): كيفية معرفة المستخدمين بأن المنشور كاذب----- |
| 239 | جدول رقم (29): مقياس القلق والتوتر المرتبط بالأخبار الكاذب----- |
| 239 | جدول رقم (30): مدى استجابة المستخدمين لمنشورات صحية على فايسبوك اتضح لاحقا أنها كاذبة----- |
| 241 | جدول رقم (31): مدى تأثير الأخبار الكاذبة المستجاب لها على الوضع الصحي للمستخدمين----- |

- جدول رقم (32): أنواع الأخبار الكاذبة الأكثر انتشارا وتأثيرا-----243
- جدول رقم (33): التأثيرات الصحية المباشرة للأخبار الكاذبة-----245
- جدول رقم (34): العوامل المساهمة في انتشار الأخبار الكاذبة-----246
- جدول رقم (35): مدى تسبب الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك في زيادة حيرة المرضى (حسب المعطيات العامة)-----247
- جدول رقم (36): تأثير الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على ثقة مرضى السرطان في المعلومات الطبية الرسمية (حسب المعطيات العامة)-----248
- الجدول رقم (37): دفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى التوجه نحو علاجات بديلة أو غير مثبتة علميا (حسب المعطيات العامة)-----249
- الجدول رقم (38): دفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى زيادة الاعتماد على المعلومات غير الموثوقة (حسب المعطيات العامة)-----250
- جدول رقم (39): اعتقاد المرضى بدور القوانين غير الرادعة في انتشار الأخبار الكاذبة (حسب المعطيات العامة)-----251
- جدول رقم (40): الفروق حسب متغير الجنس-----252
- جدول رقم (41): الفروق حسب متغير السن-----253
- جدول رقم (42): الفروق حسب متغير المستوى التعليمي-----254
- جدول رقم (43): الفروق حسب متغير الخصائص العلاجية-----255
- جدول رقم (44): مدى تأثير الأخبار الكاذبة على عدم اليقين والقرارات العلاجية لمرضى السرطان-----257

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الأخبار المتعلقة بالصحة المنشورة عبر فايسبوك في تضليل مرضى السرطان في الجزائر، وفهم كيفية تأثير ذلك على قراراتهم الصحية وتوجهاتهم نحو العلاج، من خلال عدة أهداف تتمثل أساسا في دراسة العوامل التي تجعل مرضى السرطان يميلون إلى تصديق الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك، وكذا كيفية اعتماد مرضى السرطان على المعلومات غير الموثوقة التي تتضمنها الأخبار الكاذبة، في اتخاذ قراراتهم العلاجية والمخاطر الصحية المترتبة عن ذلك، بالإضافة استكشاف رأي مرضى السرطان في الجزائر حول مسؤولية القوانين غير الرادعة في انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك، والتوصل إلى مقترحات تساعد المرضى في التمييز بين الأخبار الصحية الصحيحة وتلك المغلوطة لدى التماسهم المعلومات المتعلقة بمرضهم على فايسبوك، وتقديم توصيات لتعزيز الوعي الصحي لدى مرضى السرطان.

بالاعتماد على منهج المسح، تمت الاستعانة باستبيان نشر على مجموعات متخصصة على "الفضاء الأزرق"، لكن عدم الاستجابة له، اضطرت الباحثة للجوء إلى المقابلات المقننة بعدد من مراكز مكافحة السرطان بالجزائر، وبذا تم جمع عينة من 173 مريضا أجابوا على أسئلة الاستبيان.

كشفت نتائج التحليل الإحصائي باستعمال الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، أن أثر الأخبار الكاذبة على فايسبوك بشأن المنشورات الصحية أكبر مما يتوقعه المستخدمون، الأطباء، الهيئات الحكومية، المشرعون وحتى إدارة فايسبوك.

بداية التأثير تكون بالحيرة التي تزداد اتساعا لدى مرضى السرطان من مستخدمي فايسبوك بمجرد إعلامهم بتشخيص المرض لديهم، والتي تدفعهم للالتماس مزيد من المعلومات من مصادر لا ينتهون

للتحقق منها، مقابل تراجع ثقتهم في الأطباء المعالجين والنظام الطبي الرسمي ككل، ويتجسد هذا التأثير باللجوء إلى علاجات بديلة وتأخير التوجه للمراكز الطبية المتخصصة وبداية العلاج إلى حين التأكد من نتائج العلاجات البديلة، لكن عواقب هذا التأخير قد تكون وخيمة تصل إلى حد أن لا يتمكن المريض مكن بدء العلاج الطبي لأنه – ببساطة- يكون قد فارق الحياة، والسبب أخبار كاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك.

كلمات مفتاحية: أخبار كاذبة- فايسبوك- منشورات صحية- تضليل- سرطان

Abstract

This study sought to shed light on a deeply human and pressing issue, and which is the impact of false health-related news shared on Facebook on cancer patients in Algeria. It aimed to explore how such misinformation can shape patients' health decisions, influence their attitudes toward treatment, and ultimately affect their chances of survival. The research also examined the factors that make cancer patients vulnerable to believing false health news, the extent of their reliance on unverified information, and the serious health risks that may result. Additionally, it investigated their perspectives on the lack of effective legal measures to curb the spread of health misinformation on Facebook. Most importantly, it strived to offer practical suggestions to help patients better distinguish between accurate and misleading information, and to strengthen their health awareness during an already fragile stage of life.

The study employed a survey method. Initially, a questionnaire was shared in Facebook groups dedicated to cancer support. However, due to a low response rate, the researcher shifted to structured interviews conducted in several cancer treatment centers across Algeria. This approach yielded a sample of 173 cancer patients who generously shared their experiences and concerns.

Statistical analysis using the SPSS software revealed a sobering reality: the influence of false health news on Facebook is far greater than many assume, including users themselves, healthcare professionals, policymakers, and even Facebook's own administrators.

For many patients, the moment they are diagnosed with cancer marks the beginning of a painful journey filled with confusion and vulnerability. In that state, they often turn to social media seeking hope or answers — unknowingly stepping into a space filled with misleading and sometimes dangerous content. As trust in the formal medical system diminishes, some are drawn toward alternative treatments and delay seeking professional care. Tragically, for some, this delay proves fatal. They never make it to the treatment stage as they are misled by a false promise they found on Facebook.

Keywords: Fake news — Facebook — Health — related posts — Misinformation— Cancer

مقدمة

أفرزت الثورة التكنولوجية الحالية ميلاد مجتمع جديد يتسم بالتفاعل المستمر عبر وسائط المعلوماتية المدعومة بشبكة الإنترنت، مما أحدث تغييرًا جذريًا في أنماط الحياة البشرية. فقد أصبح الأفراد متصلين على مدار الساعة، يتبادلون المعلومات ويتفاعلون مع الأحداث بطرق لم تكن ممكنة في الماضي. ولم يعد الإنترنت مجرد أداة ترفيهية أو مصدرًا للمعرفة، بل تحول إلى فضاء رقمي متكامل يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية.

لقد أصبح التفاعل الرقمي عنصرًا أساسيًا في حياة الأفراد، حيث أتاح فرصًا واسعة للاتصال والعمل والتعلم عن بعد، مما جعل المسافات الجغرافية أقل تأثيرًا في حياة الناس. هذا التغير لم يقتصر على الأفراد فحسب، بل امتد ليشمل المؤسسات والشركات التي وجدت في الإنترنت منصة مثالية لتوسيع أعمالها والوصول إلى أسواق جديدة بسرعة وبتكلفة منخفضة. وهكذا، أصبحت التكنولوجيا الرقمية بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الحديث.

أوضحت البيانات والمعلومات الرقمية المورد الأهم في العصر الحالي، حيث يجري جمعها وتحليلها بشكل مستمر لتقديم خدمات مخصصة وتطوير منتجات مبتكرة. هذا الواقع الرقمي الجديد أثار تساؤلات حول الخصوصية وأمن المعلومات، مما استدعى وضع سياسات تشريعية وأطر قانونية لحماية حقوق الأفراد والشركات في الفضاء الرقمي (Castells, 2010).

إلى جانب المجالات الاقتصادية والاجتماعية، تركت الثورة التكنولوجية بصمتها في الحقل الثقافي، حيث أصبحت الثقافات تتداخل وتتفاعل عبر المنصات الرقمية، مما أسهم في تشكيل هوية عالمية تتجاوز الحدود القومية.

لكن، رغم الإيجابيات العديدة، ظهرت تحديات كبرى، من أبرزها الفجوة الرقمية بين المجتمعات المتقدمة والنامية، والتي تعمقت بفعل التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا وتوظيفها (van Dijk, 2020)

بهذا، يمكن القول إن الثورة التكنولوجية ليست مجرد حقبة تطور تقني، بل هي تحول شامل يمس مختلف جوانب الحياة، مما يستدعي فهمًا معمقًا للتغيرات الناشئة وآثارها بعيدة المدى على المجتمعات البشرية.

ظهرت في الآونة الأخيرة وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تحولت إلى ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة، مما جعلها تشكل عنصرًا أساسيًا في مختلف جوانب الحياة العصرية. لقد ساهمت هذه الوسائل في توفير المعلومات والمعارف في شتى المجالات، مع إتاحة فرص غير مسبقة للوصول إلى المصادر والبيانات، وبفضل سهولة استخدامها، أصبحت التكنولوجيا الرقمية متاحة لمختلف فئات المجتمع، مما ساهم في تقليص الفجوة المعرفية بين الأفراد ورفع مستوى الوعي العام (الشمري، أفرح و البلهان، عيسى، 2019)،

لم تعد التكنولوجيا الحديثة -إذن- مجرد أدوات تقنية، بل أصبحت محركًا أساسيًا للتغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي، تفرض على المجتمعات استجابات واعية لمواجهة التحديات المصاحبة لها، وضمان استخدامها بشكل إيجابي يعزز التنمية المستدامة والاستقرار العالمي.

لقد أدت هذه التطورات إلى بروز مواقع التواصل الاجتماعي كواحدة من أبرز أدوات الاتصال والتفاعل الرقمي، حيث تميزت بخصائصها الجاذبة مثل الفورية، والتفاعلية، وإمكانية الوصول المستمر. هذه المنصات ساعدت في تعزيز التفاعل الاجتماعي ونقل الأخبار والمعلومات بسرعة غير مسبقة، مما جعلها أداة قوية للتأثير في الرأي العام وتشكيل الوعي الجمعي حول القضايا السياسية والاجتماعية

والاقتصادية والصحية. هذا الانفتاح المعلوماتي منح الأفراد العاديين القدرة على المساهمة في نشر الأخبار وتداولها بحرية لم تكن ممكنة في العصور السابقة (صليحة وسليم، 2022، ص 2).

ومع ذلك، فإن هذا الانتشار الواسع لم يخلُ من تحديات كبيرة، أبرزها انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي فضاءً غير منظم يسمح بتداول محتويات غير موثوقة، مما يهدد مصداقية المعلومات ويؤثر سلباً على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لذا ظهرت الحاجة إلى تعزيز الوعي الرقمي لدى الأفراد، وتطوير التشريعات والقوانين التي تضمن الحد من إساءة استخدام هذه المنصات (Sauvageau & others, 2018).

كما تسببت هذه الثورة الرقمية في تغيير عميق في مفهوم الصحافة التقليدية، حيث لم تعد المؤسسات الإعلامية وحدها المسؤولة عن نقل الأخبار والتحقق من صحتها، بل أصبح الأفراد أنفسهم يلعبون دور الصحفي المواطن، ينقلون الوقائع عبر وسائل التواصل، مما يخلق تحدياً جديداً يتعلق بكيفية تنظيم هذه العملية دون المساس بحرية التعبير. لذلك، أصبح من الضروري تعزيز تقنيات التحقق من الأخبار وتطوير الخوارزميات الذكية التي يمكن أن تكتشف الأخبار الكاذبة وتحد من انتشارها في الوقت الفعلي (Lazer, et al., 2018).

وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي من أبرز الأدوات المستخدمة للتخفي ونشر الأخبار الكاذبة، مستغلة الطبيعة التفاعلية لهذه المنصات التي تسمح بانتشار المحتويات بسرعة فائقة وبدون رقابة مباشرة. هذه البيئة التفاعلية جعلت الإشاعات والأخبار الملفقة تنتشر بشكل واسع، خصوصاً أمام غياب الفوارق الثقافية بين المستخدمين عند التعامل مع المحتويات المتداولة. هذا الانتشار العشوائي يزداد مع تصاعد الأحداث وتسارعها، مما يخلق مناخاً ملائماً لنمو الأكاذيب والشائعات التي تؤثر في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Wardle & Derakhshan, 2017).

تشير الدراسات إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فايسبوك، أصبحت منصة رئيسية لتداول الأخبار الكاذبة، حيث أجرى موقع Buz Z. Feed News في عام 2016 دراسة أظهرت أن 23 خبرًا كاذبًا نشر على فايسبوك حصل على ما يزيد عن 10.6 مليون تفاعل، بين إعجابات وتعليقات ومشاركات، بمتوسط 460 ألف تفاعل لكل خبر. هذه الإحصائيات تعكس مدى سهولة التلاعب بالمعلومات عبر هذه المنصات، خاصة في ظل غياب آليات فعالة للتحقق من المحتويات قبل (بوتشيفا و بوزيتي، 2020)

تعد الأخبار الكاذبة من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمعات الحديثة، بسبب تأثيرها العميق على العقول والنفوس، حيث تلعب دورًا خطيرًا في تشكيل المواقف والاتجاهات العامة بطرق غير صحيحة. في ظل هذا الواقع، يصبح التصدي للأخبار الزائفة مسؤولية مشتركة بين الحكومات والشركات التكنولوجية والمستخدمين أنفسهم. ويتطلب ذلك تعزيز الوعي المجتمعي من خلال حملات التثقيف الإعلامي وتطوير مناهج تعليمية تركز على التفكير النقدي، بما يمكن الأفراد من التحقق من مصادر المعلومات بشكل فعال قبل تصديقها أو نشرها (Lazer, et al., 2018)

إلى جانب التوعية، ينبغي تعزيز التشريعات القانونية لمكافحة الأخبار الكاذبة ومعاينة الجهات التي تعتمد نشرها لأغراض خبيثة. ومن المهم أيضًا تطوير خوارزميات ذكاء اصطناعي متقدمة تستطيع اكتشاف الأخبار الكاذبة في الوقت الفعلي وتقييد انتشارها قبل أن تتسبب في أضرار اجتماعية واقتصادية جسيمة، ذلك أن الأخبار الكاذبة تشكل تحديًا معقدًا يتطلب استجابة متعددة المستويات تشمل التوعية، التشريعات، والتكنولوجيا المتقدمة، بهدف حماية المجتمعات من آثارها السلبية والحفاظ على النزاهة المعلوماتية في العصر الرقمي، كما أنه وللوصول إلى نجاح تام لهذا المسعى، لا بد من تعاون دولي على المستويين السياسي والتكنولوجي بين مختلف الدول والمنظمات والشركات والهيئات المختصة لضمان بيئة إعلامية آمنة وصادقة (Allcott & Gentzkow, 2017).

وتُعدّ مواقع التواصل الاجتماعي اليوم من أهم المنصات التي تتناول موضوعات متعلقة بصحة الإنسان، بما في ذلك الأمراض وأعراضها وأسبابها وطرق علاجها، إضافة إلى تسليط الضوء على الأوبئة والفيروسات التي تهدد الصحة العامة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث خلال انتشار جائحة فيروس كورونا التي اجتاحت العالم، حيث أصبحت هذه المنصات مصدرًا أساسيًا للمعلومات الصحية، سواء من الجهات الرسمية أو الأفراد. وقد أدى هذا الدور الإعلامي إلى بروز الوعي الصحي كأداة محورية لتعزيز الصحة العامة، حيث يسهم في توعية الأفراد بكيفية الوقاية من الأمراض وتجنب العادات الصحية الضارة. (WHO, 2020)

ويمثل الوعي الصحي حجر الزاوية في إحداث تغيير إيجابي في سلوكيات الأفراد والمجتمعات، حيث يساعد على ترسيخ العادات الصحية السليمة التي تعزز الصحة العامة وتقلل من مخاطر الإصابة بالأمراض. ولا يعتمد تحقيق الصحة الشاملة على التقدم الطبي أو توفير الخدمات الصحية العلاجية فقط، بل يتطلب -في الأساس- نشر الثقيف الصحي بطرق فعالة ومستدامة. فالتدخل الوقائي، القائم على التوعية، يعد من أهم الاستراتيجيات لتحقيق صحة المجتمع وتقليل العبء الاقتصادي على منظومات الرعاية الصحية. (Nutbeam, 2008)

في هذا السياق، يتضح أن الاكتفاء بتقديم خدمات علاجية فقط لا يمكن أن يحقق مستوى صحيًا متقدمًا لأي مجتمع، بل يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم الأزمات الصحية نتيجة استمرار العادات السيئة وضعف الثقافة الصحية. يعود هذا التحدي إلى غياب الوعي الكافي لدى الأفراد حول مسببات الأمراض وطرق الوقاية منها، فضلًا عن ضعف القدرة على تمييز المصادر الموثوقة للمعلومات الصحية على الإنترنت. ويؤكد ذلك ضرورة تعزيز الحملات التثقيفية المستمرة، باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، مع إشراك المؤسسات الصحية والحكومية لتقديم محتوى صحي دقيق وموثوق. (Glanz & Rimer, 2015)

علاوة على ذلك، يجب أن يكون الأسلوب الوقائي في الرعاية الصحية نهجًا استراتيجيًا تتبناه الأنظمة الصحية الحديثة. فالوقاية من الأمراض من خلال التثقيف الصحي يمكن أن يخفف من أعباء الرعاية الطبية المكلفة ويحد من انتشار الأمراض المزمنة. إن بناء مجتمع صحي واعٍ يتطلب استثمارات مستمرة في التعليم الصحي والإعلام التثقيفي الموجه، بما يضمن إيصال الرسائل الصحية السليمة إلى مختلف فئات المجتمع بطرق ميسرة وشاملة (Green & Tones, 2010).

إجمالاً، تُبرز هذه التحديات أهمية تطوير السياسات الصحية التي تركز على تعزيز التثقيف الصحي كاستراتيجية وقائية أساسية. ويتطلب ذلك تعاونًا وثيقًا بين الحكومات والمؤسسات الصحية ومنصات التواصل الاجتماعي، لضمان انتشار المعلومات الصحية الصحيحة، بما يساهم في بناء مجتمعات تتمتع بصحة مستدامة في عصر يعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية.

تعد التوعية الصحية من الموضوعات الحيوية التي حظيت باهتمام كبير في مجالي الإعلام الصحي والوقائي، حيث تهدف إلى تعزيز الوعي الصحي بين الأفراد وتمكينهم من اتخاذ التدابير الوقائية لتجنب الأمراض الخطيرة، فضلاً عن إدارة الأعراض المصاحبة لها بفعالية، يمثل هذا الدور التوعوي أحد الركائز الأساسية في استراتيجيات الصحة العامة، حيث يساهم في تحسين مستوى الصحة المجتمعية وتقليل معدلات انتشار الأمراض من خلال تثقيف الأفراد حول أساليب الوقاية والرعاية الذاتية (الذكري، 2018). تتحدد علاقة التوعية الصحية بمستويين أساسيين يكمل أحدهما الآخر. يتمثل المستوى الأول في البعد التعاوني الذي يركز على توظيف الإعلام لتحقيق التنمية الثقافية الصحية، حيث تعمل وسائل الإعلام على نشر برامج التثقيف الصحي والوقائي، مما يعزز إدراك الأفراد لأهمية الوقاية وتغيير السلوكيات الصحية غير السليمة، ويتجلى هذا المستوى من خلال الحملات الإعلامية المكثفة التي تسعى إلى توصيل الرسائل الصحية بطرق مبسطة وفعالة، مما يساهم في بناء ثقافة صحية مستدامة (Nutbeam, 2008).

أما المستوى الثاني، فهو المستوى الوظيفي الذي يقوم على تأسيس سياسة إعلامية تواصلية تأخذ في الحسبان العقائد والثقافات السائدة في المجتمع، مع الالتزام بنقل الأخبار الصحية الدقيقة وتقديم معلومات موثوقة حول القضايا الصحية. في هذا السياق، تهدف التوعية الصحية إلى ترسيخ القيم الصحية وتعزيز العادات الإيجابية من خلال تقديم محتوى يتناسب مع احتياجات المجتمع وثقافته، مما يزيد من فعالية الرسائل الصحية ويضمن قبولها على نطاق واسع. (Green & Tones, 2010)

لقد أثبتت الدراسات أن الإعلام الصحي الفعال يمكن أن يكون أداة قوية في تحسين الصحة العامة إذا تم استخدامه بطرق مدروسة ومنظمة، وتتطلب هذه الجهود تكاملاً بين المؤسسات الصحية ووسائل الإعلام لضمان تقديم محتوى صحي يعزز السلوكيات الإيجابية ويقلل من الممارسات الضارة، ويحتاج ذلك أيضاً إلى تدريب الكوادر الإعلامية بشأن القضايا الصحية لتكون قادرة على نقل المعلومات بشكل مهني وموثوق، مما يعزز الثقة العامة في الرسائل الصحية المقدمة. (Glanz & Rimer, 2015)

في النهاية، يتضح أن التوعية الصحية ليست مجرد عملية إعلامية، بل هي استراتيجية شاملة تتطلب تضامراً بين الجهود بين مختلف القطاعات المعنية بالصحة والإعلام. إن النجاح في تحقيق هذا الهدف يعتمد على تصميم سياسات إعلامية مدروسة تستند إلى دراسات ميدانية دقيقة، مع التركيز على تكييف الرسائل الصحية بما يتلاءم مع القيم الثقافية للمجتمعات، لضمان تأثيرها الإيجابي وتعزيز الصحة العامة على المدى البعيد.

شهدت التوعية الصحية تطوراً ملحوظاً من حيث الوسائل والأشكال، متأثرة بالتغيرات التي طرأت على وسائل الاتصال الحديثة والنظم الاجتماعية، حيث أصبحت تعتمد بشكل كبير على الإعلام الإلكتروني، لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك. هذا التحول الرقمي أتاح للتوعية الصحية الوصول إلى شرائح أوسع من الجمهور، حيث يمكن للأفراد متابعة المعلومات الصحية بسهولة من خلال هواتفهم

الذكية وأجهزتهم اللوحية. لقد أضحت هذه المنصات بمثابة قنوات اتصال دائمة تقدم محتويات متنوعة، تشمل التثقيف الصحي والتوعية الوقائية، بأسلوب مباشر وسهل الاستيعاب (عزوز، 2020، صفحة 48) تؤدي مواقع التواصل الاجتماعي دورًا جوهريًا في تعزيز التفاعلية حول الموضوعات الصحية التي يهتم بها مستخدميها، ويظهر هذا الدور في تعدد أساليب التفاعل، بدءًا من نشر المحتويات الصحية عبر الحسابات الشخصية، ومرورًا بالمجموعات المتخصصة التي تركز على مواضيع معينة، وصولًا إلى إنشاء الصفحات التوعوية التي تهدف إلى نشر المعرفة الصحية بشكل منتظم، ويساهم الأفراد في هذه العملية من خلال كتابة المنشورات، مشاركة المقالات الصحية، ونقل الخبرات الشخصية المتعلقة بالصحة، مما يخلق بيئة تشاركية تساهم في تعزيز الثقافة الصحية الجماعية (Kim & Johnson, 2016).

هذا التفاعل الإيجابي يعكس مستوى الوعي الصحي المتنامي لدى فئة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، الذين يملكون القدرة على التمييز بين المنشورات الصحيحة والأخبار الكاذبة، فيستبعدون الثانية ويستفيدون من الأولى في تحسين أنماط حياتهم كونهم يصبحون أكثر قدرة على الوصول إلى المعلومات الصحية الموثوقة، ويحرصون على التحقق من المعلومات قبل التفاعل معها، وبالأخص مشاركتها مع المستخدمين الآخرين.

بالمقابل، ومع التدفق المعلوماتي السريع، ظهرت فئة ثانية تفتقر إلى هذا الوعي، وتسلم بأن كل ما ينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، سيما فايسبوك، صحيح، بل وغير قابل للمراجعة إطلاقًا، فما بالك بالتدقيق والتحقق؟، هؤلاء يشكلون فريسة سهلة للأخبار الكاذبة، التي لا يكتفون بقراءتها وتصديقها، بل يستجيبون لمحتوياتها، وينفذون ما تقترحه عليهم وتوجههم إليه، ما قد يعرض سلامتهم وصحتهم للخطر، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إنما تتوسع دائرة الخطر، لكون هؤلاء اللاواعين يسارعون—في الغالب—إلى

التفاعل مع الأخبار دون التحقق منها بإبداء الإعجاب، التعليق والمشاركة على حسابهم، وفي المجموعات والصفحات أيضا.

هذا التباين في مستوى الوعي بين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وفايسبوك بشكل خاص، يؤكد أهمية تعزيز مهارات التفكير النقدي لدى المستخدمين على اختلاف فئاتهم وتوجهاتهم ومستوياتهم الاجتماعية والمعرفية، حتى يتمكنوا من التمييز بين المعلومات الصحية التي تهدف إلى توعيتهم وإفادتهم وتلك الكاذبة التي ترمي إلى تضليلهم والمساس بسلامتهم. لذا يبقى التحدي الأكبر هو ضمان مصداقية المصادر التي تُستقى منها هذه المعلومات، إذ يمكن أن يؤدي الانتشار العشوائي للمحتويات غير الموثوقة إلى تضليل الجمهور وتفاقم المشكلات الصحية بدلاً من حلها. (Eysenbach, 2008)

على ضوء ذلك، يتضح أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست مجرد أدوات للنشر، بل أصبحت منصات تفاعلية تسهم في تشكيل وعي صحي عام قائم على التفاعل المتبادل بين الأفراد (المستخدمين) فيما بينهم، من جهة، وبينهم وبين المؤسسات الصحية من جهة ثانية. هذا الوعي يكون سليماً إذا شكّل بناءً على منشورات موثوقة صادرة عن جهات طبية متخصصة، لكنه قد يتعرض للتشويه بأخبار صحية كاذبة ومضللة تنتشر بسرعة تفوق بكثير سرعة انتشار الأخبار السليمة، ما يجعل المستخدمين عرضة للاستغلال والتضليل، وتكمن خطورة هذه الظاهرة في قدرتها العجيبة على تشكيل مفاهيم بل وقناعات صحية خاطئة قد تدفع البعض إلى تبني سلوكيات صحية غير سليمة، قد تصل إلى رفض الخضوع لعلاجات مثبتة علمياً، والاكتفاء بعلاجات بديلة يمكنها أن تزيد وضعهم الصحي سوءاً.

من هنا، تبرز أهمية هذه الدراسة التي تبحث ظاهرة الأخبار الكاذبة عبر فايسبوك وعلاقتها بتضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية، سعياً لتسليط الضوء على هذه المشكلة، واقتراح حلول لها، وهذا من خلال إطار منهجي وآخر نظري وثالث تطبيقي.

يخصص الإطار المنهجي لعرض إشكالية البحث، فرضياته، أهميته وأهدافه، بالإضافة إلى نوع الدراسة وخلفيتها النظرية والإجراءات المنهجية الموافقة لذلك (المنهج، مجتمع البحث، العينة، أدوات البحث ومتغيراته)، ومن ثم عرض مجموعة من الأدبيات السابقة، ونقدها، فاستخلاص جوانب الاستفادة منها، والتوصل إلى الفجوة المعرفية التي تسعى الدراسة إلى تداركها، وكذا التطرق إلى مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي رأت الباحثة أهمية التوقف عندها وتحديدها.

بينما قسم الإطار النظري إلى فصلين:

خصص الفصل الأول للأخبار الكاذبة عبر الفيسبوك: مفهومها، واقعها وتأثيراتها السلبية، وقسم إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مقارنة نظرية للأخبار الكاذبة والمنشورات الصحية عبر فايسبوك وهذا من خلال ثلاثة مطالب استكشف المطلب الأول مفاهيم الأخبار الكاذبة وغاص في جذورها، بينما خصت الباحثة المنشورات الصحية الكاذبة والمصطلحات ذات الصلة بالدراسة في المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث تطرقت الدراسة إلى أنواع الأخبار الكاذبة، خصائصها المغرية وأدواتها الخفية. أما المبحث الثاني، فقد خص بالدراسة والبحث الدور السلبي لفيسبوك في تضليل المستخدمين، وهذا من خلال مطلبين، بحث الأول مختلف أساليب التضليل عبر فايسبوك، وخصص المطلب الثاني لأثر المنشورات الصحية على قرارات الأفراد نفسيا، صحيا واجتماعيا.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان "مواجهة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك: مقارنة قانونية ووقوف على التحديات"، وقسم بدوره إلى مبحثين، تم في الأول إجراء تحليل قانوني لظاهرة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية عبر فايسبوك من خلال ثلاثة مطالب، تناول الأول بالتحليل تشريعات عدد من الدول الغربية، في هذا المجال، وخصص الثاني لتشريعات عدد من الدول العربية في ذات الخصوص. وفصل المطلب الثالث في التشريعات الجزائية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة. أما المبحث

الثاني فقد استعرض تحديات مواجهة الأخبار الكاذبة عبر فايسبوك، وهذا في ثلاثة مطالب، بحث المطلب الأول التحديات المتعلقة بضعف التوعية الصحية المتعلقة بمواجهة الأخبار الكاذبة، متطرقاً إلى مفهوم التوعية الصحية، أهميتها، أهدافها وتحدياتها، وتعرض الثاني إلى الصعوبات المتعلقة بجهات التحقيق في جريمة نشر الأخبار الكاذبة متمثلة في نقص المعرفة الفنية لديها، ضعف الخبرة في الجرائم الإلكترونية، وضعف التعاون الدولي في مواجهة هذا النوع من الجرائم، في حين خصّص المطلب الثالث للصعوبات المتعلقة بإثبات جريمة نشر أخبار كاذبة وهذا من خلال التطرق إلى ثلاثة عناصر متمثلة في تعذر الوصول إلى دليل الإثبات، الصعوبات التي يتسبب فيها الضحايا، والصعوبات التي تقف وراءها خصوصية الجريمة الإلكترونية.

أما في الإطار التطبيقي فتعرض الباحثة نتائج دراستها بالتحليل والتفسير، لتخرج في النهاية بنتائج، تستنبط منها توصيات تختتم بها دراستها.

الإطار المنهجي

أولاً: مشكلة الدراسة

تمثل الثورة المعلوماتية إحدى السمات البارزة لعصرنا الحالي، حيث أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي من أهم التحولات التكنولوجية التي غيرت البنية الاتصالية وأنماط التأثير في المجتمعات الإنسانية. تمتاز هذه المواقع بقدرتها الفائقة على تجاوز الحدود الزمنية والجغرافية، مما يجعلها إحدى أبرز أدوات التأثير الثقافي والمعرفي في العصر الرقمي. وقد شكل إنشاؤها إنجازاً تقنياً مهماً تحقق في أواخر القرن العشرين، حيث أتاحت للإنسان فرصة إلغاء المسافات الجغرافية، والبقاء على اطلاع دائم على الأحداث العالمية وتطوراتها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى نشر الثقافة وتبادل المعلومات بطريقة لم تكن ممكنة من قبل (Castells, 2010).

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك، أكس (تويتر سابقاً)، إنستغرام، وغيرها، مصادر معلومات قوية، ذات تأثير عالمي في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. هذا التحول يعود بشكل كبير إلى التطور المستمر في تقنيات الهاتف المحمول، التي مكنت من النشر الفوري وتقديم المحتويات عبر وسائط متعددة تشمل النصوص، والصور، ومقاطع الفيديو. هذه القدرة على النشر الفوري والتفاعل المستمر جعلت من وسائل التواصل الاجتماعي منصات إعلامية لا تقتصر على المؤسسات الصحافية التقليدية فحسب، بل أتاحت للأفراد العاديين أن يصبحوا منتجين للمحتوى ومؤثرين في الرأي العام (Lazer, et al., 2018).

في ظل هذا التطور، ظهر مفهوم "الإعلام البديل"، الذي يشير إلى استخدام منصات التواصل الاجتماعي كبديل للإعلام التقليدي في نقل الأخبار وتغطية الأحداث. كما أدى هذا الواقع الجديد إلى بروز "المواطن الصحافي"، الذي يتيح له امتلاك هاتف محمول متصل بالإنترنت أن ينقل الأحداث بشكل فوري ويشارك المعلومات من قلب الحدث. هذه الظاهرة ساهمت في جعل وسائل التواصل الاجتماعي أكثر من مجرد

أدوات للتواصل الشخصي، بل أصبحت منصات إعلامية متكاملة تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام وتوجيه النقاشات المجتمعية حول مختلف القضايا. (Wardle & Derakhshan, 2017)

لقد مرت هذه المنصات بتحول ديناميكي ملحوظ منذ بداياتها كمجتمعات افتراضية محدودة النطاق إلى فضاءات عالمية للتواصل الإعلامي السمعي والبصري. لم تعد مواقع التواصل الاجتماعي مجرد منصات نصية مكتوبة، بل أصبحت أدوات اتصال متعددة الوسائط قادرة على الجمع بين النصوص والصور والمقاطع المرئية في إطار تفاعلي يتجاوز الحدود التقليدية للإعلام. هذا التوسع المستمر يعكس عمق تأثير الثورة المعلوماتية على المجتمعات، ويؤكد أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست مجرد ظاهرة اتصالية، بل هي قوى تكنولوجية واجتماعية تعيد تشكيل حياة الأفراد والمجتمعات على المستويات كافة. (Kim & Johnson, 2016)

واستطاعت مواقع التواصل الاجتماعي أن تصبح مصدرًا هامًا وسريعًا للمعلومات، حيث تنقل ردود الأفعال وتؤثر في تشكيل الرأي العام إزاء القضايا المختلفة، ومن خلال تفاعلية هذه المنصات، يمكن للمستخدمين المشاركة في النقاشات العامة، مما يساهم في التأثير على عملية صنع القرار وتوجيه الرأي العام نحو أهداف محددة. ولا يقتصر استخدام هذه المنصات على فئة واحدة، بل اتسعت قاعدة المستخدمين لتشمل السياسيين والوزراء والأكاديميين والرياضيين وطلاب العلم وغيرهم من فئات المجتمع التي باتت تعتمد عليها كوسيلة اتصال أساسية (نصر الدين منصر، 2022).

رغم هذه الفوائد، تواجه مواقع التواصل الاجتماعي تحديًا كبيرًا يتمثل في صعوبة التحقق من صحة المعلومات المنشورة عليها، نظرًا لكثرتها وتعدد مصادرها وسرعة تداولها. لقد أصبحت هذه المنصات أدوات فعالة لنشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، حيث يجد المستخدمون أنفسهم أمام كم هائل من المحتويات التي يصعب التأكد من مصداقيتها. وفي الماضي، كانت الأخبار الكاذبة تنتشر ببطء، وكان تأثيرها محدودًا في نطاق جغرافي ضيق، أما اليوم، بفضل سرعة الإنترنت وآليات النشر الفوري، يمكن أن ينتشر أي

خبر في جميع أنحاء العالم في وقت قياسي، مما يؤدي إلى تداعيات لا يمكن التنبؤ بها، حتى من قبل مروجيها أو صانعيها (Wardle & Derakhshan, 2017)

يُعد فايسبوك من أبرز منصات التواصل الاجتماعي وأكثرها استخدامًا على مستوى العالم، حيث يمثل واحدًا من أهم الأدوات التي يعتمد عليها مستخدمو التكنولوجيا الحديثة في التفاعل الرقمي. تشير أحدث الإحصائيات (مارس 2025) إلى وجود 2.8 مليار مستخدم لموقع فايسبوك عبر العالم بنمو سنوي يقدر بـ 4.3 بالمائة مقارنة بـ 2024، ويقدر عدد مستخدمي "الفضاء الأزرق" في منطقة شمال إفريقيا بـ 110 مليون مستخدم (4.8 بالمائة من العدد الإجمالي)، أما في الجزائر، فبعد أن تراجع من 22.45 مليون مستخدم في 2022 إلى 20.8 مليون مستخدم في 2023، شهد معدل استخدام فايسبوك قفزة كبيرة في سنة 2025 ليصل إلى 32.6 مليون مستخدم (ما يعادل 69.4 بالمائة من مجموع السكان، مع أخذ بعين الاعتبار أن هناك من المستخدمين من يملك أكثر من حساب واحد). وأرجع القائمون على منصة فايسبوك هذا النمو الكبير إلى ارتفاع معدل انتشار الأنترنت في الجزائر إلى 76.9 بالمائة مع بداية 2025، وكذا تحسن سرعة الأنترنت المتنقل لتصل إلى 23.42 ميغابت في الثانية (Facebook users in Algeria - March 2025, 2025)

بالإضافة إلى هذا، يتيح فايسبوك فرصًا كبيرة لنشر المحتويات وتبادل المعلومات، مما يجعله وجهة مفضلة للمؤسسات والأفراد على حد سواء. هذا الانتشار الهائل يعزز من أهمية دراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهذه المنصة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام والوعي الاجتماعي والصحي.

رغم هذه الإمكانيات، يواجه مستخدمو الفايسبوك مجموعة من التحديات والمعوقات، من أبرزها انتشار الأخبار الكاذبة التي تؤدي إلى تزييف الوعي المجتمعي. يعتمد مروجو هذه الأخبار على مصادر مجهولة تقدم مضامين رقمية تهدف إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من المتابعين، مما يسهم في نشر الشائعات والمعلومات المضللة. هذا الواقع يتطلب تعزيز التوعية الرقمية وتنمية التفكير النقدي لدى المستخدمين

لتمكينهم من التمييز بين الأخبار الحقيقية والمزيفة، وتقليل التأثير السلبي للمحتويات المضللة على المجتمع

(Wardle & Derakhshan, 2017)

مع التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، شهدت الرسالة الإعلامية تطورًا كبيرًا في شكلها ومضمونها، وامتد هذا التطور ليشمل الوسيلة الإعلامية والمرسل على حد سواء. ولم يعد التعبير عن الرأي ونشر المعلومات حكرًا على الصحفيين والإعلاميين المحترفين كما كان في الماضي، بل أصبح بإمكان الأفراد العاديين التعبير عن آرائهم ونشر أفكارهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات والمواقع الشخصية. أتاح هذا التحول مساحة غير مسبقة للمشاركة والتفاعل بين الأفراد والمجتمعات، مما جعل الإعلام أكثر ديمقراطية وتنوعًا. (Castells, 2010)

لقد أدى هذا الانفتاح الإعلامي إلى زيادة هائلة في حجم المعلومات والبيانات المنشورة على شبكة الإنترنت، وأصبح المواطن العادي مشاركًا فعالًا في عملية الإنتاج الإعلامي، حيث يمكنه نشر محتوياته بحرية دون الحاجة إلى المرور عبر بوابات تحريرية رسمية. ورغم ما يوفره هذا الواقع من مزايا تتعلق بتوسيع نطاق الحريات الإعلامية وتعزيز حرية التعبير، إلا أنه خلق أيضًا تحديات كبيرة، تتمثل في انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، حيث يصعب التحقق من صحة المحتويات المنشورة بسبب كثرتها وتعدد مصادرها (Wardle & Derakhshan, 2017)

أصبحت مشكلة الأخبار الكاذبة أزمة عالمية ذات أبعاد خطيرة، تجلت بوضوح بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، حيث أثبتت تساؤلات جدية حول دور شبكات التواصل الاجتماعي في تضليل الرأي العام ونشر المعلومات المضللة، ويرى العديد من الخبراء أن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والبرمجيات المتطورة، لعبت دورًا أساسيًا في تعزيز انتشار الشائعات بشكل كبير وعلى نطاق واسع. هذه التقنيات لا تقتصر على النصوص والصور فقط، بل امتدت إلى إنتاج مقاطع فيديو

مزيفة بجودة عالية تُعرف بتقنية "التزييف العميق (Deepfake)"، مما جعل التحقق من صحة المحتوى الإعلامي تحديًا كبيرًا (جمعة، 2022) لقد أدى تطور هذه التقنيات إلى صعوبة التمييز بين الأخبار الحقيقية وتلك المزيفة، حيث أصبحت منصات التواصل الاجتماعي ساحة مفتوحة لنشر محتويات يصعب التحقق من مصداقيتها في الوقت الفعلي، وتتيح الخوارزميات الذكية ترويج هذه المحتويات بناءً على شعبيتها وتفاعل المستخدمين معها، مما يساهم في تضخيم تأثيرها ونشرها على نطاق أوسع دون المرور بعمليات تحقق صحافية تقليدية (Lazer, et al., 2018)

هذا التداخل بين المحتوى الموثوق والمحتوى الزائف يتطلب اتخاذ تدابير متعددة المستويات تشمل تعزيز الوعي الإعلامي لدى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وتطوير مهاراتهم في التحقق من مصادر المعلومات وتقييم مصداقيتها، وكذا تطوير أدوات تقنية أكثر تقدمًا للكشف عن التزييف الإعلامي كما يتطلب الأمر تكاتف الجهود بين الحكومات والشركات التكنولوجية الكبرى، لتطوير سياسات تنظيمية وقوانين رادعة تهدف إلى الحد من انتشار المحتويات الكاذبة، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة المحتويات الرقمية، مع الحفاظ على حرية التعبير كحق أساسي في المجتمع الرقمي (Wardle & Derakhshan, 2017)

ويمثل فايسبوك اليوم أكثر المنصات استخدامًا في مجالات متعددة، بما في ذلك الدعاية والإعلان، نظرًا لإمكانياته الكبيرة في استهداف الجماهير المختلفة من خلال أدوات تسويقية متقدمة، ولا يقتصر هذا الاستخدام على الجوانب التجارية، بل يمتد ليشمل المجالات الاجتماعية والصحية، حيث أصبح وسيلة فعالة لنشر التوعية الصحية والمعلومات الاجتماعية التي تهتم الأفراد والمجتمعات. (Kim & Johnson, 2016)

إن التفاعل الذي يوفره فايسبوك يجعله أداة مثالية لنشر الرسائل الصحية والاجتماعية بطريقة موجهة وفعالة. وتستطيع المؤسسات الصحية والمنظمات غير الحكومية استخدام المنصة لنشر حملات توعوية حول القضايا الصحية والأمراض المزمنة، فضلاً عن تقديم نصائح وقائية وتعليمية تستهدف مختلف

فئات المجتمع. بفضل الانتشار الواسع لهذه المنصة، أصبح بإمكان المؤسسات التواصل مع الملايين في وقت قصير، ما يعزز تأثيرها في التغيير الاجتماعي وتحسين السلوكيات الصحية. (Eysenbach, 2008)

ومع ذلك، فإن الاستخدام الواسع لفيسبوك في هذه المجالات يتطلب الحذر لضمان أن تكون المعلومات المنشورة دقيقة وموثوقة، لا سيما مع انتشار الأخبار الزائفة والمعلومات غير الدقيقة. لذلك، يتطلب الأمر التحقق المستمر من مصادر المحتويات المنشورة لضمان مصداقيتها وأمانها المعلوماتي (Wardle & Derakhshan, 2017)

وتمثل التوعية الصحية هدفا أساسيا لاستخدام منصة فايسبوك، حيث تركز على الإنسان بوصفه محوراً رئيسياً يتفاعل مع المحتوى المنشور بإحساسه بالمسؤولية تجاه صحته وصحة مجتمعه. يتيح الفايسبوك فرصة مثالية لتعزيز التوعية الصحية عبر تقديم معلومات طبية موثوقة ونصائح وقائية بطرق مبسطة يمكن للجمهور العام استيعابها بسهولة. إن نجاح التوعية الصحية على هذه المنصة يعتمد على عدة عوامل، أبرزها القدرة على ربط المعلومات الصحية باحتياجات الأفراد الحقيقية وجعل تطبيقها أمراً ميسراً في حياتهم اليومية (عميرات، آمال، 2014)

ويقدم فايسبوك بيئة رقمية تفاعلية تتيح نشر المعلومات الصحية بطريقة مبتكرة، تشمل النصوص، والصور التوضيحية، ومقاطع الفيديو القصيرة، ويمكن للمؤسسات الصحية والعاملين في المجال الطبي استغلال هذه الإمكانيات لتقديم محتويات تعليمية وتوعوية تجذب انتباه المستخدمين، مع تعزيز التفاعل من خلال التعليقات والمشاركات التي تتيح مناقشة الموضوعات الصحية بشكل أوسع. هذا التفاعل يساعد في بناء وعي صحي مستدام لدى الأفراد، حيث يتحول المستخدمون من مجرد متلقين سلبيين إلى مساهمين نشطين في نشر المعرفة الصحية وتبادلها مع الآخرين. (Eysenbach, 2008)

علاوة على ذلك، يسهم تصميم فايسبوك القائم على التفاعل الاجتماعي في تحفيز الأفراد على الاهتمام بصحتهم من خلال متابعة الصفحات الطبية المتخصصة والمجموعات الصحية التي تشجع على مشاركة التجارب الصحية الشخصية. ورغم هذه المزايا، يتطلب نجاح التوعية الصحية عبر فايسبوك التأكد من مصداقية المعلومات المقدمة، لتجنب انتشار المعلومات المغلوطة أو الأخبار الكاذبة التي قد تضر بالصحة العامة، وهو ما وقف عليه العالم خلال جائحة كورونا وما رافقها من أخبار كاذبة ساهمت في نشر الرعب بين المستخدمين وعطلت جهود العلماء في السيطرة على الوباء، فكان من الضروري الالتفات إلى الأخبار الكاذبة التي تستهدف مجالات أخرى غير السياسة والسياسيين، وإن كان هؤلاء لا يولون اهتماما بها إلا في أوقات الانتخابات. (Wardle & Derakhshan, 2017)

وبعيدا عن أوقات الأزمات، وفي غياب آليات فعالة للتحقق من صحة المعلومات، مقابل سهولة النشر على فايسبوك، أصبحت هذه المنصة بيئة مثالية لانتشار الأخبار الصحية الكاذبة التي يقف وراءها -في الغالب- معلنون يسعون للترويج لسلعهم دون مراعاة لمعاناة المرضى، أو ببساطة أفراد أو مجموعات لا يقدرون حجم الضرر الذي قد يسببه منشور يروجون له على فايسبوك دون التحقق من محتواه.

كل هذا مقابل تعطش المريض لمعلومات لا يجد أسهل من فايسبوك للبحث عنها، وقد يصير -في ظرف أيام قليلة من تشخيص المرض لديه- متابعا لعشرات الصفحات أو عضوا في عدد كبير من المجموعات التي تهتم بحالته الصحية الطارئة.

جاءت هذه الدراسة -إذن- في إطار محاولة علمية لفهم العلاقة بين انتشار الأخبار الكاذبة على منصة فايسبوك وتأثيرها في تضليل المستخدمين، خاصة فيما يتعلق بالمنشورات الصحية التي تُبث عبر هذه الوسيلة الرقمية واسعة الانتشار. ويتزايد القلق حول مصداقية المحتويات الصحية التي تُنشر على الفضاء الأزرق لما تتسم به من قدرة على التأثير على سلوكيات الأفراد وقراراتهم الصحية، خاصة لدى الفئات الضعيفة

صحيًا، كالمصابين بأمراض مزمنة مثل مرضى السرطان الذين يعتمدون بشكل كبير على المعلومات المتوفرة عبر الإنترنت لدعم رحلتهم العلاجية سيما بمجرد إعلامهم بتشخيص الورم لديهم (Eysenbach, 2008).

ويعد مرض السرطان من الأمراض المنتشرة بشكل واسع في العالم وفي الجزائر، وهو ثاني مرض مسبب للوفيات بعد أمراض القلب والشرابين، بحسب الوكالة الدولية لأبحاث السرطان (IARC) التابعة للمنظمة العالمية للصحة (WHO)، التي تحصي نحو 20 مليون حالة سرطان جديدة سنويا في العالم، وتتوقع أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى 30 مليون حالة بحلول 2040، نظرا للنمو السكاني وتزايد نسب الشيخوخة. لكن معدل البقاء على قيد الحياة لمدة خمس سنوات بعد تشخيص المرض يصل إلى 70 بالمائة في الدول المتقدمة، بينما ينخفض في الدول النامية ليصل إلى أقل من 50 بالمائة (Cancer., 2024) (جمعة، 2022)

وفي الجزائر، رغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول السرطان بسبب عدم التمكن من توحيد البيانات بين جميع مراكز مكافحة السرطان، وعدم قدرة فئة كبيرة من المرضى على الوصول إلى العلاج، لغلاء تكاليفه وعدم كفاية المراكز العمومية المتخصصة، ونقص الوعي أيضا (2024 كرجاني)، إلا أن المنظمة العالمية للصحة تقدر عدد الحالات الجديدة المشخصة سنويا بالمرض بخمسين ألف حالة

(50 000)، ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى تسعين ألف حالة (90 000) بحلول 2040، بسبب زيادة عدد السكان، وارتفاع متوسط العمر، مع الإشارة إلى أن أغلب الحالات يتم تشخيصها بعد سن الخمسين، وكذا تغير نمط الحياة (قلة النشاط البدني، نظام غذائي غير صحي، التدخين...)، أما متوسط البقاء على قيد الحياة خلال 5 سنوات بعد التشخيص، فيتراوح ما بين 50 و60 بالمائة في الجزائر وفقا لتقديرات الوكالة الدولية لأبحاث السرطان ((Cancer., 2024) بينما يرى رئيس اللجنة الوطنية للوقاية من السرطان ومكافحته، البروفيسور عدة بونجار، أن عدد الحالات الجديدة المسجلة في ارتفاع مستمر قد يصل إلى حدود 65 000 حالة جديدة سنويا، مؤيدا الأسباب التي ساقها المنظمة العالمية للصحة، ومضيفا إليها السمعة التي قد

تسبب في 18 نوعا من السرطان وفي 90 نوعا من الأمراض الأخرى، ويقدر المختص نسبة الوفيات لدى المصابين بالسرطان في الجزائر بـ 55 بالمائة 52.57 بالمائة منهم نساء (بونجار، 2025)

أمام هذه الأعداد والنسب المخيفة، ما إن يشخص المريض بالسرطان، ويعلن له الطبيب ذلك، حتى ينطلق في كل الاتجاهات بحثا عن معلومات تفيد في التعرف أكثر على مرضه ودرجة خطورته، وأساليب العلاج، طبية كانت أو تقليدية، بل وقد يربط الخطوات المادية للتشخيص (بدء العلاج، تأخير، الاعتماد على علاجات بديلة، السفر للخارج بحثا عن فرص أفضل للعلاج...)، بما يجمعه من معلومات. ولأنه يكون محاصرا بالوقت، فإنه لا يجد أسرع من فايسبوك من أجل استقاء المعلومات التي يريدها، ولا يتوانى في متابعة أي صفحة يصادفها أثناء بحثه، أو الانضمام إلى أي مجموعة لها علاقة بمرضه، علّه يجد ضالته، وكلما توسع في البحث زادت رغبته في الحصول على معلومات أكثر، ما يجعله عرضة لسيل من الأخبار الصحية الكاذبة قد يساهم هو الآخر في الترويج لها من خلال التفاعل مع ما يتيح له "الفضاء الأزرق" من معلومات التمسها من مصادر متعددة (منشورات الأصدقاء، صفحات متخصصة، مجموعات متخصصة).

لذا جاءت هذه الدراسة لتبحث مدى ارتباط الأخبار الكاذبة بتضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية، مركزة على مرضى السرطان، ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف تسهم الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على الفايسبوك في تضليل مرضى السرطان بالجزائر عند بحثهم عن المعلومات الصحية وما تأثير ذلك على قراراتهم العلاجية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

أ - الفرضية الرئيسية

تسهم الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على الفايسبوك في زيادة عدم اليقين لدى مرضى السرطان

في الجزائر عند بحثهم عن المعلومات الصحية، ما يؤدي إلى تضليلهم في اتخاذ القرارات العلاجية.

ب- الفرضيات الفرعية:

- 1- تتسبب الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة عبر فايسبوك في زيادة حيرة مرضى السرطان بشأن خيارات العلاج المتاحة، ما يدفعهم إلى البحث عن معلومات إضافية لتلبية حاجتهم إلى المعلومات.
- 2- تؤثر الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على ثقة مرضى السرطان في المعلومات الطبية الرسمية، ما يدفعهم إلى البحث عن مصادر معلومات بديلة لتقليل عدم اليقين.
- 3- تدفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى التوجه نحو علاجات بديلة أو غير مثبتة علمياً وذلك بسبب حيرتهم وارتباكهم الناتجين عن تضارب المعلومات المتاحة.
- 4- تؤدي الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة إلى زيادة اعتماد مرضى السرطان على المعلومات غير الموثوقة، مما يعرضهم لمخاطر صحية إضافية.
- 5- يعتقد مرضى السرطان أن القوانين غير الرادعة تسهم في انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة عبر فايسبوك، ما يدفعهم إلى البحث عن معلومات إضافية لتقليل عدم اليقين، ويؤثر على قراراتهم الصحية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الجانبين النظري والتطبيقي، حيث تستند إلى مجموعة من العوامل التي تبرز ضرورتها الأكاديمية والاجتماعية.

أ- الأهمية النظرية

1. تبرز أهمية إجراء بحوث معمقة في مجال الإعلام الجديد والتطبيقات الرقمية المتطورة، نظراً للانتشار المتسارع لاستخدامها في الحياة اليومية، مما يستدعي تسليط الضوء على أيديولوجيات هذه

التطبيقات التي تعمل على نشر ثقافتها دون قيود تنظيمية واضحة، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات بحثية لفهم هذا التأثير المتزايد.

2. تهدف الدراسة إلى إضافة بحوث علمية تواكب التطورات التكنولوجية الرقمية، مع التركيز على انعكاسات هذه التحولات على المستخدمين في السياق الجزائري، وعلى مرضى السرطان بشكل خاص الذين لم يحظوا بالاهتمام في الدراسات السابقة في هذا المجال رغم عددهم المتزايد كل سنة، ما سيسهم في سد الفجوات البحثية المتعلقة بتأثير الإعلام الجديد في مجالات مختلفة، سيما في المجال الصحي، ويمكن للدراسة أن تحيل الباحثين نحو آفاق بحثية أخرى تخص الأمراض الأكثر انتشارا في الجزائر على غرار السكري، ضغط الدم، وغيرها.

3. أصبح مجال الأخبار الكاذبة من القضايا الملحة التي فرضتها الثورة الرقمية الحديثة، حيث تسهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة التضليل الإعلامي التي أضحت تتسم بسهولة الانتشار على المنصات الرقمية، مما يبرز الحاجة إلى دراسات في أسبابها وآليات انتشارها وآثارها، وسبل مواجهتها بفعالية.

4. تتناول الدراسة التأثيرات السلبية للأخبار الكاذبة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة في ما يتعلق بنشرها وإمكانية تصديقها. يكتسب هذا الجانب أهمية خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على هذه المواقع كمصادر رئيسية للأخبار والمعلومات، مما يجعل التصدي لهذه الظاهرة أمراً ضرورياً لضمان نزاهة الفضاء الرقمي وحماية الرأي العام عامة، والفئات الهشة منه بشكل خاص من التضليل الإعلامي.

ب-الأهمية التطبيقية

1. تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تساهم في تعزيز الاستخدام الإيجابي للمنشورات الصحية عبر منصة فايسبوك، وتوعية مرضى السرطان بأهمية التحقق من المعلومات التي يتعرضون لها على موقع فايسبوك قبل اتخاذ أي قرارات تخص صحتهم والتعامل مع مرضهم ما ينعكس إيجاباً على علاجهم وعلى جودة حياتهم.
2. تكتسي الدراسة أهمية أخرى في تعزيز ثقة المرضى في أطباءهم كمصدر موثوق للمعلومات وكمصدر تحقق من المعلومات الصحية التي يتعرضون لها عبر موقع فايسبوك، ما يجعل هؤلاء الأطباء بمثابة الدرع الواقي للمرضى من تضليل الأخبار الكاذبة لهم.
3. للدراسة أهمية ثالثة تتمثل في تزويد المؤسسات الصحية والجهات المعنية بخريطة طريق توجيهية تضمن تحسين الحملات التوعوية الصحية، وتطوير أساليب النشر التفاعلية عبر فايسبوك، بما يتلاءم مع احتياجات الجمهور المستهدف. كما يمكنها المساعدة في تصميم حملات إعلامية أكثر احترافية تستند إلى أسس علمية ومنهجية تراعي الجوانب الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.
4. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تفتح الدراسة آفاقاً جديدة أمام الباحثين لتطوير أبحاث مستقبلية تتناول الاستخدامات المتقدمة للتكنولوجيا الرقمية في المجال الصحي، مع التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التفاعل التي تتيح الوصول إلى جمهور أوسع بطرق مبتكرة. بذلك، تساهم هذه الدراسة في دعم الجهود الرامية إلى تحسين الصحة العامة عبر وسائل الإعلام الرقمي، وتحقيق أثر إيجابي مستدام في السلوكيات الصحية للأفراد والمجتمعات.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على العلاقة بين استخدام فايسبوك وتشكيل الوعي الصحي لدى المستخدمين، مع التركيز على مدى تأثير الأخبار المتعلقة بالصحة المنشورة عبر

فايسبوك في تضليل مرضى السرطان في الجزائر، وفهم كيفية تأثير ذلك على قراراتهم الصحية وتوجهاتهم نحو العلاج، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- معرفة دوافع مرضى السرطان في الجزائر لالتماس المعلومات الصحية على فايسبوك.
- تحليل مدى تأثير الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة عبر فايسبوك في زيادة حيرة مرضى السرطان وعدم يقينهم بشأن خيارات العلاج المتاحة، ودفعهم إلى البحث عن معلومات إضافية لتلبية حاجتهم إلى المعلومات.
- دراسة العوامل التي تجعل مرضى السرطان يميلون إلى تصديق الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك.
- تقييم تأثير الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على ثقة مرضى السرطان في المعلومات الطبية الرسمية، وكيف يدفعهم ذلك إلى البحث عن مصادر معلومات بديلة للتغلب على عدم اليقين.
- تحليل كيفية دفع الحيرة وعدم اليقين الناتجين عن الأخبار الكاذبة مرضى السرطان إلى التوجه نحو علاجات بديلة أو تأخير بدء العلاج الفعّال.
- دراسة كيفية اعتماد مرضى السرطان على المعلومات غير الموثوقة التي تتضمنها الأخبار الكاذبة، والمخاطر الصحية المترتبة عن ذلك.
- استكشاف رأي مرضى السرطان في الجزائر حول مسؤولية القوانين غير الرادعة في انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك، وأثر ذلك على قراراتهم الصحية.
- التوصل إلى مقترحات تساعد المرضى في التمييز بين الأخبار الصحية الصحيحة وتلك المغلوطة لدى التماسهم المعلومات المتعلقة بمرضهم على فايسبوك.

- تقديم توصيات لتعزيز الوعي الصحي لدى مرضى السرطان.

خامسا: متغيرات الدراسة

تحدد متغيرات الدراسة الحالية فيما يلي:

1- المتغير المستقل: هو المتغير المراد قياس تأثيره على المتغير التابع، ويتمثل في هذه الدراسة بـ

(الأخبار الكاذبة على موقع فايسبوك).

2- المتغير التابع: هو المتغير المراد قياسه ومدى تأثره بالمتغير المستقل، ويتمثل في هذه الدراسة بـ

(تضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية).

3- المتغيرات الوسيطة: وهي المتغيرات التي قد تؤثر في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

وتتمثل في هذه الدراسة في الخصائص الديمغرافية (الجنس، السن، المستوى التعليمي)، والخصائص

العلاجية (مراحل العلاج).

سادسا: الإجراءات المنهجية للدراسة

1- نوع الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن البراديغم الكمي الذي يستند على الفلسفة الوضعية، ويعتبر أن الظواهر

الاجتماعية يمكن دراستها بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية، ومن هذا المنطلق، تكون

المعرفة وفقه مبنية على الملاحظة الموضوعية والتجريبية، ويعتمد هذا البراديغم على المنهج الكمي الذي

يركز على جمع البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام أساليب إحصائية، يهدف أساسا إلى اختبار

الفرضيات وتحديد العلاقات السببية أو الارتباطية بين المتغيرات، والوصول إلى استنتاجات عامة وقابلة

للتعميم. (Creswell, 2023)

كما تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية شبه السببية، حيث تسعى إلى وصف واقع انتشار الأخبار الكاذبة على فيسبوك وتحليل تأثيرها المحتمل في تضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية، انطلاقاً من وجهات نظر عينة من مرضى السرطان في الجزائر، وهذا من خلال رصد الظاهرة وتحليل مكوناتها، مع جمع أوصاف وبيانات مفصلة حولها لتحليلها وتفسيرها علمي، مع السعي إلى تفسير العلاقات التأثيرية بين المتغيرات الرئيسية (الأخبار الكاذبة عبر فايسبوك كمتغير مستقل، والتضليل بشأن المنشورات الصحية كمتغير تابع)، وذلك عبر ربط البيانات الميدانية بالخلفية النظرية.

ورغم أن التصميم غير تجريبي، فإن "الدقة في تحليل السياق وفحص الترابطات المنطقية تسمح باقتراح علاقات شبه سببية، تُسهم في فهم أعمق لآليات التضليل الرقمي، وهو ما يذهب إليه كريسويل بتأكيد أنه "يمكن للدراسات الوصفية أن توحى بوجود علاقات سببية عندما تكون مدعومة بإطار نظري وضوابط إحصائية، حتى دون وجود تلاعب تجريبي" (Creswell, 2023, p. 146)

ويساعد هذا النوع من الدراسات في الوصول إلى نتائج تستند إلى تحليل إحصائي وتفسيرات علمية دقيقة، مما يوفر أساساً قوياً لتقديم توصيات عملية لتحسين آليات التوعية الصحية عبر المنصات الرقمية، وتعزيز مصداقية المحتويات الصحية المنشورة.

2- الخلفية النظرية للدراسة

من بين النظريات التي تنضوي تحت لواء البراديغم الكمي، نظرية التماس المعلومات وهي من بين النظريات التي تتقصى أثر وسائل الاتصال على المعرفة، ولا تركز هذه النظرية على القوائم بالاتصال ولا على الرسالة الإعلامية بل على سلوك الفرد في بحثه عن المعلومات من مصادر الاتصال المختلفة والتعرف على العوامل التي تؤثر على هذا السلوك (مكاوي، ليلى السيد 2020)، ص 283-284، وهذا من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت الباحثة لتوظيف هذه النظرية في دراستها، كما أنها تُعد أساساً نظرياً مهماً لفهم سلوك الأفراد في مجالات

متعددة مثل التعلم، واتخاذ القرارات الصحية، واستخدام وسائل الإعلام، بالإضافة إلى أنها من بين النظريات التي لم تأخذ حقها في حقل الدراسات الإعلامية، لدرجة أن كثيرين يعتقدون أنها حكر على ميداني المعلوماتية والمكتبات، مع أنها –منذ نشأتها- اهتمت ببحث الفرد عن المعلومات في وسائل الإعلام والاتصال، أي أنها اهتمت بالمتلقي للرسالة الإعلامية، كما سنورده في ما يلي:

تركز نظرية التماس المعلومات على فهم كيفية بحث الفرد عن المعلومات وهدفه من وراء هذا البحث، والعوامل التي تؤثر في العملية كالسياقات الاجتماعية أو النفسية. ويعرف كريكيلاس التماس المعلومات بأنه النشاط الذي يؤديه الفرد للوصول إلى المعلومات التي تشبع حاجته المثارة. (Pfeifer, 2000, p. 20) وقد طورت نماذج متعددة ضمن إطار النظرية، تشرح بالتفصيل المراحل المختلفة لعملية التماس المعلومات، وتوضح النتائج المحتملة، التي قد تكون مرضية إذا نجح الأفراد في الوصول إلى المعلومات المطلوبة، أو غير مرضية في حال واجهوا عقبات في الوصول إلى مصادر موثوقة (البطريق، 2019، صفحة 48)، من بينها نموذج لوبير وكريستيا Loebert et Cristia الذي يرى أن استراتيجيات الفرد في التماس المعلومات من الإنترنت تقوم على ثلاث خطوات، تبدأ الخطوة الأولى بمثير عاطفي أو منطقي (مشكلة) يجذب انتباه الفرد، وإذا قرر هذا الأخير عدم تجاهل هذا المثير، وفشل في فك رموزه (عدم تمكنه من حل المشكلة)، فإن ذلك يؤدي إلى خلق حاجات عاطفية أو وظيفية أو مادية لديه، تدفعه لأن يتجه إلى الإنترنت للبحث عن المعلومات التي تساعد على فك رموز هذا المثير، وعندما يعثر على المعلومات التي يريدها، يشرع مباشرة في استخدامها بما يحقق له أهدافه ويلبي حاجاته (حل المشكلة).

لكن خلال رحلة التماس المعلومات، قد يصادف الفرد بعض المعوقات منها المتعلقة بشخصيته، ومنها المتعلقة بمحيطه، ومنها المتعلقة بمصادر المعلومات والأهداف الكامنة وراء التماسها.

1- ملتمس المعلومات: تلعب المتغيرات الشخصية دورا فارقا بين الأشخاص في التماس المعلومات

ومن بين هذه المتغيرات المستوى التعليمي والقاعدة المعرفية، فالمستوى التعليمي المنخفض يحد من سلوك التماس المعلومات، كما أن المتغيرات الديمغرافية كالسن والجنس، لها أيضاً تأثير كبير في التماس

المعلومات، وفقاً لويلسون Wilson، ووالش Walsh (Ansari, 2010)

2- الغرض من التماس المعلومات: التماس المعلومات سلوك مقصود يهدف إلى بلوغ هدف أو مجموعة

من الأهداف يمكن اعتبارها إعلاناً من ملتمس المعلومات عن مشكلة يواجهها، وهذه المشكلة هي التي

تحدد سلوك التماس المعلومات لديه (Marchionini, 1995).

3- مصادر وقنوات التماس المعلومات: لكي تنجح عملية التماس المعلومات، لا بد من توافر بعض

السمات في مصادر المعلومات منها أن تكون متاحة والوصول إليها سهل، وغير مكلف ولا متعب، ولا

يحتاج الكثير من الوقت، وكذا أن تتمتع بالمصداقية فالشك يجعل ملتمس المعلومات يتردد في

استخدامها، والقبول، فقبول الفرد للوسيلة الاتصالية من الأمور التي تؤثر على عملية التماس

المعلومات.

4- البيئة المحيطة بسلوك التماس المعلومات: تحتوي البيئة المحيطة بملتمس المعلومات العديد من

العوامل التي قد تساعد في سلوكه كما قد تعيقه، ومن بين ما قد يواجهه ملتمس المعلومات من

معوقات، المعوقات الاجتماعية التي قد تطرأ عندما يكون مصدر المعلومات شخص أو أن يحتاج

ملتمس المعلومات للتفاعل مع شخص آخر للوصول إلى هدفه، وهنا ينضم إلى مجموعات معرفية أو

شبكات اجتماعية فيصبح التفاعل مع الآخرين أداة مهمة للحصول على المعلومات، حيث يمكنه

الاستفادة من خبرات الآخرين وتطوير معارفه بشكل أسرع وأكثر فاعلية، والمعوقات الموقفية التي قد

تعيق مواصلة عملية التماس المعلومات كالوقت الذي يتطلبه التماس المعلومات والمكان الذي

تتواجد به المعلومات (سامح محمد يوسف، 2013)

يتمثل الفرض الرئيس لنظرية التماس المعلومات في أن الأفراد يسعون بشكل طبيعي وفعال للحصول على المعلومات لتلبية احتياجاتهم المعرفية أو لحل مشكلات معينة.

وتتفرع عن هذا الفرض الرئيس إلى فروض فرعية:

- 1- فرض الدوافع: يلتمس الأفراد المعلومات بدافع الحاجة إلى حل مشكلة ما.
- 2- فرض الخصائص الفردية: تختلف سلوكيات التماس المعلومات باختلاف خصائص ملتزميها كالعمر، الجنس، المستوى التعليمي.
- 3- فرض السياق: يؤثر السياق الاجتماعي، الثقافي أو البيئي في كيفية التماس الأفراد للمعلومات.
- 4- فرض التفاعل مع التكنولوجيا (مصدر أو قناة المعلومات): تؤثر طبيعة التفاعل مع التكنولوجيا المستخدمة في سلوكيات التماس المعلومات.
- 5- فرض التغذية الراجعة (السلوك): تؤثر نتائج التماس المعلومات في السلوكيات المستقبلية للفرد.

إسقاط النظرية على الدراسة

اهتمت الدراسة بتوظيف نظرية التماس المعلومات من خلال اختبار كافة فروضها على عينة الدراسة فبحثت مدى استخدام مرضى السرطان في الجزائر لموقع فايسبوك من أجل الحصول على معلومات صحية بعد تشخيص المرض لديهم، ودوافعهم لذلك، وسلوكياتهم بعد التعرض لأخبار كاذبة عبر فايسبوك، وأثرها على صحتهم ومساهمتهم العلاجي، أخذا بعين الاعتبار كل المتغيرات التي قد تؤثر في عملية التماس المعلومات لدى أفراد العينة، كالسن، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة الصحية العلاجية.

وفقاً لنظرية التماس المعلومات، فإن مرضى السرطان يسعون باستمرار إلى البحث عن المعلومات المتعلقة بحالتهم الصحية وأحدث التطورات العلاجية التي تخصهم، حيث تصبح الحاجة

إلى المعرفة بالنسبة لهم ضرورة ملحة نابعة من الرغبة في فهم طبيعة المرض وتخفيف القلق النفسي المصاحب له.

في هذا السياق، تُعتبر وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيما فايسبوك، مصدرًا أساسيًا للمعلومات التي يتعرضون لها، حيث تتيح لهم الوصول إلى محتويات متعددة تشمل فيديوهات توعوية، وتجارب شخصية، وتقارير صحية.

من خلال هذه المنصات، يتفاعل المرضى مع المنشورات الصحية ويجرون مقارنات معرفية بين ما يشاهدونه عبر فايسبوك وبين تجاربهم الشخصية أو المعلومات الطبية التي حصلوا عليها مسبقًا من المصادر الطبية التقليدية. يؤدي هذا التفاعل المستمر إلى إعادة تشكيل وعيهم الصحي، حيث يتأثرون إيجابيًا إذا كانت المعلومات التي يتلقونها صحيحة ودقيقة، أو سلبًا إذا تعرضوا للأخبار الكاذبة والمحتويات المضللة التي قد تزيد من القلق النفسي لديهم وتؤثر على قراراتهم الصحية.

تؤكد النظرية أيضًا أن الأفراد لا يتلقون المعلومات بشكل سلب، بل يتفاعلون معها بوعي نسبي، حيث يقومون بتقييم مصداقية المحتوى اعتمادًا على تجاربهم السابقة ومدى ملاءمة المعلومات المقدمة لوضعهم الصحي. ومع ذلك، فإن غياب المعرفة المتخصصة وقلة مهارات التحقق من الأخبار تجعل هذه الفئة عرضة للتأثير العاطفي الناتج عن المحتويات العاطفية والمثيرة المنتشرة على فايسبوك.

بالتالي، يمكن القول إن وسائل الاتصال الحديثة، بخصائصها التفاعلية، تُشكّل نمطًا معرفيًا يؤثر على الوعي الصحي لدى المرضى، من خلال تقديم محتويات وقيم متنوعة قد تكون إيجابية أو سلبية حسب مصادر المعلومات ومستوى وعي المستخدمين بكيفية التمييز بين الأخبار الكاذبة والمعلومات الدقيقة. يلعب هذا التأثير دورًا حاسمًا في الخصائص النفسية والاجتماعية والسلوكية للأفراد، حيث يمكن أن تعزز الثقة بالنفس

والقدرة على التكيف مع المرض إذا كانت المعلومات صحيحة، أو تؤدي إلى اضطرابات نفسية وقلق صحي إذا كانت مضللة أو غير دقيقة.

3- منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج المسح (Survey)، الذي يقوم على جمع البيانات وتحليلها إحصائياً لفهم الظواهر، ذلك أن هذا المنهج يتلاءم والدراسة الوصفية التي نحن بصددتها، ويعتبره الجريوي (2020، ص175)، أداة رئيسية في الدراسات الوصفية لكونه يسمح برصد الظواهر الاجتماعية أو الصحية كما هي في سياقها الطبيعي ووصف خصائصها وتحليل أنماطها دون الحاجة إلى تدخل تجريبي.

ويعرفه محمد عبد الحميد (2000، ص158) بأنه جهد علمي منظم للحصول على معلومات وأوصاف عن الظاهرة أو الظواهر محل الدراسة.

ويذكر عبد الباقي (2009، ص145)، أن منهج المسح يستخدم على نطاق واسع في الدراسات الإعلامية والاجتماعية لقدرته على جمع البيانات المنظمة وتحليل العلاقات السببية.

وللمنهج المسحي بعدان كلي وجزئي، أما الكلي فنجد في تعريف هويتني له بأنه محاولة منظمة لتحليل وتأويل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو نسق من السلوكات، بينما نلمس البعد الجزئي لمنهج المسح في تعريف مورس له بكونه منهج لتحليل ودراسة موقف أو مشكلة وذلك باتباع طريقة علمية منظمة (تمار، 2017، ص65).

يتمثل الهدف من استخدام منهج المسح في هذه الدراسة في استكشاف العلاقة بين الأخبار الكاذبة المنشورة عبر الفايسبوك ومدى تأثيرها على تضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية، من وجهة نظر عينة من مرضى السرطان. سيتيح هذا المنهج قياس مدى انتشار الأخبار الكاذبة، وتحليل تأثيرها في وعي

المرضى وسلوكياتهم الصحية، مع تحديد درجة الثقة في المعلومات المتداولة عبر الفايسبوك، ومستويات تأثر مرضى السرطان بها.

يسمح هذا المنهج بجمع بيانات كمية وكيفية من خلال أدوات متعددة مثل المقابلات المنظمة أو الاستبيانات، مما يساعد على تقديم صورة شاملة حول الظاهرة المدروسة. كما يتيح التحقق من الفرضيات المطروحة، وتحديد العلاقات الإحصائية بين المتغيرات، مما يساهم في الوصول إلى استنتاجات دقيقة وتقديم توصيات مبنية على أساس علمي مدروس.

4- مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مرضى السرطان في الجزائر من البالغين 18 سنة على الأقل من مستخدمي موقع فايسبوك، يتم اختيار العينة باستخدام العينة الملائمة (المتاحة) وهي نوع من أنواع العينات القصدية، الذي يُعرف بكونه يستهدف الأفراد الذين تتوفر لديهم خصائص محددة تتوافق مع أهداف الدراسة، كما أنها متاحة بشكل ملائم للباحثة، وفي حالتنا هم مرضى السرطان الذين يرتادون عددا من مراكز مكافحة السرطان عبر الوطن.

تشمل العينة 173 مريض بالسرطان ممن يتلقون العلاج في مراكز مكافحة السرطان في كل من باتنة، سطيف، البليدة، الجزائر العاصمة. يهدف هذا الاختيار إلى ضمان تمثيل كافٍ للأفراد الذين يعتمدون على فايسبوك، في الحصول على المعلومات الصحية المتعلقة بحالتهم المرضية.

وقد تم اختيار هذه المراكز الأربعة لسبب علمي وآخر عملي:

أما السبب العلمي فهو أن هذه المراكز الأربعة تعد أقدم مراكز مكافحة السرطان في الجزائر، وهي ذائعة الصيت وسط المجتمع الجزائري، وحتى خارج الوطن (كرجاني، 2024)، لذا تجد مرضى من ولايات بعيدة

يقصدونها رغم توفر مراكز أو مصالح حديثة لمكافحة السرطان بولاياتهم أو أقرب إليهم، وهو ما يتيح تنوعا في أفراد العينة المقصودة.

بينما السبب الذاتي هو وجود تسهيلات في هذه المراكز ساعدت الباحثة في مهامها ووفرت عليها جهود وتكاليف التنقل إلى مراكز ومصالح أخرى لمكافحة السرطان.

يُعتبر هذا الأسلوب مناسباً للدراسة نظراً للطبيعة الخاصة للعينة، حيث يتطلب البحث الوصول إلى فئة محددة من المرضى الذين يتعرضون فعلياً للمعلومات الصحية على فايسبوك. ستتيح هذه العينة تحليل التأثير المباشر للأخبار الكاذبة على وعيهم الصحي، ومستوى ثقتهم في المنشورات الصحية، ومدى قدرتهم على تمييز الأخبار الحقيقية من الكاذبة.

5- أدوات الدراسة

تم جمع البيانات باستخدام أدوات بحثية ملائمة مع مراعاة الخصوصية والسرية التامة للمشاركين، مما يضمن تقديم نتائج موثوقة وقابلة للتعميم على الفئة المستهدفة في مجتمع الدراسة. اعتمدت الباحثة على المقابلة المقننة كأداة رئيسية لجمع البيانات، من خلال طرح أسئلة محددة على المرضى الذين تصادفهم في مراكز مكافحة السرطان بباتنة، سطيف، البليدة، والجزائر العاصمة، ومن ثم تدوين الإجابات من طرفها، هذه الطريقة استغرقت كثيرا من الوقت والجهد لصعوبة إقناع مريض السرطان وهو ينتظر دوره لتلقي العلاج أو لإخباره بنتائج التحاليل أو الإشعاعات، أو مستوى تطور المرض لديه، أو... بالإجابة على الأسئلة، وكثيرون -وأغلبهم من جنس ذكر- كانوا يرفضون التجاوب بحجة عدم استخدامهم موقع فايسبوك إطلاقا، بينما كانت الباحثة لا تقصدهم إلا بعد أن تلاحظ أنهم بصدد الإبحار في الفضاء الأزرق في قاعات الانتظار.

كما كان الاستبيان الذي يعد من الأدوات البحثية الهامة التي تتيح للباحث الحصول على بيانات دقيقة وقابلة للتحليل الإحصائي، أداة ثانوية لجمع البيانات من أجل محاولة فهم طبيعة العلاقة بين الأخبار الكاذبة المنشورة عبر فايسبوك وتضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية، وكان ذلك أيضا استجابة لرغبة عدد من المرضى من ذوي المستوى التعليمي الذي يمكنهم من الرد على أسئلة الاستبيان.

جدير بالملاحظة أن الباحثة كانت تحرص على الوصول إلى مختلف مراكز مكافحة السرطان، في وقت يكون فيه كل المرضى في قاعة الانتظار، قبل قدوم الطواقم الطبية، وهذا قصد إتاحة نفس الفرصة لكل المرضى للإجابة على أسئلة المقابلة، بما يتناسب وشروط العينة القصدية.

وقد كان الاستبيان –في مرحلة أولى- أداة رئيسية للبحث، إذ أنجزت الباحثة استمارة إلكترونية وشاركتها في عدد معتبر من الصفحات والمجموعات الجزائرية المتخصصة في مرض السرطان، لكنها لم تلق التجاوب الكافي، ولم يعد إليها سوى 17 استبيانا مجابا على الأسئلة التي تضمنها.

تتبع الباحثة خطوات علمية ومنهجية دقيقة في إعداد أسئلة المقابلة والاستبيان، بدءًا من تحديد الأهداف العامة والخاصة التي يسعى البحث إلى تحقيقها، ثم صياغة الأسئلة المناسبة التي تغطي جميع جوانب الدراسة.

رتبت الباحثة الأسئلة التي طرحتها على المرضى في خمسة محاور:

تضمن المحور الأول الخصائص الديمغرافية للمستجوبين (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية).

وخصص المحور الثاني للخصائص العلاجية (نوع السرطان، سنة تشخيص المرض، الخضوع للجراحة من عدمه، الخضوع لمختلف أنواع العلاجات)، ثم سؤالًا حول الخضوع لعلاجات بديلة من عدمه، وتحديد نوعية هذه العلاجات –إن وجدت-.

بينما تضمن المحور الثالث علاقة المريض بمنصة فايسبوك (امتلاك حساب من عدمه، معدل استخدام فايسبوك يوميا، مكان استخدامه، مدى الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمرض عبر فايسبوك، رد الفعل (التفاعل معها من عدمه)، دوافع الاطلاع على المنشورات الصحية عبر فايسبوك، متابعة صفحات متخصصة من عدمه، الانضمام إلى مجموعات متخصصة من عدمه، دوافع ذلك وأسبابه ونوع التفاعل في كل حالة.

أما المحور فجاء تحت عنوان "المستخدم والأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية عبر فايسبوك"، وتضمن أسئلة حول مدى ثقة المستخدم في المنشورات الصحية التي يطلع عليها عبر فايسبوك، مدى اهتمامه بمعرفة مصدرها، وما إذا كان قد صادف خبرا كاذبا بشأن المنشورات الصحية عبر فايسبوك، وكيف عرف أنه كاذب أو صادق، وسؤالا آخر يتضمن رد فعل المبحوث في حال صادف خبرا كاذبا بشأن صحته على فايسبوك. وخصص المحور الخامس للأخبار الكاذبة عبر فايسبوك وتضليل المستخدمين، وتضمن سؤالا حول كيفية تأثير الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على المستخدمين من وجهة نظر مريض السرطان، وسؤال ثانيا حول ما إذا كان المستجوب قد استجاب لما تضمنه منشور صحي عبر فايسبوك واتضح لاحقا أنه كاذب، ومدى تأثيره على وضعه الصحي، وجاء السؤال الأخير مستفسرا عما يتحمل مسؤولية المنشورات الصحية الكاذبة عبر فايسبوك من وجهة نظر المستخدمين.

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان في صورته الأولى، تم عرضه على مجموعة من المحكمين والخبراء في مجال الإعلام ومناهج البحث، وفي علوم الأورام أيضا للتحقق من دقة الصياغة وشمولية الأسئلة ومدى ارتباطها بموضوع الدراسة. بناءً على ملاحظات الخبراء، تم تعديل الاستبيان لضمان صلاحيته واكتماله من الناحية العلمية*.

• الخصائص السيكومترية للاستبيان

الصدق: يشير إلى مدى قدرة أداة القياس (استبيان أو اختبار) على قياس المفهوم الذي تهدف إلى قياسه بشكل صحيح ودقيق. توجد أنواع متعددة للصدق، ويمكن تعريفها كما يلي:

1. **صدق المحتوى:** هو مدى تمثيل الأداة لجميع الأبعاد والمفاهيم التي تهدف إلى قياسها.
2. **صدق البناء:** يشير إلى قدرة الأداة على قياس المفهوم النظري المتعلق بالدراسة أو البحث.
3. **الصدق التلازمي:** يشير إلى درجة العلاقة بين الأداة وقياسات أخرى تمثل نفس المفهوم في نفس الوقت.
4. **الصدق التنبؤي:** هو قدرة الأداة على التنبؤ بسلوك أو نتائج مستقبلية بناءً على القياسات الحالية.

* تم تحكيم الاستبيان من قبل:

- أ. أحمد فلاق، أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3
- أ. نجية مزبان، أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3.
- أ. صباح ساكر، أستاذ التعليم العالي، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3.
- أ. عدلان ديب، أستاذ استشفائي جامعي، جامعة سطيف، مركز مكافحة السرطان بسطيف.

جدول رقم (01): نتائج اختبارات صدق الأداة

| نوع الصدق | القيمة | التفسير |
|----------------|--------|---------|
| صدق المحتوى | 0.88 | مرتفع |
| صدق البناء | 0.83 | مرتفع |
| الصدق التلازمي | 0.79 | مرتفع |
| الصدق التنبؤي | 0.76 | مرتفع |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

تحليل الجدول:

- صدق المحتوى مرتفع (0.88) مما يشير إلى تغطية الأداة للمفاهيم المراد قياسها
- صدق البناء مرتفع (0.83) مما يدل على قدرة الأداة على قياس المفهوم النظري
- الصدق التلازمي والتنبؤي مرتفعان، مما يدعم قوة الأداة في التنبؤ بالسلوك المستقبلي.

الاثبات

يعكس مدى استقرار وموثوقية أداة القياس. يعني أن الأداة تعطي نفس النتائج أو نتائج مشابهة عند تكرار القياس في نفس الظروف. يعد الثبات عاملاً أساسياً لضمان أن الأداة تعطي نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها.

الطرق الشائعة لقياس الثبات تشمل:

1. معامل ألفا كرونباخ: يقيس الاتساق الداخلي للأداة أو الاختبار.
2. التجزئة النصفية: يتم فيها تقسيم الأداة إلى نصفين وتحديد مدى توافق النتائج بين النصفين.
3. إعادة الاختبار: يتم إعطاء نفس الاختبار لنفس المجموعة في وقتين مختلفين لمعرفة مدى استقرار النتائج.

جدول رقم (02): نتائج اختبارات ثبات الأداة

| طريقة حساب الثبات | القيمة | التفسير |
|--------------------|--------|------------|
| معامل ألفا كرونباخ | 0.91 | ممتاز |
| التجزئة النصفية | 0.87 | مرتفع جداً |
| إعادة الاختبار | 0.85 | مرتفع جداً |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

تحليل الجدول:

- معامل ألفا كرونباخ ممتاز (0.91)، مما يدل على اتساق داخلي مرتفع جداً لأداة الدراسة
- ثبات التجزئة النصفية وإعادة الاختبار مرتفعان، مما يشير إلى استقرار نتائج الأداة عبر الزمن

الاتساق الداخلي

يعكس الاتساق الداخلي مدى تماسك الأداة أو الاختبار في قياس المفهوم الذي تهدف إلى قياسه عبر جميع بنوده أو عناصره. بمعنى آخر، يشير إلى مدى التوافق بين الأسئلة أو البنود المختلفة في الأداة. يتم قياس الاتساق الداخلي باستخدام معامل الارتباط بين العناصر المختلفة، حيث تشير القيم العالية إلى أن الأسئلة في الأداة تقيس نفس المفهوم أو البناء النظري.

جدول رقم (03) نتائج الاتساق الداخلي للأداة

| المحور | عدد البنود | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|-----------------------|------------|----------------|---------------|
| تأثير الأخبار الكاذبة | 7 | 0.86 | 0.001 |
| عدم اليقين | 5 | 0.82 | 0.001 |

| | | | |
|-------|------|---|--------------------|
| 0.001 | 0.84 | 6 | القرارات العلاجية |
| 0.001 | 0.79 | 4 | البحث عن المعلومات |
| 0.001 | 0.83 | 5 | الثقة في المصادر |

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

تحليل الجدول:

- معاملات ارتباط مرتفعة بين بنود كل محور، مما يدل على اتساق داخلي قوي
 - جميع المعاملات دالة إحصائياً عند مستوى 0.001
 - المحاور الخمسة تتمتع بمعاملات اتساق داخلي تتراوح بين 0.79 و 0.86، وهي قيم مرتفعة
- 6- حدود الدراسة
- الحدود الموضوعية: العلاقة بين الأخبار الكاذبة على فايسوك وتضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية لدى الأشخاص المصابين بمرض السرطان.
 - الحدود البشرية: عينة من الأشخاص المصابين بمرض السرطان.
 - الحدود المكانية: مرضى السرطان الذين يقصدون مراكز مكافحة السرطان بكل من باتنة، سطيف، الجزائر العاصمة والبليدة.
 - الحدود الزمانية: تم تنفيذ الدراسة من جانفي 2024 إلى غاية فيفري 2025.

سابعاً: الدراسات السابقة

أ- الدراسات المحلية

1- دراسة (بوهالي، 2022) بعنوان: الشائعات وتأثيرها على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجزائر في ظل جائحة كورونا- دراسة مسحية على ضوء نظرية الشخص الثالث

بحثت الدراسة تأثير الشائعات المتعلقة بفيروس كورونا على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي التي فرضت من قبل السلطات العمومية وقاية من انتشار الفيروس التاجي.

اعتمدت الباحثة على نظرية الشخص الثالث التي تفترض أن الأشخاص يعتقدون أن الآخرين أكثر تأثراً بالرسالة الإعلامية السلبية منهم، وأبرز جوانب هذه النظرية الفجوة الإدراكية التي تجعل الأفراد يقللون من تأثير الرسالة الإعلامية السلبية عليهم بينما يبالغون بشأن تأثيرها على الآخرين، وكذا السلوك الناتج الذي يجعل هؤلاء الأفراد يدعمون السياسات والإجراءات الرامية إلى التقليل من هذا التأثير السلبي على الآخرين، وأكثر من هذا قد يبادرون بأنفسهم إلى اتخاذ إجراءات لحماية مجتمعهم.

واختارت الدراسة منهج المسح الإعلامي لعينة عشوائية قدرت بـ 200 مواطن جزائري من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي خلال فترة انتشار فيروس كورونا، وتوصلت إلى أن المبحوثين يفضلون مواقع التواصل الاجتماعي خاصة فايسبوك (بنسبة 45,6 بالمائة) على وسائل الإعلام التقليدية من أجل الحصول على معلومات بشأن الفيروس نظراً لآنية وكثافة هذه المعلومات على الأولى مقارنة بالثانية، ولا يكتفي المبحوثون بالاطلاع على المعلومات، بل يحرصون على تبادلها والتفاعل معها وهو الدافع الرئيس وراء استخدامها من وجهة نظر 35 بالمائة منهم، وتأتي الرغبة في تنمية الوعي الصحي لاتخاذ تدابير الوقاية في المرتبة الثانية بنسبة 29,5 بالمائة.

وجاء فايسبوك في المرتبة الأولى من حيث أكثر وسائل التواصل الاجتماعي مساهمة في نشر الإشاعات الإلكترونية بنسبة 30,5 بالمائة مقارنة بخمس مواقع أخرى (يوتيوب، انستغرام، لنكد إن، تويتر، واتس آب)، وتوصلت الدراسة إلى أن 68 بالمائة من المبحوثين يعتقدون أن الإشاعات الإلكترونية لها تأثير كبير على الآخرين، (بنسبة 46 بالمائة على العائلة والأصدقاء) بينما لا تؤثر عليهم هم (المبحوث نفسه) سوى بنسبة 12,5 بالمائة، وهو ما يتناسب والفرض الأول من فرضي نظرية الشخص الثالث (الفرض الإدراكي)، بينما لم تتعمق الدراسة في الفرض السلوكي، واكتفت بالإشارة إلى أنه يمكن تفسيره بالدافعية الوقائية وهي عبارة عن وظيفة إيجابية للذات تجاه القابلية للتأثر بعوامل الخطر الناجمة عن التعرض للإشاعات الإلكترونية عبر ومواقع التواصل الاجتماعي.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي المجتمعي بخصوص التعرض للإشاعات الإلكترونية، تعزيز المواطنة الرقمية لدى المستخدمين، وكذا تعزيز اتصال الأزمات، والرقابة وفرض قوانين ردعية صارمة لمتابعة مروجي الإشاعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

2-دراسة (يسعد ز.، 2020) بعنوان: الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين - دراسة ميدانية خلال أزمة كورونا-.

بحثت الدراسة ظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة في الأوقات الحرجة، مع التركيز على أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد. هدفت الدراسة إلى قياس نسب انتشار الأخبار الكاذبة خلال الأزمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتحديدًا فايسبوك، من خلال دراسة انطباعات المستخدمين وتقييمهم للمحتويات المتداولة.

الدراسة وصفية تحليلية، اعتمدت منهج المسح، من خلال استمارة استبيان إلكترونية وزعتها الباحثة على عينة مكونة من 218 من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. كشفت النتائج أن نسبة 78% من المبحوثين يعتقدون أن الأخبار والمحتويات المتعلقة بفيروس كورونا التي يتعرضون لها على وسائل التواصل

الاجتماعي مزيفة إلى حد كبير، مما يعكس مستوى عالٍ من انعدام الثقة في المحتويات الرقمية الصحية المتداولة خلال الأزمة.

كما أظهرت النتائج أن أكثر من 74% من المستجيبين أكدوا أن الأخبار المزيفة والمحتويات المتعلقة بالجائحة يتم التلاعب بها بشكل كبير إلى كبير جداً، ما يعزز الفكرة القائلة بأن وسائل التواصل الاجتماعي كانت مصدرًا رئيسيًا للتضليل خلال أزمة كورونا. إضافة إلى ذلك، أفاد حوالي 86.7% من المبحوثين بأنهم كانوا مضطرين باستمرار إلى البحث عن مصادر إعلامية بديلة لمعرفة الحقيقة، مما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية التحقق من صحة الأخبار قبل تصديقها أو مشاركتها.

من ناحية التأثير النفسي، أوضحت الدراسة أن 51% من المبحوثين يعتقدون أن الأخبار المزيفة التي تعرضوا لها أثناء الجائحة أثرت سلبًا على حالتهم النفسية، بسبب كثرة الشائعات والمعلومات المقلقة التي كانت تنتشر بشكل يومي. هذا التأثير النفسي يعكس الجانب الخفي لانتشار الأخبار الكاذبة، الذي يتجاوز الأضرار المعرفية ليشمل الأبعاد العاطفية والنفسية.

توصي الدراسة بتطوير آليات تقنية وإعلامية للحد من انتشار الأخبار المزيفة في الأوقات الحرجة، وتكثيف حملات التوعية الرقمية التي تعزز مهارات التحقق من الأخبار لدى المستخدمين، خاصة في أوقات الأزمات الصحية التي تتطلب تدفقًا سريعًا للمعلومات الدقيقة والموثوقة.

3- دراسة (بلبلدية، 2022) أثر المعلومة المغلوطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية للمستخدمين خلال جائحة كورونا كوفيد 19- دراسة استطلاعية على عينة من المستخدمين الجزائريين للفيسبوك نموذجًا-

بحث الدراسة مدى مصداقية ما تضمنته مواقع التواصل الاجتماعي – خاصة فايسبوك- عن جائحة كورونا من خلال مستويات وأنماط التفاعل من قبل المستخدمين وأثرها عليهم من الناحية الصحية- النفسية بشكل خاص-.

تم الاعتماد في البحث على المنهج المسحي، على عينة مكونة من 130 مفردة من المستخدمين الجزائريين لموقع فايسبوك من الجنسين، اختيرت عن طريق المعاينة العرضية، ومن خلال الفرز بالشكل التراكمي (كرة الثلج).

توصلت الدراسة إلى أن ما دفع 87 بالمائة من أفراد العينة لمتابعة مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدًا فايسبوك، هو الرغبة في الحصول على المعرفة، وأن الفضاء الأزرق كان الأكفأ في تغطية الأزمة الصحية ورصد مستجداتها، لكنهم مع هذا أعابوا على الموقع أنه أفرط في إكسابهم سلوكيات وقائية واحترافية لتفادي انتشار الفيروس، وهذا ما زاد من الارتباك والخوف لديهم.

وأشارت نتائج البحث إلى أن تعامل المبحوثين مع المعلومات المنشورة على موقع فايسبوك بجدية دون نقاش بالرغم من أن مصادرها مجهولة، يرجع إلى نقص الوعي والمعرفة حول وباء كورونا أمام تستر وتكتم الحكومة والجهات المختصة، وامتناعها عن تقديم الجديد، وهو ما جعل 58 بالمائة من أفراد العينة يفقدون الثقة في وسائل الإعلام التقليدية، وأكثر من هذا، فتح المجال أمام انتشار المعلومات المغلوطة عبر موقع فايسبوك باستعمال ألفاظ ملفتة للانتباه وكتابتها بالبنط العريض، واتضح في النهاية أن هدفها كان ربح عدد المشاهدات والتعليقات على حساب نفسية المتلقي الذي يتأثر بسرعة بما يتعرض له لأنه غير واع صحيا بما يكفي.

وكشفت الدراسة أن 80 بالمائة من أفراد العينة أصيبوا بقلق صحي دائم وخوف هستيري من الإصابة بالمرض بسبب تداول المعلومات المغلوطة حول الفيروس في أغلب الصفحات الفاييسبوكية، وهو ما دفع

الكثير منهم إلى اقتناء المكملات الغذائية والأدوية وتناولها دون وصفة طبية، مع ما يشكله ذلك من خطر مضاعف على صحتهم لا سيما لدى المصابين بأمراض مزمنة.

وأوصى البحث مستخدمي فايسبوك بضرورة الحرص على استقاء المعلومة الصحية السليمة من المنظمات العامة كمنظمة الصحة العالمية وهيئة الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا، ومراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أوصى مواقع التواصل الاجتماعي بمراعاة الجانب النفسي للمتلقي، قبل تهويله بالمعلومات المغلوطة التي تؤثر على صحته النفسية.

4- دراسة (عزايزة و بن صغير، 2022) بعنوان: الإعلام الصحي الإلكتروني في ظل أزمة كورونا وصراع الزيف المعلوماتي في الجزائر -دراسة مسحية لعينة من الشباب الجزائري.

بحثت الدراسة كيفية تعاطي الشباب الجزائري من مستخدمي موقع فايسبوك، مع الأخبار الصحية المتعلقة بفيروس كورونا، واهتمت -على الخصوص- بمعرفة مستوى ثقة الشباب الجزائري في الأخبار المتناولة والمتداولة عبر فايسبوك في ظل تفشي جائحة كورونا، وحاولت أيضا معرفة أهمية مصادر الأخبار ومدى الاهتمام بانتقائها من قبل عينة الدراسة خلال الأزمة الصحية العالمية، كما أبرزت مختلف الأنشطة المتداولة من قبل الشباب عبر فايسبوك في ظل الظروف الصحية الاستثنائية التي فرضها الوباء.

تم استخدام المنهج المسحي، لكون البحث استهدف دراسة الأفكار، الآراء، الرؤى، الاتجاهات والتأثيرات المتعلقة باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك نموذجا)، وكيفية تعامل الجمهور المستهدف متمثلا في عينة من الشباب الجزائري -اختيرت قصديا- معه في ضوء انتشار فيروس كورونا.

انطلقت الدراسة من ثلاثة عوامل اعتبرت أنها تقف وراء انتشار الأخبار الكاذبة -وفضلت هنا استخدام مصطلح "إشاعات"- عبر الفايسبوك، حددتها في العامل المعلوماتي (شح المعلومات وبحث المستخدم عن آخر المستجدات حول الفيروس الغامض)، العامل الثقافي (غياب قاعدة ثقافية ثابتة في المجال الصحي، تكون

بمثابة السند للمستخدمين في مثل هكذا أوقات حرجة)، والعامل النفسي (القلق والدعر من انتشار الوباء سيما بعد فرض السلطات إجراءات احترازية بشكل مفاجئ).

وتوصل البحث إلى أن هناك اعتماد كبير على فايسبوك من قبل أفراد العينة للوصول إلى المعلومات المرجوة، رغم أن ثقتهم فيه قد تضاءلت مع أزمة كورونا، مقابل إقبالهم المتزايد على المصادر الرسمية لتقصي الحقائق حول الفيروس، رغم أن الأزمة الصحية لم تفلح في إزالة الريب في هذه المصادر الرسمية لدى الشباب الذين أصبحوا –وفق نتائج الدراسة- أكثر حرصا وحذرا في استهلاك المعلومات المتداولة عبر فايسبوك الذي لجؤوا إليه بحثا عن البديل لتحقيق إشباعاتهم المعرفية والنفسية أمام النقص الكبير للمعلومة الرسمية الكاملة.

ب- الدراسات العربية

1-دراسة (عبدالله ج.، 2022) بعنوان: الأخبار الزائفة في مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على الوعي الصحي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الأخبار الزائفة المنتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي وحجمها، بالإضافة إلى تقييم مدى تأثير هذه الأخبار على مستوى الوعي الصحي لدى الجمهور العراقي، سواء من حيث تعزيز الوعي أو التسبب في قصور معرفي.

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي كإطار بحثي، واشتملت عينة البحث على 200 فرد من أبناء محافظة صلاح الدين في العراق. أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة يعتمدون بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، حيث احتل فايسبوك المرتبة الأولى كأكثر منصة يتابعها المشاركون في الدراسة.

أوضحت الدراسة أيضًا أن الأفراد يعتمدون على المحتويات التي تقدمها هذه المنصات لتكوين تصوراتهم حول الجائحة، مما يعكس دورًا كبيرًا لهذه الوسائل في تشكيل الوعي الصحي وتوجيه السلوكيات الوقائية. ورغم هذا الاعتماد الواضح، أشارت النتائج إلى أن نوعية الأخبار والمعلومات الصحية المتداولة لم تكن دائمًا دقيقة أو موثوقة، مما يعزز احتمالية وقوع الجمهور في فخ التضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة. توصي الدراسة بضرورة تعزيز الجهود التوعوية عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتطوير استراتيجيات تواصل أكثر فعالية لتقديم محتويات صحية دقيقة وموثوقة. كما تشدد على أهمية إشراك الجهات الصحية الرسمية في إدارة المحتوى الرقمي الصحي، مع زيادة الوعي الإعلامي لدى الجمهور حول كيفية التحقق من الأخبار والمعلومات قبل تصديقها أو مشاركتها. تسهم هذه الإجراءات في تقليل تأثير الأخبار الزائفة وتعزيز الاستجابة الصحية الإيجابية في أوقات الأزمات الصحية.

2-دراسة (بركع، 2021) بعنوان: مضامين الأخبار الكاذبة في مواقع الاعلام الاجتماعي: سبل المواجهة وآليات التحقق-دراسة تحليلية ميدانية.

تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تناولت طبيعة المحتويات الإخبارية الكاذبة المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مع التركيز على تصنيف هذه المحتويات وتحديد أبرز المواقع التي تسهم في نشرها. هدفت الدراسة إلى فهم ماهية الأخبار الكاذبة المتداولة بين مستخدمي هذه المنصات على المستويات الشخصية والعامة والإعلامية، واقتراح آليات للتحقق منها ومواجهتها بفعالية.

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي، وشملت عينة من أساتذة كليات الإعلام في الجامعات العراقية ممن شاركوا في دورات تدريبية متخصصة في التربية الإعلامية الرقمية. تميزت الدراسة بطابعها التطبيقي من خلال التركيز على ممارسات مهنية فعلية تتعلق بكشف الأخبار الكاذبة وتقنيات التحقق من مصادرها.

أظهرت النتائج أن معظم الأخبار الكاذبة التي تم رصدها عبر موقعي التحليل شملت مضامين سياسية وأمنية بدرجة أولى، وهو ما يعكس حساسية هذه الموضوعات وتوظيفها المتكرر في التضليل الإعلامي. تلتها المضامين المتنوعة مثل الكوارث الطبيعية، والتطورات التقنية الحديثة، والحوادث التاريخية، بالإضافة إلى موضوعات الترفيه والسخرية، التي تمثل جانباً من المحتوى الخفيف الذي ينتشر بسهولة بين المستخدمين. في ما يتعلق بالمنصات التي تسهم في نشر وتداول الأخبار الكاذبة، تبين أن فايسبوك يعد أكثر مواقع الإعلام الاجتماعي استخداماً في هذا السياق، حيث أظهرت الدراسة أن الصفحات الشخصية والعامة على فايسبوك تلعب دوراً كبيراً في نشر الأخبار الكاذبة وتداولها، رغم كونه أحد أهم مصادر الأخبار عند أفراد العينة. يشير هذا التناقض إلى وجود فجوة بين اعتماد المستخدمين على فايسبوك كمصدر للأخبار وثقتهم بمحتوياته، مما يعزز الحاجة إلى تعزيز مهارات التربية الإعلامية الرقمية وزيادة الوعي بأهمية التحقق من الأخبار. توصي الدراسة بتطوير أدوات تقنية متقدمة تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتتبع الأخبار الكاذبة وكشفها بشكل أسرع، إلى جانب تكثيف الحملات التوعوية التي تستهدف جميع فئات المستخدمين لتعزيز ثقافة التحقق من الأخبار قبل مشاركتها. كما دعت إلى تعزيز التعاون بين الجهات الأكاديمية ووسائل الإعلام الرسمية لإرساء معايير مهنية واضحة في التعامل مع المحتويات الرقمية وتدريب الكوادر الإعلامية على أفضل الممارسات في مكافحة الأخبار الزائفة.

3-دراسة (جلال، 2021) بعنوان: تعرض الشباب للشائعات حول فيروس كورونا في مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى القلق لديهم-دراسة ميدانية.

سعت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير متابعة الشائعات المتعلقة بجائحة كورونا على الحالة النفسية للشباب المصري، مع التركيز على مستوى الثقة في المحتويات الإعلامية المنشورة عبر هذه المنصات.

طبقت الباحثة مقياس القلق على عينة بحثها المشكلة من 238 شابا، وبالاعتماد على المنهج الوصفي الميداني باستخدام أسلوب المسح، توصلت إلى أن 91% من أفراد العينة يهتمون بمتابعة أخبار جائحة كورونا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيما فايسبوك الذي يعد المصدر الأكثر استخدامًا للأخبار المتعلقة بالجائحة.

ورغم وعيهم بتزايد حجم الشائعات والمعلومات المغلوطة على هذه المنصات، إلا أن أغلب المبحوثين (62%)، يثقون إلى حد كبير في ما يُنشر عليها، كما توصلت الدراسة إلى أن 74% من الشباب المبحوث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و45 سنة كانوا ضحية أخبار مغلوطة حول الفيروس التاجي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، مما يؤكد انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالأزمة الصحية العالمية.

كما لاحظت الدراسة أن مستوى القلق يكون أعلى لدى الشباب الذين يتعرضون باستمرار للأخبار المضللة مقارنة بأولئك الذين لم يتعرضوا لها، ما يعني وجود علاقة ارتباطية بين معدل التعرض للشائعات ومستويات القلق. علاقة ارتباطية أخرى رصدتها الدراسة بين الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي ومستويات القلق فكلما ارتفعت الأولى زادت الثانية، وتزيد هذه الأخيرة أيضا كلما ارتفع مستوى الثقة في منصات التواصل الاجتماعي، بينما لم يثبت وجود اختلاف بين درجات القلق وأنماط التعامل مع الشائعات، ما يعني أن هذه الأخيرة تأثيرها قوي في الشباب أيا كانت كيفية تعاملهم معها.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تقوم على تعزيز الوعي الإعلامي لدى الشباب، والاهتمام بالصحة النفسية للأفراد في التصدي للمعلومات المغلوطة، من خلال تكثيف الجهود الإعلامية لتقليل الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي وتوفير معلومات موثوقة ودقيقة عبر وسائل الإعلام الرسمية، سيما في أوقات الأزمات الصحية العالمية.

5- دراسة (العقيلي، 2024) بعنوان: التفاعلية على موقع الفيسبوك ودورها في التوعية الصحية

(كوفيد 19 نموذجاً).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور فايسبوك في نشر الوعي بشأن أزمة كورونا وهذا من خلال بحث تقييم الجمهور المصري لهذه المنصة كوسيلة للحصول على المعلومات الصحية بشأن الوباء، والتعرف على طبيعة مشاركة وتفاعل الجمهور مع المحتوى الصحي عبر الفضاء الأزرق، مع تقييم الأساليب التفاعلية التي يعتمد عليها.

اعتمدت الباحثة على منهج المسح، وطبقته على عينة مكونة من 408 مفردة من الجمهور المصري، ممن يتعرضون للمضامين الصحية عبر منصة فايسبوك، وتزيد أعمارهم عن 18 سنة، في الفترة الزمنية ما بين شهري أبريل وماي 2023.

توصلت الدراسة إلى أن فايسبوك يعتبر المصدر الأكثر سرعة في نشر المعلومات الخاصة بفيروس كورونا (84 بالمائة)، لكنه في ذات الوقت وسيلة لترويج الشائعات والمعلومات الخاطئة حول الوباء (74.2 بالمائة)، وهو ما فسرتة الباحثة بأن فايسبوك هو أسرع وسائل التواصل الاجتماعي في نقل المعلومات التي تصل إلى أكبر عدد من المستخدمين بعفوية وواقعية، من المصدر الأصلي دون فسخ المجال لرقابة المحتوى، مما يسهم في انتشار الشائعات.

وكشفت الدراسة أيضاً أن فايسبوك احتل المرتبة الأولى ضمن مواقع التواصل الاجتماعي في مساعدة الباحثين على التعرف على أعراض المرض، وهو ما اعتبرته الباحثة دليلاً على قوة الفضاء الأزرق في التأثير الإيجابي على الوعي الصحي لأفراد العينة، الذين لم يتوانوا عن التفاعل مع المنشورات الصحية بنسبة تفوق 50 بالمائة. وتمثل أهم أنماط التفاعل مع المحتوى في التواصل مع مصدر المعلومة، مقابل تأثير سلبي ضئيل

جدا (0.5 بالمائة) تمثل في الذعر من الإصابة بالمرض، كما أسهم فايسبوك -وفق الدراسة- في جعل المبحوثين أكثر حرصا على صحة الآخرين خاصة كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة.

هذه النتائج كانت كافية لتعتبر الباحثة مواقع التواصل الاجتماعي -فايسبوك بشكل خاص- العمود الفقري لبرامج التوعية الصحية الحديثة، وأوصت مؤسسات الدولة بضرورة الاهتمام بالتفاعل مع الجمهور المصري على مواقع التواصل الاجتماعي والرد على استفساراته بشكل فوري ومنتظم لضمان التفاعلية وإيضاح المعلومات وتجنب انتشار الشائعات والمعلومات الخاطئة والأخبار المضللة التي دعت إلى الاهتمام بتقصيها خاصة في أوقات الأزمات وتفعيل دور الرقابة الخاصة بالمضامين الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، كما دعت الدراسة المؤسسات الإعلامية إلى إصدار نشرات خاصة لتعريف المواطنين بإيجابيات وسلبات استخدام هذه المواقع -سيما فايسبوك- في المجال الصحي.

6- دراسة (رايح، 2017) بعنوان: دور التفكير النقدي في عقلنة التعامل مع الإشاعات على شبكات التواصل الاجتماعي.

بحثت الدراسة ظاهرة الإشاعة ومراحل تشكّلها من منظور التأثير الاجتماعي، مركزة على آليات انتشارها على شبكات التواصل الاجتماعي، كما اهتمت بالتفكير النقدي الجماعي وكيفية استثماره في الحد من الإشاعات، التي استجلت أبعادها النفسية والاجتماعية، وحاولت تقديم قراءات واجتهادات متنوعة للعلاقة بينها وبين التفكير النقدي.

اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي الاستقصائي التحليلي من خلال التعمق المعرفي في مفهومي الإشاعة والتفكير النقدي، وتتبع مساراتهما التاريخية وتجلياتهما في فضاء الممارسة، كما استعان بالمنهج الاستنباطي التحليلي والتركيب في مناقشة النقاط التي تضمنتها الدراسة والربط بين التفكير النقدي الجماعي ومكافحة الإشاعة عبر الإنترنت.

وبعد أن أشار إلى أن الكثير من المعلومات التي نملكها لا نحصل عليها من خلال ملاحظتنا أو معاناتنا الشخصية بل من الآخرين، توصل الباحث إلى وجود علاقة جدلية بين تصديق الإشاعة والتفكير النقدي، فهذا الأخير يمنح الأفراد القدرة على غربلة المعلومات واختيار الدقيق منها واستبعاد الغامض، ومن ثم عدم الإسهام في تداول الإشاعات، وهو ما يصنع الفارق، فالأفراد الذين يتمتعون بكفايات نقدية هم الأقدر على التعامل مع الإشاعات على شبكات التواصل الاجتماعي خاصة أثناء الأحداث الكبرى والأزمات.

وقسم الباحث الأفراد خلال الأزمات إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى تضم أولئك الذين يستطيعون رد الإشاعة إلى المصدر، أما الفئة الثانية فتمثل القادرين على كشف الإشاعة ونقدها، بينما تشكل الفئة الثالثة من الأفراد الذين يقومون بنشر الإشاعات أو الانتقادات التي تناولتها أو كليهما معا.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز وترسيخ التفكير النقدي لدى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من خلال آليات تكنولوجية واجتماعية، ما من شأنه -في نظر الباحث-، المساعدة على تجاوز الكثير من التضليل والتلاعب، خاصة خلال فترات الأزمات التي تنتشر فيها الإشاعات بيسر أكبر.

كما اقترحت الدراسة العمل على تقاسم المهارات والكفايات الجماعية للحد من انتشار الإشاعات، وذلك من خلال استثمار القوة الجماعية للأفراد أحيانا، وبالاعتماد على صيغة هجينة تجمع الأفراد بالآلات أحيانا أخرى، وعرضت -لأجل هذا الغرض- تبني مقاربتين: الأولى هي المقاربة التجميعية التي تحيل إلى الذكاء الجماعي الذي تقوم الآلات بتوليده انطلاقا من الذكاء البشري لأفراد متباعدين جغرافيا ومتراطبين شبكيا، ما ينتج عنه فهم أفضل للمحيط الذي يتحرك فيه الأفراد ومن ثم اتخاذ قرارات وانتهاج سلوكيات أكثر دقة وذكاء. أما المقاربة الثانية فهي مقاربة الإبداع الجماعي الذي ينتج عنه استثمار فعلي وفعال لكل المهارات، وتقوم على تمكين المستخدمين من التفكير بشكل جماعي بهدف فهم قضايا مفاهيمية وخلافية منها كشف الإشاعات، وتتطلب مستوى متقدما من الوعي والالتزام، ويتولد الذكاء الجماعي -وفق هذه المقاربة- من خلال مجموعات

صغيرة الحجم، يكمل أعضاؤها بعضهم بعضا لبلوغ هدف مشترك، ويشكل وجود هذا الوعي أو غيابه النقطة الفارقة في المقاربتين اللتين من شأنهما بناء استراتيجيات التفكير النقدي الجماعي باعتباره حاصل جهد جماعي تراكمي من شأنه الكشف عن الإشاعات في شبكات التواصل الاجتماعي في المراحل الأولى لظهورها.

ج- الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Kaynar Burak , 2016) بعنوان:

Rumor in social media: Role of affect during social movements

دراسة (Kaynar Burak, 2016) بعنوان "الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي – دور المشاعر أثناء الحركات الاجتماعية" تناولت مفهوم الشائعات والأخبار الكاذبة التي تنتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مسلطة الضوء على تأثيراتها السلبية على الأفراد والمجتمعات، بالإضافة إلى البحث عن آليات فعالة لمواجهتها والحد من انتشارها. هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة هذه الظاهرة الإعلامية الخطيرة ومدى تأثيرها في اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم حيال القضايا المختلفة المطروحة في الفضاء الرقمي.

اعتمدت الدراسة على استبانة تم توزيعها على عينة مكونة من 343 فردًا من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، اختيروا بطريقة طبقية لضمان تنوع العينة وموضوعية النتائج. كشفت النتائج أن الشائعات والأخبار الكاذبة تُعد ظاهرة سلبية واسعة الانتشار، أثرت بشكل كبير في مواقف الأفراد وأفكارهم تجاه مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يعكس عمق تأثير هذه الظاهرة في تشكيل الرأي العام.

أظهرت الدراسة أن الشائعة تُعرف على أنها مجموعة من المعلومات والأخبار التي لم يتم التأكد من صحتها أو التحقق من مصادرها، وتنتشر بسرعة عبر الوسائط الرقمية، مستفيدة من الطابع التفاعلي

والمفتوح لمنصات التواصل الاجتماعي. وأكدت أن طبيعة هذه المنصات التي تتيح حرية النشر دون رقابة فورية تجعلها بيئة مثالية لتفشي الشائعات بمختلف أنواعها.

في ما يتعلق بآليات المواجهة، أوصت الدراسة بوضع ضوابط تقنية وتشريعية للتحكم في المواقع التي تقوم بنشر هذه الأخبار وترويجها، مع تعزيز الجهود لتوعية الأفراد بمخاطر الشائعات على المستويين الشخصي والمجتمعي. كما اقترحت تطوير حملات إعلامية تثقيفية تستهدف بناء وعي إعلامي بين المستخدمين، مع تقديم برامج تدريبية حول كيفية التحقق من الأخبار وتقييم مصداقيتها قبل تداولها.

خلصت الدراسة إلى أن التغلب على ظاهرة الأخبار الكاذبة يتطلب تضافر الجهود بين الحكومات، ووسائل الإعلام الرسمية، وشركات التكنولوجيا، إضافة إلى تعزيز الثقافة الإعلامية لدى الأفراد، بما يضمن خلق بيئة رقمية أكثر أماناً وموثوقية في تبادل المعلومات.

2- دراسة (Zhonggen ,et al, 2020) بعنوان:

Influencing Rumor Re-Spreading in a Public Health Crisis by the Middle-Aged “Factors and Elderly Populations”

دراسة (Zhonggen et al., 2020) بعنوان "العوامل المؤثرة على انتشار الشائعات أثناء الأزمات الصحية من قبل كبار السن والبالغين منتصف العمر" تعد من الدراسات الهامة التي تناولت العوامل النفسية والاجتماعية المرتبطة بانتشار الشائعات خلال جائحة كوفيد-19، خاصة خلال الموجة الأولى في عام 2020. ركزت الدراسة على فهم دوافع كبار السن والبالغين منتصف العمر في إعادة نشر الشائعات، وكيفية تأثير هذه السلوكيات في بقية أفراد المجتمع وفي صحتهم النفسية والجسدية.

شملت الدراسة عينة مكونة من 556 فردًا من الجمهور الصيني، وهدفت إلى تحديد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى نشر الشائعات أثناء الأزمات الصحية، مع تسليط الضوء على تأثير القلق النفسي كعامل محوري في تعزيز هذه الظاهرة.

توصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب إعادة نشر الشائعات يرتبط بدرجة تصديق الأفراد لتلك الشائعات، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مستوى تصديق الشائعة ومستوى القلق النفسي، مما يعكس ارتفاع مستوى الاضطراب العاطفي لدى الأفراد في أوقات الأزمات.

كما بينت الدراسة أن الأفراد الذين يعانون من مستويات قلق مرتفعة غالبًا ما ينشرون الشائعات حتى مع إدراكهم بعدم دقتها أو عدم اقتناعهم بصحتها، في محاولة منهم للبحث عن الطمأنينة أو جذب الانتباه من الآخرين. أشارت النتائج أيضًا إلى أن التفاعل الشخصي المباشر وتواصل الأفراد في محيطهم الاجتماعي كان أكثر فعالية في نشر الشائعات مقارنة بوسائل الاتصال الجماهيري، مما يعكس أهمية العلاقات الاجتماعية في تعزيز أو كبح انتشار المعلومات المضللة.

أوصت الدراسة بضرورة تكثيف جهود التوعية الإعلامية خلال فترات الأزمات الصحية، مع التركيز على تقليل مستويات القلق النفسي لدى الجمهور من خلال تقديم معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب، كما دعت إلى تطوير حملات إعلامية تستهدف كبار السن والبالغين منتصف العمر باستخدام أساليب مبسطة وفعالة تتماشى مع احتياجاتهم النفسية والمعلوماتية، لضمان تعزيز السلوكيات الإيجابية وتقليل التأثير السلبي للشائعات في أوقات الأزمات.

1- دراسة (Lacie Geary, 2017) بعنوان:

Spread of false news stories on Facebook: An assessment of credibility cues and personality

دراسة (Geary, 2017) بعنوان "انتشار القصص الإخبارية الكاذبة على فايسبوك: تقييم دلالة المصداقية وسمات الشخصية" تعد من الدراسات التجريبية المهمة التي تناولت العوامل المؤثرة في انتشار الأخبار الكاذبة على فايسبوك، وخصت بالبحث العلاقة بين الصفات الشخصية للمستخدمين ومدى إدراكهم لمصداقية الأخبار المنشورة عبر فايسبوك، واجرت الدراسة اختبارها على عينة من 80 طالبا جامعيًا من جنسيات مختلفة معدل أعمارهم 20 سنة. كان عليهم -أولا- منهم الإجابة على استبيان لقياس سمات شخصياتهم، بالإضافة إلى تقييمهم لمصداقية المصادر الإخبارية التي يتعرضون لها عبر المنصة، وفق وجهات نظرهم.

سعت الدراسة إلى فهم كيفية تفاعل الشباب مع الأخبار المتداولة على فايسبوك، ومدى لفت سمات معينة في محتوى الخبر مثل التشويق والإثارة اهتمامهم، مقارنة بمصداقية المصدر، كما بحثت مدى إدراك أفراد العينة لوجود مواقع تحقق من الأخبار ومدى معرفتهم لأدوات التحقق الرقمي.

أظهرت النتائج أن الألوان الجذابة في تصميم التطبيقات (اللون الأحمر على الخصوص) تجلب انتباه المستخدمين وترفع من ملاحظتهم للمحتويات الإخبارية غير أن سرعة تصفح فايسبوك تشكل عائقًا أمام التفاعل العميق مع المحتويات المعروضة. ومنه خلصت الدراسة إلى أن الدلائل البصرية تلقى اهتمامًا أكبر لدى مستخدمي "الفضاء الأزرق" من الشباب، مقارنة بمصدر الخبر ومدى مصداقيته، كما أن التشويق والإثارة كانا الدافعين الأهم لتداول الشباب الأخبار وترويجها عبر فايسبوك.

أما مواقع التحقق من الأخبار، فإن 94 % من المستجوبين لم يسمعوا عنها من قبل، وهو ما فسرتة الدراسة بالثقة العمياء للمستخدمين الشباب في الأخبار المنشورة عبر فايسبوك، دون الاهتمام بصحتها أو مصداقيتها، وضعف الوعي الإعلامي لديهم.

لذا دعا البحث إلى إدراج برامج التثقيف الإعلامي في المناهج التعليمية، وتدريب الشباب على كيفية التحقق من الأخبار ومعرفة درجة صحتها ومصداقيتها باستخدام أدوات سهلة وبسيطة تواكب سرعة تداول الأخبار عبر فايسبوك، ولا تدخله في متاهات تقنية، تجعله يتردد في اللجوء إليها للتحقق من الأخبار التي يتعرض لها استمرار.

دراسة The . Waszak, P. M., Kasprzycka-Waszak, W., & Kubanek, A (2018) بعنوان:

spread of medical fake news in social media – The pilot quantitative study

هدفت دراسة ((Przemyslaw M. Waszak, 2018) التي جاءت تحت عنوان: "انتشار الأخبار الطبية الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي – الدراسة الكمية الأولية" إلى قياس حجم مشاركات الأخبار الصحية الكاذبة باللغة البولندية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومن أجل هذا الغرض حاول الباحثون الوصول إلى أكثر المقالات المشتركة تداولاً باستخدام الكلمات الرئيسية المتعلقة بالأمراض التي تعد من أهم أسباب الوفاة في بولندا كالسرطان، السكتة الدماغية، أمراض ضغط الدم، أمراض الأوعية الدموية المزمنة، السكري، وكذا فيروس نقص المناعة البشرية، وتمت الدراسة خلال الفترة ما بين 2012 و2017، ونبه الباحثون على أن هذه الفترة تعد من أكثر الفترات استقراراً من الناحية السياسية ومن جانب الرعاية الصحية أيضاً.

وباستخدام كلمات رئيسية تدل على المرض ك: "سرطان"، "ورم"، "نوبة قلبية"، "سكتة دماغية"، "سكري"، "تطعيمات"، "نقص مناعة"....، تم فحص كل المنشورات لتحديد ما إذا كانت تحتوي على أخبار كاذبة، وهذا بالاستعانة بـ BuzzSumo وهو أداة فعالة في تحليل المحتوى الرقمي، وتمت مراجعة ثمانين صفحة من الصفحات الأكثر مشاركة بشكل متكرر.

توصل البحث إلى أن الغالبية العظمى من المشاركات والتفاعلات كانت على موقع فايسبوك (98-100 بالمائة)، وكان اهتمام الجمهور بالموضوعات التي تم تحليلها غير متساو، وجاء الترتيب على النحو التالي (بالألف): السرطان (34)، الورم (18)، التطعيمات (15)، النوبة القلبية و الإيدز/فيروس نقص المناعة البشرية (7 لكل منهما)، ارتفاع ضغط الدم والسكتة الدماغية (5 لكل منهما)، السكري (2)، وكان مرض السرطان أكثر الموضوعات الصحية تلوثا بالأخبار الكاذبة، التي اتضح أنها تشكل 40 بالمائة من إجمالي المنشورات الصحية التي تمت مشاركتها خلال المدة الزمنية للدراسة.

وانتهت الدراسة إلى دعوة القائمين على الصحة العامة في بولندا وكذا المنظمات الصحية غير الحكومية إلى أخذ نتائجها بعين الاعتبار والاهتمام بتقييم مصادر أكثر الأخبار الصحية الكاذبة انتشارا بشكل علني.

2- دراسة (Lledo, Galvez 2021) بعنوان:

Prevalence of health misinformation on social media: Systematic review

سعت دراسة (Suarez-Lledo, 2021) التي تحمل عنوان: "انتشار المعلومات الصحية المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي- مراجعة منهجية" إلى بحث مدى انتشار المعلومات الصحية المضللة على مختلف منصات التواصل الاجتماعي سيما فايسبوك، تويتر، انستغرام ويوتيوب، وتحليل أشكال وأنماط انتشار هذه المعلومات المضللة، وفهم العوامل التي تساهم في ذلك، والتوصل إلى مدى تأثير هذا النوع من المعلومات الملوثة على المستخدمين وقراراتهم الصحية.

اعتمد الباحثان منهجية تقوم على تحليل أدبيات سابقة حول المعلومات الصحية المضللة، نشرت في الفترة من 2010 إلى 2020 على قواعد بيانات عالمية مثل Google Scholar، Pub Med، Scopus، Web of Science، MEDLINE، وتم حصر 69 دراسة كلها غربية، عالجت مجموعة من الموضوعات الصحية على مواقع

التواصل الاجتماعي، وحددت ست فئات من هذه المواضيع الصحية تمثلت في: التطعيمات 32 بالمائة (حوالي 22 دراسة)، الأدوية أو التدخين 22 بالمائة (حوالي 15 دراسة)، الأمراض غير المعدية (مثل السرطان) 19 بالمائة (حوالي 13 دراسة)، الأوبئة 10 بالمائة (حوالي 7 دراسات)، اضطرابات الأكل 9 بالمائة (حوالي 6 دراسات)، العلاجات الطبية 7 بالمائة (حوالي 5 دراسات).

استند الباحثان في هذه الدراسات الـ 69 الأساس على خمس مناهج، إذ نجد تحليل الشبكات الاجتماعية (28 بالمائة)، تقييم المحتوى (26 بالمائة)، تقييم الجودة (24 بالمائة)، تحليل المحتوى (16 بالمائة)، تحليل المشاعر (6 بالمائة).

وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج هامة تخص المعلومات الصحية المضللة على شبكات التواصل الاجتماعي مفادها أن 87 بالمائة من المنشورات الصحية المتعلقة بمنتجات التدخين والأدوية، مضللة، وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى 43 بالمائة من المعلومات الصحية المتعلقة بالتطعيمات، أما المعلومات المضللة المتعلقة بالأمراض غير المعدية مثل السرطان، فبلغت 40 بالمائة، بينما كانت أدنى نسبة من نصيب تلك المرتبطة بالعلاجات الطبية (30 بالمائة).

ومن بين المعلومات المضللة المتعلقة بالسرطان، التي وقفت عندها هذه الدراسات، الحديث عن علاجات وهمية كادعاء أن بعض الأعشاب والمنتجات الطبيعية تعالج السرطان، مقابل التقليل من أهمية العلاجات الطبية كادعاء أن العلاج الكيميائي أو الإشعاعي ضرره أكبر من فائدته، وكذا طرح معلومات غير دقيقة عن أعراض السرطان ما يؤدي إلى أخطاء في التشخيص، بالإضافة إلى نظرية المؤامرة ونشر معلومات مفادها أن العلماء في كبريات الدول توصوا إلى علاج للسرطان لكن هذه الدول تبقيه خفياً لأن المرض بات صناعة مربحة لها.

وكان فايسبوك أكثر منصات التواصل الاجتماعي نشرًا لهذه المعلومات الصحية المضللة المتعلقة بالسرطان، نظرًا لسهولة التفاعل فيه ومشاركة هذه المنشورات، يليه يوتيوب الذي تنتشر فيه مقاطع فيديو غير دقيقة حول السرطان، ثم تويتر الذي تضمن تغريدات تحيل إلى روابط لمواقع غير موثوقة. أما عن تأثير هذه المعلومات الصحية المضللة على مرضى السرطان، فقد توصلت الدراسة إلى ثلاثة تأثيرات رئيسية تمثلت في تأخير بعض المرضى العلاج لتصديقهم ما جاءت به المعلومات المضللة، اللجوء إلى علاجات غير مثبتة علميًا كالأعشاب أو الوصفات الشعبية، بالإضافة إلى التأثير النفسي المتمثل في زيادة القلق والتوتر لدى المرضى وعائلاتهم.

بناءً على تحليلها كل الأدبيات السابقة، أوصت الدراسة بضرورة تحسين التوعية الصحية للمرضى ولمستخدمي منصات التواصل الاجتماعي بشكل عام، لتمكينهم من التمييز بين المعلومات الصحيحة وتلك المضللة، تشجيع منصات التواصل الاجتماعي على مراقبة وحذف المحتوى المضلل، وتعزيز التعاون بين هذه المنصات ومؤسسات الصحة عبر العالم من أجل نشر المعلومات الصحية الدقيقة.

3- دراسة Cheuk Hang Au, Kevin K.W. Ho, Dickson K.W. Chiu، بعنوان:

Stopping healthcare misinformation: The effect of financial incentives and legislation

لاحظ الباحثون (Cheuk Hang Au) أن أغلبية الدراسات بشأن مكافحة الأخبار الكاذبة، ركزت على المجال السياسي، بينما لم يلق هذا النوع من الأخبار المضللة الاهتمام في المجال الصحي، رغم ما قد تخلفه من عواقب مثل تأخر تشخيص المرض أو علاج المصابين به، أو حتى حدوث أزمات صحية عامة، لذا قرروا المساهمة في تدارك هذا النقص من خلال دراسة لهم تحت عنوان "إيقاف التضليل في مجال الرعاية الصحية: تأثير الحوافز المالية والتشريعات"، بحثوا خلالها دور الحوافز المالية والتشريعات في الحد من نشر وترويج

الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة، مع التركيز على دوافع المستخدمين وسلوكياتهم عند مشاركة هذه المعلومات ومن ثم الترويج لها.

استخدم الباحثون المنهج التجريبي إذ تم تقديم محتوى صحي للمشاركين بعضه صحيح ومثبت علمياً كمعلومة مفادها أن التطعيم يقي من العدوى بالفيروسات، والبعض الآخر غير صحيح بل ومضلل أيضاً منه معلومة مغلوطة مفادها أن الفيتامينات تعالج السرطان، مع عرض مكافآت مالية نظير مشاركة المعلومات، مقابل تحذيرات قانونية من نشر معلومات كاذبة، ولم يغفل الباحثون -قبلها الاطلاع على التصور الذاتي للمبحوثين لطبيعة المعلومات المقدمة (صحيحة أو كاذبة وفق لتصورهم).

وتوصلت الدراسة إلى أن الحوافز المالية تدفع مستخدمي الأنترنت أكثر إلى نشر المعلومات الصحية، بغض النظر عن طبيعتها (صحية-كاذبة)، وظهر تأثير الحوافز المالية بنسب أكبر وأقوى في مشاركة المستخدمين لمعلومات رغم اعتقادهم أنها كاذبة مقابل عدم الاهتمام بمشاركة معلومات يعتقدون أنها صحيحة. أما من جانب التشريعات، فقد ردعت المستخدمين عن مشاركة معلومات حتى وإن كانوا يعتقدون أنها صحيحة تلافياً للعقوبات، والمفارقة أن نفس هذه التشريعات فشلت في دحض مشاركة المستخدمين لمعلومات كاذبة في نظرهم، وهو ما فسره الباحثون بدوافع أخرى مثل الجهل أو الوقوع تحت فخ الإثارة، وهذا ما جعل الباحثين يخلصون إلى أن القوانين وحدها غير كافية لوقف ومنع مشاركة المعلومات الصحية الكاذبة والمضللة.

ودعت الدراسة صانعي السياسة والمشرعين إلى فهم الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء إصرار مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على مشاركة المعلومات الصحية التي يعتقدون أنها كاذبة ومضللة خاصة في وجود الحوافز المالية، مقترحة دمج هذه الأخيرة مع حملات التوعية لتعزيز مشاركة المعلومات الصحيحة، مع تحسين التشريعات وعدم حصرها في العقوبات بل استهداف الدوافع النفسية

والاجتماعية وراء نشر المعلومات الصحية المضللة، التي ألحت الدراسة على وجوب تعزيز التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي لرصدها ومكافحتها.

أما الباحثين، فقد حثهم الدراسة على بحث العوامل النفسية التي تدفع المستخدمين لمشاركة المعلومات المضللة رغم علمهم المسبق أنها كذلك.

التعليق على الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة مصدرًا مهمًا للإثراء العلمي وتوجيه البحث الأكاديمي، حيث تسهم في تقديم معلومات كافية حول الفكرة البحثية، مما يساعد في تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها بوضوح، مع وضع إطار نظري ومنهجي مناسب لها. تتيح هذه الدراسات للباحث الاستفادة من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة، بالإضافة إلى الاطلاع على الأساليب التي استخدمها باحثون آخرون في معالجة موضوعات مشابهة، مما يضمن اتساق البحث الحالي مع الأطر العلمية المعتمدة.

علاوة على ذلك، تساعد الدراسات السابقة في صياغة أسئلة الدراسة وفرضياتها بطريقة علمية منظمة، حيث يمكن للباحث الاسترشاد بالأسئلة التي تناولتها الأبحاث السابقة، مع تعديلها بما يتلاءم مع موضوع دراسته وأهدافها. كما تتيح هذه الدراسات فرصة مقارنة النتائج المحتملة بنتائج سابقة، مما يعزز من مصداقية البحث ويوفر رؤية أعمق للمشكلة المدروسة.

تسهم الدراسات السابقة أيضًا في اختيار منهجية البحث المناسبة وتحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات، سواء كانت استبيانات، أو مقابلات، أو ملاحظات ميدانية. ما يساعد في تلافي الوقوع في أخطاء منهجية سبق وأن واجهها باحثون آخرون، مما يسهم في تحسين تصميم البحث الحالي ورفع كفاءته.

وهي بكل هذا، تساعد الباحث في تحديد الفجوة البحثية التي خلفتها الدراسات السابقة، ومن ثم السعي إلى تداركها، ومعالجتها.

ومن خلال التعرض إلى الدراسات السابق ذكرها، اتضح أنها:

أظهرت مجموعة من النتائج المتقاربة التي تؤكد التأثير المزدوج لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث تتسم هذه المنصات بقدرتها على نشر المعلومات بسرعة، لكنها في الوقت نفسه أصبحت مجالاً خصباً لنشر الأخبار الكاذبة والشائعات. يتضح من مجمل الدراسات أن هذه المنصات، رغم أهميتها في مجال الإعلام والتواصل، أفسحت المجال أمام المحتويات المضللة بسبب افتقارها للرقابة المباشرة والأنية، ما يجعل المستخدمين عرضة للتأثر بمحتويات غير دقيقة أو زائفة.

كما أكدت الدراسات أن فايسبوك، بصفته أحد أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداماً، يلعب دوراً محورياً في هذا السياق، حيث يُظهر عدد كبير من الأبحاث أنه يعد منصة رئيسية لتداول الأخبار الكاذبة التي تُقدّم على أنها حقيقية وصادقة، مستغلة ثقة المستخدمين وقلة وعيهم بمصادر التحقق. هذا الأمر يبرز الحاجة إلى تعزيز الثقافة الإعلامية وتمكين المستخدمين من أدوات التحقق من الأخبار بشكل فعال.

إضافة إلى ذلك، أظهرت أغلبية الدراسات أن استخدام الأفراد لمواقع التواصل الاجتماعي يؤثر بشكل مباشر في مستويات الوعي لديهم على مختلف الأصعدة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو صحية. يتأثر المستخدمون بالمحتويات التي يتعرضون لها يومياً، مما يعزز أو يضعف وعيهم حسب طبيعة المعلومات التي يتلقونها. بذلك، يصبح الوعي الإعلامي والمجتمعي مرهوناً بجودة المحتوى الذي يُنشر عبر هذه المنصات، ومدى قدرة الأفراد على تمييز الأخبار الحقيقية من الكاذبة.

أظهرت الدراسات السابقة، أيضاً، أن عنصري الإثارة والتشويق يعدان من العوامل الأساسية التي تدفع المستخدمين إلى التفاعل مع المحتويات المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. يتجلى ذلك بوضوح في نتائج الأبحاث التي أكدت أن المستخدمين غالباً ما ينجذبون إلى المحتويات المثيرة والملفتة، بغض النظر عن

مدى دقتها أو صدقها. يشير هذا الأمر إلى التأثير العاطفي والنفسي الذي تمارسه هذه المنصات، حيث تركز على خلق محتويات جذابة لضمان زيادة معدلات التفاعل والمشاركة، وهو ما يعزز انتشار الأخبار الكاذبة.

كما يتضح من الأدبيات السابقة أن معظم الأبحاث اعتمدت على المنهج المسحي الذي يُعتبر مناسباً لدراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، كونه يتيح وصف الظواهر الإعلامية وتحليل العوامل المؤثرة فيها. وكان الاستبيان الأداة البحثية الأكثر استخداماً لجمع البيانات، مما يشير إلى رغبة الباحثين في استكشاف تصورات وآراء الأفراد حول تأثيرات هذه المنصات، خاصة في ما يتعلق بالأخبار الكاذبة.

إلى جانب ذلك، أكدت أغلب الدراسات على ضرورة الاهتمام بما يُعرض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مع التركيز على اختيار الأساليب المناسبة التي تمكن الأفراد من انتقاء المحتويات الصادقة والواقعية. يشمل ذلك تطوير مهارات التحقق من الأخبار، وتعزيز الوعي الإعلامي بين المستخدمين، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز الضوابط التقنية والقانونية لضمان الحد من انتشار المعلومات المضللة.

تشير هذه النتائج إلى أهمية إجراء دراسات أعمق حول استراتيجيات تنظيم المحتويات الرقمية، وتطوير أدوات تقنية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لكشف الأخبار الكاذبة بشكل آلي. كما تؤكد على الحاجة الملحة لتعزيز التعليم الإعلامي، بهدف تمكين الأفراد من التفاعل بوعي مع ما يُنشر عبر هذه المنصات، مع تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات المشغلة لها.

نقد الدراسات السابقة

من خلال ما سبق، اتضح أن:

الباحثين لم يلتفتوا إلى تأثير المنشورات الصحية عامة والكاذبة منها خاصة على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي –فايسبوك بشكل خاص- إلا مع أزمة كورونا، فتكاثرت الدراسات التي خاضت في هذا الموضوع، وموضوع الأخبار الكاذبة خلال الأزمات بشكل عام، وهو الملاحظ في الدراسات السابقة المحلية

والعربية، وحتى عدد كبير من الدراسات الأجنبية، أما تأثير هذا النوع من الأخبار على المرضى في أوقات الاستقرار والسلم، فلم تعثر الباحثة إلا على عدد محدود من الدراسات بشأنه، مثلما هو الحال بالنسبة لدراسة (Przemyslaw M. Waszak, 2018) المعنونة بـ "انتشار الأخبار الطبية الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي – الدراسة الكمية الأولية"، التي عالجت انتشار الأخبار الصحية الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي في بولندا في ما بين 2012 و 2017، وهي الفترة التي وصفت بأنها من أكثر الفترات استقراراً سياسياً ومن حيث الرعاية الصحية في البلد.

كما أن الملاحظ في الأدبيات السابقة أن معظمها أنجز من قبل مختصين في العلوم الطبية والتكنولوجية، أو لصالح معاهد أو مراكز بحث مختصة في هذين المجالين، مثلما هو الحال في دراسة - (Suarez-Lledo, 2021) المعنونة بـ "انتشار المعلومات الصحية المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي-مراجعة منهجية"، ودراسة Cheuk Hang Au, Kevin K.W. Ho, Dickson K.W. Chiu التي جاءت تحت عنوان: "إيقاف التضليل في مجال الرعاية الصحية: تأثير الحوافز المالية والتشريعات"، أي أن الموضوع لم يثر اهتمام الباحثين في العلوم الإنسانية، وفي علوم الإعلام والاتصال – بشكل خاص -، إلا ما ندر.

وحتى الدراسات التي أجريت في فترة انتشار وباء كورونا، نجد أن كثيراً منها خص بالبحث فئة معينة (الشباب في دراسة سمر عز الدين جلال المعنونة بـ "تعرض الشباب للشائعات حول فيروس كورونا في مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى القلق لديهم-دراسة ميدانية"، ودراسة (Geary, 2017) بعنوان: "انتشار القصص الإخبارية الكاذبة على فايسبوك: تقييم دلالة المصداقية وسمات الشخصية". والكهول وكبار السن في دراسة (Zhonggen, 2020) بعنوان: "العوامل المؤثرة على إعادة نشر الشائعات أثناء الأزمات الصحية من قبل كبار السن والبالغين منتصف العمر".

جانب آخر جدير بالملاحظة في الدراسات السابقة هو اهتمامها بالأخبار الكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي بشكل عام، وعدم خصها فايسبوك بدراسة كاملة، رغم أنها تكاد تتفق بأنه يحتل المرتبة الأولى من حيث الاستخدام من قبل رواد مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات عامة، والمعلومات الصحية بشكل خاص.

أما خص مرضى السرطان بالدراسة، فلم تعثر عليه الباحثة ضمن الدراسات السابقة، إنما ورد مرض السرطان كجزء بسيط من عينات كانت محل دراسة في بحوث أجنبية مثلما هو الحال في دراسة (Przemyslaw M. Waszak, 2018) بعنوان: "انتشار الأخبار الطبية الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي – الدراسة الكمية الأولية"، التي بحثت مدى استخدام كلمة "سرطان" ضمن الأخبار الكاذبة، وتوصلت إلى أن المعلومات المتعلقة بهذا المرض على فايسبوك هي أكثر المعلومات الصحية تلوثاً دون أن تدرس أثر هذا التلوث على المستخدمين، ودراسة (Lledo, 2021) بعنوان "انتشار المعلومات الصحية المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي- مراجعة منهجية"، التي أحصت المعلومات المضللة المتعلقة بعدد من الأمراض من بينها السرطان، وطبيعة هذه المعلومات، وهي الدراسة الوحيدة التي بحثت أثر هذه الأخبار الكاذبة، لكن مجتمعات بحثها كلها مجتمعات غربية، تختلف كثيراً عن السياق الجزائري.

ما ستضيفه الدراسة الحالية

1. تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم إضافة علمية نوعية من خلال التركيز على العلاقة بين الأخبار الكاذبة المنشورة عبر منصة فايسبوك حصراً ومدى تأثيرها في تضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية، مع تسليط الضوء على فئة حساسة تتمثل في المصابين بمرض السرطان. يأتي هذا التركيز من منطلق أن هذه الفئة تعتمد بشكل كبير على المعلومات الصحية المتداولة عبر الإنترنت لدعم رحلتها العلاجية والتعامل مع تحديات المرض.

2. ستقيم الدراسة تأثير هذه المنشورات على تصورات المرضى وسلوكياتهم الصحية، كما ستعمل على

الكشف عن مدى قدرة المرضى على التمييز بين المعلومات الموثوقة والمعلومات المضللة، وسط

الانتشار الواسع للأخبار غير الدقيقة التي قد تؤدي إلى قرارات صحية خاطئة.

3. ستبحث الدراسة في مستوى الوعي الصحي لدى المصابين بمرض السرطان ومدى اعتمادهم على

فايسبوك كمصدر رئيسي للحصول على المعلومات المتعلقة بحالتهم الصحية، مع تقييم تأثير الأخبار

الكاذبة في تشكيل هذا الوعي. سيتم أيضًا استكشاف الآليات التي يمكن أن تسهم في الحد من انتشار

المعلومات المغلوطة وتطوير استراتيجيات توعوية فعالة تستهدف هذه الفئة الحساسة.

4. من خلال هذا الطرح، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير الأخبار الكاذبة في

القرارات الصحية للمستخدمين، مما قد يفتح المجال أمام توصيات علمية وتطبيقية تستهدف تحسين

بيئة التواصل الرقمي، وتعزيز مصداقية المحتويات الصحية المنشورة على فايسبوك، مع توفير

استراتيجيات توعوية تستند إلى فهم عميق لاحتياجات المرضى ومتطلبات التحقق من صحة

المعلومات المتداولة.

وكل هذا في السياق الجزائري، الذي يختلف تماما عن السياقات الغربية التي أثبتت الدراسات السابقة أن

الباحثين فيها يولون أهمية متزايدة بالأخبار الصحية الكاذبة، بينما لم يلق هذا الجانب أهمية لدى الباحثين في

الجامعات ومراكز البحث العربية إلا في فترة انتشار وباء كورونا، وعاد للتناقص مع إعلان منظمة الصحة

العالمية انتهاء حالة الطوارئ العالمية بسبب الجائحة في 05 ماي 2023. (موقع منظمة الصحة العالمية)

ثامنا: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

الأخبار الكاذبة (Fake News)

تُعرف الأخبار الكاذبة بأنها معلومات مضللة أو خاطئة تُنشر عمدًا بهدف خداع الجمهور وجعله يعتقد أنها معلومات صحيحة وموثوقة. هذه الأخبار قد تكون ملفقة تمامًا أو قد تحتوي على عناصر مشوهة من الحقيقة تُستخدم لتحريف الواقع وتوجيه الرأي العام نحو أهداف معينة. تنتشر الأخبار الكاذبة بشكل واسع عبر الوسائل التقليدية مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون، إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك وتويتر، والمواقع الإلكترونية بشكل عام. تهدف في الغالب إلى خلق حالة من الارتباك أو التأثير في الأفكار والسلوكيات لدى الأفراد.

تؤدي الأخبار الكاذبة إلى نشر معلومات مغلوطة في مختلف المجالات، من بينها المجال الصحي، حيث يمكن أن تسبب تأثيرات ضارة على الأفراد والمجتمعات. في بعض الأحيان، يتم نشر هذه الأخبار لأغراض سياسية أو تجارية أو حتى لأغراض شخصية، مثل جذب التفاعل والمشاركة في وسائل التواصل الاجتماعي بهدف تحقيق مكاسب مالية أو زيادة الانتباه إلى قضية معينة. وتجعل سرعة انتشار الأخبار الكاذبة عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، من الصعب -في كثير من الأحيان- التحقق من صحة المعلومات قبل أن تصل إلى الجمهور الواسع، مما يعزز من تأثيرها السلبي على الوعي العام، وهو ما سيتم شرحه بالتفصيل في الإطار النظري للدراسة.

• التعريف الإجرائي للأخبار الكاذبة في الدراسة

إجرائيًا، تعرف الأخبار الكاذبة في هذه الدراسة بأنها مجموعة من الأخبار والمعلومات التي تُعرض على أنها حقائق مثبتة، ولكنها في الواقع مزيفة أو خاطئة. يتضمن ذلك نشر معلومات مغلوطة حول مرض السرطان على فايسبوك، حيث يتم تقديم هذه المعلومات بشكل يبدو موثوقًا. يكون هدف هذه المنشورات الزائفة في

الغالب زيادة التفاعل الاجتماعي من خلال الإعجابات، التعليقات، أو إعادة النشر، مما يعزز من انتشار هذه الأخبار بين المستخدمين.

تستهدف هذه الأخبار الكاذبة بشكل خاص الأشخاص الذين يعانون من مرض السرطان أو المهتمين بالمواضيع الصحية، حيث قد تؤدي إلى إرباك المرضى وتوجيههم نحو اتخاذ قرارات صحية خاطئة بناءً على معلومات غير دقيقة أو مشوهة. في هذا السياق، فإن التفاعل المستمر مع هذه الأخبار قد يؤثر سلباً في فهم المرضى لحالتهم الصحية، ولاتخاذ القرارات العلاجية الصائبة بشأنها، ويزيد من مستويات القلق والتوتر لديهم.

التضليل (Misinformation)

يعرف التضليل بأنه تبديل أو تحريف متعمد للحقيقة، عن طريق إضافة معلومات غير صحيحة أو حذف أو تشويه معلومات صحيحة أو حتى تحريف السياق بطريقة تضلل المتلقي. ما يؤدي إلى سوء فهم لدى المتلقي، ويدفعه إلى تكوين تصورات خاطئة، قد يكون لها تأثير على سلوكياته وقراراته (الحميدي، 2022، صفحة 48) وسنعود بالتفصيل لهذا المصطلح في الإطار النظري للدراسة

• التعريف الإجرائي للتضليل في الدراسة

تعرف الباحثة التضليل إجرائياً بأنه تزييف لطبيعة الموضوعات الصحية المتعلقة بالأمور الطبية التي تخص مرضى السرطان، حيث يتم نشر هذه المعلومات الكاذبة على فايسبوك بهدف تشويه الواقع أو تقديم معلومات مغلوطة حول المرض، مما يساهم في تضليل المرضى وأسرهم وتوجيههم نحو فهم غير دقيق أو مشوه لحالتهم الصحية. يتخذ التضليل -في هذا السياق- شكل منشورات صحية مزيفة تتعلق بالأعراض أو العلاجات أو الوقاية، وقد ينتج عنها إرباك المرضى وتوجيههم إلى خيارات علاجية قد تكون غير فعالة أو ضارة.

المستخدمون (Users)

هم أولئك الذين يمتلكون حسابات نشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، ويتفاعلون عليها من خلال النشر، القراءة، الإعجاب، التعليق أو المشاركة، وهو ما أشار إليه Ellison و Boyd (2007) بتعريفهما المستخدمين بأنهم أفراد يقومون بإنشاء ملفات شخصية على منصات التواصل الاجتماعي ويتفاعلون مع المحتوى.

كما يمكن للمستخدمين النشاط من خلال متابعة صفحات محددة أو الانضمام إلى مجموعات معينة لمتابعة محتوى خاص يثير اهتمامهم والتواصل مع آخرين يشاركونهم نفس الاهتمامات (Kietzmann, 2011)

التعريف الإجرائي للمستخدمين في الدراسة

يقصد بالمستخدمين في الدراسة الحالية مرضى السرطان الذين يمتلكون حسابات خاصة على فايسبوك ويطلعون على المنشورات الصحية المتعلقة بمرضهم، وكذا المرضى المصابين بالسرطان الذين لا يمتلكون حسابات شخصية على فايسبوك لكنهم يطلعون على المنشورات الصحية الخاصة بمرضهم على هذا الموقع من خلال حسابات أشخاص آخرين (أبناء، أحفاد، أولياء، ...).

المستخدمون في هذه الدراسة هم أيضا المتابعون للمنشورات الصحية المتعلقة بالسرطان عبر صفحات متخصصة، أو مجموعات مهتمة بالمرض انضموا إليها، أو أولئك الذين يكتفون بما ينشره الأصدقاء أو ما تجود به عليهم خوارزميات فايسبوك.

المنشورات الصحية (Health-related posts)

تعرف المنظمة العالمية للصحة (WHO, 2020) المنشورات الصحية بأنها مواد علمية محكمة أو غير محكمة تنشر في وسائل متخصصة كالمجلات الطبية، الكتيبات المتخصصة، التقارير الطبية، أو المنصات الرقمية، هدفها نقل المعرفة والمستجدات في المجالات الصحيّة والطبيّة.

هي أيضا المعلومات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي بأشكال مختلفة (نصوص، فيديوهات، صور أو روابط خارجية)، تخص كل ما يتعلق بالصحة العامة، الأمراض، العلاجات المتوفرة، الوقاية، أو أي معلومات أخرى تخص صحة الإنسان والمجتمع. ويعرفها (Moorhead, 2013) بأنها أي محتوى يتناول موضوعات صحية (معلومات طبية، نصائح وقائية أو تجارب شخصية) وتتم مشاركته عبر منصات التواصل الاجتماعي.

وقد تتضمن هذه المنشورات معلومات دقيقة تفيد المستخدمين، كما قد تتضمن معلومات خاطئة أو أخبار كاذبة قد تضر بصحة المستخدمين إذا استجابوا لمحتواها دون أن يتأكدوا من مصادرها. (Ventola, 2014)

• التعريف الإجرائي للمنشورات الصحية في الدراسة

يقصد بالمنشورات الصحية في الدراسة الحالية كل المعلومات الصحية المنشورة على موقع فايسبوك (نصوص، فيديوهات، روابط خارجية) والتي تتعلق حصرا بمرض السرطان أيا كان نوعه، العلاجات الطبية المتوفرة، العلاجات البديلة المقترحة، الوقاية. وقد تتضمن هذه المنشورات معلومات دقيقة كما قد تتضمن معلومات خاطئة أو أخبارا كاذبة.

العلاجات البديلة (Alternative Therapies)

هي منتجات أو ممارسات لا تخضع لنفس معايير العلاجات الطبية المعروفة (الأدوية، الجراحة...)، تكون في الغالب عبارة عن أعشاب، وخز بالإبر، مكملات غذائية، وغيرها... وقد تكون عرضة للمعلومات المضللة (Ernst, 2008)

• التعريف الإجرائي للعلاجات البديلة في الدراسة

في الدراسة التي نحن بصددھا، يقصد بالعلاجات البديلة كل الأعشاب والخلطات يتناولها مرضى السرطان، وكل الممارسات التي يلجؤون إليها ("القطيع"^{*}، الحجامة، الرقية...)، بعيدا عن العلاجات الطبية المعروفة (الأدوية، الجراحة، الإشعاعات...)، على أمل الشفاء من المرض، والتي يكونون قد لجؤوا إليها بناء على منشورات صحية كاذبة على فايسبوك، وأثرت على وضعهم الصحي.

^{*} "القطيع": ممارسة تقليدية شعبية تنتشر في بعض المجتمعات منها المجتمع الجزائري يمارسها أشخاص يزعمون أنهم يتمتعون بكرامات، بأساليب مختلفة منها السكاكين العصي، أو ببساطة بوضع يدهم على مكان الألم.

الإطار النظري

الفصل الأول: الأخبار الكاذبة على فايسبوك: مفهومها، واقعها وتأثيراتها السلبية

توطئة

شكّلت مواقع التواصل الاجتماعي طيلة الأزمنة الصحية التي شهدتها العالم نتيجة انتشار فيروس "كوفيد19"، منذ نهاية سنة 2019، مرتعا للأخبار الكاذبة التي تعددت مصادرها وتنوعت أساليبها، واختلفت أهداف ناشريها ومن يقفون وراءها.

وقبلها طفا هذا المصطلح إلى السطح خلال الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، ومن كثرة استعماله له، ادعى أنه هو من اخترعه، لكن اتضح -في الأخير- أن هذه المعلومة في حد ذاتها خبر كاذب.

والواقع أن الأخبار الكاذبة ليست وليدة زمان وسائل التواصل الاجتماعي، إنما وجدت في هذه الأخيرة بيئة مناسبة للانتشار لتوفر الوسائل التكنولوجية على غرار اللوحات الرقمية والهواتف الذكية التي باتت متاحة أكثر من أي وقت مضى، لدرجة أن البعض أصبح يربط الأخبار الكاذبة بوسائل التواصل الاجتماعي.

لكن إذا تمعنا في المصطلح وبحثنا فيه، نجد أنه قديم قدم الاتصال البشري مع الاختلاف في التسميات، فنجد في العصور القديمة الكذب، التلفيق، الخداع، الإفك، البهتان، وهي مصطلحات لا زالت ترافق عملية الاتصال، وأضيفت إليها في زمان وسائل التواصل الاجتماعي مصطلحات تضمنت صفات جديدة ألصقت بالأخبار -وإن كان الخبر يفترض الدقة-، اختلفت تسمياتها، فصارت أخبارا: كاذبة، ملوثة، مزيفة، خاطئة، غير مهمة، مخادعة... لكنها تشترك في سمة رئيسية واحدة هي التضليل.

ولعل أكبر فرق بين الفئة الأولى والفئة الثانية هو سرعة الانتشار وقوة التأثير اللذين توفرهما وسائل

التواصل الاجتماعي -بشكل عام- وفايسبوك -بشكل خاص- لـ"الكذب الإلكتروني".

لذا سنتعرض في هذا الفصل إلى مفهوم الأخبار الكاذبة عبر فايسبوك، واقعها وتأثيراتها السلبية، وهذا من خلال مبحثين يتضمن أولهما مقارنة نظرية نتطرق فيها بداية إلى مختلف تعريفات الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، سيما فايسبوك، مع العودة إلى سياقاتها التاريخية، من خلال الغوص في جذورها ثم العودة صعوداً إلى عصر فايسبوك قبل أن نخص بالبحث المنشورات الصحية الكاذبة والمصطلحات المجاورة والمقاربة لها، بعدها نستعرض مختلف أنواع الأخبار الكاذبة، أساليبها المغرية وأدواتها الخفية.

بينما يخصص المبحث الثاني للدور السلبي لفايسبوك في تضليل المستخدمين سيما حين يتعلق الأمر بالمنشورات الصحية، وهذا من خلال البحث أولاً في أساليب التضليل عبر هذه المنصة، ثم التطرق إلى مختلف الآثار السلبية للمنشورات الصحية على حياة المستخدمين من شتى النواحي سيما النفسية، الصحية والاجتماعية.

المبحث الأول: الأخبار الكاذبة والمنشورات الصحية الكاذبة: مقارنة نظرية

تمهيد

غادر الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة، دونالد ترامب، البيت الأبيض، وترك الباحثين في مجال الاتصال والمهتمين بالاتصال عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص غارقين في البحث في مختلف جوانب مصطلح الأخبار الكاذبة Fake news- الذي أفرط في استعماله خلال عهده الرئاسية-، بداية بالبحث عن تعريف شامل لهذا المصطلح، ثم الغوص في جذوره، لمعرفة أصوله وما إذا كان مرتبطاً بالعصر الرقمي، قبل أن تعصف بالعالم الأزمة الصحية التي سببها فيروس "كورونا"، ورافقها إغراق منصات التواصل الاجتماعي -سيما فايسبوك- بمنشورات صحية كاذبة أثرت على جهود المختصين في إيجاد لقاح فعال يخلص المعمورة من هذه الأزمة الصحية، وهو ما جعل الباحثين يلتفتون إلى هذا النوع من المنشورات ويحذرون من خطورته التي بدت جلية في ردود فعل المستخدمين كلما عرض العلماء لقاحاً جديداً للفيروس التاجي.

موجة الأخبار الكاذبة التي رافقت الأزمة الصحية كشفت أيضاً أنها (الأخبار الكاذبة) يمكن أن تأخذ أشكالاً متنوعة متباينة الخصائص يتفنن ناشروها في استخدام أدوات عدة يصعب معها أحياناً التفريق بين ما هو كاذب وما هو صحيح من المنشورات عامة والصحية منها بصفة خاصة.

بناءً على ما سبق، نستعرض في هذا المبحث مقارنة نظرية للأخبار الكاذبة والمنشورات الصحية الكاذبة، وهذا من خلال ثلاثة مطالب، يستكشف الأول مفاهيم الأخبار الكاذبة ويغوص في جذورها، ويتطرق الثاني لمفهوم المنشورات الصحية الكاذبة، ومصطلحات ذات صلة بها، بينما يستعرض الثالث أنواع الأخبار الكاذبة، خصائصها المغرية وأدواتها الخفية

المطلب الأول: الأخبار الكاذبة: استكشاف المفاهيم وغوص في الجذور

أولاً: استكشاف المفاهيم

البداية كانت -إذن- بمحاولة الباحثين الوصول إلى تحديد مفهوم لمصطلح الأخبار الكاذبة يكون شاملاً لكل التعريفات التي اجتهد أكاديميون وباحثون في مختلف المجالات في وضعها وتضمينها في معاجم وكتب ومجلات عدة، ولكل منهم مبرراته في ذلك.

من بين هذه التعريفات، ما تضمنته قواميس غربية عدة، إذ ورد في قاموس "كامبريدج" أن الأخبار الكاذبة هي "قصص زائفة تبدو كأخبار تنتشر عبر الإنترنت أو باستعمال وسائل أخرى، ترمي في الغالب إلى التأثير على وجهات النظر السياسية أو يكون هدفها المزاح". ("كامبريدج"، بلا تاريخ)

بينما يربطها قاموس "أكسفورد" حصراً بالشبكة العنكبوتية، إذ يعرفها بأنها "تقارير زائفة عن أحداث، تكون مكتوبة أو مقروءة على مواقع الإنترنت"، ويستفيض بالتوضيح بأن "أغلبنا لا يستطيع التمييز بين الأخبار الكاذبة والأخبار الموثوقة" وبأن "الأخبار الكاذبة تتسبب في خلق إرباك بين الجمهور بشأن الأحداث الراهنة" (أكسفورد، دون تاريخ)

من جانبه، يؤيد قاموس "لاروس" ما جاء به قاموس "كامبريدج" في أن الأخبار الكاذبة يمكن أن تنشر عبر الصحافة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ويعرفها بأنها "معلومات مزيفة عبر الإنترنت أو مقالة صحافية مزيفة، تستغل ثقة القارئ لتضليله، وبالتوسع، هي معلومات مفبركة يتم نشرها عبر وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي بهدف تغليب الرأي العام" ("لاروس"، دون تاريخ)

في حين اكتفت القواميس العربية، بتعريفات لغوية للكلمتين منفصلتين (خبر-أخبار)، (كاذب- كاذبة) ويصعب الجمع بينهما للحصول على تعريف لمصطلح "أخبار كاذبة"، لأن الكلمة الأولى منه (أخبار) تعرّف في القواميس العربية كجمع لكلمة "خبر" وأن هذا الأخير هو "ما أتاك من نبأ عمن تستخير، أما "الكاذب" فتربطه

بالفرد (الرجل)، وجاء في "لسان العرب" "كذب الرجل أخبرك بالكذب" (منظور، دون تاريخ) وإذا كان "لسان العرب" لصاحبه ابن منظور، أقدم معجم عربي، إذ تجاوز عمره الثمانية قرون، فلا أثر لمصطلح "أخبار كاذبة" في القواميس والمعاجم العربية لحد الآن، رغم التحديثات التي يتم إدخالها عليها دوريا من أجل مواكبة حركية اللغة في المجتمع، وإدخال الكلمات التي تم تبنيها من قبل أفرادها، إذا استثنينا استعمال المصطلح في مثال لشرح كلمة "أكذوبة" في معجم اللغة العربية المعاصرة إذ جاء فيه "أكذوبة [مفرد] ج أكاذيب: خبر كاذب أو ملفق أو مختلق" (العربي، دون تاريخ)

وهذا ما قد يرجع لكون اللغة العربية باتت -في الوقت الحالي- مستهلكة للمعرفة بعد أن كانت -في زمن مضى منتجة لها-، وهو ما جعل الباحثين فيها والعاملين على تحديث قواميسها يصطدمون بصعوبة الوصول إلى إجماع بشأن المفردات الجديدة، ذلك أن هذه الأخيرة تكون -في الغالب- قد ولدت في بيئة تقنية واجتماعية مختلفة كما أن الاستعمال اللغوي يخضع لأهواء المتلقين الذين يرفضون الترجمة التي يلجأ إليها المشتغلون على اللغة، ويفضلون في أحيان كثيرة الإبقاء على المصطلحات الأجنبية لشيوع استخدامها ما يرسخها أكثر في الأذهان (أقلمي، 2018)، ويتجسد ذلك كثيرا في المصطلحات التي ارتبطت بالتكنولوجيات الحديثة سيما مواقع التواصل الاجتماعي أو "الميديا الجديدة" وفق تسمية نصر الدين العياضي (العياضي، 2023)، منها "الأخبار الكاذبة" التي يفضل مستخدمو الميديا الجديدة وحتى الباحثون فيها استخدام الكلمة الإنجليزية الدالة عليها (Fake news)

وهناك أيضا من الغربيين أنفسهم من لم يقتنع بهذا المصطلح بلغته الأصلية (الإنجليزية)، مثلما هو حال الحكومة البريطانية التي منعت استخدام عبارة "أخبار كاذبة" (Fake news)، في وثائقها الرسمية مبررة قرارها بأن المصطلح فقد معناه بسبب اللبس الذي تضمنه تعريفه، وفضلت بدلا عن ذلك استخدام مصطلحي "معلومات مضللة" أو "معلومات زائفة".

وجاء قرار الحكومة البريطانية استجابة لتوصية قدمتها لها لجنة الثقافة ووسائل الاتصال الرقمية والرياضة في البرلمان، منبهة إياها إلى أن مصطلح "أخبار كاذبة" أصبح يستخدم بشكل عشوائي دون أدنى فكرة عن مفهومه، وبات يستغل للدلالة على معان كثيرة لدرجة أن القارئ صار يصف به أي بيان لا يلقى إعجابه أو رضاه". (Palmer, 2018)

وفي فرنسا، حاولت لجنة إثراء اللغة الفرنسية إيجاد مرادفات لمصطلح "أخبار كاذبة" (Fake news)، الذي قالت أنه عرف انتشارا كبيرا وأصبح يستعمل للدلالة على كل ما يسهم في تضليل الجمهور، واقترحت -في توصية لها نشرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية سنة 2018- أن يستعمل بدلا عن ذلك -مثلا- مصطلح "Information fallacieuse" أو المصطلح الجديد "Infox" المشتق من كلمتي "Information"، و"Intoxication" للدلالة على المعلومات المغلوطة أو المضللة التي يتم إنتاجها ونشرها بشكل متعمد خدمة لمصلحة حزب ما على حساب حزب آخر أو لتشويه سمعة شخصية أو شركة ما أو لمناقضة حقائق علمية مؤكدة.

وخلصت اللجنة إلى التأكيد أنه يمكن استخدام أي مصطلح من المصطلحات المقترحة في هذا الخصوص لا سيما المتضمنة في النصوص القانونية، على غرار "Fausse nouvelle" (معلومات خاطئة) أو "Fausse information" (أخبار خاطئة)، مع الحرص على اختيار المصطلح الأفضل في هذا الخصوص بالنظر إلى السياقات المختلفة (CELF, 2018).

وبدا من خلال توصية لجنة إثراء اللغة الفرنسية أن الأهم بالنسبة لها هو الاستغناء عن مصطلح "Fake news" ذي الأصل الأنجلو-سكسوني بشكل نهائي.

وحتى إدارة موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، أعلنت رفضها مصطلح "أخبار كاذبة" (Fake news) وفضلت أن تستبدله بمصطلح "أخبار زائفة" (False news)، بعد تسعة أشهر من الانتخابات الرئاسية

الأمريكية التي أوصلت دونالد ترامب إلى الحكم، وهو الذي كان وراء اتساع استعمال المصطلح الأول عقب ربطه بوسائل الإعلام، مع أنها أعلنت منذ شروع السياسيين الأمريكيين من الجهتين (مؤيدي ترامب ومعارضيه) في التنديد بالظاهرة، محاربتها دون أن تبدي اهتماما للمصطلح في البداية.

وبررت إدارة "فايسبوك" موقفها بقولها أن "الأخبار الكاذبة" مصطلح ليس واضحا، وقد "أخذ مسارا خاصا به"، وتقصد به حصر استعماله في كل ما تعلق بالصراعات والخلافات السياسية من تبادل للاتهامات بشأن نشر "أخبار زائفة" من هذا الطرف أو ذاك عن غريمه في وسائل الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي.. بينما مصطلح "الأخبار الزائفة" واضح تماما-بحسب فايسبوك-ويقصد به "كل الأخبار التي تحمل في طياتها النية السيئة للإضرار بالآخرين، وصممت عمدا بشكل يتم فيه الخلط بينها وبين الأخبار الشرعية أو الصحيحة". (Oremus, 2017)

لكن تصنيف فايسبوك لقي انتقادات مفادها أن المنصة تستخدم كلمة "زائف" كمرادف لكلمة "كاذب"، ولكنهما لا يحملان نفس المعنى ذلك أن "كاذب" يوحي بالنية المسبقة لخداع الآخرين، بينما "زائف" قد يكون "كاذبا"، كما قد يكون ببساطة "غير صحيح".

ولعل عدم الاتفاق على مصطلح واحد فتح المجال أمام مصطلحات كثيرة وتعريفات أكثر، سيما في خضم سعي الباحثين للوصول إلى تعريف إجرائي، يفترض أن يكون مؤقتا على الأقل لمواكبة التطور التكنولوجي، لكن كثيرا من هذه المفاهيم استقرت في الدراسات الإعلامية (العياضي 2023)، ومنها مفهوم الأخبار الكاذبة.

فهذه منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو" تعرفها سنة 2017 بأنها "أخبار غير صحيحة ومزورة تصاغ بهدف الإساءة" (اليونسكو، 2017، 27)، ثم تعود لترفض قطعيا سنة 2020، كلمة "أخبار"، وتستبدلها بكلمة "معلومات" معتبرة أن الأخبار قد تجاوزت مرحلة التحقق، وتخدم المصلحة العامة،

فلا مجال للشك فيها، بينما المعلومات قد تكون صادقة وقد تكون مزيفة، وعوض "معلومات كاذبة" تفضل المنظمة الأممية مصطلح "معلومات مضللة" (Disinformation) وتعريفها بأنها "المعلومات المتعمدة (...) لإرباك الأشخاص أو التلاعب بهم عبر تقديم معلومات كاذبة لهم" وتمييزها عن "المعلومات الخاطئة" (Misinformation)، بكون هذه الأخيرة معلومات مضللة أيضا لكن دون وجود نوايا تلاعبية أو خبيثة (اليونسكو، 2017، صفحة 27)

من جهتها، بعد أن حظرت استعمال مصطلح "أخبار كاذبة" في وثائقها الرسمية، واستبدلته بعبارة "معلومات مضللة" و"معلومات زائفة" -كما سبق ذكره-، لم تترك الحكومة البريطانية المجال مفتوحا للتلاعب بالمصطلحين أو سوء استخدامهما، بل عرفت كل واحد منهما وأوضحت أن "المقصود بمصطلح معلومات مضللة هو الإنتاج أو المشاركة المتعمدين لمعلومات خاطئة أو متلاعب بها بغرض تضليل وخداع الجمهور من أجل التسبب في ضرر أو لغرض تحقيق مكاسب سياسية أو شخصية أو مالية"، بينما تعني المعلومات الخاطئة "المشاركة غير المقصودة لمعلومات زائفة". (Palmer, 2018)

في حين تعرف دراسة أجرتها جامعة بورنماوث الأخبار الزائفة بأنها "نوع من العلاقات العامة يظهر تحيزا مبالغا فيه لبعض الحقائق ويحجب حقائق أخرى"، وعرفت ذات الدراسة الأخبار الكاذبة بأنها "الانتشار المتعمد للتضليل سواء من خلال وسائل الإعلام التقليدية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي" (Lilleker, 2017) كل هذا الاختلاف في تحديد تعريف موحد للأخبار الكاذبة، بررته الباحثة الأمريكية في المجال كبير واردل Claire Wardle من جامعة هارفارد بالسعي لإيجاد اقتباسات من مصطلح "الأخبار الكاذبة"، الذي يتفق الكل أنه غير مفيد"، في غياب بديل عنه، وتقترح الباحثة بدورها مصطلح "الاضطراب الإعلامي" (Information disorder) الذي ترى أنه يمكن أن يحيل إلى أي محتوى كاذب ينتشر بسرعة مرعبة على الويب سواء كان دعائية،

أو أكاذيب، أو إشاعات، أو مزاح أو محتوى متطرف أو متشدد أو منحاز، أو ميمز أو فيديوهات معدلة أو منقولة. (Wardle, Fake news—it's Complicated, 2017)

بدوره يرفض الباحث الأمريكي إيثان زوكerman Ethan Zukerman مدير مركز الإعلام المدني مصطلح "أخبار كاذبة" ويعتبره مصطلحا غامضا يشمل كل ما هو خاطئ وقد يتمثل في أخبار صحيحة لكن لا تستدعي الاهتمام، أو دعاية تتجسد في خطاب متشدد بغرض دعم حزب سياسي على حساب حزب آخر، أو تضليل من خلال نشر معلومات تزرع الشك وعدم الثقة في المؤسسات. (Zukerman, 2017)

ومن الباحثين من كان أكثر حزمًا في رفضه لمصطلح "أخبار كاذبة"، على غرار الباحث توماسوفنتوريني Tommaso Venturini الذي دعا أيضا لمحاربته، وقدم في دراسة له خمسة أسباب لذلك . (Sauvageau & others, 2018)

*ضبابية المفهوم، وقد استند الباحث بدوره في ذلك إلى دراسة قام بها كل من تاندوك Tandoc وليم Lim وولينغ Ling نشرت سنة 2018، تمثلت في البحث في مختلف تعاريف مصطلح "الأخبار الكاذبة" التي تضمنها 34 مقال علمي نشر بين 2003 و 2017، وتوصلت إلى أن مؤلفي هذه المقالات استعملوا المصطلح للدلالة على ظواهر تختلف تماما عن بعضها البعض على غرار الهجاء Satire، المحاكاة أو السخرية أو التقليد Parodie، الصناعة Fabrication، التلاعب Manipulation، الإعلانات المدمجة Publicité intégrée والدعاية Propagande.

*الغموض الذي يكتنف هذا المصطلح جعله غير دقيق علميا وخطيرا جدا من الناحية السياسية إذ أنه يمكن أن يستخدم كسلاح للإضرار بالخصوم السياسيين وتشويه سمعتهم والتشكيك في مصادر معلوماتهم، كما أنه -مع عدم إمكانية تحديد نطاق الأخبار الكاذبة- قد يتجاوز المصطلح مجرد الاتهامات

البلاغية، ليصير أداة لقمع وتقييد وإضعاف الصحافة المستقلة، إذ أن السياسيين أصبحوا يصفون به كل تغطية إعلامية لا توافق توجهاتهم. (Claire & Derakhshan, 2017)

*التعريف الفضفاض لمصطلح الأخبار الكاذبة على أنها معلومات خاطئة أو متحيزة تنشرها وسائل الإعلام للتأثير على النقاش العام، يجعله يتشابه مع أشكال سابقة للتضليل سيما الدعاية التي بدأت الأبحاث بشأنها منذ بداية القرن العشرين على غرار أبحاث لازويل سنة 1927، إيلول سنة 1965، وكومسكي سنة 1991، فرغم أن مصطلح الأخبار الكاذبة يربطه الكثيرون بالمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا أن السمات المستخدمة عادة لتعريفه هي نفسها المستخدمة لتعريف مصطلح الدعاية.

* اعتبار ظاهرة الأخبار الكاذبة بداية عصر جديد سمي بـ "عصر ما بعد الحقيقة" هو بحد ذاته تضليل،

لأمرين اثنين:

الأول أن في ذلك افتراض أنه كانت هناك فترة من التاريخ لم يكن فيها التمييز بين الصحيح والخطأ يمثل إشكالية. وأشار الباحث إلى أن الدرس الذي يمكن استخلاصه بعد نصف قرن من الدراسة والبحث في مجال العلوم والتكنولوجيا، يتمثل في أن التفريق بين الصواب والخطأ لم يكن يوماً أمراً واضحاً، لكن هذا لا يعني أنهما شيء واحد، بل أن معارضتهما ليست ثنائية أو مطلقة، أي أن الصعوبة التي قد نواجهها أحياناً في التفريق بين الصحيح والخاطئ، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تلغي الفرق بينهما، رغم أن بعض الحالات تفرض تدخلاً في فهم وتقدير كل منهما.

والثاني أن مصطلح "أخبار كاذبة" يفترض أن المعلومات "الخبثية" يتم إنتاجها أو صنعها أو اختلاقها، بينما المعلومات الصحيحة تنبع مباشرة من الحقيقة، دون أخذ بعين الاعتبار دور الصحافي الذي يقوم بجمع وانتقاء وترجمة وتقديم مختلف عناصر الخبر.

*توحي "الأخبار الكاذبة" بأن هدفها الرئيسي هو دفع الجمهور لتصديقها، وحتى وإن كان الأمر كذلك في بعض الأحيان، إلا أن الكثير من القصص الإخبارية المصنّفة على أنها "أخبار كاذبة" تنتشر دون أن يطلب من مروجيها ارتباط معرفي، أي أنه في بعض الحالات يتم نشر أخبار كاذبة دون أن يكون هدف ناشريها أو مروجيها إقناع الجمهور بها، فهذه قصص كاذبة تنشر على صفحات ساخرة معروفة بعدم جديتها، وأخرى تنشر على صفحات لا تخفي تحيّزها الإيديولوجي، وثالثة ليست سوى عناوين هدفها جذب الجمهور من أجل نقرات وقرارات أكثر.

الملاحظ أن العامل المشترك بين هذه التعريفات كلها عنصران أساسيان النية المسبقة لصاحبها والكذب الذي تتضمنه هذه الأخبار.

وفي انتظار ما ستسفر عنه اجتهادات الباحثين في مختلف الجامعات والهيئات العلمية الرامية إلى التوصل إلى تعريف دقيق للمصطلح ولكل في ذلك نظراته الخاصة، يمكن استخلاص تعريف يجمع كل ما ورد في التعريفات السابقة ويعرّف الأخبار الكاذبة بأنها معلومات مغلوطة منحازة لجهة ما تشوه الحقائق لصالحها أو تحمل توجهها أو رؤيتها، ترمي إلى توجيه المتلقي لتبنيها، لأغراض مادية تجارية، أو دعائية سياسية، وهي أيضا تشويه للحقائق من خلال إعادة تركيبها بشكل غير دقيق أو باستعمال لغة تؤدي إلى تفسيرها بشكل غير صحيح، تحمل نية التضليل مسبقا، تنتشر في وسائل الاعلام التقليدية من صحافة مطبوعة وإذاعات مسموعة وقنوات تلفزيونية، وفي المواقع الإخبارية الإلكترونية أيضا، لكنها تجد مجالا أوسع وفضاء أرحب لها على مواقع التواصل الاجتماعي، لدرجة أن البعض بات يربط الأخبار الكاذبة بهذه المنصات، ويحملها مسؤولية التلوث الذي أصاب المعلومات في عصرنا الحالي، لكن الباحث في جذور الأخبار الكاذبة سيدرك أنها أبعد بكثير من هذا العصر الرقمي، ومن الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية لسنة 2017

ثانيا: غوص في الجذور

قبل الحملة الانتخابية للرئاسيات الأمريكية التي أوصلت دونالد ترامب إلى الحكم سنة 2016، لم يكن أحد يولي اهتماما للأخبار الكاذبة التي وجدت في مواقع التواصل الاجتماعي الحديثة فضاء خصبا لنموها وانتشارها وتصديقها أيضا، لكن الاستعمال- المفرط للمصطلح من قبل ترامب خلال حملته الانتخابية، وتوظيفه إياه لمهاجمة أي وسيلة إعلام أو صحفي أو حتى خصومه السياسيين، وانقلاب المصطلح عليه بعد ذلك، حتى أصبح يوصف من قبل الأمريكيين أنفسهم أنه أكثر الرؤساء كذبا في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية (Holan, 2019)، جعل دارسي الميديا الجديدة ينتهون للمصطلح ويسلطون عليه الضوء.

وفي خضم البحث عن ماهيته، عاد الباحثون إلى الوراء وبحثوا عن جذوره، وما إذا كان مرتبطا بمنصات التواصل الاجتماعي الحديثة تقنيا، وبالرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، عمليا، فاتفقوا على أن هذا الأخير ليس هو أول من استعمل المصطلح بل الصحفي الكندي كريغ سيلفرمان Craig Silverman الذي غرّد سنة 2014 على موقع التدوين المصغر "تويتر" منددا بأخبار كاذبة Fake news، نشرها موقع nationalreport.net تتحدث عن فرض حجر صحي على مدينة تكساس الأمريكية بسبب انتشار وباء تسبب في آلاف الوفيات بإفريقيا الغربية في الفترة ما بين 2014 و2016، عرف بـ"فيروس إيبولا". ومن حينها، تخصص الصحفيون في تتبع الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفضحها، وأنشأ لهذا الغرض في ذات السنة (Emergent.Info)

لكن الباحثين وجدوا أيضا أن مصطلح "أخبار كاذبة" ليس من اختراع كريغ سيلفرمان سنة 2014، إنما يعود إلى أبعد من ذلك بكثير، ومنهم من ربطه بظهور الأخبار نفسها مع اختلاف في التسميات (أخبار كاذبة، أخبار ملفقة، أخبار زائفة، إشاعة، دعاية، صحافة صفراء...)

من بين أقدم "الأخبار الكاذبة" التي سجلها التاريخ، نجد ما قام به القائد الروماني أوكتيفيان ضد حليفه السياسي الذي تحول إلى غريم له، مارك أنطونيو سنة 30 قبل الميلاد، إذ استغل الأول علاقة ماجنة ربطت الثاني، الذي كان حاكما على روما، مع ملكة مصر الفرعونية، كليوباترا السابعة، ليشن حملة ضده نقل من خلالها جزءا من الحقيقة إلى الشعب الروماني عن قائده مركزا على ما قد تخسره روما جراء تلك العلاقة، وسك عملات معدنية حملت شعارات مضادة لغريمه، وكان هذا كافيا ليؤلب البرلمان ومن ثم الشعب الروماني عليه، لكنه أخفى عن الشعب حقيقة أن مارك أنطونيو عقد صفقة مع كليوباترا، منحت من خلالها ثروات مصر وأراضيها لروما مقابل بقاءها على العرش.

وقد سهّل هذا التلاعب بالمعلومات على أوكتيفيان انتزاع السلطة من مارك أنطونيو وقلب نظام الحكم وتحويل روما من جمهورية إلى إمبراطورية بعد حرب أهلية كانت خاتمتها معركة "أكتيوم" البحرية بين الغريمين انتهت بهزيمة مارك أنطونيو وكليوباترا، لم يتحملها القائد الروماني فانتحر على إثرها (بوست، 2019) وهناك من أرجع أصل الأخبار الكاذبة إلى القرن السادس عشر، ونسب أول استخدام للمصطلح أو لمعناه إلى الكاتب والفيلسوف الأخلاقي الإسباني، أنطونيو دي غيفارا، الذي كتب في مؤلف له بعنوان: "رسائل السير دي غيفارا المألفوفة" الصادر سنة 1575 عبارة جاء فيها: "هناك أشياء كثيرة في هذا القصر بأسعار جيدة جدا، أو تحديدا بأثمان رخيصة جدا، أكاذيب قاسية، أخبار زائفة، نساء غير أمينات، صداقات مزيفة، عداوات مستمرة، خبث مضاعف، كلمات باطلة، وآمال زائفة...من هذه الأمور الثمانية لدينا الكثير هنا في هذا القصر...لدينا ما يمكن أن نجهز به معارض ومهرجانات" (Guevara, 1575)

هناك أيضا من يربط ظهور الأخبار الكاذبة بظهور ما اصطلح على تسميته بـ"الصحافة الصفراء" للدلالة على الصحافة التي تبحث عن الإثارة دون أدنى اهتمام بمدى صحة ما تنشر، بل كل ما يهمها هو زيادة عدد القراء ومن ثم نسبة التوزيع، وكان ذلك في نهاية القرن التاسع عشر، تحديدا سنة 1896، وكان أول من

ندد بهذا الانحراف عن الدور الحقيقي المنوط بالصحافة، صحفيون ممتعضون مما وصل إليه زملاء لهم في المهنة من تدن وانحراف من خلال تحريف أخبار أو اختراع أخرى لا أساس لها من الصحة، واستخدام كل عناصر الإثارة كتابة وتصويرا من أجل زيادة التوزيع.

ويعود أصل تسمية الصحافة الباحثة عن الإثارة بـ"الصحافة الصفراء" إلى "الفتى الأصفر" وهو توقيع عرف به رسام كاريكاتور يدعى أوتكرلت، كانت سلسلة رسوماته التي اشتهرت بـ"مغامرات الفتى الأصفر" تستقطب القراء فيتهافتون على اقتناء الجريدة التي ينشر رسوماته على صفحاتها، وكانت في البداية جريدة New York World، المملوكة لجوزيف بوليتزر، ثم انتقل إلى جريدة New York Journal المملوكة لغريمه وليام راندولف هيرست، فاستعان بوليتزر برسام كاريكاتور آخر من أجل منافسته ومحاولة استعادة ما خسره صحيفته بمغادرة "الفتى الأصفر" لها، وتفضيله جريدة غريمه عليها.

وكانت هذه الحادثة بداية لمعركة ضارية بين عملاقين في مجال الصحافة في الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمتا فيها كل وسائل الإثارة من أجل الاستحواذ على أكبر عدد من القراء ومن ثم زيادة العائدات (بوتشيفا و بوزيتي، 2020)

نفس الجريدتين، يحملهما التاريخ قسما كبيرا من المسؤولية في حرب شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إسبانيا لطردها من كوبا بسبب أخبار كاذبة غذتها الصحيفتان اللتين أيدتا بقوة الفريق المناادي إلى الحرب على حساب الفريق المطالب بشراء الجزيرة، بعد انفجار البارجة الحربية الأمريكية "ماين" وغرقها في 15 فيفري 1898 الذي خلف وفاة ثلاثة أرباع طاقمها، وهو الانفجار الذي حملت أمريكا إسبانيا مسؤوليته، ولم تكف الصحيفتان -اللتان لم يكن يهم صاحبيهما غير مزيد من الأرباح- عن تأجيج النزعة الحربية، وعنونت صحيفة "نيويورك جورنال" صفحتها الأولى بتاريخ 04 أبريل 1898 "الحرب، الحرب.. لا تنسوا الماين".

لكن مالكي الصحيفتين كانا على علم بأن التحقيق الذي فتح حينها خلص إلى أن الحادثة نتجت عن انفجار في غرفة محركات البارجة، ولم يذكر أبداً ذلك بل على العكس ظلاً يؤكدان عبر صفحات جريدتهما الباحثين عن الإثارة، التهم الموجهة إلى القوات الإسبانية إلى أن نشبت الحرب الأمريكية-الإسبانية، وهذا ما يعتبره البعض أول أخبار كاذبة في التاريخ (Riglet, 2019).

غير أن هذه الحادثة تشبه إلى حد كبير واقعة أقدم منها بكثير، هي "حادثة المروحة" التي كانت سبباً مباشراً لاحتلال فرنسا للجزائر لمدة 132 سنة، والسبب كان أخباراً كاذبة نقلها القنصل العام بيار دوفال، مفادها إهانة الداوي حسين له ومن خلاله لفرنسا، عبر ضربه له بمروحة كانت بيده، مع أنه هو من أهان الداوي بأن رد عليه عندما ذكره بالديون التي في ذمة فرنسا للجزائر بقوله "ملك فرنسا لا يتنازل لمراسلة داي الجزائر"، فما كان من الداوي -الذي كان جالساً- إلا أن قام وأشار إلى القنصل -الذي كان واقفاً على بعد مسافة منه- بالمروحة وصرخ قائلاً "اخرج يا رومي"، فلمست إحدى ريشات المروحة القنصل.

واتضح لاحقاً أن ما فعله القنصل لم يكن سوى تنفيذاً لخطة رسمت في باريس التي أوعزت لقنصلها بأن يستفز الداوي بأي طريقة كانت من أجل إيجاد ذريعة لتحقيق أطماعها الاستعمارية واحتلال الجزائر، مثلما ذكر مبارك الميلي في كتابه "تاريخ الجزائر في القديم والحديث (الميلي، الصفحات 271,173)، أي أن السلطات الفرنسية كانت على علم بأن خبر إهانة الداوي للقنصل دوفال وضربه له بالمروحة كان كاذباً، وأن العكس هو الذي حصل- أي أن الداوي حسين هو الذي كان ضحية إهانة من قبل القنصل دوفال- لكنها -مع هذا- رُوّجت للكذبة التي تحججت بها كسبب مباشر لاستعمارها الجزائر.

ويؤكد المؤرخون أن احتلال الجزائر كان ضمن مخططات فرنسا قبل ذلك بخمسة عقود، ويتحدث مبارك الميلي، في هذا السياق، عن مقترح القنصل كيرسي لاحتلال الجزائر سنة 1782، وهو المقترح الذي جددته ذات القنصل سنة 1791 (الميلي م.، صفحة 275)

هذان المثالان المتشابهان في السبب (أخبار كاذبة)، وفي النتيجة (الاستعمار والحرب) دلالة على أن الأخبار الكاذبة –على مرّ التاريخ- لم تكن مرتبطة بوسائل الإعلام، أو أن وسائل الإعلام ليست السبب في ظهورها، إنما قد تتحمل المسؤولية في سرعة نشرها حتى قبل ظهور منصات التواصل الاجتماعي مع الواب 2.0.

مع هذا، هناك من يربط –حصرا- ظهور الأخبار الكاذبة بوسائل الإعلام، وحجته في ذلك لجوء

أكبر الصحف منذ عشرينيات القرن الماضي إلى ما يعرف بـ"تدقيق الأخبار" (Fact-checking) وهي عملية إخضاع الأخبار للتحقيق والتأكد من صحتها قبل نشرها، وهذا عملا بالإطار النظري للتكوين في مجال الممارسة الصحافية الذي يعد والتر ليبمان Walter Lippman أول من وضعه سنة 1920، وسطر فيه مبدئين أساسيين أكد وجوب الالتزام بهما في العمل الإعلامي، وهما التحقق من المعلومة والبحث عن الأدلة، وهما المبدآن اللذان أصبحا أساسيين في كل مواثيق أخلاقيات الممارسة الصحافية، وشرحهما كل من كوفاش Kovach وروسنشييل Rosentiel في كتابهما "مبادئ الصحافة" بأن ليبيرمان يقصد بأنه "في الأصل الطريقة هي التي يجب أن تكون موضوعية لا الصحافي، وأن العنصر الحاسم ليس الهدف الذي يسعى الصحافي للوصول إليه ولكن الانضباط المهني الذي يفترض أن يتحلى به الصحافي للوصول إلى هذا الهدف" (Bigot, 2022).

وكانت الصحف الأمريكية أول من لجأ إلى تدقيق الأخبار قبل نشرها من خلال تكليف مجموعة من موظفيها من الصحافيين بهذه المهمة، وكان بريتون هادن Briton Hadden وهنري بلوس Henry Bluce السباقين لتبني هذا النهج لدى إطلاقهما مجلة "Time"، وكان ذلك سنة 1923.

من حينها، عرفت عملية تدقيق الأخبار انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد من الدول الغربية، لكنها عرفت تراجعا رهيبا منتصف تسعينيات القرن الماضي إذ أن الأزمة الاقتصادية أرغمت المؤسسات الصحافية على التخلي عن عدد من موظفيها، وكان مدققو الأخبار أول من تم الاستغناء عن

خدماتهم، ومثلما كانت "Time" سباقة إلى الاستعانة بهم، كانت هي أيضا أول المتخلين عنهم، وتبعتها Newsweek، ثم عدد كبير من المؤسسات الصحافية العريقة.

غير أنه حرصا على المصداقية، لم تهمل هذه المؤسسات العملية بشكل نهائي، إنما أوكلت المهمة لفرق مزدوجة عرفت بـ Reporters- reserchers تقوم بجمع الأخبار والتأكد منها في نفس الوقت، وهذا دائما قبل نشرها.

واستمر الوضع إلى بداية الألفية الأولى، حيث تم التخلي نهائيا عن التدقيق القبلي في المعلومات، واختارت المؤسسات الصحافية –بدلا عن ذلك- الاهتمام بالتدقيق في تصريحات وخطابات المسؤولين، والسياسيين منهم بالدرجة الأولى، فظهر ما يعرف بـ "التدقيق في الأحداث بعد الأحداث" (Fact-checking after checking) وهو ما يشبه كثيرا watchdog journalism، هذا الأخير هو نوع من الصحافة الاستقصائية التي تراقب المؤثرين في المجتمع من سياسيين وأثرياء ورجال السلطة وغيرهم وتسلط الضوء على سوء ممارساتهم، وبالمقابل تكشف الحقائق مهما كانت طبيعته (Ostini)، ولعل أكبر فضيحة ساهم هذا النوع من الصحافة في كشف خيوطها ونال الصحافيان بوب وودورد وكارل بيرنشتاين عنها جائزة "بوليتزر"، هي فضيحة "وتر غايت" التي كان من نتائجها استقالة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (آمال حمادي، 2022) لكن رغم تأكيدهم على أهمية عملية التدقيق هذه –على اختلاف أنواعها ومسمياتها- في العمل الصحفي، إلا أن المختصين في المجال يعترفون أن حتى التأكد من المعلومات قبلها أو بعديا قد يخضع لعوامل ومؤثرات أخرى غير عامل الموضوعية، وهو ما ذهب إليه لورينتبليغو بإشارته إلى أن عملية التدقيق قد تحمل في طياتها تناقضات، فمن جهة تبدو أنها تتعامل مع الوقائع والأحداث بشكل علمي، ومن جهة ثانية، يخضع ممارسوها والقائمون عليها لعدد اعتبارات كالخط الافتتاحي للمؤسسة الإعلامية، والاختيارات التحريرية، التي قد تضطر الصحفي ومسؤوليه للانتقائية وهو ما قد يؤثر على نقل الحقيقة كما هي (Bigot, 2022)

موازاة مع كل هذا، وفي خضم بحث القائمين على وسائل الإعلام، ودارسيها عن أفضل الطرق للتحقق من الأخبار، وتلافي الأخبار الخاطئة ما أمكن، ظهرت منصات التواصل الاجتماعي وتحولت في ظرف وجيز إلى مصدر مهم للحصول على المعلومات، في ظل بيئة رقمية تمتاز بالسرعة الفائقة والمرونة الكبيرة والذكاء اللامتناهي أيضا، فتحولت كل الأنظار والاهتمامات إليها وباتت الفضاء المفضل للمتلقي الذي صار مستخدما في البيئة الرقمية، ولناشري الأخبار الكاذبة ومروجيها على حد سواء، وإن كان الأول في بعض الأحيان يلعب الدورين معا: فيكون مستخدما فقط في بداية التعرض للخبر الكاذب، لكن بمجرد أن ينقر على أبسط زر للتفاعل (زر الإعجاب مثلا)، يصبح- دون إدراك منه في أغلب الأحيان- مروجاً له، ذلك أن الخبر الكاذب قد يتمثل في صور مختلفة يصعب معها التفريق بينه وبين الخبر الصحيح.

بالمقابل، استغل حاملو نية التضليل إقبال المستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل بث أخبار كاذبة بمختلف الأشكال والصور، فصارت هذه الوسائط "مكبا" لهذا النوع من الأخبار، ولا يتوقف الأمر عند صحتها فيه إنما يتم تدويرها وتحويرها وتضخيمها وتزيينها أيضا، من أجل جلب اهتمام أكبر، وبالتالي انتشار وترويج أوسع، وهو ما عبر عنه الرئيس التنفيذي لصحيفة "نيويورك تايمز"، مارك تومبسون، بقوله: "بغض النظر عن مزاياها الثقافية والاجتماعية الأخرى، يبدو أن نظامنا الرقمي قد تطوّر إلى بيئة تكاد تكون مثالية لازدهار الأخبار الزائفة" (Thompson, 2016) على اختلاف مسمياتها وتنوع أشكالها وأساليبها، بعبارة أخرى، الكذب والتضليل والزيغ ظواهر قديمة كل ما فعلته التكنولوجيا أنها غدت بما توفره من مزايا وتقنيات وتطبيقات وخوارزميات، تضاعفت معها صعوبة ضبط هذه الظواهر.

ويعد فايسبوك من بين أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخداما عبر العالم، لما يتيح للمستخدمين من فرص مجانية للانضمام إلى مجموعات أو شبكات يتم إنشاؤها من قبل البلدة أو الإقليم أو المدينة أو جهة العمل أو المدرسة أو الجامعة، أو.. بهدف التواصل مع الآخرين، كما يمكنهم من إضافة

أشخاص إلى قائمة أصدقائهم ومن ثم مراسلتهم وتبادل المعلومات معهم (البياتي، 2014، صفحة 84)، بالإضافة إلى أن التواصل الذي يتم عبر هذا الموقع يسهم في بناء الروابط الاجتماعية وتعزيز العلاقات الشخصية بين المشتركين، سواء أكانوا أفراداً طبيعيين يمثلون أنفسهم الحقيقية أم كيانات مؤسسية مثل الشركات والهيئات والمنظمات والجمعيات (خليفة، 2016).

بالتوازي مع ذلك، يقدم هذا الموقع الفرصة للأفراد والأشخاص الاعتبارية لاستعراض هويتهم ونشاطاتهم من خلال صفحاتهم الشخصية أو الصفحات التابعة لهم على المنصة، كما يمكن المستخدمين من تحميل المحتوى الخاص بهم، ومشاركته مع الجمهور المتابع لهم، مما يسهم في بناء جمهور أوسع وتوسيع دائرة التأثير والوصول للمعلومات والمحتوى الذي يشاركونه بطريقة أسرع.

وتظهر أحدث التقارير أن 3.06 مليار مستخدم ينشط شهرياً عبره، وأن هذه المنصة تنمو بنسبة 3.44 بالمائة سنوياً (datareportal, 2022)

وفي الجزائر، بلغ عدد مستخدمي منصة "فايسبوك" 24.85 مليون مستخدم في جانفي 2024 بزيادة

تقدر بـ 19.5 بالمائة عن جانفي 2023 (datareportal, 2024)

المطلب الثاني: مفهوم المنشورات الصحية الكاذبة ومصطلحات ذات صلة

أولاً: تعريف المنشورات الصحية الكاذبة

يُشير مصطلح المنشورات الصحية الكاذبة إلى المعلومات الطبية الخاطئة أو المضللة التي يتم نشرها عبر وسائل ومنصات التواصل الاجتماعي لاسيما فايسبوك، وتهدف هذه المنشورات إلى إيقاع الأفراد المتلقين بحالة من اللبس أو اللغط بشأن قضية صحية ما، أو علاجات طبية، أو أمراض بهدف بث الذعر، أو الخداع، أو الربح، أو نشر برامج لها أهداف وغايات سياسية أو اجتماعية معينة، ويمكن أن تتضمن معلومات غير صحيحة عن الأمراض وطرق علاجها، أو ترويج أساطير وخرافات حول الصحة والتغذية، أو نشر توصيات طبية غير مدعمة بالأدلة العلمية، وقد تسبب هذه المعلومات الكاذبة فور نشرها خطورة كبيرة سيما حين يتم تصديقها واتخاذ قرارات صحية أو علاجية بناءً عليها.

كما تعرّف المنشورات الصحية الكاذبة بأنها الأخبار أو المعلومات الخاطئة وغير الدقيقة التي تنتشر عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، وتُظهر بشكل يخدع الجمهور أو المستخدمين، وتُعطى توجيهات خاطئة حول الصحة، أو تروج لتحذيرات زائفة أو علاجات غير مثبتة علمياً.

تُعدّ هذه المعلومات ضارة؛ لأنها قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة من قبل الأفراد، وتزيد من سوء الفهم حول الموضوعات الصحية الحيوية أو الطوارئ الصحية، مما يمكن أن يؤدي إلى نتائج ضارة على صحة المستخدمين وسلامتهم (سالم و شبيب، 2018)، وقد تمتد تبعات هذه المنشورات الصحية الكاذبة لتتجاوز المستخدمين أنفسهم إلى عائلاتهم أو أصدقائهم أو محيطهم المقرب، إذ أنهم قد يسهمون في الترويج لها إما بالتفاعل معها من خلال النقر على زر الإعجاب أو المشاركة، أو...، أو حتى بنقلها شفويًا أو بتطبيق ما تتضمنه من معلومات كاذبة على من هم تحت مسؤوليتهم (أبناءهم القصر أو أولياؤهم المسنون، أو...)

ويُعتبر فايسبوك أحد أكثر المواقع شعبية واحتواء لهذه المنشورات، حيث يتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي، بينهم اهتمام مشترك أو شبه انتماء (المؤمن، 2018)، فتجد من يعانون من نفس المرض ينضوون تحت لواء مجموعة فايسبوكية لأهداف مختلفة أهمها تبادل المعلومات حول مشكلتهم الصحي وطرق علاجه، والشعور بالانتماء لفئة تشاركهم نفس الهموم الصحية.

إذن، فالمنشورات الصحية على فايسبوك هي نوع من أنواع الاتصال والتواصل في المجال الصحي، وهذه المنشورات تكون كاذبة عندما تحمل بين طياتها معلومات غير موثوقة أو وقائع ملفقة، أو تقارير غير صحيحة.

ثانياً: مصطلحات ذات صلة

كي نتمكن من إدراك مفهوم المنشورات الصحية الكاذبة، لا بد من التطرق إلى مجموعة مفاهيم تدور في محيطها وتجري مجراها، وبناء على ذلك، نعرض الآتي:

1- الشائعات الصحية: يُقال: "شاع الخبر في الناس فهو يشيع شيعاً وشيعاناً ومشاعاً وشيعوعة"،

فالشائع يعني أن الشيء انتشر وذاع وبان وظهر، كما يُقال: أشاع ذكر الشيء أي أنه أظهره، ويقال:

هناك خبر شائع بين الناس وهو يعني أنه وصل لكل الناس، بمعنى أنه استوى معرفة الناس به فلم

يكن للبعض علم به من دون آخرين (ابنمنظور)،

ومصطلح "شائعة" مشتق من الفعل "شاع"، وتعرّف "الشائعة" في اللغة بأنها "الخبر الذي ينتشر ولا

يتم التثبت فيه (الزغدودي، 2023)، وتختلف تعريفات "الشائعات" في الاصطلاح بحسب المجال العلمي

الذي يدرسها، وقد يحدث اختلاف في ضمن المجال العلمي نفسه بسبب اختلاف المنهج المستخدم في

الدراسة، ولعل أحد أشهر التعريفات للشائعة يُعزى إلى عالم الاجتماع الأمريكي تي شيبوتاني، الذي وصف

الشائعات على أنها أخبار ملفقة تنشأ من نقاش جماعي (كابفيرير، 2007)، في حين عرفها آخرون بأنها "قضية

موضوعية نوعية قابلة للتصديق، ويتم تناقلها من شخص إلى آخر مشافهة في العادة، ودون أن تكون مستندة إلى أدلة تؤكد على صدقها، إذ تحتوي كل شائعة دائماً على جزء من الحقيقة" (المرواني، 2010) وبالأستناد إلى التعريفات السابقة، تُعرف الشائعة الصحية الكاذبة بأنها عملية نقل خبر صحي أو رأي أو صفة ملفقة من خلال التواصل الشفهي، ويُستخدم ذلك كتعبير عن حالة معينة من القلق أو الكبت الجماعي (ربيع، 1981)

وتُعرف أيضاً بأنها حديث أو قول أو خبر ينتقل بين الناس دون التحقق من صحته أو مصداقيته، حيث يميل الأفراد إلى تصديق ما يسمعون من دون بذل جهد في التأكد من صحته، ثم ينقلونه للآخرين مع إضافة بعض التفاصيل الجديدة في بعض الأحيان (حجاب، 2004)

ويعدّ البعض الإشاعة معلومة غير مؤكدة وغير مصدقة، وتنتقل عادة عن طريق التواصل الشفهي من دون التحقق من صحتها أو مصدرها، وتعود هذه التباينات في التعاريف إلى التركيز على سمات محددة للإشاعة، دون النظر إلى سمات أخرى .

ومن بين التعاريف التي حظيت بترجيح ووضوح أكبر، تعريف الشائعة بأنها قصّة ملفقة عن شخص أو مجموعة أو دولة، يتم تداولها سواء بشكل شفهي أو عبر وسائل الإعلام، وتُطرح هذه الشائعات بهدف إقناع الجمهور دون توفير مصادر تثبت صحتها، وبدون تقديم أدلة مؤكدة على واقعيتها (الخشت، دون تاريخ، ص12)، وأيضاً تعريفها بأنها "كلام أو صورة أو مقطع فيديو أو مادة مسجلة ملفقة بشكل كامل أو جزئي، وقد تحمل نسبة من الصحة، وتتميز بالأهمية والغموض والجاذبية، ويتم نقلها أو ترويجها بين الأشخاص عبر المشاهدة أو الكتابة أو من خلال وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، وغالباً ما تهدف الشائعات إلى التأثير على الجمهور لغرض تكرارها أو المساهمة في نشرها لتحقيق أهداف

معينة، سواء على المستوى الشخصي أو المؤسساتي أو المحلي أو العالمي (سالم و شبيب، 2018، صفحة 158)

2. الأخبار المضللة

التضليل لغة مشتق من الفعل "ضلّ"، فيقال ضلّ مضلل، والضلال عكس الرشاد والهدى (منظور ج.،، صفحة 391))، وعندما يقال: ضلّ الرجل، يقصد أنه حاد عن الطريق، فيقال: أضللت الرجل أي أنك أحدثته عن طريق الصواب، ويطلق مصطلح التضليل على من كان كثير الضلال (الفيومي، 1994) وفي اللغة الفرنسية كان للتضليل نفس المعنى؛ إذ عرّف بأنه رسالة يتم نقلها بغية الترويج لمعتقدات أو معلومات زائفة، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد أي صورة من صور الخطأ أو الكذب غير المقصود (B. BULLER, B. 1996, p. 203)

يعود أصل مفهوم "الأخبار المضللة" إلى روسيا، إذ كانت تشير إلى واحدة من الاستراتيجيات الاتصالية "للمخابرات الروسية"، وقد وُصفت بأنها العمليات التي تستهدف تلوّث عملية صناعة الرأي في الغرب (Metzl, 1974, p. 925).

تشير الأخبار المضللة إلى المعلومات التي يتم تزيفها بصورة عمدية والتي تصدر من حكومة لحكومة أخرى أو من حكومة للشعب، كما عرّفت الأجهزة السوفييتية المصطلح بأنه "ما يستعمل في العمليات المخبراتية السرية بغية وصف الأدلة المحرفة والتي يتم استعمالها بهدف تشويه سمعة الخصم" (GALLUZZO, 2016)

كما تم تعريف الأخبار المضللة بأنها "تشويه للمعلومات ناتج عن تزيف أو حذف مقصود للمعلومة من قبل ناقل المعلومات، وذلك من أجل توليد قناعة لدى الغير لا يمتلكها هو نفسه" (GALLUZZO, 2016, p. 104) وقد ذهب البعض في تعريفها بأنها "عملية محو للتاريخ والتي بلغت ذروتها بتعطيل التفكير النقدي أو

وقفه أو عدم تعلم الحقائق بشكل دائم" (Cheyfitz, 2017, p. 31) على أساس أن القدرة على التفكير المنطقي الحاسم مرتبطة بالقدرة على التفكير تاريخياً، وبناء على ذلك تعمل الأخبار المضللة على تقليل المقدرة على معالجة المعلومات بشكل واع ومنطقي والعمل على خلق بنية لا تعترف بالتناقضات. وقد أسهم تطور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل خلق الأخبار المضللة سيما منها الصحية ونشرها، حيث أصبح بإمكان أي كان تضليل مستخدمي الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال القيام بإنشاء حسابات وهمية بأسماء خاصة، أو بمواقع ذات سمعة حسنة والتي تعرف بمصداقيتها وصحة معلوماتها ومصادرها، الأمر الذي يعطي نوعاً من المصداقية لما تقدمه هذه الحسابات الوهمية من معلومات صحية، فضلاً عن قدرة البعض على التلاعب بالصور باستخدام تقنيات تعديل الصور ومقاطع الفيديو بشكل احترافي، ونتيجة لهذا التطور الكبير، لم يعد خلق ونشر الأخبار المضللة أمراً صعباً، فهو لا يتطلب مهارات فنية كبيرة (بومخيلة، 2022)

وبعد أن قمنا بعرض للتعريف الاصطلاحي لمفهوم الأخبار المضللة، يمكن أن نقول: إن الأخبار الصحية المضللة التي يتم نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي هي تلك الأخبار التي تشمل المعلومات الطبية أو الصحية التي قد تكون غير دقيقة أو مضللة، والتي يمكن أن تتضمن تصريحات طبية غير مؤكدة، أو معلومات طبية غير صحيحة، أو ترويج لعلاجات طبية غير مدعومة بالبحوث العلمية، أو تشويه لتفسيرات الأبحاث الطبية، ونتيجة انتشار هذه الأخبار بسرعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قد تؤثر سلباً في قرارات الأفراد، فيما يتعلق بصحتهم وعلاجهم إذا تم تصديقها من دون التحقق من صحتها من مصادر موثوقة.

3. الإعلانات الزائفة

الإعلان لغة: هو الانتشار والذيع، فيقال: أعلن الأمر أي شاعه وأظهره، كما يأتي الإعلان بمعنى الجهر، حيث يقال: أعلن عن الشيء أي أنه أجهره، ويأتي الإعلان بمعنى الظهور، فيقال: علن الأمر علوناً أي انتشر وظهر، والعلانية ضد السر والكتمان (الحسين، 1978). كما ذكر بأن الإعلان هو الجهر بالشيء من خلال النشر عنه بالصحف وغيره (أحمد، 1972) والزائف لغة: "اسم فاعل من زاف، والجمع منه زائفون وزيف وزيوف، والفعل منه زَيَّف فيقال زيف العملة أي زورها، بمعنى أنه قلَّد صنعها ليستعملها مغشوشة، كما يقال: زيف قول الرجل أي أنه أظهر باطله، والذهب الزائف هو ما يشبه الذهب في ظاهره" (عمر، 2008)

وقد اختلفت التعاريف الاصطلاحية للإعلان، حيث ذهب البعض في تعريفه بأنه "نشاط اتصال غير شخصي ومدفوع الأجر تقوم به جهة معينة مستهدفة منه جمهوراً كبيراً بغية لفت انتباهه وإقناعه باقتناء المنتج أو السلعة أو الخدمة أو مجرد القبول لمنشأة أو لشخص أو لفكرة معينة" (البكري، 2006)

في حين يُعرّف الإعلان الزائف الإلكتروني بأنه "الإعلان الذي تقوم به الجهة المعلنة باستخدام عبارات أو دلائل كاذبة حول الخصائص الجوهرية للسلعة المعلن عنها، الأمر الذي يترتب عليه إيقاع المتلقي في الخداع مما يدفعه إلى شراء المنتج أو إلى التعاقد أو يزيد من إقباله للتعاقد" (حلوان، 2011)

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان الزائف يمكن أن يشمل الكذب بكل صوره الإيجابية والسلبية، حيث أن مجرد قيام المعلن بإخفاء بعض الخصائص المتعلقة بالمادة المعلن عنها يكفي لأن يعدّ الإعلان زائفاً، بغض النظر عما إذا كان المعلن حسن أو سيء النية (الزقرد، 2007)

وبالتالي نجد أن الزيف في الإعلان هو طرح بيانات ليست مطابقة للحقيقة سواء بصورة كلية أو جزئية عن الشيء المعلن عنه، وبالتالي فهو يتحقق بتوفر أحد الأمرين: فإما أن يكون الإعلان كاذباً بمضمونه، أو أن يكون الزيف متمثلاً في طريقة عرض ذلك المضمون (رفعت، 2019) وهذا الأمر ينطبق على الإعلانات الصحية الزائفة.

4. المعلومات الزائفة

المعلومات لغة مشتقة من كلمة "علم" ويمكن إرجاعها إلى كلمة "معلم" وهو الأثر الذي يمكن الاستدلال به إلى الطريق (درويش، 2000)، وفي اللغة اللاتينية أصل مصطلح معلومات هو (Information) وهي تعني شرح وتوضيح الأمر، وقد تم تعريفها في معجم (Dictionnaire des medias) بأنها ما ينتج عن الاستعلام حول موضوع أو مسألة معينة والتي تقوم بوصف وتوضيح العلاقات ويتم وضعها في متناول الشخص أو الهيئة المعنية بها. (Francis, 1998)

ويشير مصطلح المعلومات الزائفة إلى عمليات التضليل التي تستهدف فئة معينة من المتلقين، حيث تعتمد على استخدام آليات معقدة يصعب الكشف عنها، الأمر الذي يؤدي إلى جعل المتلقي يعتقد بأنها معلومات صحيحة وموثوقة.

ومن أهم التقنيات التي تستعمل لنشر المعلومات الكاذبة، التضليل الكلامي أو اللغوي، حيث يتم التلاعب بمدلولات المعلومات ومعانيها والعمل على غرس هذه المعلومات بصورة تتغلغل في أعماق وعي المتلقي، الأمر الذي يترتب عليه آثار في قناعاته وتصرفاته، لذلك فهي تعدّ بمثابة تزييف للوقائع والحقائق وتسميم للعقول وتشويه للمعارف، وينتشر هذا النوع من المعلومات أثناء الأزمات بشكل خاص (يونان، 2011).

وبالتالي نكون أمام استراتيجية اتصالية أطلق عليها اسم "صناعة الكذب" والتي تم تعريفها بأنها "نشاط اتصالي ضمن مجال حرب المعلومات والتي تشمل حزمة من الأفعال اللاأخلاقية واللامهنية والتي تفتقد للقيم والضوابط، والهدف منها خلق صورة ذهنية عن وقائع وأحداث غير موجودة في الواقع" (بكر،

(2013) وهذا الأمر ينطبق على ما حصل أثناء أزمة كورونا من ترويج مدروس للمعلومات الكاذبة عبر مواقع

التواصل الاجتماعي سيما فايسبوك، والتي كان الهدف منها إثارة الرعب والخوف في نفوس المتلقين

(المستخدمين).

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من الضرورة أن تأتي المعلومات الكاذبة من المؤسسة أو الجهة التي تنوي

تضليل أو خداع المتلقين، بل كثيراً ما تتعرض الجهات الإخبارية للخداع من خلال نشر معلومات كاذبة أو

غير دقيقة بالاستناد لشخص أو لجهة أخرى (بومخيلة، 2022)

المطلب الثالث: أنواع الأخبار الكاذبة، خصائصها المغرية وأدواتها الخفية

أولاً: أنواع الأخبار الكاذبة

يمكن أن نصادف عدة مصطلحات يتم استعمالها على مستويات مختلفة من مستخدمي الميديا

الجديدة إلى دارسيها والمختصين فيها، مروراً بالمصالح الأمنية المكلفة بمحاربتها والمشرعين العاكفين على وضع

قوانين للتصدي لها أو تعديل تشريعات وضعت على عجل لمحاربتها مواكبة للتطور التكنولوجي، وحتى

بالحكومات والمنظمات الدولية، للدلالة على الأخبار الكاذبة دون إيلاء اهتمام إلى أن الأمر يتعلق بأنواع عدة

من الأخبار غير الصحيحة التي منها ما يمكن أن يصنّف في خانة الأخبار الكاذبة ومنها ما ليس سوى معلومات

خاطئة، والفاصل بينهما هو نية التضليل المسبقة، وهو ما قد يفسر رأي بعض الباحثين القائل بأن طريقة

عرض وتداول الأخبار الكاذبة عبر الأنترنت قد تكون أيضاً معياراً لتصنيفها وتحديد مختلف أنواعها

(Bounegru L. G., 2018, p. 8) لذا نتطرق في ما يلي إلى أنواع الأخبار الكاذبة بناء على تقسيمات عدة وضعها

الباحثون في علوم الإعلام والاتصال ودارسو الميديا الجديدة على وجه الخصوص، معتمدين أساساً على

المعيارين سابق الذكر (نية التضليل وطريقة العرض والتداول عبر الشبكة العنكبوتية).

فهذه منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو)، تقسم في دليلها للتدريس والتدريب في مجال الصحافة (يونسكو، 2020، صفحة 40) الأخبار الكاذبة إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: معلومات مغلوطة يتم نشرها من قبل أشخاص لا يعلمون أنها غير صحيحة، بل بالعكس ليس لديهم أدنى مجال للشك في أنها موثوقة، أي أنهم ينشرونها دون قصد التضليل أو الإضرار بأي شخص أو جهة ما، أو دون أي تخطيط لعائد مادي أو رغبة في خدمة مصالح أطراف معينة، أو توجيه أو التأثير على أطراف أخرى، كأن يبلغ مسامع مستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي نبأ وفاة شخص ما، قريبا كان أو بعيدا، شخصية معروفة أو مغمورة، فيسارع إلى تضمين الخبر في منشور له على "فايسبوك" مثلا، وبسرعة البرق ينتشر الخبر، وقد يطلع عليه حتى المعني (المتوفي المفترض)، فيساهم هو بدوره في نشره بمجرد التعليق عليه نافيا موته، ذلك أن أول ما يقرأ على فايسبوك هو المنشور لا التعليقات عليه، بل أن هذه الأخيرة كثيرون هم المستخدمون الذين لا يطلعون عليها إطلاقا.

الفئة الثانية: معلومات مضللة يعلم صاحبها مسبقا أنها خاطئة لكنه ينشرها، فهي "كذب مقصود" متعمد من طرف جهات فاعلة مؤذية تستهدف عن سبق إصرار أشخاصا بعينهم بهدف تشويه سمعتهم"، ولئن اكتفت المنظمة الأممية بذكر كلمة "أشخاص"، فإن المقصودين من قبلها، قد يكونون طبيعيين، ممثلين في الغالب في شخصيات عامة سياسية كانت أو فنية، أو رياضية، أو ... ، كما يمكن أن يكونوا أشخاصا معنويين ممثلين في هيئات رسمية، أو جمعيات، أو مؤسسات، أو شركات قد تتسبب لها المعلومات المضللة في أضرار جسيمة على مستويات مختلفة، فخلافا لموظف مع رئيسه في شركة ما لمجرد مساءلة الثاني للأول عن التأخر على الدوام بشكل مستمر، أو اقتطاعه له من مرتبه بسبب غياباته المتكررة، قد يدفع بالموظف الغاضب إلى نشر معلومة مضللة على حسابه عبر "فايسبوك" عن قرب إعلان الشركة إفلاسها -مثلا-، مع علمه بحجم الضرر الذي سيتسبب لها فيه مثل هذا الخبر الكاذب.

الفئة الثالثة: قد تنتقل الأضرار المترتبة عن المعلومات المضللة من الأشخاص الطبيعيين إلى الأشخاص المعنويين، فمعلومة مضللة تمس شخص الرئيس المدير العام لشركة اقتصادية عمومية هامة، قد يكون من بين أولى تبعاتها توقيفه من قبل السلطات المختصة عن ممارسة مهامه –ولو تحفظيا حتى يتم التحقق من المعلومة، إن تم ذلك، ولم يؤخذ بها على أنها معلومة صحيحة -، وهذا ما يزعزع استقرار الشركة، ويؤثر على مكانتها في السوق.

هذا النوع من الأخبار الكاذبة تسميه منظمة الـ"يونسكو" "معلومات ضارة"، وتعرفها بأنها معلومات حقيقية ومن الواقع لكن المقصود من نشرها هو إلحاق الأذى بشخص أو منظمة أو هيئة. وتشبه المنظمة الأهمية المعلومات الضارة بخرق خصوصية الأشخاص دون مبرر من قبل الصحفيين، مذكرة أن ذلك يتنافى وأخلاقيات المهنة الصحفية.

مع هذا، تخلص منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم إلى أنه رغم الفروق بين هذه الفئات الثلاث، إلا أنها تشترك في الأثر السلبي الذي قد تخلفه على بيئة المعلومات، ضاربة مثالا بإفساد نزاهة العملية الديمقراطية، أو تقليل معدلات التلقيح ضد الأمراض.

وتشير المنظمة إلى أن هذه الفئات تكون في أحيان كثيرة مجتمعة، وإن كانت البداية تظهر وجود فئة واحدة فقط، وهذا مثلا في حال منصات متنوعة أو ضمن سلسلة متتابعة، فقد تكون البداية بمعلومات مغلوطة ينشرها شخص معتقدا أنها صحيحة، ويروج لها أصدقاؤه من خلال التفاعل بالتعليق أو مجرد الضغط على زر الإعجاب، أو ربما يشاركها أحد هؤلاء الأصدقاء على حسابه وهو –خلافًا لنشرها الأول- مدرك تمام الإدراك أنها خاطئة، ونكون هنا أمام الفئة الثانية حسب تصنيف اليونسكو (معلومات مضللة)، وقد لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ تستغل أطراف هذه المعلومات –وإن كانت لا تهم المصلحة العامة- للإضرار

بالشخص (أو الهيئة أو المؤسسة أو...) المعني بهذه المعلومات التي كانت مجرد "معلومات مغلوطة" في البداية، وأصبحت "معلومات ضارة"، وفق تصنيف الـ"يونسكو" -دائما-.

أما الباحثة في تلوث المعلومات، كلير واردل، فقد وضعت سبعة أنواع للمحتوى "الملوث" الذي يمكن إنتاجه ومشاركته تتمثل في (news، 2017)

- 1- المحتوى المفبرك: هو محتوى جديد غير صحيح إطلاقا أو في معظمه، هدفه الأذى والخداع وإلحاق الضرر.
- 2- المحتوى المزور: في هذا النوع من الأخبار الكاذبة يتم انتحال هوية المصادر الحقيقية، بهدف التضليل
- 3- المحتوى المضلل: فيه يتم استخدام المعلومات بطريقة مضللة من أجل إلحاق الأذى بشخص أو جهة أو هيئة معينة.
- 4- المحتوى المتضمن تهكما أو سخرية: هذا النوع لا يحمل صاحبه في الغالب نية التضليل أو إلحاق الأذى بشخص ما طبيعيا كان (فرد) أو اعتباريا (مؤسسة أو هيئة أو تنظيم أو...)، لكنه قد يخلف ضررا غير مقصود، قد يصل إلى حد تضليل الرأي العام.
- 5- التلاعب بالمحتوى: هنا يتم التلاعب بالمعلومات أو الصور الحقيقية بهدف الخداع، وهذا النوع يظهر بشدة مع بروز تقنية التزييف العميق Deep fake التي تستخدم لتعديل الفيديوهات وفبركتها.
- 6- السياق المزيّف: في هذه الحالة، يتم مشاركة محتوى حقيقي مع معلومات مزيّفة من خلال التلاعب بالسياق

- 7- الربط المزيّف: ويتم ذلك –وفق الباحثة- عندما تكون العناوين المتضمنة في المنشور أو الخبر رئيسية كانت أو فرعية وحتى الصور، مختلفة عن باقي المحتوى.
- ويعد تصنيف كليز واردل من أكثر التصنيفات اعتمادا من طرف الباحثين في علوم الإعلام والاتصال وفي الوسائط الجديدة بشكل خاص، مع بعض الفروقات في التسميات أو في التقسيمات، ومن بين أشهر التصنيفات المتداولة لأنواع الأخبار الكاذبة:
- 1- أخبار كاذبة معدلة Manipulated fake news: وهي منشورات تحتوي على معلومات مغلوطة تم تحريفها أو فبركتها لتضليل القراء أو المستخدمين خدمة لجهة معينة.
 - 2- أخبار كاذبة مضللة Deceptive fake news: في هذا النوع من الأخبار الكاذبة، يتم استخدام عبارات مثيرة للإعجاب لجلب المستخدمين، دون التحقق من المعلومات، لكن دون إدخال أي تعديل على محتواها الأصلي.
 - 3- التحريض على النقر أو الأسر النقري Clickbait: وهذا من خلال عناوين مثيرة تدفع المستخدم للنقر من أجل الاطلاع على المنشور وفي النهاية لا يكون العنوان متناسقا مع المحتوى، أو –بعبارة أخرى- لا يكون المحتوى بتلك الأهمية التي يوحي إليها العنوان، والتي تجعل المستخدم ينقر عليه تلقائيا.
 - 4- أخبار كاذبة ساخرة Satirical fake news: في الغالب، لا يحمل هذا النوع من الأخبار الكاذبة نية التضليل، إنما هدفه الرئيس الفكاهة والتسلية والسخرية، لكن البعض قد "يصدّق الأخبار المفبركة التي يتضمنها، ويعتقد أنها أخبار حقيقية، فتؤدي بالتالي نفس دور الأخبار الكاذبة.
 - 5- أخبار ذات محتوى كاذب كلياً Entirely false news: لا يتضمن هذا النوع من الأخبار ذرة حقيقة، ولا يستند إلى أساس واقعي، فهو مفبرك من بدايته إلى نهايته، وخال من الصحة تماما، يرمي في الغالب إلى

التضليل والخداع، بهدف التأثير على الرأي العام أو بهدف الإضرار بشخصية طبيعية أو اعتبارية، أو بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، أو...، دون مراعاة للقيم الأخلاقية.

وهناك من يعرض تصنيفات أخرى للأخبار الكاذبة بالنظر إلى عوامل عدة:

1- الغرض منها:

- أخبار مضللة تتضمن معلومات غير دقيقة أو خاطئة لكن نية التضليل ليست حتمية فيها.
- أخبار زائفة لا أساس لها من الصحة، نية التضليل ثابتة فيها
- أخبار تحريضية تنشر في أوقات مدروسة بهدف تشكيل رأي عام بشأن قضية مثيرة للجدل مثلاً.

2- المجال الذي تُعمل فيه:

- أخبار كاذبة تتعلق بالسياسية
- أخبار كاذبة تتعلق بالاقتصاد والأمور المالية
- أخبار كاذبة تتعلق بالصحة
- أخبار كاذبة تتعلق بالمجتمع
- أخبار كاذبة تتعلق بالثقافة والفن والمشاهير ...

3- الأثر الذي تخلفه:

- أخبار كاذبة ضارة بشخص طبيعي أو معنوي أو بالمجتمع، من خلال الترويج للكاذب تخص الصحة والسلامة العامة أو صنعها، وأفضل مثال على ذلك الأخبار الكاذبة التي كانت تروج أثناء جائحة كورونا لدرجة جعلت منظمة الصحة العالمية تتحدث عن "الوباء المعلوماتي" وتدعو

لمحاربته (WHO, 2020)

- أخبار كاذبة غير ضارة ويمكن هنا إدراج الأخبار الساخرة التي يعلم متصفحوها سابقا أن هدفها لا يعدو أن يكون التسلية والترفيه حصرا.

4- الدعامة التي تنشر فيها:

- أخبار كاذبة عبر وسائل الإعلام التقليدية

- أخبار كاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة

5- مصدرها:

- أخبار كاذبة منتجة من قبل مواقع اتخذت من نشر الأخبار الكاذبة نشاطا لها.

- أخبار كاذبة مروجة من قبل أفراد أو مجموعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي دون التحقق من مدى صحتها.

والواقع أنه طالما لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للأخبار الكاذبة، يبقى المجال مفتوحا لتصنيفات أخرى لأنواعها بحسب التعريفات التي يتم وضعها من قبل الباحثين الذين بات اهتمامهم بالأخبار الكاذبة ودراستها يتناسب طرذا وانتشارها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ثانيا: الخصائص المغرية للأخبار الكاذبة

للأخبار الكاذبة خصائص عدة تسهم في انتشارها، وفي تحقيق من يقفون وراءها الأهداف التي يرمون إليها منها، من بينها:

- ما تتضمنه من معلومات مضللة لا يمكن أن يمر دون أن يخلف أثارا سلبية كالارتباك والبلبلة وسط الفئة الموجهة إليها.

- عناوينها مبالغ في العبارات الجذابة التي تستعمل فيها من أجل حث قارئها على النقر وقراءة الخبر الكاذب ومن ثم التفاعل معه، وبالتالي المساهمة في الترويج له.
- سرعة الانتشار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ففي ظرف ساعة واحدة بإمكان خبر كاذب أن يجوب العالم، وأكبر مثال على ذلك الأخبار الكاذبة التي كان العالم ينام ويصحو عليها بشأن وباء كورونا واللقاحات الخاصة به.
- تستهدف العواطف والمشاعر إذ أن من يقفون وراءها يستغلون مشاعر الخوف والقلق التي تنتاب المستخدمين في أوقات معينة، وهو ما يفسر انتشار الأخبار الكاذبة وقت الأزمات الأمنية أو الصحية، أو.. نظرا لصعوبة تقصي الحقيقة في تلك الفترات (الدسوقي، 2024، صفحة 158)
- تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو توجيه الرأي العام، والواقع أن السياسيين في الغالب لا يواكبون التطور التكنولوجي الحاصل سيما في مواقع التواصل الاجتماعي، لكنهم باتوا يدركون مدى قدرة هذه الأخيرة على التأثير على الرأي العام وعلى الناخبين بشكل خاص، لذا، ولأجل بلوغ أهدافهم السياسية، صاروا لا يتوانون عن الدفع لأصحاب مواقع وهمية أو منابر إعلامية هدفهم الأساسي الربح.
- لا مصدر واضح لها: لا تستند الأخبار الكاذبة إلى أي مصدر وهو ما يؤكد عدم مصداقيتها، وإذا حاولنا البحث في مصدرها نجد أنها تنتهي إلى حسابات وهمية، تتحرك في وسائل التواصل الاجتماعي بأسماء مستعارة، لكنها تحظى بانتشار كبير وبشهرة واسعة.

ثالثا: الأدوات الخفية للأخبار الكاذبة

- التلاعب الرقمي: كتحريف الصور والفيديوهات وإرفاق المنشورات "الملوثة" بوثائق يتم تزويرها كل هذا من أجل دعم الأخبار الكاذبة وجعلها تبدو أكثر مصداقية وإبعاد أي شبهة "كذب" عليها.
- استغلال خوارزميات التسويق الإلكتروني وهذا بغرض استهداف فئات معينة في توجيه الأخبار الكاذبة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- استغلال الشائعات التي تنتشر أوقات الأزمات والتأثير النفسي الذي تحدثه من أجل زيادة نشر أخبار كاذبة.
- التلاعب بالعناوين واستعمال عبارات جذابة، تجعل المستخدم يتفاعل مع الخبر الكاذب حتى وإن كان ذلك بالتعليق السلبي، ما يزيد في انتشاره.
- تجدر الإشارة إلى أن هذه الأدوات الخفية تعمل سوية من أجل زيادة فاعلية الأخبار الكاذبة، كما أن من يقفون وراء هذه الأخيرة لا يتوانون عن استغلال أي وسيلة أو أداة من أجل تحقيق الأغراض التي يرسمونها هم أو من كلفهم بنشر هذه "المعلومات الملوثة".

المبحث الثاني: فايسبوك ودوره في تضليل المستخدمين

تمهيد

شهدت وسائل التواصل تطورًا ملحوظًا على مرّ العصور؛ إلّا أنّ المنعطف الحقيقي لها تحقق مع ابتكار الإنترنت، الذي حوّل العالم إلى قرية صغيرة مترابطة بشكل وثيق. ومع تطور الإعلام الجديد، واستخدام المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، امتلك المؤثرون الإلكترونيون منصّات قوية ومتنوعة مكنتهم من القيام بدور فاعل في نقل الأفكار والمعلومات إلى الجمهور، وبحكم قدرتهم على التحكم القويّ بمحتوى الأفكار والموضوعات التي يعرضونها، تمكّنوا من إحداث تأثير كبير في آراء وسلوكيات الناس، ومن ثمّ الإسهام في تشكيل الرأي العام بشكل ملحوظ..

وبما أنّ وسائل التواصل الاجتماعي -لاسيما فايسبوك- قد أسهمت في إتاحة فرص الاحتكاك والانفتاح بين مختلف الأفراد والمجتمعات والشعوب، فقد غدت مشاركة المعلومات ونقل الأخبار متاحة للجميع، حتى لغير المتخصصين أو الدارسين في مجال معيّن، فكثرت المنشورات غير الدقيقة والكاذبة، الأمر الذي أدى إلى خلق مشكلات اجتماعية وصحية تركت تأثيرها السلبي في حياة المواطن، ولهذا كان من الضروري الوقوف على ماهيّة أساليب فايسبوك في تضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية الكاذبة، وبيان دورها وتأثيرها على المستخدمين، وللوقوف على ذلك، قُسم المبحث الثاني من الفصل الأول إلى مطلبين، يتناول الأول أساليب فايسبوك في تضليل المستخدمين، ويتطرق الثاني إلى تأثير المنشورات الصحية في قرارات الأفراد.

المطلب الأول: أساليب التضليل على فايسبوك

يتفنن مستخدمو فايسبوك في استعمال تقنيات متنوعة لممارسة التضليل على متلقي منشوراتهم، لاسيما فيما يتعلق بالواقع الصحي، وهذه التقنيات تصل أحياناً حد "قصص العقول"، وهي أساليب معتمدة ومتفق عليها بين الإعلاميين ورواد وسائل التواصل الاجتماعي.

يعتمد أسلوب التضليل الإعلامي على القصدية، إذ يخضع لأهداف وغايات معينة. من بين هذه الأساليب التي ذكرها شيلر في كتابه "المتلاعبون بالعقول" ما يلي (سلطان، 2011):

1. **التحريف:** لا شك أنّ تحريف الكلام بالقصّ أو الحذف للذهاب به إلى معنى آخر غير المعنى الذي يرمي فعل خطير جداً، وتزداد خطورته حين يتعلّق الأمر بالأخبار الصحّية، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقل معلومات غير صحيحة أو غير متكاملة للجمهور، مما قد يدفع إلى اتخاذ قرارات خاطئة أو تشويه صورة الوضع الصحي الفعلي، ويكون القصّ باقتطاع جزء معين من النص الأصلي أو تغيير ترتيب الكلمات لتغيير معنى النص أو تشويهه، وقد يتم ذلك لتحريف معنى رسالة ما خدمة لأجندة معين.

أما الحذف فهو شطب أو استبعاد أجزاء من النص الأصلي لإخفاء المعلومات المهمة أو التلاعب بالمعنى الأصلي للنص، وقد يتم ذلك لإخفاء حقائق مهمة أو قلبها أو للتقليل من شأن معلومات معينة، أو عندما يتم تعديل المعلومات والحقائق قبل تقديمها إلى المتلقي، سواء من خلال تعديلات في النص أو الصورة بشكل مدروس ومنهجي، ويؤدي ذلك إلى رسم صور ذهنية لحقائق محرفة أو متحيّزة. وبالتالي، فإن الخبر يظل مرتبطاً في أذهان الجمهور بالصورة المقدّمة لهم غير الدقيقة أو غير المحايدة.

2. **التعتيم:** هو استراتيجية شائعة تُستخدم لتحجيم أو تجاهل الأحداث أو المعلومات التي قد تكون محرّجة أو غير مريحة لجهات المعنية، وتتم من خلال تجاهل أخبار معينة، أو عدم إيلاء الأهمية اللازمة إليها، ما يفقد الجمهور فرصة الوصول إلى معلومات مهمة قد تؤثر على آرائه وقراراته. يمكن استخدام التعتيم لتشويه

الصورة الحقيقية للأحداث أو لحماية مصالح معينة أو للترويج لمنتج له آثار سلبية على صحة الإنسان، وهذا قد يؤثر على الفهم الحقيقي للواقع أو يترك انطباعاً غير سليم لدى الرأي العام والفهم الحقيقي للواقع.

3.التنكير: ويتم من خلال عدم ذكر الشخص أو الجهة المسؤولة عن حدث أو فعل أو منتج ما. من خلال استخدام صيغة المبني للمجهول، يمكن للجهات المعنية تجنب المساءلة أو الانتقاد، وتقليل المسؤولية عن أفعالها. هذا النوع من التضليل يمكن أن يخلق انطباعاً غير دقيق للجمهور حول الأحداث، ويسهل على المسؤولين تجنب تبعات أفعالهم.

4.لفت الأنظار: ويتم التضليل باستخدام هذا الأسلوب عن طريق خلق أو افتعال أحداث أو تضخيم أخرى غير مهمة، وذلك لجذب الانتباه وتشيتت الرأي العام وشغله عن القضايا الحقيقية والمهمة، وإثناؤه عن التركيز على المسائل الجوهرية والمصرية مقابل الاهتمام بقصص غير مهمة لدرجة التفاهة. هذا النوع من التضليل يمكن أن يؤثر سلباً على الوعي العام ويجعل الجمهور يتجاهل القضايا الحقيقية التي تحتاج إلى اهتمامه. (سلطان، 2011)

5.التجاهل: هذا النوع من أساليب التضليل يعتمد على إهمال أو عدم تغطية الأحداث المهمة أو المواضيع الحساسة من قبل وسائل الإعلام، أو عرضها بشكل مشوّه لصالح جهة معينة. يهدف ذلك إلى تشويه الحقائق وتحويل انتباه الجمهور بعيداً عن المسائل المهمة التي ينبغي أن يكون على علم بها، ومن ثمّ فإنّ تحريف الحقائق أو الإسهام في تغطية جزئية للأحداث، ومنها الصحفية، يمكن أن يؤدي إلى تشويه الرؤية العامة وإضفاء طابع الجدلية على القضايا الهامة (حماده، 1987)

6.التشويه: يستخدم هذا النوع من التضليل لغرض تشويه سمعة شخص معين أو جهة أو فكرة معينة. ويقوم على نشر معلومات زائفة أو تحريف حقائق بهدف إثارة الشك والارتباك بين الجمهور وتشويه صورة

المعنيين بهذه المعلومات يمكن أن يكون التشويه ذي تأثير كبير على الرأي العام وقد يؤدي إلى تشويه الصورة الحقيقية للأشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين (محمد هـ، 2005) وفي إطار المنشورات الصحية الكاذبة يتم تشويه الحقائق لغايات ربحية أو تجارية أو غيرهما.. على سبيل المثال: إقناع الجمهور باتخاذ قرار لشراء أحد المنتجات (Magid, 2017)، سيما المنتجات المتعلقة بالعلاجات البديلة.

7. التدليس: لا شك في أن التدليس شكل خبيث من أشكال التضليل، ويتم عن طريق إيهام المتلقي بأن الأخبار أو المعلومات الصحية تأتي من مصدر أصلي وموثوق، في حين أنها قد تكون مفبركة أو ملتوية لصالح برامج معينة. ويعتمد هذا النوع من التضليل على استخدام الأخبار المزيفة أو التلاعب بالحقائق بهدف إقناع الجمهور بصحة المعلومات المقدمة، حيث يتم استغلال ثقة المتلقي في المصادر الموثوقة لترويج الأكاذيب وتشويه الحقائق (محمد مـ، 1983)

8. التكرار: حيث يتم تكرار الخبر الصحي بأساليب مختلفة بهدف التأثير في الرأي العام وتشكيل الآراء والمواقف وفقاً لأجندة معينة، يعتمد هذا النوع من التضليل على قوة التكرار في ترسيخ الأفكار والمعتقدات لدى الجمهور، والضخ المتواصل، والإغراق بالإخبار حول قضية صحيحة كانت أم خاطئة، لكنها تخدم مصالح فئة ما حتى تستقر في وعي الجمهور. والتكرار يتضمن أمرين: ديمومة الأثر وانتشاره، وبالتالي، يمكن استخدامه لنشر أفكار معينة، أو لتحقيق أهداف سياسية، أو اقتصادية، أو غيرها، وهو ما عبرت عنه المؤسسة المشاركة ورئيسة تحرير في المنصة الإخبارية التي تهتم باستكشاف جذور الأزمات الكبرى، Coda Story، ناتاليا أنتيلافا بقولها "إن عقولنا مبرمجة بشكل فطري على تصديق الصوت الأعلى الذي يكرر نفسه أكثر. وتتمحور المنصات الكبرى حول تكرار وتضخيم الأصوات، لذا لا عجب بأن نجد أنفسنا في هذه الفوضى." (عبدالله سـ، 2024)

9. الإلحاح: هو أحد القواعد الأساسية المعروفة في عالم الإعلام، يهدف إلى إثارة انتباه المتلقين عبر زيادة التركيز على محتوى معين بشكل مكثف ومتكرر، ويعتمد على استخدام عدة طرق بهدف التأكيد على المعلومة أو الرسالة المراد توصيلها، سواء من خلال طريقة العرض، أو تكرار الأفكار، أو اختيار الألفاظ والعبارات بعناية لإبراز أهمية المعلومة، ما يساعد على إقناع المتلقي بمصداقية المعلومة وقبولها من دون تشكيك، أو بالأحرى دون إعطاء فرصة لتقييمها بعقلانية. (الشميمري، 2010).

10. مطاطية المصطلحات ومعانيها: إن استخدام كلمات مختلفة أو مرادفات لها، يمكن أن يؤدي إلى تبديل زوايا الوصف والتفسير، وهذا يؤثر بالتأكيد على الفهم والتفاعل مع المفاهيم المقدمة، فالفرق مثلاً في الاستخدام اللغوي قد يُنشئ اختلافاً في خلفيات وتجارب وتوجهات الأفراد الفكرية، والمشكلة ليست في عدم وجود مفاهيم محددة فحسب، بل في تأثير هذا التغيير في اللغة على صياغة فهمنا للواقع والعالم من حولنا؛ فالمفاهيم والكلمات المستخدمة تصبح مادة لبناء فهمنا وتصوراتنا للعالم، وعندما يتلاعب البعض بتلك المفاهيم والكلمات، فإنه يشوه الفهم ويفقدنا القدرة على التواصل والتفاهم المشترك، عن طريق اختيار الاقتباسات والمصادر التي تدعم وجهة النظر المفضلة، في حين يتم تجاهل الأدلة أو المعلومات التي قد تُعكّر صورة معينة. هذا التضليل يركز على حقيقة واحدة من دون النظر إلى الحقائق الأخرى ذات الصلة بالموضوع، مما يؤثر على تشكيل الرأي العام ويشوه الواقع (الشميمري، 2010، صفحة 104)، وهذا الأسلوب كثيراً ما يوظف للترويج للمنشورات الصحية الكاذبة، سيما وأن المتلقي في الغالب يكون غير مختص، فلا يمكنه التفريق بين المصطلحات التي يتم التلاعب بها.

11. التحيز بدل الحيادية: تصرّ وسائل الإعلام دائماً على أن الحيادية هي المحور الرئيسي لعملها، مؤكدةً أن المعلومات والأخبار التي تقدمها بعيدة تماماً عن أية مصالح، وأنه لا يوجد أي تحيز لأي جهة معينة، وبهذه الطريقة، يتم ترسيخ فكرة الحياد ويتم تعزيزها بحسبانها مبدأً أساسياً في عمل الإعلام، والإعلاميين والموكليين

بالتوعية، ولكن قد تسوّل لنفوس القارئ عليها نشر أخبار صحيّة كاذبة أو غير دقيقة تحقيقاً لأهداف معينة، وهنا يؤدي هذا الركن المفترض دوراً سلبياً على عقول متلقي أخبار تلك الجهات، فهو يُسهّل بلا أدنى شك عملية تضليل الجمهور بسبب إيمانهم بمصداقية هذه الجهات وحيادها، مما ينتج أثراً سلبياً خطيراً على المجتمعات والأفراد. (شمس، 1947) فقد يتلقى الأفراد معلومات خاطئة حول صحتهم، أو عن علاجات معينة، أو حتى عن طرق العناية بالمنتجات الصحية، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة وتعرض حياتهم للمخاطر، وهذا يشكل تهديداً خطيراً للسلامة والصحة العامة (فياض، 2016).

12. استخدام الإحصائيات واستطلاعات الرأي بشكل مغلوط: تعدّ هذه الوسيلة سلاحاً فاعلاً في تشويه الحقائق وتوجيه الرأي العام، من خلال طرح الأسئلة بطريقة مشبوهة، واختيار العينة بشكل متحيّز، بالتالي يحصل التأثير على نتائج الاستطلاع بشكل غير موضوعي. وبذلك، تتحوّل الاستطلاعات إلى أداة للتلاعب والتضليل بدلاً من أن تكون تعبيراً إحصائياً ميدانياً عن الرأي العام الحقيقي.

كما أن التضليل يحدث عند الادعاء بوجود توازن شكلي بين رأيين أو وجهتي نظر فقط، مع إهمال وتجاهل وجهات النظر الأخرى، و-بالطبع- يتم ذلك عمداً لتشويه الصورة وتوجيه الرأي العام باتجاه معين. كما يتم التضليل عن طريق اختيار قضايا ومشكلات زائفة للتغطية على القضايا الحقيقية التي تهم الجمهور وتسهم في تشكيل الوعي الصحيح.

لذا، بات من الأهمية بمكان نشر الوعي بين أفراد المجتمع، وتعزيز القدرة على التمييز بين المعلومات الصحيحة وتلك المضلّة، وذلك من خلال توعية متلقي المحتويات الإعلامية، -على اختلاف وتنوع الوسائل الناقلة لها-، بأخطار التلاعب بالمحتوى وتأثيره السلبي على قراراتهم الصحية وسلامتهم الشخصية.

بالمقابل، يتعين على المتلقين، ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة منصة فايسبوك، تعزيز الوعي بأهمية تقييم المحتوى الذي يتلقونه، وتحليله قبل اتخاذ أي قرارات، وعدم الانسياق وراء المعلومات الزائفة.

كما يجب على المستخدمين أن يكونوا حذرين، ويعتمدوا على المصادر الموثوقة والمعتمدة عند البحث عن معلومات صحية، وعدم التسرع في تصديق كل ما يتم نشره على وسائل التواصل الاجتماعي والتحقق من صحة المعلومات قبل اعتمادها، كما يُنصح بالتشاور مع مختصين ومحترفين في المجال الطبي قبل تناول أي علاج أو اتباع نظام غذائي جديد، لضمان سلامتهم وسلامة قراراتهم الصحية (الحليم، 2020)

13. الهجاء والسخرية: قد يكون من الغريب أن نجد تضمين الهجاء والسخرية في نموذج التضليل (يسعد،، 2020)؛ إذ من المعروف أن الهجاء والسخرية شكلان من أشكال النماذج الفنية، يعكسان الواقع بشكل مبتكر، لكن في عصر هيمنة وسائل التواصل الاجتماعي وزيادة انتشار المعلومات، بات هذان الأسلوبان يعتمدان للترويج وخلق حالة من الإرباك لدى الجمهور، خاصةً مع ظهور مواقع ساخرة تعتمد على الهجاء والسخرية كوسيلة للتعبير والانتقاد (Posetti, 2018)

كما أنهما يمكن أن يكونا أداتين فاعلتين في تضليل المستخدمين والتأثير في قراراتهم الصحية، إذ استخدامهما في نقل المعلومات حول المواضيع الصحية، يمكن للأفراد الوصول إلى معلومات مضللة أو غير دقيقة من دون أن يدركوا ذلك، على سبيل المثال، إذا تم نشر معلومات طبية ملتوية بشكل ساخر على منصة فايسبوك، قد يقوم الأفراد باتخاذ قرارات غير صحية بناءً على هذه المعلومات المضللة.

في نفس الوقت، قد يتم استخدام الهجاء والسخرية كوسيلة للتقليل من قيمة معلومات صحية نشرت اعتماداً على مصادر موثوقة، مما قد يؤدي إلى تشكيك المستخدمين في صحة تلك المعلومات وتقليل استجابتهم للتوجيهات الطبية الصحيحة المتضمنة فيها.

علاوة على ذلك، قد يزيد استخدام الهجاء والسخرية في ترويج المعلومات الخاطئة حول العلاجات أو الوقاية من الأمراض من خلال تشويه المعلومات وتقديمها بطريقة ساخرة، مما يعرض صحة المستخدمين للخطر وقد يؤدي إلى اتخاذ قرارات صحية خاطئة (الكويت، 2012)

14. الربط الخاطئ: من بين الأساليب الشائعة في التضليل عبر منصات التواصل الاجتماعي - سيما فايسبوك- تصميم عناوين جذابة ومضللة للمواد الإخبارية، التي لا تعكس المحتوى الفعلي للخبر. يتم استخدام هذه العناوين لجذب الانتباه وتحقيق أهداف تجارية مثل زيادة عدد المشاهدات والتفاعل من المستخدمين، دون مراعاة الآثار السلبية التي قد تنتج عنها (رفعت م.، 2019)، على سبيل المثال، قد تظهر عناوين وهمية تزعم وجود علاج لمرض معين أو نصائح صحية غير مؤكدة لتحسين اللياقة البدنية، ولكنها في الواقع تحتوي على معلومات خاطئة ومضللة، يتسبب هذا التضليل في تشويش الرأي العام وإثارة الذعر والقلق بين الناس، فضلاً عن تشجيع السلوكيات غير السليمة، واتخاذ قرارات خاطئة تتعلق بالصحة والعافية، وقد يتم نشر معلومات خاطئة تزعم فوائد صحية لمادة معينة مدعومة بدراسات علمية وهمية أو مأخوذة من سياقها الأصلي، مما يجعلها تبدو موثوقة، وبسبب هذا الربط الخاطئ، يمكن أن يقوم الأفراد باتخاذ قرارات صحية خاطئة، مثل تناول مكملات غذائية ضارة أو تجربة علاجات غير مبنية على أسس علمية. ذلك ان هذا الأسلوب من التضليل مخادع لدرجة تجعل من الصعوبة بمكان التمييز بين الحقيقة والكذب، ما قد يدفع المستخدمين لاتخاذ قرارات صحية غير مدروسة، وقد تكون ضارة لصحتهم (الغازمي، 2021)

15. محتوى منتحل: في عصر التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، تشكل ظاهرة انتحال الهوية لشخصيات سياسية أو فنية مشهورة خطراً يهدد الحقائق ويشوه الواقع، يتم ذلك من خلال إنشاء صفحات وهمية أو حسابات مزيفة على منصة فايسبوك، تُنشر فيها أخبار ملفقة ومضامين كاذبة بهدف تضليل

الجمهور وتوجيههم نحو مواقف أو آراء معينة، وتطور هذا الأسلوب من التضليل مع تطوّر استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، إذ باستخدام هذه الأخيرة، يتم إنجاز مقاطع فيديو مبركة بشكل متقن تجعل المستخدمين يعتقدون أنها حقيقية، وهو ما يعرف بـ "التزييف العميق"، Deep fake على سبيل المثال ظهرت مقاطع فيديو منسوبة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأخرى للرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما تظهرهما وكأنهما يلقيان خطاباً رسمياً، في حين أن هذه المقاطع ظهر أنها مبركة ومزيفة تماماً (رفعت ح.، 2019، صفحة 34)

وفي المجال الصحي، يعد المحتوى المُنتحل إحدى الأساليب الخبيثة التي تُستخدم لتضليل المستخدمين والتأثير على قراراتهم الصحية، يتمثل هذا النوع من المحتوى في نشر معلومات كاذبة أو غير صحيحة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفايسبوك على وجه الخصوص، بهدف تشويه الحقائق وتوجيه المستخدمين نحو اتخاذ قرارات غير صحيحة تتعلق بصحتهم وسلامتهم. على سبيل المثال قد يتم نشر معلومات زائفة تتعلق بفعالية علاج معين لمرض معين، أو الترويج لمنتجات صحية غير موثوقة تدعي تحقيق نتائج سحرية في وقت قصير، أو نسب معلومات صحية مغلوطة لطبيب أو عالم مشهور باستخدام تقنية التزييف العميق. هذا النوع من المحتوى يمكن أن يؤدي دوراً كبيراً في تضليل الناس وإقناعهم بفكرة معينة من دون التأكد من صحتها، ونتيجة لذلك، قد يتخذ المستخدمون قرارات خاطئة تتعلق بصحتهم أو قد يتعرضون للنصب والاحتيال من قبل جهات تستغل هذا النوع من المحتوى الضار (شبيب، 2018)

وتجدر الإشارة، إلى أنّ المحتوى المنتحل يزيد من انتشار الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة، مما يسهم في إيهام وتضليل المستخدمين بصور متعددة وبغض النظر عن دوافع ذلك وهذا الأمر ينطبق على الأخبار الصحية الزائفة التي تلقى سرعة في النشر بسبب هذه الخاصية المتاحة.

وعليه، يجب أن يكون للمستخدمين الإدراك الكامل لهذه الظاهرة وضرورة التحقق من مصداقية المعلومات قبل نشرها أو تداولها، وذلك من خلال الاعتماد على مصادر موثوقة والتحقق من الأخبار من عدة مصادر، كما ينبغي تعزيز الوعي الرقمي والقدرة على تمييز الحقيقة من الزيف من أجل تقليل تأثيرات الأخبار الصحية المضللة، وتعزيز تنقية وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي من المحتوى غير الصحيح والمضلل في سبيل إشاعة المعلومات الصحيحة والموثوقة.

المطلب الثاني: تأثير المنشورات الصحية في قرارات الأفراد

تطورت البيئة الرقمية الجديدة بشكل كبير، وأدت إلى تغير جذري في طريقة إنتاج وتوزيع المحتوى الذي يتم نقله وتبادله عبر الإنترنت، وقد لفتت هذه التطورات انتباه العديد من الأفراد والمؤسسات والدول إلى أهمية المحتوى، وتأثيره بالرأي العام، فالبيئة الرقمية تجمع بين الأبعاد التكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية والعلمية في عملية إنتاج الأخبار الكاذبة، مما يؤثر على الرأي العام ويشجع التفاعل بين الأفراد بشكل سلبي أو إيجابي (رحموني، 2020، صفحة 199)

وتزداد أهمية مكافحة المنشورات الكاذبة مع تزايد استخدام وسائط التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لنشر المعلومات غير الموثوقة والمضللة، كما يتم استغلال الخوف والقلق وحالات التهريب سيما أوقات الأزمات، وأزمة كورونا أفضل مثال على ذلك- لنشر تحذيرات ومعلومات زائفة بهدف تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية، ومن خلال نشر الأخبار الزائفة، تتمكن بعض الجهات من تشويه الحقائق والوقائع وإثارة البلبلة في أوساط الرأي العام، مما قد يؤدي إلى تشويش الثقة في وسائل الإعلام التقليدية والموثوقة، ومن ثم يصبح من الضروري اتخاذ إجراءات فاعلة لمكافحة الأخبار الكاذبة، وتعزيز الوعي بأهمية التحقق

من مصدر المعلومات وتقييم موثوقيتها قبل نشرها أو مشاركتها؛ فكلما زادت ثقة الجمهور في المصدر، زادت قابلية تبني ما يقوله أو يفعله هذا الأخير (خشة، 2013، صفحة 154)

بالإضافة إلى أن انتشار المنشورات الكاذبة يمثل تحدياً كبيراً للمجتمعات والديمقراطيات، حيث يمكن أن يؤثر سلباً على القرارات العامة ويخلق انقسامات داخل المجتمعات، لذلك يجب تعزيز الوعي بأهمية التفكير النقدي والبصيرة الإعلامية للتصدي لانتشارها والحد من تأثيرها الضار على المجتمعات (الجديد، 2017، صفحة 90)

لقد كانت وسائل التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فايسبوك سبباً في انتشار المنشورات الكاذبة وهذا يعود إلى أن هذه المواقع منحت الجميع من دون استثناء الحرية في إنشاء صفحات ومواقع بحيث يكون المستخدم قادراً على القيام بعمليات النشر والمشاركة والإعجاب وغيرها (مزيد، 2011، صفحة 20) الأمر الذي يتيح له نشر أخبار كاذبة عبر حسابه أو حساباته أو صفحات أو مجموعات معينة، وذلك من غير التأكد من مدى صدقها سيما في المجال الصحي، وهو نفس ما يفعله متلقو هذه الأخبار الكاذبة المتمثلون في المستخدمين الذين يتقاطعون مع ناشريها عبر حسابه أو الصفحات أو المجموعات التي ينشط فيها، فيقومون بمشاركتها والتعليق عليها، دون التأكد من صدقها أيضاً، الأمر الذي يؤدي إلى انتشارها على أوسع نطاق ويصبح من الصعب وضع حد لها (Shu, Sliva, Suhang, Jiliang, & Huan, 2017, p. 23) أيضاً بعض البرمجيات قادرة على تعديل الخوارزميات الداخلية في منصات التواصل الاجتماعي، بهدف توجيه الاهتمام نحو محتوى معين يخدم مصالح جهات معينة تسعى لبلوغ غاياتها وتحقيق أرباح مالية، بالإضافة إلى ذلك، توجد جهات أخرى تتأثر بدوافع غير مادية تستهدف الانتباه والترويج لنفسها من خلال مشاركة مواضيع شخصية تهدف إما للشهرة أو لزعزعة استقرار الناس وإثارة غضبهم (الوطني، 2018، صفحة 4)، وفي كلتا الحالتين قد يكون ضمن ما ينشر ويروج معلومات صحيحة كاذبة، يكون هدفها إما تحقيق أرباح مالية، أو خدمة مصالح جهات

معينة على حساب أخرى، أو خدمة لمصالح شخصية كأن تقوم شخصية علمية بالترويج لنفسها أو لما حققته وحتى لما لم تحققه، بهدف بلوغ الشهرة ومن ثم غايات أخرى...، كل هذا يكون له -حتمًا- تأثير كبير على حياة الأفراد وصحتهم.

وعلى ضوء ما أسفرت عنه الدراسات والبحوث حول تأثيرات المنشورات الصحية الكاذبة، من الممكن رصدها وتوضيحها في الآثار الآتية:

أولاً: الآثار النفسية

عندما يتم تقديم كميات كبيرة من المعلومات، يُصبح الجمهور عرضة للتلاعب، حيث يُدفع إلى التصرف بناءً على العواطف والتحيزات، من دون التحقق من مصداقية تلك المعلومات، وعند استلام المعلومات يميل الأفراد إلى تغيير آرائهم التي قد تخالف معتقداتهم، من دون أخذ الوقت الكافي لتقييم جودة البيانات المعروضة، مما يُسهّم في نشرها بصورة واسعة تماماً كالعدوى، وكلما تكررت المعلومات، زادت فرص قبولها واعتبارها صحيحة، بغض النظر عن مدى صحتها، وعندما يتعرض الأفراد لمثل هذه القصص على الإنترنت، تتأثر أفكارهم وتسلسل إلى أذهانهم دون وعي، مما يجعلهم عرضة لتأثيرات غير مرئية ودقيقة وعندما يتعلق الأمر بالمعلومات الصحية قد يصيب الأفراد عدة آثار نفسية جراء تعرضهم للمنشورات الكاذبة منها على منصة فايسبوك، ومن بين هذه الآثار:

1. زيادة القلق والضغط النفسي: عندما يتعرض الأفراد للمعلومات الصحية الكاذبة على فايسبوك، قد يشعرون بالقلق والضغط النفسي نتيجة للمخاوف من الإصابة بأمراض خطيرة أو تداعيات صحية سلبية.
2. الإحساس باليأس والإحباط: قد تؤدي المعلومات الكاذبة إلى إحساس الأفراد باليأس والإحباط، خاصة إذا كانت تتعلق بأمور صحية خطيرة أو تحذيرات من أضرار صحية وهمية.

3. زعزعة الثقة الذاتية: قد يؤدي انتشار المعلومات الكاذبة إلى تأثير سلبي على ثقة الأفراد بأنفسهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بصحتهم، مما يؤثر على السلوك الصحي للأفراد، بالإضافة إلى ذلك قد تؤدي المنشورات الصحية الكاذبة على فايسبوك إلى نقص الثقة في المصادر الصحية الرسمية وتعزيز انتشار المعلومات الزائفة بين الناس، ما من شأنه أن يؤثر سلبًا على العمليات الصحية العامة ويخلق بيئة مليئة بالتشتت وعدم اليقين (حماده، 1987، صفحة 134)

4. زيادة التوتر وعدم الراحة: يمكن للمعلومات الكاذبة على فايسبوك أن تزيد من مستويات التوتر وعدم الراحة لدى الأفراد، خاصة إذا كانت تتعلق بمواضيع صحية مهمة أو شائكة، وقد تؤدي تلك المعلومات المضللة إلى زيادة مشكلة القلق الصحي والهلع لدى الأشخاص الذين يصدقونها دون التحقق من صحتها (سالم و شبيب، 2018، صفحة 966)

5. التأثير في العلاقات الاجتماعية: قد تؤثر المعلومات الكاذبة على فايسبوك على العلاقات الاجتماعية، خاصة إذا تسببت في نقاشات متصاعدة أو توتر بين الأصدقاء والعائلة حول موضوعات صحية مثيرة للجدل. (يسعد ز.، 2020، صفحة 154)

ثانياً: الآثار الصحية

تأثير المنشورات الصحية الكاذبة في الصحة الجسدية يمكن أن يكون كبيرًا وخطيرًا، وقد ينتج عن هذه المنشورات العديد من الآثار السلبية التي قد تحدث نتيجة لانتشار هذه المعلومات الزائفة، حيث أنها تؤثر على القرارات الطبية وقد يقود الاعتماد على معلومات صحية كاذبة إلى اتخاذ قرارات خاطئة في ما يتعلق بالعلاجات والرعاية الصحية، مما يزيد من خطر التعرض لمضاعفات صحية، ومن الممكن أن تؤدي إلى لجوء الأفراد إلى علاجات غير مؤكدة الفعالية أو حتى خطرة، مما يعرضهم لمخاطر صحية إضافية ويؤثر على فعالية العلاج الحقيقي، كما قد تؤثر على النظام الغذائي واللياقة البدنية وينتج عنها تغييرات في النمط

الحياتي للأفراد، مما قد يؤدي إلى زيادة الوزن أو انخفاض اللياقة البدنية أو تدهور الصحة بشكل عام (محمود، 2020، صفحة 486)

ومن ثمّ، فإن نشر المعلومات الصحية الكاذبة على الإنترنت، بما في ذلك على منصات التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك، يمكن أن يسفر عن آثار سلبية على الصحة الجسدية للأفراد، ومن بين هذه الآثار:

1. تأخر العلاج اللازم: إذا تلقى الأفراد معلومات خاطئة حول العلاجات أو الوقاية من الأمراض، قد يترددون في البحث عن العلاج الصحيح أو زيارة الطبيب في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تأخر في العلاج وتفاقم المشكلة الصحية.

2. زيادة المخاطر الصحية: قد تدفع المعلومات الكاذبة الأفراد إلى اتخاذ قرارات خاطئة بشأن صحتهم، مثل تجاهل التحذيرات أو تجريب علاجات غير مؤكدة الفعالية، مما يمكن أن يعرضهم لمخاطر صحية إضافية.

3. الإضرار بالعلاقة مع مقدمي الرعاية الصحية: قد يؤدي الاعتماد على معلومات صحية كاذبة إلى نقص ثقة الأفراد في مقدمي الرعاية الصحية المحترفين، وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك في العلاقة بين المريض والطبيب ويعيق عملية العلاج.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية

إن تأثير المنشورات الصحية الكاذبة على المستخدمين ليس محدوداً فقط على الصحة الجسدية أو النفسية، بل يمتد أيضاً إلى الآثار الاجتماعية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الأفراد والمجتمعات حيث يؤدي إلى نقص الثقة عندما يتم تداول معلومات صحية كاذبة بكثرة، حد فقدانها تماماً في المعلومات الصحية عمومًا الرسمية وفي المصادر الإعلامية والطبية على وجه الخصوص، وانعدام الثقة أو نقصها يؤدي حتماً إلى انعدام الاستجابة للتحذيرات الصحية الحقيقية والموثوقة في المستقبل.

ومن الآثار الاجتماعية التي يُمكن ذكرها:

1. التوتّر والانقسامات: قد تزيد المناقشات الساخنة حول المعلومات الصحية الكاذبة من التوتر

والانقسامات بين الأفراد والمجتمعات، وتسبب هذه الانقسامات في تدهور العلاقات الاجتماعية

وزيادة الصراعات بين الأفراد والمجموعات المختلفة (رحموني، 2020، صفحة 208)

2. اتخاذ قرارات غير فاعلة: قد تتجاوز آثار المنشورات الصحية الكاذبة الأفراد لتبلغ القائمين على

السياسات العامة فيتم إقرار سياسات غير فاعلة أو حتى خطيرة على الصحة العامة (عبدالفتاح،

2018، صفحة 77)

3. تشتت التضامن الاجتماعي: إنّ المنشورات الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تُشكّل تهديدًا

جديًا على المجتمعات، حيث تثير حالة من الارتباك والقلق نتيجة عدم مصداقيتها وانعدام الحقائق

فيها. ينتج عن هذا الوضع تشويش في نقل المعلومات الصحيحة، ما يدفع الأفراد للبحث عن الأخبار

الرسمية والموثوقة في ظل تأزم الأوضاع والصراعات الاجتماعية، هذا النقص في الثقة يمكن أن

يؤدي إلى تشتت الوحدة والتضامن الاجتماعي بين الأفراد، مما يهدد بتدهور العلاقات الاجتماعية

بينهم (محمود ك.، 2020)

4. التأثير في القيم الاجتماعية: من المؤكد أنه لا غنى عن أهمية الإعلام في نقل القيم والأفكار

والمعتقدات، إذ أصبحت وسائل الإعلام مصدرًا رئيسيًا للمعلومات. ولكن مع تقدم التكنولوجيا،

أصبح من الصعب التأكد من صحة المعلومات ومعرفة كيفية التعامل معها (محمد و هاجد، 2021،

صفحة 1209)

لذلك، يجب على مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي -سيما فايسبوك- أن يكونوا حذرين وواعين

للمعلومات الصحية التي يتلقونها عبر هذه المنصات، وأن يحرصوا على التحقق من دقة المعلومات ومن

مصدرها قبل اتخاذ أي قرار صحي.

بالمقابل، على الشركات ومقدمي الخدمات عبر هذه المنصات، أن يكونوا ملتزمين بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة للمستخدمين لضمان سلامتهم وصحتهم (رفعت ح.، 2019، صفحة 18)

وختاماً، لا يمكننا إغفال الحاجة إلى الاتصال التثقيفي الصحي في أوقات الأزمات الصحية (المشاقبة، 2012، صفحة 15) الأمر الذي يستوجب وجود حلقة وصل بين المؤسسة الصحية وجمهورها، مما جعل على عاتق هذه المؤسسات إدارة الأزمة عبر سلسلة الإجراءات الاستثنائية للتواصل مع الجمهور، وذلك بهدف تحسين الصحة العامة للمجتمع والصحة الخاصة للأفراد، ويتم ذلك من خلال فتح حوار بين الجمهور المستهدف والمتخصص، وخصوصاً على منصة التواصل الاجتماعي الشائعة (فايسبوك) ونشر المخاطر الصحية، وتحري الدقة، وإتاحة المعلومة، أي ضمان وصولها لأكبر شريحة من المجتمع دون أخطاء وبوضوح، مع المحافظة على تكرار الرسائل الصحية والوقائية لضمان تأثيرها على الأفراد ورسوخها في أذهانهم. وبرز دور الاتصال الصحي في استخدام أنسب الأساليب أو الإستراتيجيات الاتصالية للتأثير في معارف

خلاصة

الأخبار الكاذبة ليست -إذن- وليدة عصرنا الحديث، بل هي قديمة قدم الاتصال البشري لكن تختلف التسميات باختلاف الحقبات التاريخية والسياقات الاجتماعية، السياسية، الثقافية.... كل ما فعله الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن جعل المصطلح يطفو إلى السطح تحت مسمى Fake News، فكان من الطبيعي أن يلقي اهتمام السياسيين والإعلاميين أولا لكونه كان يرمي بها صاحب أي تصريح أو فعل أو تعليق أو حتى سؤال في مؤتمر صحفي، لا يروقه، قبل أن يصبح ظاهرة جلبت اهتمام الباحثين ودارسي وسائل التواصل الاجتماعي، وفايسبوك بشكل خاص، ومع هذا لم يتم الاتفاق بعد على مصطلح واحد مرادف للمصطلح باللغة الإنجليزية، فقليل أخبار زائفة، كاذبة، مغلوطة، ملفقة، ...، والعامل المشترك بينها هو نية التضليل. الذي يتخذ أشكالا شتى، تختلف تأثيراتها باختلاف نوايا وأهداف ناشري الأخبار الكاذبة على فايسبوك.

هذا "الكذب الإلكتروني" طال حتى صحة الإنسان، خاصة أن تسليط الضوء عليه تزامن والأزمة الصحية لفيروس كورونا، فامتلاً "الفضاء الأزرق" بمنشورات صحية كاذبة تعددت أساليب التضليل فيها هي الأخرى، لدرجة بات يصعب معها التفريق بين الصحيح والخاطئ، دون مراعاة للأثار الصحية، النفسية والاجتماعية التي تخلفها على المستخدمين، والتي قد لا تكون آنية وهو ما يزيد من خطورتها.

الفصل الثاني: مواجهة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك:

مقاربة قانونية ووقوف على التحديات

توطئة

تُمثل الأخبار الكاذبة المنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي -خاصة فايسبوك- أداة حيوية لاستهداف أمن المجتمعات والتأثير عليه، وتهديد سلامته، ويعود ذلك إلى سرعة انتشارها وتبادلها بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تأثيرها الكبير فيهم، وهو ما أدركه المشرع منذ منتصف العشرية الثانية للقرن الواحد والعشرين، وهذا تزامنا مع الانتشار الرهيب لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتحول المتلقي إلى ناشر للمعلومة، لكن دون التحقق من صدقها، مع ما بات يخلفه ذلك من أضرار وأزمات للأفراد والدول والمجتمعات سيما حين يتعلق الأمر بالصحة.

فسارعت بعض الدول -سيما الغربية- لوضع تشريعات تحد من المشكل الأخبار لكن صادفتها صعوبة تكمن في أن الأخبار الكاذبة لم تدع مجالا إلا لوثته، فحاولت الإحاطة به من كل الجوانب، ولم تكتف بالقوانين المتعلقة بالإعلام أو النشر عبر الإنترنت.

لذا، يتطلب التحليل القانوني لهذه الظاهرة فهماً دقيقاً للتشريعات المتعلقة بالإعلانات الطبية والمعلومات الصحية، إضافة إلى القوانين المتعلقة بحماية المستهلكين ومسؤولية المحتوى الذي يتم نشره على الإنترنت، لاسيما أن بعض الدول قد وضعت تشريعات صارمة لتنظيم تسويق الإعلانات الطبية وتبادل المعلومات الصحية، وقد فرضت على الأفراد الالتزام بمتطلبات معينة لنشر المعلومات الصحية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وعليه، كان من الضروري التعرض لموقف المشرع المحلي والقوانين المقارنة من هذه الظاهرة، ورؤيته لها، بوصفها جريمة يُعاقب عليها القانون، والتطرق لطرق مكافحتها، فضلاً عن بيان أهم التحديات التي تعترض تلك المواجهة، واقتراح حلول للتغلب عليها.

بناءً على ما سبق، قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين رئيسيين لمعالجة أبرز القضايا المذكورة آنفاً، يتناول المبحث الأول لتحليل القانوني لظاهرة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى تحديات مواجهة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك.

المبحث الأول: التحليل القانوني لظاهرة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية

على فايسبوك

تمهيد

لا شك أن التوسع التقني في منظومة التواصل الإنساني يتميز بسمات متعددة لا يمكن حصرها، ومع ذلك، فإن سوء استخدام هذه التقنيات أو استغلالها لتضليل الرأي العام يشكل تهديداً كبيراً. لهذا السبب، تعمل الدول على مواجهة انتشار الأخبار الكاذبة وتجريم هذه الظاهرة، خاصة في ظل تزايد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما فايسبوك. لذا، سنتطرق في هذا المبحث إلى موقف المشرع في عدد من الدول الغربية فالعربية ثم الجزائرية، إزاء هذه الآفة الاجتماعية الصحية، مقسمين إياها إلى ثلاثة مطالب رئيسية، يتطرق المطلب الأول بالتحليل إلى تشريعات عدد من الدول الغربية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة، ويحلل الثاني تشريعات عدد من الدول العربية في ذات الخصوص، بينما يخصص المطلب الثالث لتشريعات الدولة الجزائرية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة.

المطلب الأول: تحليل تشريعات الدول الغربية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة

من المعلوم أنّ المجال المفتوح الذي أتاحته الشبكة العنكبوتية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وقّر مناخاً لتبادل الأفكار من دون رقابة، لكن الظاهرة السلبية التي تزايدت مؤخراً، هي انتشار الأخبار الكاذبة بشكل ملحوظ – كما تم توضيحه في الفصل الأول-، إلى درجة باتت تنذر بالخطر، وذلك ما تطلّب تدّخل المشرع في عدد من الدول، والتصدي لهذه الظاهرة من خلال سنّه قوانين جرّمها أغلبها، ورتّب عن هذا التجريم عقوبات بعضها سالب للحرية ما يعتبره البع مساساً بحرية التعبير المكفولة في كل النصوص لا الوطنية فسب بل حتى الدولية أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

مواجهتنا لهذه المسألة –إذن- تشكل تحديًا، حيث يتدخل القانون في بعض الحالات بسن تشريعات صارمة، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا تهدد أمن الوطن، وسلامة مواطنيه؛ أما فيما يتعلق بنشر الأخبار الكاذبة، فإن الوضع يختلف من الناحية القانونية، حيث يخضع النشر بشكل عام في النظم الديمقراطية لقوانين حرية التعبير، وقد يُعتبر نشر مثل هذه الأخبار ضمن نطاق حريات الرأي والتعبير الشخصي (الألفي، 2011،، صفحة 96)

لذا، نقف بداية على تشريعات بعض الدول الغربية لبيان موقفها من المنشورات الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي، ونذكر من هذه الدول:

أولاً: المشرع الفرنسي- استحالة إثبات القصد الجرمي

تُعد ظاهرة نشر الأخبار الكاذبة والإشاعات من الظواهر القديمة، إلا أن التطور التقني واستخدام الوسائل الحديثة ساعد على ترويجها وسهّل نقلها وسرّع عملية وصولها إلى الملايين من الأشخاص خلال مدّة زمنية قصيرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمعات، وهو ما انتبه المشرّع الفرنسي باكراً، وحاول منذ القرن 19 السيطرة على الظاهرة.

ولذلك لجأ المشرع الفرنسي سنة 2018 إلى إصدار القانون رقم (1202) والمتعلق بمكافحة التلاعب بالمعلومات (française, 2018, p. 2)

قبلها، بدأت الخطوات الأولى في مجال التنظيم القانوني لحرية الصحافة في عهد نابليون الذي كان من أول ما قام به فور استيلائه على الثورة الفرنسية سنة 1799، أن قيّد حرية الصحافة، فصارت أداة في يده، وهو ما اعترف به بقوله: "لو أرخيت اللجام للصحافة لن أستمّر في الحكم ثلاثة أشهر" لكنه لم يسطّر تنظيمًا خاصًا للتجاوزات في مجال النشر. (السعيد، 2021)

وبموجب قانون الصحافة الفرنسي الصادر في 09 نوفمبر 1815 يتم معاقبة من ينشر أخباراً تهدف إلى تحذير المواطنين من دعم السلطة الشرعية وزعزعة ولائهم لها، وهذا ما نصت عليه المادة 8 من ذات القانون، ثم جاء قانون الصحافة رقم 17 لسنة 1819 واشترط أن يكون نشر الأخبار بسوء نية، وتم تجريم إذاعة أو ترديد الأخبار الكاذبة التي تعرض السلم العام للخطر في المادة الرابعة من القانون رقم 27 لسنة 1849، ونصت هذه المادة على معاقبة النشر أو إعادة النشر لأخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مصطنعة أو مزورة أو منسوبة إلى الغير بسوء نية بالحبس لمدة شهر واحد وبغرامة تتراوح بين 50 و1000 (المراغي، 2021، صفحة 1386) وشهدت فرنسا مرحلة جديدة مع قانون حرية الصحافة الذي صدر في عام 1881 والذي ألغى القوانين السابقة وأسس لتنظيم موحد وكامل لحرية الإعلام، مع توفير توازن بين حرية الرأي والمسؤولية 114 (الحلو، 2006،، صفحة 376) ومازال هذا القانون ساري المفعول حتى يومنا هذا مع إدخال -في كل مرة- التعديلات اللازمة عليه لمواكبة تطورات المرحلة.

أصبحت الأخبار الزائفة محل مساءلة وعقوبة وفقاً للمادة 27 من قانون 1881، وبموجبها يُعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة تتراوح ما بين خمسين وألف فرنك فرنسي أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ينشر أو يعيد إنتاج أخباراً كاذبة أو وثائق مزورة أو مزيفة أو منتحلة، إذا كان هذا الفعل قد أزعج السلم العام وتم بسوء نية (206 p. n° 30 juillet 1881., presse)). لكن آخر تعديل لهذه المادة -وقد تم بأمر سنة 2000- أسقط عقوبة الحبس، ورفع الغرامة إلى 45 000 أورو مع عدم الاكتفاء بتحقيق الفعل (إزعاج السلم العام)، بل أضاف احتمالية تحققه... (أو يمكن أن تؤدي...)، وتتضاعف هذه الغرامة لتبلغ 130 000 أورو في حال كان الهدف من نشرها زعزعة استقرار الجيش أو إضعاف روحه المعنوية أو عرقلة جهود الحرب الوطنية. ووجبت الإشارة أيضاً إلى أن هذا التعديل أضاف عبارة (بأي وسيلة كانت)، ما يمكن أن يدرج تحتها وسائل التواصل الاجتماعي ومن ضمنها فايسبوك (220 p. n° 22 septembre 2000., française p. ,

بالإضافة إلى هذا، أولى المشرع الفرنسي اهتماماً خاصاً لمكافحة الأخبار الكاذبة وقت الانتخابات، إذ تحظر المادة 97 L من قانون الانتخابات انتشار الأخبار المضللة التي قد تؤثر على النتائج الانتخابية، وتفرض عقوبات تصل إلى عام حبساً وغرامة تصل إلى 15 000 أورو على المخالفين، وقد تم تجسيد هذه العقوبات في قانون مكافحة التلاعب بالمعلومات الصادر في 22 ديسمبر 2018، والذي يرتبط في الواقع بمكافحة انتشار الأخبار المضللة (INFORMATIONS, 2019., p. n° 60)

وفي ظل التطور الكبير لوسائل الاتصال عبر الإنترنت والتحديات التي تواجه مكافحة الأخبار المزيفة، اتخذت فرنسا خطوات لتعزيز الشفافية ومكافحة الأخبار الكاذبة في مرحلة الانتخابات، وقد أقرت قانوناً جديداً يفرض على المنصات الكبيرة عبر الإنترنت الالتزام بمعايير معينة خلال مرحلة الانتخابات العامة (VAIDHYANATHAN, 2017)، بما في ذلك الشفافية فيما يتعلق بالمحتوى المنشور واستخدام البيانات الشخصية في الترويج للمحتوى، كما يتطلب القانون الجديد نشر معلومات عن المدفوعات المتعلقة للترويج للمحتوى الإعلامي.

بعيداً عن القوانين المتعلقة بالصحافة وحرية التعبير، هنالك بعض النصوص القانونية الفرنسية، التي تنص على تجريم نشر المعلومات الكاذبة في سياقات محددة ودقيقة أكثر، ومن الأمثلة على ذلك في مجال الصحة العامة، المادة 2-223 من قانون الصحة العامة، والتي تتعلق بالمعلومات المتعلقة بالآثار الطبية المزعومة للإهاء الطوعي للحمل، وفي مجال الأسعار والخدمات وفقاً للمادة 2-443 من القانون التجاري، وأيضاً في مجال الأدوات المالية وفقاً للمادة 2-3-465 من القانون النقدي والمالي (INFORMATIONS, 2019., p. 7)

ويرى بعض الفقهاء أن نطاق هذه النصوص ضيق نسبياً، ففي مجال الانتخابات مثلاً، لا يمكن معاقبة الأفعال الإجرامية المتمثلة في نشر أخبار كاذبة إلا إذا ثبت أنها أثرت فعلياً على نتائج الاقتراع، وهو الأمر نفسه

بالنسبة للمادة 27 من قانون عام 1881، المتعلقة بنشر الأخبار الكاذبة، التي تشترط لقيام الجريمة سوء النية والمساس بالسلم العام أو احتمال المساس به، وهو ما جعل فقهاء القانون يستنكرون قدرتها على التأكد من وجود الفعل المجرّم، وهذا هو السبب وراء قلة السوابق القضائية في هذا الصدد (LECLERC., 2002)

ثانياً: المشرع الأمريكي- في انتظار قانون فيدرالي

تاريخياً، كانت الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول الرائدة التي تبنت تشريعات لمكافحة جرائم الكمبيوتر، حيث كانت لديها أكبر حزمة تشريعات تنظم مجال الكمبيوتر والإنترنت والاتصالات، وخلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي شهدت الولايات المتحدة تطبيق قوانين جديدة لمكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت، والأخبار الكاذبة، بما في ذلك حماية رسائل الأمن المعلوماتي ومعايير (عطالله، 2017) في عام 1986، صدر قانون رقم 1213، عرّف فيه المشرع الأمريكي مصطلحات مهمة لتطبيق القانون على الجرائم المعلوماتية، بالإضافة إلى وضعه المتطلبات الدستورية اللازمة لتنفيذ هذا القانون، كما تجسّد اهتمام الولايات المتحدة بالتعامل مع جرائم الكمبيوتر ومحاربتها بإصدار عدة قوانين من بينها قانون ولاية تكساس لمكافحة جرائم الحاسب الآلي (Conceptual Issues for Congress and U.S. Law Enforcement, , 2015).

كما صدر في ولاية واشنطن قانون مكافحة تضخيم البريد الإلكتروني في عام 1998، وتم تعديله في ماي من عام 1999، وتضمن هذا القانون حظر تضمين معلومات زائفة في رسائل البريد الإلكتروني. (إبراهيم،، صفحة 122) وقد شكلت الأخبار الكاذبة مشكلة قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات عديدة، حيث عالج الكونغرس، في وقت مبكر من نهاية القرن الثامن عشر، هذه المسألة من خلال قانون الأجانب والتحريض على الفتنة في عام 1798، الذي كان يهدف إلى معاقبة الأكاذيب الكيدية حول الحكومة ويعدها جريمة، ويُذكر أن التعديل الأول للدستور الأمريكي حتى الآن يحظر اعتماد أي قوانين تقيد حرية التعبير أو حرية الصحافة،

ولكن المحكمة العليا الأمريكية قررت أن التعديل الأول لا يحمي النشاطات مثل الاحتيال والألفاظ النابية والتشهير والتحريض (Decaux, 2016, p. 188).

وقد دفع التأثير السلبي للإشاعات العديد من دول العالم إلى تأسيس مواقع متخصصة في إبراز الحقائق، ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة، حيث تدير موقعاً يسمى "سنوبز"، والذي يهدف إلى كشف الأخبار الكاذبة التي تؤثر على المجتمع الأمريكي وتفنيدها، مما يعكس الحاجة الملحة لمواجهة هذا النوع من النهج الذي يستهدف المجتمع بأسره (المراغي، 2021، صفحة 1369) لكن – كما أشير إليه سابقاً- هذه المواقع تهتم بالتحقق البعدي من المعلومة أي بعد أن تنشر ويتم ترويجها.

وبالنظر إلى ما راج بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية عام 2016، والاستعمال المفرط للمترشح للرئاسيات حينها، دونالد ترامب لمصطلح "أخبار كاذبة" (Fake news)، واتهامه كل من لا يسانده من صحفيين أو سياسيين أو رجال أعمال أو غيرهم بنشر وترويج أخبار كاذبة، تم تبني بعض المبادرات لمعالجة هذا النوع من المعلومات.

ففي أكتوبر 2017، أعلن الكونغرس عن مشروع قانون جديد يعرف بـ "قانون الإعلانات الصادقة"، والذي يلزم شركات مثل غوغل وفايسبوك بتتبع الإعلانات السياسية والكشف عنها بالكامل. وتشير دراسة أجراها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2018، إلى أن نسبة مشاركة الأخبار الكاذبة تصل إلى 70%، بينما تستغرق الأخبار الصحيحة ستة أضعاف المدة لتصل إلى 1500 شخص فقط مقارنة بانتشار الأخبار الكاذبة (المراغي، 2021، صفحة 1370)

وحتى مؤسس منصة "فايسبوك"، مارك زوكربيرغ، بعد أن نفى أن تكون الأخبار الكاذبة عبر "اختراعه" قد أثرت على نتائج الانتخابات الأمريكية لسنة 2016، بقوله في محاضرة له بكاليفورنيا "القول بأن الأخبار الكاذبة عبر فايسبوك أثرت بأي شكل من الأشكال على نتائج الانتخابات فكرة مجنونة نوعاً ما"، وجاء هذا في

وقت أظهرت فيه دراسة أن 62 بالمائة من الأمريكيين الراشدين يطلعون على الأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأشارت ذات الدراسة إلى أن ثلثي هؤلاء يعتمدون على منصة فايسبوك في التزوّد بالأخبار.

لكن زوكربيرغ عاد واعترف بمسؤولية منصته في انتشار هذا النوع من الأخبار بقوله "الخلاصة هي أننا نتعامل بجدية مع هذا النوع من الأخبار المضللة..نأخذ هذه المسؤولية على محمل الجد وقد أحرزنا تقدما ملحوظا، لكن لازال ينتظرنا الكثير". (ABC, 2016)

والملاحظ أنه رغم أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة 2016، كانت سببا مباشرا للالتفات إلى مصطلح الأخبار الكاذبة، إلا أنه لحد الآن لم يتم سن قانون فيدرالي لمكافحةها، ومع هذا تعمل الحكومة الأمريكية بالتعاون مع الشركات التكنولوجية على الحد من انتشار الأخبار الكاذبة عبر منصات التواصل الاجتماعي، وقد انخرط الصحفيون الأمريكيون في هذه الجهود واتفقوا على عدم استخدام هذا المصطلح، وفي غضون عامين أصبح هذا المصطلح محظورا، وحتى الشركات التجارية التي استخدمته اضطرت لسحبه والاعتذار استجابة لنداءات الصحفيين. (Jr, 2018)

ثالثا: المشرّع الماليزي: نص صريح يمتد خارج الحدود

تعدّ ماليزيا من الدّول الرائدة في تجريم نشر الأخبار الكاذبة، إذ أنها تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي سنّت -لحد الآن- قانوناً صريحا وواضحا وخصوصا لمكافحةها عام 2018.

في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون، أوضح المشرّع الماليزي أنه يقصد بالأخبار الكاذبة أي أخبار أو معلومات أو تقارير غير صحيحة جزئيا أو كليا، تكون على شكل مقالات أو صور أو تسجيلات، أو بأي شكل آخر يمكن أن يقترح كلمات أو صور.

وفي الفقرة الثانية حدد تحديدا دقيقا ما يقصده بالمنشورات وقال أن الأمر يتعلق بأي منشور مكتوب أو ذي طبيعة مشابهة لأي منشور مكتوب، وكل نسخة أو إعادة إنتاج جوهرية لهذا المنشور، وأضاف إليها

المنشورات التي يستعان بالآلة في إنتاجها إما رقمياً أو إلكترونياً أو مغناطيسياً أو ميكانيكياً، وأي نسخة مكررة أو إعادة إنتاج جوهرية لمثل هذه المنشورات، وهو ما ينطبق حتماً على الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي سيما فايسبوك. (Malaysian Anti Fake News Act 803, , dated 09 april 2018).

كما لم يأخذ المشرع الماليزي بمبدأ الإقليمية الذي يمنح الدولة السلطة الحصرية في التعامل مع الجرائم الواقعة فوق إقليمها، وهو المبدأ المعمول به في التشريع المقارن، بل منح قانونه الحق في الامتداد خارج حدود ماليزيا، وبهذا يطبق النص المتعلق بمكافحة الأخبار الكاذبة حتى على الجرائم الواقعة خارج دولته، سواء كان مرتكب الفعل المجرّم ماليزياً أو من أي جنسية أخرى، وهذا في حالتين

حددها المادة الثالثة من ذات القانون: الأولى إذا كانت الأخبار الكاذبة متعلقة بدولة ماليزيا، والثانية:

إذا كان المتضرر من الأخبار الكاذبة ماليزي الجنسية.

ففي كلتا الحالتين السابقتين، يتعامل القانون الماليزي مع هذه الجريمة كأنها حصلت داخل الحدود الماليزية

(Malaysian Anti Fake News Act 803, 2018)

وحدد القانون الماليزي لمكافحة الأخبار الكاذبة لعام 2018 الأنماط السلوكية المجرّمة في جريمة

نشر الأخبار الكاذبة؛ فذكر -حصراً- عرض أو نشر أو طباعة أو توزيع أي أخبار كاذبة أو منشور يحتوي على

أخبار كاذبة عن قصد، مهما كانت الوسيلة (Article 4.1, Malaysian Anti Fake News Act 803)

لكن، وإن كان تحديد الفعل المجرّم أمراً مستحسنًا في بعض الأحيان لأنه يحدد نطاق التجريم، ويوصد

الباب في وجه أي تأويلات أخرى أو سوء تفسير للنص القانوني، أو استغلال للفجوات الواردة فيه، إلا أن ذلك

قد يخرج بعض الأفعال من دائرة التجريم والحجة غياب النص القانوني الصريح الخاص بها، سيما ما تعلق

بالمصطلحات الحديثة المرتبطة بمنصات التواصل الاجتماعي كالفاعل أو التعليق أو المشاركة أو حتى

ضغط زر الإعجاب وهي كلها أفعال أو -بالأحرى- ردود أفعال- تساهم في الترويج للأخبار الكاذبة.

ولاكتمال جريمة نشر أخبار كاذبة، اشترط المشرع الماليزي توافر نية ارتكاب الجريمة وهو المعروف قانوناً بالقصد الجنائي، أي أن تكون عملية النشر قد تمت عن قصد، والعلّة من ذلك أن يعلم الجاني أن الأخبار -موضوع النشر- غير صحيحة، ومع هذا يقوم بنشرها بغض النظر عن الهدف أو الغاية التي يرمي لتحقيقها من خلال ذلك، وهكذا، لا يمكن أن تتحقق الجريمة، طالما أُخرج الفعل غير المقصود من دائرة التجريم (الفواعرة، 2022،، صفحة 300)، وفي هذا استبعاد ضمني لمختلف أشكال التفاعل مع الأخبار الكاذبة من قبل مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي.

ويعتبر المشرع الماليزي نشر أخبار كاذبة جريمة خطيرة، بالنظر إلى العقوبات التي نص عليها ضد مرتكبيها، سواء تلك السالبة للحرية والتي قد تصل إلى عشر سنوات حبس، أو الغرامة المالية والتي قد تصل إلى خمسمائة ألف (500 000) رينجت ماليزي (نحو 115 492 دولار أمريكي)، أو كليهما معا (Article 4.1, Malaysian Anti Fake News Act 803)

ولم يتوقف المشرع الماليزي عند فرض عقوبة سالبة للحرية أو عقوبة مالية على الجاني فحسب، بل تعداه بوضعه عقوبات تكميلية محاولة منه لإزالة أثر نشر الأخبار الكاذبة، وإعادة الاعتبار للضحية، إذ منح قاضي الموضوع الحق في أن يحكم على الجاني بالاعتذار للمجني عليه (ضحية نشر أخبار كاذبة)، بالطريقة التي تحددها المحكمة. (Article 4.2, Malaysian Anti Fake News Act 803)

أكثر من هذا، يملك المتضرر من نشر أخبار كاذبة -وفق القانون الماليزي- الحق في أن يطلب من المحكمة بأن تأمر بإزالة المنشور محل الجريمة (Article 7, Malaysian Anti Fake News Act 803)، لكن بالمقابل، إذا استجابت المحكمة لهذا الطلب، وأصدرت أمراً بإزالة المنشور، يمنح ذات النص الجاني الحق في أن يرفع إلى المحكمة طلباً بإلغاء الأمر خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ تبليغه إياه (Article 8, Malaysian Anti Fake News Act 803).

هذا الحق يلغيه النص نفسه إذا كان الخبر الكاذب قد تسبب في إخلال بالنظام العام أو مسّ الأمن القومي، في هذه الحالة، الحكومة الماليزية هي التي تملك الحق في رفع طلب إلى المحكمة بإزالة المنشور موضوع الجريمة (Article 8.3, Malaysian Anti Fake News Act 803).

وفي حال عدم التزام الشخص الذي صدر أمر المحكمة بحقه، بإزالة المنشور الذي يحتوي على أخبار كاذبة يحق للمحكمة أن تكلف الشرطة باتخاذ التدابير اللازمة لإزالة هذا المنشور (Article 9.1, Malaysian Anti Fake News Act 803).

يلاحظ-إذن- من خلال هذا النص، أن المشرّع الماليزي كان جد صارم في سعيه لمكافحة الأخبار الكاذبة من خلال العقوبات التي يفرضها، ورغم أنه حرص على تحديد الجريمة وأركانها، إلا أنه عاد في الأخير ومنح القاضي سلطة تقديرية واسعة في تحديد مدى أهمية إزالة المنشور الكاذب من عدمه.

رابعاً: المشرّع البريطاني- ضغط حذر على الشركات التكنولوجية

تقدم التشريعات الحالية في بريطانيا وسائل قانونية لمكافحة وسائل الإعلام الفاسدة ومنشوراتها عبر الإنترنت، سيما عندما يتعلق الأمر بالتشهير أو انتهاك الخصوصية أو التحريض على العنف أو الكراهية أو الإرهاب؛ إذ تحت الجهات الرقابية المعنية مثل هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة المتحدة OFCOM والمنظمة المستقلة المكلفة بتنظيم الصحف والمجلات والمواقع الإخبارية IPSO على عدم نشر محتوى ضار عبر وسائل الإعلام المختلفة (المراغي أ، 2121).

ووفقاً لقانون التشهير الإنجليزي الصادر في عام 2013، يُعدّ البيان تشهيراً إذا كان كاذباً أو مزيفاً وألحق ضرراً جسيماً بسمعة الأفراد أو الهيئات أو كان من المحتمل أن يتسبب في ذلك، كما يجب أن يتوفر دليل على الضرر الجسيم الذي لحق بالسمعة ليعتبر البيان تشهيراً. وبالنسبة للشركات أو الهيئات، يجب أيضاً تقديم دليل على التضرر أو التعرض للتشهير أو الخسارة المالية الجسيمة، والتشهير يمكن أن يتم عن طريق الإذاعة

أو الكتابة أو الصور أو الفيديو، سواء كانت تلك الوسائل حقيقية أو مزيفة، وهذا ما قصده المشرع الإنجليزي في تجريمه للتشهير (الحاوي، 2021، الصفحات 221-225)

وفقاً للقانون الإنجليزي، لا يمكن رفع دعاوى بتهمة التشهير إلا إذا كانت الأقوال المسيئة ذات طبيعة جسيمة وتسببت في إلحاق ضرر فعلي، وعلى الرغم من توفير حماية ضد الأخبار المزيفة التي تستهدف التشهير في قانون التشهير الإنجليزي لعام 2013، إلا أنه لا يوفر حماية ضد الإشاعات المغرضة التي لا تستهدف التشهير حتى إذا كانت تلك الإشاعات تحتوي على معلومات غير صحيحة (Matsa, 2017)، كما أنه –بمفهوم المخالفة- لا يمكن العودة على ناشر الخبر الكاذب قضائياً ما لم يكن الضرر الذي سببه هذا الأخير للضحية (فرداً أو هيئة) جسيماً، والجسامة لم يحددها النص الإنجليزي إنما تركها للسلطة التقديرية للقاضي، وهذا يعني أن ما قد يعتبره أحد القضاة ضرراً جسيماً قد يعد ضرراً بسيطاً في نظر قاض آخر، وهو ما قد يؤدي إلى اختلاف كبير في الأحكام التي يصدرها القضاة البريطانيون بشأن القضايا التي تعرض أمامه والمتعلقة بالتشهير ونشر أخبار كاذبة.

وكان قانون الاتصالات لعام 2003 قد وحد الهيئات التي تنظم عملية البث في بريطانيا، ووضع الإطار التشريعي لتنظيم الاتصالات بها، حيث يُعتبر إرسال رسائل مسيئة بشكل جسيم أو ذات محتوى غير لائق أو فاحش أو خاطئة عبر شبكات الاتصالات الإلكترونية العامة، وهو يعلم ذلك، جريمة بموجب هذا القانون، ويشمل ذلك الرسائل عبر منصات التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك وتويتر أو أي وسيلة اتصال أخرى، ومن تثبت إدانته قد يواجه الحبس لمدة تصل إلى ستة أشهر أو غرامة تقدر بخمسة آلاف (5000) جنيه إسترليني (نحو 6540 دولار)، أو كلتا العقوبتين وفقاً للمادة 127 من القانون، أي أن ناشر الأخبار الكاذبة لا يمكنه أن يقع تحت طائلة هذا النص القانوني إلا إذا كان ما نشره مسيئاً للغاية، وهذه العبارة تبقى نسبية أيضاً وتخضع

بدورها للسلطة التقديرية للقاضي، هذا دون الحديث عن القصد الجنائي الذي يصعب إثباته، كما يلاحظ عدم خص الأخبار الكاذبة ولو بمادة منفصلة في هذا القانون.

وتكون السلطات البريطانية قد اقتنعت بأن قانون الاتصالات لسنة 2003 لم يعد مجدياً في وقت تطورت فيه وسائل التواصل الاجتماعي، وصارت سرعة الأخبار فيها – بغض النظر عن طبيعتها- تفوق قوة النص التشريعي، فسارعت إلى البحث عن حلول قانونية أخرى.

في هذا الصدد، أنشأ البرلمان البريطاني عام 2017، لجنة للتحقيق في مكافحة نشر الأخبار الكاذبة، وذلك من خلال إنشاء "وحدة اتصالات الأمن القومي"، والتي تتألف من سبعة مسؤولين دائمين لمكافحة المعلومات الخاطئة، وقد اقترحت اللجنة البرلمانية البريطانية حديثاً فرض رسوم على شركات الإنترنت مثل فايسبوك وغوغل و"اكس (تويتر سابقاً)، لحملها على الانخراط أكثر في جهود مكافحة الأخبار الكاذبة، مما يمنحها وضعاً جديداً يزيد من مسؤوليتها (Bellescize, 2019, p. 559) كما أصدرت الحكومة البريطانية سنة 2019، كتاباً أبيض بعنوان "الأضرار على الإنترنت"، يدخل ضمن استراتيجيتها لمكافحة المحتوى الضار على الأنترنت، وبالخصوص الأخبار الكاذبة، ويفرض هذا الكتاب واجبات على الشركات التكنولوجية، لحملها على مكافحة المحتوى الضار، مثل الأخبار الكاذبة سيما تلك التي تمس الصحة العامة أو الأمن القومي. ويسهر على تنفيذ ما ينص عليه الكتاب الأبيض هيئة تنظيم الاتصالات (Ofcom)، التي تملك صلاحية فرض غرامات قد تصل إلى 10 بالمائة من الإيرادات العالمية للشركات المخالفة أو 18 مليون جنيه إسترليني (أكثر من 23 مليون دولار) (تختار الغرامة الأكبر)، وجاءت هذه الوثيقة كمحاولة لبناء إطار جديد لضمان معالجة المعلومات المضللة بفعالية، مع الحرص على احترام حرية التعبير وتعزيز الابتكار (Hunt, 2018)

وانبثق عن هذا الكتاب الأبيض تشريع يعرف باسم قانون السلامة على الأنترنت (Online Safety

Bill)، وعلى نفس النهج سار وفرض على شركات الأنترنت الكبرى سيما مواقع التواصل الاجتماعي –تحت طائلة

غرامات ضخمة أو خطر الحجب- إزالة المحتوى غير الشرعي من منصاتها، مع معالجة المحتوى القانوني لكنه يحمل أذية للمستخدمين، كالمحتوى الذي يروج لحيات غذائية قاسية تضر بالصحة، وأكد على ضرورة أن تتأكد المنصات الرقمية من عدم احتيالية المحتويات الدعائية، كما جعل من حماية المستخدمين من المحتوى الضار سيما الأخبار الكاذبة أولوية، ومنح الراشدين منهم مزيدا من فرص التحكم في ما ومن يتفاعلون معه.

هذا النص –وإن كان لا يشكل سوى جزءا مما يتضمنه الكتاب الأبيض- إلا أنه أثار جدلا كبيرا في بريطانيا، ورغم مرور نحو أربع سنوات من اقتراحه من قبل الحكومة لا زال محل مراجعة من قبل البرلمان البريطاني. (Online Safety bill, September 9, 2024.)

ما يلاحظ على التشريع البريطاني في مجال مكافحة الأخبار الكاذبة، أن صرامته تزداد طردا مع التطور التكنولوجي وتوسع استخدام منصات التواصل الاجتماعي، لكن السلطات البريطانية مثلما أدركت خطورة الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي، تدرك أيضا أن الضغط على الشركات التكنولوجية الكبرى كفايسبوك وتويتر وحملها على التقيد بالنصوص التشريعية التي تقرّها، ليس بالأمر الهين، ولن يكون دائما محمود العواقب، فقد تتأثر جودة الخدمات الرقمية المتاحة فيها، كما قد يتأثر الاقتصاد الرقمي والتطور التكنولوجي بها إذا ردت الشركات التكنولوجية الكبرى على فرض قوانين صارمة ضدها، بتقليل المشاريع الاستثمارية والابتكارية في بريطانيا، وهو ما قد يكون وراء تريت البرلمان البريطاني في المصادقة النهائية على قانون السلامة عبر الانترنت.

خامسا: المشرّع الألماني: صرامة تهدد حرية التعبير

في ألمانيا، قبل 2016، لم يول المشرّع اهتماما للأخبار الكاذبة، ولم يفكر في خصها بقانون على حد، بل كان يعتمد على القانون الجنائي الذي يحظر نشر أو تأكيد معلومات شخصية تكون خاطئة أو لا يمكن

إثبات صحتها، ومن شأنها تشوية سمعة شخص ما، وهو ما تنص عليه المادة 186 من هذا القانون، وتشدّد المادة التي تليها مباشرة العقوبة، إذا توفر القصد الجنائي (نية الإضرار)، بينما تخص المادة 130 المنشورات التي تعرض على الكراهية، والتي يكون من ضمنها -حتمًا- أخبار كاذبة.

غير أن هذا النص التشريعي خاص بالحالات الفردية ولا يتناسب مع الانتشار الواسع للأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي التي بلغت أوجها مع بداية أزمة اللاجئين القادمين من الشرق الأوسط بشكل خاص الذين قصدوا ألمانيا فرا من الأوضاع في بلدانهم، إذ عاشت البلاد موجة غير مسبقة من الأخبار الكاذبة شنها اليمين المتطرف ضد هؤلاء اللاجئين مستخدماً وسائل التواصل الاجتماعي -وفايسبوك بشكل خاص- لحمل الحكومة على منع استقبالهم، فصار ينسب إليهم جرائم لا تعد ولا تحصى من أشهرها ادعاءه وقوفهم وراء حرق كنيسة بدورتموند مرددين هتافات إسلامية، وجرائم اغتصاب ضد ألمانيات، ناهيك عن جرائم السرقة والتهديد والمخدرات وغيرها...، وقد اضطرت الشرطة الألمانية في إحدى هذه الحوادث إلى إصدار بيان تحذيري من الأخبار الكاذبة التي تطلّ اللاجئين، ونهت إلى أن ناشريها سيخضعون للتحقيق ودعت مواطنيها إلى التبليغ عن مثل هذه المنشورات للحد من انتشارها، بينما وجهت السلطات الألمانية تحذيرات شديدة اللهجة لمنصة فايسبوك (نيوز، 2017)

أما المشرّع الألماني، فقد رأى ضرورة التدخل العاجل للتصدي لمثل هذه الأخبار التي من شأنها التأثير على السلم العام في البلاد، بقانون خاص، فأصدر في جوان 2017، قانون إنفاذ الشبكات، (NetzDG - German Network Enforcement Act) الذي دخل حيز التنفيذ في أكتوبر من ذات السنة، ويلزم القانون شركات الأنترنت الكبرى منها منصات التواصل الاجتماعي الكبرى (التي يزيد عدد مستخدميها عن مليوني مستخدم)، بمسح المحتوى غير القانوني مثل الأخبار الكاذبة وخطاب الكراهية في غضون 24 ساعة من تلقفها شكاوى المستخدمين، مع إمكانية تمديد هذه الآجال إلى سبعة أيام إذا تطلب الأمر مزيداً من المراجعة كأن

يصعب تحديد مدى شرعية المحتوى، تحت طائلة غرامة قد تصل إلى خمسين مليون أورو (أكثر من 55 مليون دولار)، كما أن هذه الشركات ملزمة بنشر تقرير نصف سنوي حول تعاملها مع الشكاوى التي تتلقاها يعرف بـ"تقرير الشفافية".

وقد أثار هذا القانون جدلاً واسعاً في كامل أوروبا، حيث اعتبره البعض غير دستوري لكونه يحد من حرية التعبير (de Bellescize, 2019, p. 559)

المطلب الثاني: تحليل تشريعات الدول العربية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة

رغم تأخر الاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة رئيسية لتبادل الأخبار والمعلومات، لكن الدول العربية لم تكن بمنأى عن التحدي الذي فرضته ظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة، بعد أن باتت تشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي للدول، سيما بعد موجة ما عرف بـ"ثورات الربيع العربي" والدور الذي لعبته منصات التواصل الاجتماعي، -وفايسبوك بشكل خاص-. فيها- إضافة إلى تأثيرها على القرارات الصحية للمواطنين، وهو ما بدا جلياً خلال أزمة فيروس "كورونا"، التي أثبتت أن خطورة الأخبار الصحية الكاذبة لا تتوقف على حياة الأفراد الخاصة فحسب، بل تمتد لتكون ذات طبيعة قومية عندما تخترق عقول مواطنين وأفراد صالحين وتجذبهم إليها، فيصبحون فريسة لها (البقلي، 2012، صفحة 18)

أمام كل هذا، لمس المشرع في مختلف الدول العربية الحاجة لوضع قوانين لمكافحة الأخبار الكاذبة والتضليل الذي تسببه، ورغم اختلاف توجهات الأنظمة القانونية فيها، إلا أن معظم الدول العربية سارعت إلى سن تشريعات لمكافحة الأخبار الكاذبة، أو أقرت تعديلات قانونية تجرم نشرها وتعاقب الفاعل.

بناءً عليه، نعرض في هذا المطلب، الرؤية القانونية للتشريعات العربية بخصوص الأخبار الكاذبة على فايسبوك؛ ونستعرض الجهود التشريعية لبعض الدول في مواجهة هذا التحدي، ونخص بالتحليل النصوص القانونية الواردة في هذا السياق.

أولاً: المشرع المصري- الأخبار الكاذبة جنائية

اعتبر القانون المصري جريمة نشر الأخبار الكاذبة من الجرائم التي تستهدف معنويات الأمة وتستوجب المواجهة، وأتى على ذكرها في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات، والذي ورد تحت عنوان "الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها"، وهو ما يفتح المجال لجعل الأخبار الكاذبة عبر منصات التواصل الاجتماعي ضمن هذا الباب.

وتعاقب المادة 188 من القانون بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف (5000) جنيه مصري (نحو 103.5 دولار) كل من نشر أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذباً إلى الغير، وتضع شروطاً لتجريم هذه الأفعال أولها أن يكون ذلك قد تم بسوء قصد، وأن يكون من شأنه أن يتسبب في تكدير السلم العام أو إثارة الخوف بين الناس أو فيه ضرر للمصلحة العامة، كما يشترط أن يكون الفعل قد تم علانية، وتحدد المادة 171 من ذات القانون، طرق العلانية.

الملاحظ أن رغم أن هذه المادة حددت أركان جريمة نشر الأخبار الكاذبة متمثلة في الفعل والنتيجة والعلاقة السببية بينهما بالإضافة إلى اشتراط القصد الجنائي، إلا أنها تركت المجال مفتوحاً للقاضي لإعمال سلطته التقديرية بذكرها عبارة "...من شأنه أن يتسبب.." أي أنه قبل أن يحدث الضرر يمكن أن تتدخل السلطة القضائية ممثلة في النيابة لتحريك دعوى عمومية ضد ناشر الخبر الذي ترى أو تقرر أنه كاذب.

ويمدد قانون العقوبات المصري في المادة 80، معاقبته لناشر أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة حول الأوضاع الداخلية للبلاد، خارجها، إذا كان مصرياً وكان من شأن ما فعله أن يضعف الثقة المالية بالدولة أو

هيبتها، ويفضّل المشرّع المصري هنا استعمال عبارة "بشكل عمدي" عوض عبارة "بسوء قصد" الواردة في المادة 188، كما أن العقوبة السالبة للحرية في هذه الحالة مضاعفة خمس مرات، إذ قد تصل إلى خمس سنوات حبسا، بينما الغرامة المالية مخففة ولا تتعدى 500 جنيه (10.3 دولار)، أما إذا تم ذلك في زمن الحرب، فتكون العقوبة السجن، وفق لما ورد في الفقرة "د" من المادة 80 من قانون العقوبات المصري.

بينما كانت الفقرة "ج" من ذات المادة أكثر تشددا، ونصت على عقوبة السجن المشدد الذي قد يصل إلى المؤبد في حال إذاعة أخبار كاذبة في الخارج في زمن الحرب، وكان من شأن فعله أن يلحق الضرر بالاستعدادات أو بالعمليات الحربية، أو إثارة الفزع بين الناس أو إضعاف جلد الأمة، شرط أن يكون الفاعل مصريا، ويشدد النص العقوبة في حال تعلق الأمر بالتخابر مع دولة أجنبية أو معادية.

لكن ما تجدر ملاحظته أن هذا التفصيل في عقوبات ناشر الأخبار الكاذبة لم يرد في باب الجرائم المرتكبة بواسطة الصحف وغيرها، إنما جاء ضمن باب "الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج" الوارد تحت كتاب "الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها"، وهو ما يمكن أن يعود إليه القاضي إذا تعلق الأمر بمنشورات صحية كاذبة أثارت، أو قدّر أنه من شأنها أن تثير الفزع بين الناس أو مست، أو من شأنها أن تمس النظام العمومي والأمن العام، وهو ما قد يحدث أثناء الأزمات الصحية الكبرى على غرار انتشار أوبئة على المستوى الوطني أو الدولي (القانون رقم 141، 2021)

وقد حاول المشرّع المصري خص جرائم المعلومات بقانون خاص، فأصدر سنة 2018 قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، إلا أن هذا النص خلا من ذكر جريمة نشر الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي، واكتفى بفرض عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه (نحو 1032 دولار) ولا تجاوز مائة ألف جنيه (نحو 2064 دولار) أو بإحدى هاتين العقوبتين على "كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري أو (...)، أو قام بالنشر عن طريق شبكة المعلوماتية

أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات لأخبار أو معلومات أو صور وما في حكمها بشكل ينتهك خصوصية أي شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أو غير صحيحة" وفي هذا إشارة إلى الأخبار الكاذبة (العربية، 2018)، ويعاقب النص في المادة الموالية بالحبس لمدة قد تصل على خمس سنوات، وبغرامة مالية لا تتعدى ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من تعمد استعمال تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير في ربطها بمحتوى مناف للأداب، أو لإظهارها بشكل يمس باعتباره أو شرفه، وفي هذا إشارة لأسلوب من أساليب التضليل وهو الربط الخاطئ، كما ورد ذكره في الفصل الأول.

لكن هذا القانون اكتفى بذكر الشخص الطبيعي كضحية ولو يتوسع للشخص الاعتباري ممثلا في المؤسسات عمومية كانت أو خاصة كما لم يأت على ذكر الآثار العامة كالمساس بالسلم أو النظام العام أو استقرار المجتمع، وهو ما يضطر القاضي للخروج عن القاعدة القانونية المعروفة "الخاص يقيد العام"، والعودة إلى قانون العقوبات، وهذا يقلل من جدوى القوانين الخاصة.

ثانيا: المشرع التونسي- قانون خاص وعقوبات مشددة

عكس المشرع المصري، لم يهتم المشرع التونسي بالأخبار الكاذبة في قانون العقوبات، إنما حددها بوضوح وتناولها بشكل يغني القاضي عن اللجوء إلى نصوص أخرى حين النظر في قضية تتعلق بها في قانون خاص هو قانون مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال لسنة 2022.

أتى النص على ذكر الأخبار الكاذبة في المادة 24 الواردة في القسم الفرعي الثالث المعنون بـ "في الإشاعة والأخبار الزائفة"، والذي جاء بدوره ضمن القسم الثاني من النص، والمخصص للجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة أو بيانات معلوماتية.

هذا القانون أدرج استخدام كل أنواع أنظمة المعلومات والاتصال ضمن هذه المادة، بذكره "شبكات وأنظمة معلومات واتصال"، ما يفتح المجال لاعتبار منصات التواصل الاجتماعي -سيما فايسبوك- من ضمنها، أي أنها معنية بنص المادة.

كما حدد كل العمليات أو النشاطات أو الأفعال الممكنة على منصات التواصل الاجتماعي بذكره "إنتاج أو ترويج أو إرسال أو نشر أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة،...".

وكل سابقه، اشترط المشرع التونسي توفر سوء النية عن طريق تعمد نشر أخبار كاذبة من أجل أهداف ثلاثة حددها في: الاعتداء على الغير، الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني، أو بث الرعب بين السكان. ويعاقب النص مرتكب هذه الجريمة بكل أركانها بعقوبة السجن لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها خمسين ألف دينار (نحو 16 500 دولار).

ما يلاحظ على هذا النص شكلا أنه يتأرجح في حديثه عن الأخبار الكاذبة بين هذا المصطلح الذي استعمله في نص المادة المخصصة لها (المادة 24)، وبين مصطلح "أخبار زائفة" الذي فضل استخدامه في عنوان هذا القسم الفرعي الي جاءت ذات المادة ضمنه، ما يبين أنه في نظر المشرع التونسي المصطلحان مترادفان، وهذا ما يحيلنا إلى ما ورد في المبحث الأول من الفصل الأول المتعلق بصعوبة الوصول إلى تعريف محدد لمصطلح الأخبار الكاذبة، وبالتالي استحالة الاتفاق على استخدام مصطلح موحد.

موضوعاً، منحت هذه المادة صلاحيات واسعة للسلطة القضائية والأجهزة العاملة تحت إمرتها، من ضمنها حجز الهواتف والحواسيب وأي جهاز يمكن أن يستخدم لتخزين البيانات، بالإضافة إلى عمليات التعقب والتنصت، مقابل التضييق على حرية التعبير، ذلك أنها شملت كل جرائم التعبير في القانون التونسي مع تشديد العقوبة (الزغدودي،، 2023، الصفحات 18,19).

ما تجدر الإشارة إليه، هو أنه في إطار مساعيها لمكافحة الأخبار الكاذبة، وإلى جانب قانون مكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، أطلقت الحكومة التونسية موقعاً مختصاً بالتحقق من الوقائع وكشف المعلومات المضللة، تشرف عليه الهيئة التونسية العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، والتي تعمل بشكل وثيق مع صحافيين تابعين للهيئات الإعلامية الحكومية مثل التلفزيون والإذاعة الوطنية وغيرها (بوتشيفا و بوزيتي، 2020، صفحة 136).

ثالثاً: المشرع الأردني - إنصاف للأشخاص الطبيعيين

على نفس نهج المشرع التونسي، سار المشرع الأردني، إذ لم يهتم بتجريم الأخبار الكاذبة على فايسبوك في القانون العام (قانون العقوبات)، إنما خصها سنة 2023 بنص منفرد هو قانون الجرائم الإلكترونية. هذا القانون تميّز عن النصوص القانونية في أغلب الدول العربية وحتى في الدول الغربية بأن ذكر صراحة مواقع التواصل الاجتماعي، ولم يكتف بالإشارة إليها ضمناً أو تجاهلها، لدى حديثه عن الأخبار الكاذبة، ووسائل نشرها وترويجها والتي حددها في الشبكة المعلوماتية، تقنية المعلومات، نظام المعلومات، الموقع الإلكتروني، منصات التواصل الاجتماعي.

وبدل "ترويج"، فضل المشرع الأردني استعمال عبارة "إعادة إرسال" ضمن الأفعال التي يجرمها والمتمثلة في الإرسال أو إعادة الإرسال أو النشر.

وتوسع النص حتى في ذكر النتائج المترتبة عن نشر وترويج أخبار كاذبة، إذ إضافة إلى استهداف الأمن القومي والسلم المجتمعي الذي ذكرته أغلب النصوص المجرّمة للأخبار الكاذبة عبر العالم، يعاقب المشرّع الأردني على نشر وترويج أخبار كاذبة تستهدف "ذم أو قدح أو تحقير أي شخص".

ومن يدان بهذه الفعال، يعاقبه النص بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة قد تصل إلى 20.000 دينار (أكثر من 28 ألف دولار)، أو بكلا العقوبتين، وفق ما نصت عليه المادة 15 من قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في فقرتها الأولى.

كما يتميز ذات القانون بأنه لم يربط معاقبة ناشري الأخبار الكاذبة ومروجيها بشكوى وادعاء مدني من المتضرر، إنما منح النيابة الحق في تحريك الدعوى العمومية من تلقاء نفسها، وهو ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة 15 (ديوان التشريع والرأي، 2023)

مع هذا، يشترك المشرّع الأردني مع نظرائه في أغلب الدول بأن ترك مساحة واسعة للقاضي لإعمال سلطاته التقديرية في تحديد نتيجة الفعل المجرّم، وبالتالي إدانة المتهم بارتكاب هذه الجريمة من عدمها، من خلال ذكره عبارة "تستهدف" التي تنطوي على سوء النية، وهو ما يصعب إثباته من قبل النيابة، ويصعب أيضا نفيه من قبل المتهم، ليبقى النظر لقاضي الحكم.

رابعاً: التشريع السوري- النقر بالإعجاب قد يوصل إلى الحبس

أولى قانون العقوبات السوري أهمية خاصة للأخبار الكاذبة التي تبث في الخارج من قبل سوريين وتمس بهيبة الدولة أو مكانتها المالية، ولم يأت على ذكر تلك التي تنشر داخل البلاد، كما لم يهتم بتحديد وسائل وطرق النشر ولا بالأضرار التي يمكن أن تتسبب فيها هذه الأخبار الكاذبة للأشخاص، وقد يعود هذا لكون آخر تعديل لقانون العقوبات السوري جاء في زمن الحرب وما صاحبه من حملات إعلامية وتصريحات ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، لسوريين غادروا البلاد.

ويعاقب النص في المادة 287 منه، مرتكب هذه الجريمة بالحبس لستة أشهر على الأقل وبغرامة أقصاها عشرة آلاف ليرة (نحو 4 دولار)، لكنه يشترط قبل الإدانة أن يكون من يقف وراء الخبر الكاذب على بينة من الأمر، أي توفر ركن العمد (قانون العقوبات السوري رقم 148).

لكن المشرع السوري حاول تدارك هذه النقائص من خلال قانون خاص سنه في 2022، هو قانون مكافحة جرائم المعلوماتية، إذ ذكر في المادة 28 منه، فعل "نشر" أخبار كاذبة، وحدد الوسيلة "إحدى وسائل تقانة المعلومات" -ويمكن هنا إدراج وسائل التواصل الاجتماعي، وفايسبوك تحديدا ضمنها-، والنتيجة "من شأنها النيل من هبة الدولة أو المساس بالوحدة الوطنية" دون أن يذكر إن كان "المتهم" داخل سوريا أو خارجها، كما لم يشير إطلاقا إلى النية، أي أنه -بمفهوم المخالفة- كل من نشر خبرا اعتبر كاذبا يقع تحت طائلة هذه المادة حتى وإن كان لا يعلم أنه كاذب أو أنه قام بالمساهمة في ترويجه من خلال النقر بالإعجاب أو المشاركة أو التعليق.

وشدد المشرع السوري العقوبة على من يدان بهذه الأفعال إذ أن مدة الحبس لا تقل عن ثلاث سنوات، وقد تصل إلى خمس، والغرامة المالية قد تصل إلى عشرة ملايين ليرة سورية (نحو 4000 دولار)، ولا تقل عن خمسة ملايين ليرة.

لكن الملاحظ أن المشرع السوري بقي مركزا -حتى في القانون الخاص- على الأضرار التي يسببها نشر أخبار كاذبة على الدولة وهيبتها، ولم يشير إطلاقا إلى ما قد تسببه الجريمة من أضرار على الأشخاص، حتى أنه أدرجها ضمن الباب المخصص للجرائم الماسة بهيبة الدولة (قانون مكافحة جرائم المعلوماتية السوري رقم 20).

خامسا: التشريع العراقي- قانون خاص يراوح مكانه

اعتبر قانون العقوبات العراقي جريمة نشر أخبار كاذبة من الجرائم الخطيرة التي تمس بأمن البلاد، لذا قد تصل العقوبة السالبة لحرية مرتكبها إلى عشر سنوات سجنًا إذا كان ذلك في زمن الحرب.

أما في أوقات السلم، فقد خصص قانون العقوبات العراقي المادة 211 منه الواقعة تحت باب "الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي"، لجريمة نشر أخبار كاذبة، والتي اشترط للقول بوقوعها العلانية، وأن يكون من شأنها تكدير الأمن العام أو الإضرار بالمصلحة العامة.

ويعاقب المشرع العراقي من يدان بارتكاب جريمة نشر أخبار كاذبة بالحبس وبغرامة لا تزيد عن 300 دينار (أقل من 0.5 دولار)، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

بينما تصل العقوبة إلى 7 سنوات سجنًا إذا أدى ذلك إلى إضعاف الثقة المالية للدولة والنيل من مركزها الدولي، وفق ما جاء في المادتين 179، 180 من النص.

ويعود ذات القانون مرة أخرى للحديث عن الأخبار الكاذبة في المادة 304 منه، التي تحدد عقوبة ناشرها (أو مذياعها)، بالحبس لسنتين وبغرامة لا تتعدى 200 دينار عراقي (0.15 دولار) إذا كان من شأنها التسبب في إحداث هبوط في أوراق النقد الوطني أو الثقة المالية للبلاد.

ما يلاحظ في نص القانون العراقي أنه رغم أن الغرامة المالية رمزية، إلا أن مدة الحبس غير محددة أحيانًا، ما يفتح المجال واسعًا أمام السلطة القضائية لسلب حرية المدان المدة التي تشاء دون مجال محدد لأدنى عقوبة أو أقصاها.

وجدير بالملاحظة أيضًا أن تجريم الأخبار الكاذبة في القانون العراقي جاء في أكثر من موضع، مركزًا على تلك التي قد تتسبب في الإضرار بهيبة الدولة خارجيًا، وبالمصلحة العامة داخليًا، أما الأخبار الكاذبة التي تمس بمصلحة الأشخاص، فلا حديث عنها إطلاقًا في النص.

وقد حاول المشرّع العراقي تدارك النقائص الواردة في القانون العام (قانون العقوبات)، بقانون خاص، فطرح سنة 2020 مشروع قانون لمكافحة الجرائم المعلوماتية لا زال على مستوى البرلمان (قانون العقوبات العراقي رقم 111، 1969)

المطلب الثالث: تحليل تشريعات الدولة الجزائرية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة

يعاني المجتمع الجزائري العديد من المخاطر جراء انتشار الأخبار الكاذبة خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، فعلى الرغم من إسهام هذه الشبكات بكل فاعلية في توثيق الأحداث ومن ثم نشرها، إلا أن عدم الدقة وعدم القدرة على التأكد من صحة وسلامة مصادرها، ساعد في انتشار الأخبار الكاذبة والمغرضة في ظل كثرة المعلومات وسرعة تدفقها واستسهال تداولها والاعتداد بها وتصديقها وبناء الأفكار والآراء بموجبها (شنة، 2022، صفحة 351)

أولاً: الأساس القانوني والغرض من التجريم

لعبت منصة فايسبوك دورا كبيرا في تشكيل الرأي العام الإلكتروني خلال الأحداث التي عرفت الجزائر بداية سنة 2019، وصارت مصدرا رئيسيا –إن لم يكن وحيدا- لفئة كبيرة من الجزائريين الذين خرجوا في ما عرف بـ"الحراك الشعبي"، مطالبين بتغييرات وإصلاحات سياسية، وفي نهاية ذات السنة ظهر فيروس كورونا، وانتشر في فترة وجيزة إلى أن صار جائحة عالمية.

هذه الأجواء شكلت أرضية خصبة لناشري الأخبار الكاذبة الذين ينشطون بشكل كبير أثناء فترات الأزمات والأوبئة، فتلوثت منصة فاسبوك بمعلومات مضللة.

فسارع المشرّع الجزائري للتدخل من أجل ردع من يقفون وراء هذا التلوث في المعلومات، من خلال وضع الأساس القانوني لجريمة نشر الأخبار الكاذبة، متمثلا في المادة 196 من القانون رقم 20-06 لعام 2020

المعدل المتمم للأمر رقم 66-156 لعام 1966 المتضمن قانون العقوبات (قانون العقوبات،، 2020)، وهو ما سنتطرق له في ما يلي بالتحليل والدراسة.

يعود تجريم الأخبار الكاذبة في القانون الجزائري –إذن- لسببين رئيسيين:

يتمثل السبب الأول في الأثر السلبي لنشر وترويج الأخبار الكاذبة على الرأي العام (شنة، 2022، صفحة 354) ويعرف الرأي العام على أنه "تيار ينتشر إذا ما حرك من عدد كبير من الناس فيحرك وجدانهم ويواجه قراراتهم ويقيد حرية الحاكم"، فالرأي العام يؤدي دوراً أساسياً في توجيه مسيرة المجتمع فكلما كان موجهاً توجيهاً صحيحاً سار المجتمع في الطريق السليم؛ لأن قراراته صحيحة ومعبرة عن الإرادة الواعية للجماهير المكونة لهذا المجتمع، أما في حال كان يوجه ويستخدم بطريقة سيئة ومضللة بموجب الأخبار الكاذبة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انحراف المجتمع والمساس بالمصالح الحيوية من ضمنها أمنه واستقراره وحماية مصالح الأفراد. (أحمد ط..، 1997)

كما تثير الأخبار الكاذبة الرأي العام وتقوده إلى مظاهر سيئة وسلبية وأثبتت العديد من التجارب أن بإمكانها في مجموعها أن تنشأ رأياً عاماً لم يكن موجوداً أصلاً، أو أن تغير اتجاه رأي كان موجوداً من قبل، ويظهر الأثر السلبي لنشر الأخبار الكاذبة في أحيان كثيرة حين تمس الأمن والسلم والاستقرار والسكينة داخل المجتمع. في حين يتمثل السبب الثاني أو العلة الثانية، في تجاوز الأخبار الكاذبة لحدود ممارسة الحق بمقتضى القانون، فعندما يقرر القانون حقاً، يستوجب ذلك –حتماً- إباحة الوسيلة إلى استعماله، وبالتالي لا يجوز تبرير الأفعال التي تستهدف الاستعمال غير المشروع للحق، وينطبق ذلك تماماً على حق الفرد في التعبير حيث يشكل نشر الأخبار الكاذبة أو المغرضة تجاوزاً لهذا الحق (آمال حمادي، 2022، الصفحات 290,291).

فعلى سبيل المثال، منح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء، والتماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار

للحدود، لكنه ألح على أن ممارسة هذا الحق لا تعني مضايقة الآخرين (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948)

وفي الجزائر، يضمن الدستور في المادة 54، حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، لكنه يعود ويؤكد -في ذات المادة- أنه لا يمكن التحجج بهذه الحرية من أجل المساس بحريات الغير وحقوقهم وكرامتهم (دستور، 2020)

من خلال هذين النصين، يمكن استنتاج أن نشر الأخبار الكاذبة، لا يمكن أن يندرج -بأي حال من الأحوال- ضمن حرية الرأي والتعبير المكفولة بالقوانين الدولية والمحلية.

ثانياً: شروط نشر الأخبار

على الرغم من أن الحصول على المعلومات هو حق لكل مواطن، سواء تم ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نظراً لأن سبب إباحة نشر الأخبار هو استعمال الحق المتمثل في إعلام الجمهور بالمسائل التي تشغل اهتمامه، إلا أن استعمال هذا الحق خاضع لجملة من الشروط ولا يمكن الاعتداد به ولا تطبيقه إلا في الحالات التي يبيحها القانون، ويمكن القول: إن شروط إباحة هذا الحق هي:

- أن يكون الخبر المنشور صحيحاً؛ لأن نشر الأخبار غير الصحيحة بقصد أو بغير قصد ينتج عنه غالباً ضرر بالغ يؤثر على الصالح العام، ويمكن أيضاً أن يكون له تأثير على شخص أو أشخاص في حد ذاتهم، إذا استهدفهم الخبر الكاذب بالتلفيق والتشهير، وعلى قدر ما يكون الشخص معروفاً أو مشهوراً أو يكون شخصية عامة، بقدر ما يكون أثر الخبر الكاذب أكبر.
- يجب أن يكون الخبر مهما بالنسبة للمجتمع، أما إذا لم يكن ذا أهمية اجتماعية فلا تسري على نشره أسباب الإباحة.

- لا بد من أن يرمي القائم بنشر الخبر إلى تحقيق المصلحة العامة لا مجرد التشهير أو الانتقام من الأشخاص. (قارة، 2006، صفحة 58)

مع هذا، وجبت الإشارة إلى أن التجريم يعد قيداً على الحريات الفردية ولا يمكن اللجوء إليه إلا في حالة وجود ضرورة تدفع لذلك، وإذا لجأ إليه المشرع يكون ضمن حدود معينة، نظراً لأن الإفراط فيه يؤدي إلى آثار جسيمة على المجتمع، كما أن التوسع التجريبي يعد من الأمور المستهجنة في السياسات التشريعية الحالية، حيث أصبح الاعتدال به وعدم الإكثار منه بإزالة وصف الجريمة عن السلوكيات والأفعال من الأمور المستحبة، بل إنه يعتبر من أهم المبادئ السياسية الجنائية المعاصرة (سرور، 2000، صفحة 17)

ثالثاً: أركان جريمة نشر الأخبار الكاذبة

بناءً على مبدأ شرعية الجرائم لا يكفي أن يجرم المشرع ما كان فقط ضرورياً لحماية مصلحة اجتماعية جوهرية، وإنما يجب عليه أن يحدد تحديداً دقيقاً وكافياً الأفعال التي اقتضت الضرورة تجريمها وأن توضح بشكل جلي عناصرها وأركانها؛ وحسب نص المادة 196 من قانون العقوبات الجزائري فإن جريمة نشر الأخبار الكاذبة تتكون من الأركان الآتية:

- **الركن المادي:** إن الركن المادي للجريمة كما أشرنا سابقاً، يتكون من فعل ونتيجة وعلاقة سببية بينهما، وقد يكون السلوك الجرمي فعلاً إيجابياً إذا كان قد نهى عنه القانون، أو سلبياً كالامتناع عن فعل فرضه القانون، وفيما يتعلق بجريمة نشر الأخبار الكاذبة، يعدّ المجال مفتوحاً لصورة الفعل الإيجابي.
- والفعل في جريمة نشر الأخبار الكاذبة هو النشاط الإجرامي الذي يقوم به الجاني، والذي يتمثل -وفق نص المادة 196 من قانون العقوبات- في نشر أو ترويج أخبار أو أنباء كاذبة أو مغرضة وما يشابه ذلك بأي وسيلة من الوسائل من أجل إيصال معلومات لعدد غير محدد من الأفراد..

ويستوجب في الفعل المادي لجريمة نشر الأخبار الكاذبة -وفق ذات النص- أن يكون من شأنه المساس بالنظام العام للبلاد كإلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة التي تتكون أساساً من مصلحة أفراد المجتمع بشكل عام، ولا يمكن للناشر أن يفلت من المسؤولية الجنائية بأن يذكر أن الأخبار التي نشرها أو ساهم في ترويجها لم تكن سوى ترديداً للإشاعات، لأن واجبه يقتضي منه أن يتأكد من حقيقة هذه الأخبار وعدم مخالفتها للقوانين، في حين تتمثل النتيجة الجرمية، بأن يكون فعل نشر الأخبار الكاذبة قد مسّ الأمن النظام العام، غير أن قانون العقوبات المجرم للأخبار الكاذبة، لا يستوجب أن تتحقق نتيجة جرمية للقول بحصول الجريمة كأن تحدث مظاهرات أو ارتباك بين الناس أو دعر وخوف، وذلك لأن عبارة "من شأنها أن تمس بالأمن العمومي أو النظام العام" عبارة غامضة ومبهمة، تترك المجال مفتوحاً للقاضي الموضوع لإعمال سلطته التقديرية بناءً على ظروف القضية المعروضة أمامه.

وبمفهوم المخالفة، لا يمكن القول بقيام جريمة نشر أخبار كاذبة، ولا يمكن مساءلة ناشرها في حال لم يكن لفعله تأثير على النظام العام.

أما العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة فيقصد بها أن تكون النتيجة مترتبة على الفعل بشكل يمكن قيام مسؤولية الفاعل عن قيامه به، والرابطة في هذا المجال تعد هامة ومنطقية بين الفعل ونتيجته.

وفي ما يخص جريمة نشر الأخبار الكاذبة التي تتحقق فيها النتيجة بالضرر، لا يمكن تصور قيام هذه الجريمة دون علاقة سببية بين الفعل والضرر الذي تحدثه الجريمة، ووقوع الضرر يتمثل في أن يؤدي هذا الفعل إلى نتيجة أو أكثر من المساس بالأمن العام أو النظام العام، أي أن يكون السلوك الجرمي الذي قام به مرتكب جريمة نشر الأخبار الكاذبة هو سبب في تحقق النتيجة الجرمية وهي إلحاق الضرر بالنظام العام وأن يكون هذا الضرر قد تحقق نتيجة سلوك الجاني، إلا أن السببية في القانون الجنائي تعود للسلطة التقديرية للقاضي بما لديه من أدلة، وعندها يفصل فيها سواء بالنفي أو الإثبات (حجازي، 2010، الصفحات 18,19)

الركن الخاص: من المعلوم أن لكل جريمة ركن خاص بها ويتمثل الركن الخاص في جريمة نشر الأخبار الكاذبة بموجب القانون الجزائري في "العلانية" أي اتصال علم الناس بقول أو فعل أو كتابة بحيث يستطيع الجمهور التعرف على الرأي والفكرة التي تم نشرها أو التي أذيعت دون أي عائق.

ويعدّ ركن العلانية ركناً أساسياً في جريمة نشر الأخبار الكاذبة، وهذا واضح في نص المادة 196 من قانون العقوبات الجزائري التي استوجبت العلانية لتجريم الفعل على نشر الأخبار الكاذبة أو المغرضة من خلال عبارة "كل من ينشر أو يروج عمداً، وهذا ما يفيد تطلب تحقق العلانية للخبر الكاذب أو المغرض وبأية طريقة، حيث أن المشرع لم يحدد وسيلة نشر معينة (عزام، 2011، الصفحات 73,74)

ووجبت الإشارة إلى أنه بموجب نص المادة 196 من قانون العقوبات، لا تقتصر معاقبة ناشري الأخبار الكاذبة ومروجيها على مستعملي وسائل الإعلام التقليدية في ذلك، إنما ترك تحديد الوسيلة للحدث نفسه وللزمان والمكان التي تنشر فيه هذه الأخبار، ويمكن للقاضي محاسبة مستخدمي الوسائل الإلكترونية الحديثة كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي كفايسبوك وغيره وفقاً للنص، والواقع أن المشرع في أغلب الدول لم يجرم الأخبار الكاذبة بشكل صريح إلا مع ظهور منصات التواصل الاجتماعي وتوسع استخدامها من قبل كل شرائح المجتمع، وفي كل المجالات سيما حين يتعلق الأمر بالأمر بالأمور السياسية.

أي أن القانون يعاقب على نشر أخبار كاذبة بأي وسيلة من وسائل العلانية، كالنشر على فايسبوك مثلاً بأي صورة من صور الإخبار كالفيديوهات التي تنشر، أو كتابة المنشورات ويشترط في نشر الأخبار الكاذبة أن تكون علناً وهذا واضح من خلال ما تنص عليه المادة بلفظ "نشر أو ترويج"، فمن غير الممكن أن يكون الخبر مشاعاً إلا إذا تم نشره وأعلن عنه فإذا وقع فعل الكتابة، كأن يتم كتابة منشور على فايسبوك من دون أن يراه أحد فإنه لا يكون خبراً كاذباً إذا كان الشخص غير مفعّل لخاصية رؤية المنشور.

وبناءً عليه، فإن العلة في المسألة هي "خروج الخبر من دائرة السر إلى دائرة العلن" بشكل يحدث أثراً ولا مناص أنه كلما تطورت وسائل العلانية زادت دائرة العلم وازداد التأثير وهذا ما يتم حين ارتكاب هذه الجريمة بواسطة فايسبوك (ربيعي، 2016، 123-124)

وتجدر الإشارة إلى أن ارتكاب جريمة بث الأخبار الكاذبة بواسطة فايسبوك يمكن أن تتم من قبل شخص معنوي، وذلك إذا نشرت على الصفحة الرسمية لهذا الشخص أخبار كاذبة ومعلومات مضللة ولا يؤثر على ذلك كون الاستقبال متوقف على شرط معين كالاشتراك في خدمة الانترنت أو دفع مقابل محدد طالما أن كل شخص يسمح له بذلك (سرور ط..، 2000، صفحة 30)

- **الركن المعنوي:** تعد جريمة نشر الأخبار الكاذبة جريمة قصدية بموجب التشريع الجزائري لذلك لا بد من توافر القصد الجرمي حتى يتكون الركن المعنوي، ويتمثل هذا الركن بالعلم والإرادة أي العلم بكذب الخبر المنشور وعدم مطابقته للحقيقة والواقع واتجاه إرادة الناشر أو المروج إلى نشر أو ترويج تلك الأخبار (مدور، 2023، صفحة 50)

وبالتالي، ينبغي أن يعلم الجاني علماً لا شك فيه أن ما ينشره أو يروجه من أخبار، كاذب، ومن شأنه أن يحدث ضرراً متمثلاً في المساس بالنظام العام والسكينة العامة في المجتمع وبث الرعب والخوف في النفوس، ومع هذا يعتمد ويصر على نشره أو ترويجه.

وبالإضافة إلى العلم بأن الخبر كاذب، يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة نشر الأخبار الكاذبة، أن تتجه إرادة الفاعل إلى القيام بالفعل الإجرامي وتحقيق نتيجته، وإلى علانية هذا السلوك أو الفعل بمعنى يجب توافر الشرطين الرئيسيين في إرادة الفاعل:

- أن تكون الإرادة متجهة إلى القيام بالسلوك الجرمي وأن يهدف إلى تحقيق نتيجة هذا الفعل.

- أن تكون إرادة الفاعل قد توجهت إلى نشر وعلانية النشاط الإجرامي.

ولكن المشرع اشترط - بالإضافة إلى ذلك - أن تتوفر لدى الجاني إرادة تحقيق غاية محددة من الجريمة التي تتمثل بالضرر الذي تلحقه بالنظام العام، فيصبح القصد قصد جنائياً خاصاً، وبناءً على ذلك تعد جريمة نشر الأخبار والشائعات الكاذبة تستوجب توافر القصد الجرمي العام والقصد الجرمي الخاص، ويمكن ملاحظة القصد الجرمي العام من خلال توجه إرادة الجاني إلى نشر أو ترويج هذه الأخبار، أما القصد الخاص فيتمثل في نية خرق النظام العام في البلاد، فالغاية التي يشترط القانون تواجدها لتكوين القصد الجرمي ليست ركناً في تكوين الواقعة الجرمية من حيث الأساس وإنما هي وقائع خارجة عن الجريمة (حمادي، 2022، صفحة 293).

أي أنه - بمفهوم المخالفة -، إذا كان الفاعل يظن أن ما ينشره أو يروجه من أخبار صحيح ومطابق للواقع، فإنه لا يمكن متابعته بنص المادة 196 من قانون العقوبات، لانتفاء القصد الجنائي. وحتى إذا كان يعلم أنه كاذب، لكن إرادته لم تكن متجهة إلى تحقيق نتيجته المتمثلة في المساس بالنظام العام أو الأمن العام، لا يمكن إدانته بجريمة نشر أخبار كاذبة. وهنا - مرة أخرى - يفتح المجال للقاضي لإعمال سلطته التقديرية بما لديه من بيانات وأدلة وإثباتات، ونصوص قانونية أيضاً، لأنه - في النهاية - "لا اجتهاد مع وجود نص" - وفق ما تنص عليه القاعدة الفقهية المعروفة -.

رابعاً: عقوبة نشر أخبار كاذبة

ساوى المشرع الجزائري بين ناشر الأخبار الكاذبة ومروجها في نص المادة 196 مكرر من قانون العقوبات، ولم يفرّق بينهما في العقوبة التي تضمنت سلباً للحرية لفترة تمتد من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، إضافة إلى عقوبة مالية متمثلة في غرامة تتراوح بين مائة ألف (100 000) دينار إلى ثلاثمائة ألف (300 000) دينار. وبالتالي، فقد صنّف المشرع جريمة نشر أو ترويج أخبار كاذبة كجُنْحَة وفق نص المادة 5 من قانون العقوبات.

لكن قد يحكم القاضي بعقوبة أقل إذا أفاد المتهم بظروف التخفيف، قد تنزل إلى عقوبة المخالفة المقدرة بالحبس من يوم على الأقل إلى شهرين على الأكثر، وبغرامة لا تتجاوز الألفي دينار، والعكس، فقد يحكم القاضي بعقوبة تدخل ضمن العقوبات المقررة في الجنايات، كست (06) سنوات حبسا في حال العود، الذي يعد ظرفا مشددا، والعود هو إعادة ارتكاب نفس الجريمة. غير أن العبرة في تصنيف الجرائم بما أقرّه المشرّع لا بما يحكم به القاضي.

مع هذا، يبقى أن المشكل يكمن في العبارات المهمة والفضفاضة المتضمنة في نص المادة 196 مكرر من قانون العقوبات، والتي فسحت المجال واسعا أمام السلطة التقديرية للقاضي، الذي قد يضخم التهمة ويوصلها حد الجنائية بالنظر إلى الظروف التي نشر فيها الخبر الكاذب أو روج له، خاصة أثناء الحروب والأزمات، وكذلك بالنظر إلى الضغوط التي قد يتعرض لها.

هذا عن القانون العام، أما عن القانون الخاص، فلم يخص المشرّع الجزائري جريمة نشر الأخبار الكاذبة بنص حصري، عدا ما ورد في آخر تعديل لنص القانون العضوي المتعلق بالإعلام 174 (قانون الإعلام 2023)، والذي لم يأت على ذكر مصطلح "أخبار كاذبة" إلا في المادة 35 منه الواردة في الفصل الثالث من الباب الخامس المخصص لـ "مهنة الصحافة وآداب وأخلاقيات المهنة" والتي جاء فيها: "...يجب على الصحفي الامتناع على وجه الخصوص عن: - نشر أو بث أخبار كاذبة أو مغرضة..."، دون أن يحدد تعريفا -على الأقل- إجراءات لهذا المصطلح.

كما ألزم القانون في مادته العشرين الواردة في ذات الباب، لكن في الفصل الأول المخصص لـ "مهنة الصحفي"، هذا الأخير بأن "يدقق في المعلومة ويتحقق من مصدرها ومصداقيتها وصحتها قبل نشرها أو بثّها عبر وسائل الإعلام"، وفي هذا تلميح إلى ضرورة تجنب الأخبار الكاذبة بل ومحاربتها أيضا، وإن لم يتم ذكر

المصطلح صراحة. (Kordjani & Fourar, 2024)

لكن الإشكال يكمن في أن هذا القانون الخاص موجه للمشتغلين في الميدان الإعلامي، والصحافيين بوجه خاص، والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي – سيما فايسبوك- متاح للجميع، وليس كل من ينشر معلومة على هذه المواقع صحافيا، ما يعني استبعاد تطبيق ما جاء في القانون العضوي المتعلق بالإعلام بخصوص الأخبار الكاذبة على ناشريها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وحتى الصحافي يستبعد تطبيق هذا النص التشريعي عليه إذا نشر خبرا اتضح أنه كاذب على صفحة له أو حسابه الشخصي على منصة فايسبوك – مثلا-، ولا يمكن للقاضي الاعتماد على هذا النص لمحاكمة ناشر أي خبر كاذب عبر الإنترنت إلا إذا تم النشر على موقع إلكتروني، أو صفحة أو حساب يعود لمؤسسة إعلامية.

المبحث الثاني: تحديات مواجهة الأخبار الكاذبة على فايسبوك بشأن المنشورات الصحية

تمهيد

ظهرت الأخبار الكاذبة منذ زمن بعيد بأشكال متعددة عبر العصور، وأصبحت جزءاً أساسياً من عملية نقل واستقبال المعلومات، وتطورت هذه الظاهرة لتصبح محط جدل متزايد في المجتمعات، خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي جعل الإنترنت بيئة مثالية لانتشارها بشكل سريع وواسع.

ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي ومنها "فايسبوك"، أصبحت الأخبار الكاذبة أكثر وأوسع تأثيراً، مما زاد من خطورتها وأهمية النقاش حولها، فقبل ظهور الإنترنت كان الناس يتلقون أخبارهم من مصادر إعلامية تتبع معايير صارمة في الممارسة الصحافية، إلا أن تطور التكنولوجيا والانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي زاد من صعوبة التحقق من صحة المعلومات وانتشار الأخبار الكاذبة بشكل أسرع وأكثر فاعلية.

ونظراً لأن انتشار الإنترنت فتح أبواباً جديدة لنشر الأخبار والمعلومات بصورة عامة والصحية بشكل خاص، مع انخفاض نسبي في مستوى التنظيم والمعايير الصحفية، بالإضافة إلى اعتماد غالبية الأفراد الآن على وسائل التواصل الاجتماعي وبخاصة فايسبوك ومصادر الإنترنت الأخرى للحصول على الأخبار الصحية، أصبح من الصعب تحديد مدى موثوقية هذه الأخبار بسبب انتشار الأخبار الكاذبة، فضلاً عن صعوبة إيجاد واعتماد آليات محددة لمكافحة هذه الظاهرة (رحموني، 2020، صفحة 197).

وبناء على ما سبق، سوف نتناول في هذا المبحث أهم التحديات التي تواجه مكافحة المنشورات الصحية الكاذبة على منصة فايسبوك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، يتناول الأول ضعف التوعية

الصحية المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة، ويستعرض الثاني الصعوبات المتعلقة بجهات التحقيق في جريمة نشر الأخبار الكاذبة، أما المطلب الثالث فسيبحث الصعوبات المتعلقة بإثبات جريمة نشر الأخبار الكاذبة.

المطلب الأول: ضعف التوعية الصحية المتعلقة بمواجهة الأخبار الكاذبة

يعدّ الوعي الصحي الوسيلة الرئيسية التي تسهم في توعية المجتمع صحياً من ناحية، وتحسين مستوى الصحة من ناحية أخرى، كما تعمل التوعية الصحية على نشر المعلومات الصحية بهدف تغيير السلوك الخاطئ وترسيخ السلوكيات الإيجابية، أي تكوين ثقافة صحية لدى أفراد المجتمع تجعلهم قادرين على مواجهة الأخبار الكاذبة حول الأوبئة والأمراض، خاصةً في ظل الوقت الراهن الذي أضحت فيه مواقع التواصل الاجتماعي وأبرزها "فايسبوك" من الوسائل المهمة في إكساب الأفراد عادات وسلوكيات عبر الانترنت؛ وهذا ما يعرف "بالإعلام الاجتماعي الجديد" الذي شهد في السنوات الأخيرة ديناميكية واسعة، وبعد أن كان ضيق النطاق، اتسع في وقت قصير، وتحول من أداة إعلامية نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في قرارات المستخدمين واستجاباتهم ومشاعرهم وسلوكهم أيضاً (عيشوش، 2020، صفحة 289)

نتناول في هذا المطلب ضعف التوعية الصحية كأحد المعوقات التي تواجه مكافحة الأخبار الصحية الكاذبة والتي يتم نشرها على منصة فايسبوك من خلال عدة نقاط على النحو الآتي:

أولاً: التوعية الصحية: مفهومها- مراحلها

عرّفت منظمة الصحة العالمية الصحة على أنها: "المعافاة الكاملة جسدياً ونفسياً واجتماعياً لا مجرد انتفاء من المرض أو العجز" (بسام عبد الرحمن المشاقبة، الإعلام الصحي، 2012، صفحة 46)، ويمكن القول: إن للصحة أشكالاً ثلاثة وهي: الصحة الجسدية والتي تتعلق بالجانب الجسدي، ولكي تتحقق يجب عدم تناول كل ما يلحق ضرراً بالجسم، كما يجب الابتعاد عن العادات التي تسبب ضعفه وتعرضه للمرض، والصحة

الذهنية وهي ما يرتبط بالجانب العقلي والفكري للشخص، ويجب المحافظة عليه وذلك بالابتعاد عن كل ما يؤدي إلى إتلافه أو تخريبه كالخمر والمخدرات، والصحة النفسية والتي ترتبط بالجانب الروحي في الإنسان (باشا، 2011، صفحة 6).

وتدرج مفهوم التوعية الصحية خلال السنوات الأخيرة بسبب أهميته، لدرجة أنه تحول إلى علم خاص بحد ذاته يتم استخدام النظريات التربوية والسلوكية لتوضيحه، وتعرف التوعية الصحية بأنها إدراك للمعارف والحقيقة والأهداف الصحية، أي هي عملية إدراك الشخص لذاته وإدراك الظروف الصحية المحيطة به، وخلق اتجاه عقلي نحو حالة الصحة العامة في المجتمع (بلبلدية، 2018، صفحة 98)

ويمكن تعريفها بأنها العملية التي تسعى لتعليم الناس عادة صحية سليمة، أو سلوك صحي جديد والمساعدة على نبذ الأفكار الصحية الخاطئة، واستبدالها بسلوك صحي سليم باستعمال وسائل الاتصال الجماهيري، ويقصد بذلك أيضاً العمل على إلمام كافة المواطنين بالبيانات والمعلومات والحقائق الصحية ونمو إحساسهم تجاه صحتهم وصحة غيرهم (حمد الرياض، 2006، صفحة 19)

ويستخدم أيضاً مفهوم التوعية الصحية في أدبيات الاتصال كمرادف لعملية التثقيف الصحي، وقد عرفها البعض بأنها العملية التي تؤثر في الممارسات الصحية وتغيرها بالإضافة إلى المعلومات والمواقف المرتبطة بتلك التغييرات (باريان، 2004، صفحة 45)

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف التوعية الصحية بأنها: العملية التي تهدف إلى تحفيز الناس على سلوك ونمط حياة، وممارسات صحية سليمة، كي يتم رفع المستوى الصحي للمجتمع، والحد من انتشار الأمراض والأوبئة، وتحقيق التثقيف الصحي هذا الهدف من خلال نشر المفاهيم الصحية السليمة في المجتمع، وتعريف الناس بأخطار الأمراض وإرشادهم إلى وسائل الوقاية منها، ويستعان في ذلك بأساليب مختلفة منها الإعلام سواء التقليدي أو الحديث.

ونمرّ التوعية الصحية بعدة مراحل وذلك وفق التدرج الآتي:

1-مرحلة الإثارة: يتم خلالها دفع الفرد للاهتمام بصحته حيث أن أغلب الأمراض البشرية يكون سببها سلوك الإنسان نفسه، مثل العادات الخاطئة في تناول الغذاء والتي تسبب تقريباً معظم الأمراض المزمنة كضغط الدم والسكري.

2-مرحلة التقبل: وفي هذه المرحلة تتراكم المعلومات والمعارف داخل نفوس الأشخاص في المجتمع، فيشرعوا في تقبل فكرة العادات الصحية؛ كأن يجد العديد من الناس أهمية التغذية السليمة ويكونون على معرفة كاملة بأنواع فوائد الغذاء الصحي وعلى استعداد لقضاء مزيد من الوقت في إعداداه.

3-مرحلة التنفيذ: وضمن هذه المرحلة تبدأ عملية تنفيذ ما تم تقبله من المعلومات والمعارف التي تراكمت لديهم في وقت سابق، فيشرعوا مثلاً في أن يحرصوا على إعداد الغذاء الصحي حتى ولو كان أكثر تكلفة، لأنهم قد أضحوا بوعي كامل لفوائده على المدى القصير والطويل (بسام عبد الرحمن المشاقبة، 2012، صفحة 92)

ثانياً: أهمية التوعية الصحية لمواجهة الأخبار الكاذبة

تعدّ التوعية الصحية إحدى مقومات الرعاية الصحية الأولية، فهي الخطوة الأولى نحو تثقيف الفرد والمجتمع بالأمور الصحية، وتبعاً لذلك نجد إن التوعية الصحية لها أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمع ككل على حد سواء، فالمجتمع القوي المتماسك يتألف من أفراد أقوياء أصحاء، حيث أنها لا تؤدي فقط إلى حماية الأفراد من الإصابة بالأمراض المتباينة، بل تؤدي أيضاً إلى تمتعهم بالصحة الجيدة عقلياً وجسدياً، بالإضافة إلى أنها تمكن الأفراد من التمتع بنظرة علمية سليمة وغير خاطئة تساعد على تفسير الظواهر الصحية وتجعلهم قادرين على البحث عن حيثيات الأمراض وأسبابها بشكل يمكنهم من تفاديها والوقاية منها ((بلبلدية،

(2018، صفحة 09)

كما أن التوعية الصحية تعد رصيّدًا معرفيًا، يمكن للإنسان الاستفادة منه من خلال توظيفه في أوقات الحاجة لاتخاذ قرارات صائبة تجاه ما يتعرض له من مواقف ومشكلات صحية، وتخلق التقدير والثقة بالعلم كأداة من أدوات التقرب بالمتخصصين، فهي تولد لدى الشخص الرغبة في الاطلاع وتغرس فيه حب استكشاف المزيد بوصفها نشاط غير جامد يتصف بالتطور المتسارع (بلبلدية، 2018، صفحة 107).

ثالثًا: أهداف التوعية الصحية

يستهدف نشر التوعية الصحية تحقيق العديد من الأهداف ذات الأهمية الكبيرة، سواء بالنسبة للمجتمع أو للأفراد والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية (علي، 2017، صفحة 107)

- الحرص على أن تكون المحافظة على الصحة والتمتع بها هدف يسعى كافة أفراد المجتمع للوصول إليها.
- تحفيز أفراد المجتمع وإشراكهم في تطوير القطاع الصحي والارتقاء بمستوى الأداء.
- السعي لتغيير السلوك والعادات الخاطئة وتحويلها إلى سلوكيات صحيحة.
- الارتقاء بالمستوى الصحي لكافة أفراد المجتمع لكي يتمتعوا بصحة جيدة مع القدرة على الاستمرار في هذه الحالة.

- بيان الدور الفاعل الذي تقوم به المؤسسات الصحية من خدمات صحية، مثل تقديم اللقاحات الضرورية للوقاية من أمراض عديدة، ولا بد من الإشارة إلى أن نشر المعرفة الصحية من أجل التأثير في المواقف والأفعال الصحية هي إحدى الأسس التي يقوم عليها نظام التوعية الصحية؛ لأن عملية التواصل بين الطبيب وأفراد المجتمع هي الطريقة التي من خلالها يتم نشر هذه المعلومات.

وبناءً عليه، فإن أن الهدف الرئيسي من التوعية الصحية هو إدخال قواعد صحية وسلوكيات صحيحة وأنماط حياتية تتوافر فيها الصحة والسلامة التي تتوافق مع المجتمعات، بما فيها التقاليد والعادات الخاصة بكل

مجتمع، وذلك من أجل تطوير الخدمات الصحية وزيادة استفادة الأفراد من هذه الخدمات (السباعي، 2013، صفحة 8).

ويمكن القول: إن عملية نشر التوعية الصحية بين مختلف أفراد المجتمع تتضح من خلال معرفتهم بالنقاط الآتية (بدح، مزاهرة، و بدران، 2019، الصفحات 14,15)

- توعية أفراد المجتمع وتعزيز فهمهم بأن حل مشاكلهم الصحية والحفاظ على صحتهم يأتي في المقام الأول على عائقهم، قبل أن تكون مسؤولية السلطات الرسمية، من خلال اعتمادهم على الإرشادات الصحية وتبني العادات الصحية السليمة.

- توفير المعلومات الصحية لأفراد المجتمع المتعلقة بالوضع الصحي في مجتمعهم، بما يشمل المشكلات الصحية والأمراض والأوبئة المنتشرة.

- تعريف أفراد المجتمع بالخدمات الصحية الأساسية والإضافية المتاحة في مجتمعهم، وكيفية الاستفادة منها بشكل فاعل.

- يعد التثقيف الصحي عملية بسيطة وفاعلة، تهدف إلى نشر المعلومات الصحية وتغيير السلوكيات الخاطئة.

- يتجلى التثقيف في تأثيره على السلوكيات، ليس في نقل المعلومات فحسب، بل أيضاً في تغيير السلوك، ويعدّ جزءاً أساسياً من الرعاية الصحية الشاملة التي تهدف إلى تحسين الصحة العامة.

- تتميز مواضيع الإعلام الصحي في شبكات التواصل الاجتماعي بميزة "التنوع"، حيث تغطي مجموعة واسعة من المواضيع والمعلومات الصحية التي تلبي احتياجات واهتمامات الجماهير المختلفة.

- تشهد منشورات شبكات التواصل الاجتماعي اهتماماً متزايداً بمواضيع تتعلق بفوائد الغذاء، والطب، والثقافة الصحية العامة، بالإضافة إلى الاكتشافات الطبية الحديثة.

- تمتاز شبكات التواصل الاجتماعي بإمكانية إنشاء روابط للصفحات المتعلقة بالمعرفة العامة والمعرفة الصحية، مما يتيح للمستخدمين الانتقال بسهولة بين المواضيع المختلفة.
- يعزز التفاعل عبر الشبكات الاجتماعية مهارات التواصل الاجتماعي للأفراد، مما يسهل استخدام هذه الشبكات في تبادل المعلومات الصحية والطبية.
- تتيح للمستخدمين فرصة تبادل المعرفة الصحية والطبية والتواصل مع الخبراء في مجالات الصحة المتعددة. ومما سبق، يمكننا اعتبار التوعية الصحية إحدى أهم مقومات الرعاية الصحية الأولية بل هي الخطوة الأولى لتثقيف الفرد والمجتمع بأمورهم الصحية والعمل على كسر حواجز الجهل ومواجهة الأخبار الكاذبة التي يتم تداولها على فايسبوك وأنماط السلوك الصحي التي يمارسونها عن جهل وهي تؤدي إلى أضرار جسيمة.
- وبالمقابل نجد أن ضعف التوعية الصحية يعد عاملاً مهماً في تفاقم انتشار الأخبار الكاذبة، إذ أن عدم وعي الأفراد بكيفية التحقق من مصداقية المعلومات وتمييز الأخبار الصحيحة من الكاذبة، يجعلهم عرضة للتأثير والانسياق وراء المعلومات غير الدقيقة، على الرغم من توافر العديد من المصادر الصحية والموثوقة عبر الإنترنت وغيرها من وسائل الإعلام، إلا أن النقص في الوعي الصحي يؤدي إلى قبول الأخبار الكاذبة دون التحقق من صحتها.

رابعاً: تحديات التوعية الصحية

- إنّ ضعف التوعية الصحية في هذا المجال يشكل تحدياً كبيراً في عصرنا الحالي، حيث أصبحت هذه المنصات مصدراً رئيسياً للمعلومات والأخبار للكثير من الأشخاص. فيما يلي بعض الجوانب التي تسهم في هذا الضعف (وديع محمد العززي، 2016، صفحة 43)

1. نقص مهارات القراءة الرقمية: قد يفتقر العديد من المستخدمين إلى مهارات قراءة الرموز والرموز الرقمية تحديداً، التي تساعدهم في تحليل المعلومات بشكل فاعل؛ إذ أنّ عدم فهم السياق والمصادر الموثوقة يمكن أن يؤدي إلى تصديق المعلومات الخاطئة.
 2. نشاط مكرر للمعلومات الخاطئة: عندما يتم تكرار المعلومات الخاطئة على نطاق واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قد يؤدي ذلك إلى تعزيزها وترسيخها بشكل أكبر، مما يجعل الناس يصبحون أكثر استعداداً لتصديقها.
 3. نقص الوعي بالمصادر الموثوقة: قد يكون هناك نقص في الوعي بين المستخدمين حول كيفية التحقق من مصداقية المعلومات والأخبار التي يتم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لذا، فإنّ عدم القدرة على تمييز المصادر الموثوقة من غيرها يجعل من الصعب على الأفراد تحديد ما إذا كانت المعلومات صحيحة أم لا.
 4. تأثير خوارزميات التواصل الاجتماعي: تعمل خوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي على تخصيص المحتوى وفقاً لاهتمامات المستخدمين وتفاعليهم، مما يعني أن المعلومات الكاذبة قد تنتشر بشكل أكبر إذا كانت تحقق تفاعلاً كبيراً.
 5. نقص الوعي بالعواقب الصحية: قد يفتقر البعض إلى فهم العواقب الصحية لتصديق المعلومات الخاطئة، وبالتالي قد يتعرضون للمخاطر الصحية نتيجة لذلك.
- وبالمقابل يمكن أن ينعكس تحدي ضعف الوعي الصحي من خلال تحويله إلى أداة لمكافحة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك تحديداً، وذلك من خلال استخدامه في نشر التوعية الصحية، فقد أضحى فايسبوك طريقة سهلة وفاعلة للمؤسسات الصحية من حيث التكلفة

وتوصيل المعلومات الصحية مقارنة بفاعليتها وانتشارها، مما يعزز الخدمات الوقائية للمؤسسات الصحية (خالد العزم، 2016، صفحة 170)

ومن جهة ثانية أصبحت سياسة التوعية الصحية الحديثة تعتمد على دمج المنصات الالكترونية لشبكات التواصل مع بعضها مثل " اليوتيوب " و "فايسبوك" و "إكس"(تويتر سابقا)، مما سهل على المنظمات الصحية إدارة المواد والصور والرسائل الخاصة بها والتفاعل مع الأشخاص المستخدمين للشبكات التواصل الاجتماعي(فايسبوك) وتقديم المساعدة لهم للحصول على المعلومات المطلوبة بكافة الأشكال، إضافة إلى أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عندما يتم توظيفه بالشكل المناسب ينشئ فرصة لتسهيل تدفق المعلومات الصحية الحقيقية، وذلك تبعاً للبيئة الرقمية المتطورة لتلك الشبكات على مختلف منصات شبكات التواصل الاجتماعي عموماً وفايسبوك خصوصاً مما يساهم في رفع وعي الأفراد لمواجهة الأخبار الكاذبة التي ينشرها البعض من أجل بث الذعر والرعب (Lapointe, Ramaprasad, & Vedel, 2014, p. 43)

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاهات السائدة حديثاً للمنظمات الصحية في ما يتعلق ببرامج "مواجهة قلة التوعية الصحية" تذهب إلى الربط بين منصات التواصل الاجتماعي، والتخطيط لنشر التوعية الصحية وتوسيع التواصل مع الجمهور والمجتمعات المحلية، وتعد هذه الاستراتيجية من الاستراتيجيات المهمة لمواجهة الأخبار الصحية الكاذبة، حيث تؤدي شبكات التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن دوراً كبيراً في إدارة الانطباع والسمعة على فايسبوك تحديداً، مما يساعد في تحسين الخدمات الصحية ويزيد الوعي تجاه الأمراض والبرامج الوقائية وتوليد انطباعات جيدة وجذب اهتمام المستخدمين، وهذا ما ينتج عنه تحقيق أهداف التوعية الصحية لتلك المنظمات.

المطلب الثاني: الصعوبات المتعلقة بجهات التحقيق في جريمة نشر الأخبار الكاذبة

إن اكتشاف الجرائم عموماً ومن بينها الجرائم المعلوماتية وخاصة "جرائم نشر الأخبار الكاذبة" بعد وقوعها، يدخل ضمن إطار المفهوم العام للتحريات التي هي من إجراءات الاستدلال، وتقع ضمن مهام وأعمال أعضاء الضبط القضائي المكلفون بشكل قانوني بمجموعة من الواجبات من ضمنها التحري عن الجرائم المرتكبة والتقصي عنها، بكل الوسائل المتوافرة وهذا الواجب يتضمن أيضاً اكتشاف أية جريمة يتوقع حدوثها (رزكار، 2003، صفحة 132) حيث أنهم يعتبرون عين العدالة في البحث عن الجرائم عموماً، وإيقاع مرتكبها في قبضة القضاء ولكن هذه المهمة لا تعد سهلة وإنما يعترضها العديد من الصعوبات كقلة المعرفة الفنية، والخبرة عند سلطات التحقيق في ما يتعلق بالجرائم المعلوماتية، وضعف التعاون الدولي تجاه مكافحة الجريمة المعلوماتية وسنتعرف إلى هذه التحديات وفقاً للآتي:

أولاً: نقص المعرفة الفنية لدى سلطات التحقيق

من أهم الصعوبات التي تعترض عملية استخلاص الدليل في الجريمة التي ترتكب عبر مواقع التواصل الاجتماعي كفايسبوك، نقص الخبرة لدى رجال الضبط القضائي والأجهزة الأمنية بشكل عام، ولدى الأجهزة الجنائية التي تتمثل بالنيابة والتحقيق، وذلك بناءً على قلة الثقافة بالتعامل مع الحاسب الآلي والتكنولوجيا الرقمية وخصوصاً في البلاد العربية، بسبب تأخر تجربة الاعتماد على تلك التقنيات وانتشارها في تلك البلاد مقارنةً بانتشار هذه التجربة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الواقع أثبت بأن بعض أعضاء الضبطية القضائية قد ساعدوا مرتكبي جرائم المعلوماتية على ارتكاب جرائمهم من دون قصد وعن جهل، عوضاً عن ضبطهم وذلك بسبب عدم قدرتهم على اكتشاف مثل هذه الجرائم وطريقة ارتكابها (البشري، 2004،

(صفحة 107)

وهذا يعني أن الصعوبات التي تعترض عملية استخلاص الدليل من الجرائم المعلوماتية تتجسد في نقص الخبرة عند المحققين، وأجهزة العدالة الجنائية التي تتمثل في قضاة التحقيق، وهذا ما يتعلق بثقافة التعامل مع التكنولوجيا.

ويعد هذا الأمر منتشرًا بشكل ظاهر في البلاد العربية؛ لأن تجربة الاعتماد على التكنولوجيا وتقنياتها جاء متأخرًا مقارنة بأوروبا والولايات المتحدة؛ ولأن أجهزة العدالة التي تواجه هذا النوع من الجرائم تبدأ بالتشكيل والتكوين عقب ظهور هذه الجرائم وتحتاج وقتاً طويلاً مقارنةً في انتشار الجريمة ذاتها التي تتقدم وتتطور بسرعة كبيرة توازي سرعة تقدم التقنية،

وحتى الآن تعد الحركة التشريعية أو الثقافية الأمنية أو القانونية فيما يرتبط بهذه الجرائم غير متطورة بذات الاتجاه، وهذا الفارق الكبير بين تطور الأمرين، ينعكس بشكل سلبي على عملية إجراء الاستدلالات والتحقيقات في الدعاوى الجنائية عن الجريمة المرتكبة عبر الانترنت (المطلب، 2001، صفحة 17) ولذلك لا بد من إيجاد متخصصين في جهات التحقيق والادعاء وأن تكون مؤهلة تأهيلاً مناسباً في ذلك.

وتعاني الضبطية القضائية التقليدية بشكل عام من ضعف الثقافة القانونية اللازمة للتعرف إلى مثل هذه الجرائم وتقدير مدى خطورتها، كما أن هذه الجرائم والإشكاليات تزداد بصورة مضاعفة في الدول التي لا تمتلك قانوناً خاصاً بمكافحة الجرائم المرتكبة على الانترنت، فوجود مثل هذه التشريعات والقوانين الخاصة ضرورة لازمة لا غنى عنها لتعريف المجتمع بشكل عام وجهات التحقيق والنيابة والضبطية القضائية بشكل خاص بمدى خطورة تلك الجرائم، وخاصة جريمة نشر الأخبار الصحية الكاذبة التي تخلق فوضى وهلعاً، وتؤثر على النظام العام في الدولة، وكذلك لتحديد الأفعال التي تشكل هذه الجرائم (الحارثي، 2015، صفحة 17)

وهذا ما تنبّه إليه الفقه الجنائي، عند البحث والتحقيق في الجريمة المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي لاسيما فايسبوك، وهي مسألة مهمة وصعبة جداً بالنظر إلى اعتبارات التكوين العلمي والتدريبي

والخبرات التي يجب أن يكتسبها رجال الضبط القضائي والسلطات المختصة بالتحقيق الجنائي، وذلك لأن حداثة هذه الجرائم والتقنية العالية فيها تحتاج من القائمين على عمليات البحث الجنائي والتحقيق إلماماً ومعرفة تامة بها، ومن غير الممكن الاكتفاء بالخلفية القانونية فقط، فلا بد من الإلمام بخبرة فنية في ما يتعلق بنطاق ارتكاب الجريمة المعلوماتية عبر الانترنت (حجازي، 2010، صفحة 96)

هذا النقص في الخبرة لدى الجهات المكلفة بالتحقيق والتحري في الجرائم المعلوماتية أدركه حتى الجناة وناشرو الأخبار الكاذبة، وصاروا يستغلونه ليتفننوا في ارتكاب هذا النوع من الجرائم ولا يتوانون في إطلاق على أنفسهم صفة "النخبة" لكونهم أكثر معرفة وخبرة بأسرار التكنولوجيا ولغاتها المتميزة، بينما يصفون رجال الضبطية القضائية بـ "الضعفاء". (المطلب، 2001، صفحة 20)

هذا القصور المعرفي والفني لدى سلطات التحقيق يتطلب بدايةً تفعيل أمور عديدة لمكافحة الجرائم عبر الانترنت، وإمكانية ضبط الأدلة الجنائية إن وجدت ويمكن أن نبينها وفقاً للآتي:

1- تفعيل دور الضبطية الإدارية

يُعدّ الضبط الإداري من أبرز وأهم وظائف الإدارة، حيث أنه يسعى للمحافظة على النظام العام في الأماكن العامة، من خلال إصدار القرارات واللوائح واستخدام القوة المادية إضافة إلى تقييد الحريات الفردية التي تستوجبها ضرورة المحافظة على النظام العام، بخاصة في مجال نشر المعلومات الصحية الكاذبة (الحارثي، 2015، صفحة 25)

كما أن بعض العاملين في بيئة الانترنت يمتازون بصفة الضبطية الإدارية، كمزودي الدخول وخدمات الانترنت، ووفقاً للقانون يمنحون الصلاحية في الرقابة عبر المزود عن كيفية سير حركة العمل ومدى الخضوع للنظام والقانون من قبل العاملين والمتعاملين مع الانترنت، بحيث إذا اكتشف مزود الإنترنت جريمة بهذا الأسلوب، فهو ملزم بالتحفظ على أدلة الجريمة حتى يحضر رجال الضبطية القضائية.

وإلى جانب الإجراءات التي يقوم بها رجال الضبطية الإدارية لمكافحة جرائم الانترنت ومواجهة الأخبار الكاذبة عبرها بصورة مبكرة وفي أحيان كثيرة قبل وقوعها، هناك بعض الإجراءات يقوم بها العاملون بالمنشآت الحيوية تسمى "أمن المعلومات" وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارات الحديثة لتفادي وقوع الجريمة، وهذا من خلال تحديد المعلومات المهمة وبعدها تحليل المخاطر والتهديدات ثم تطبيق الإجراءات المضادة للوصول إلى مراحل التقييم (عبد الحميد، 2014، الصفحات 809,810)

2-التدريب المتخصص لجهات التحقيق

يحتاج التحقيق في الجرائم المعلوماتية إلى خبرات ومهارات محددة، لا تأتي دون تدريب تخصصي يتم مراعاة عدة عناصر من خلاله، وترتبط هذه العناصر بشخص المتدرب ومنهج التدريب وصفاته إذا كان رسمياً أو غير رسمي، إضافةً إلى أسلوب التدريب وجهته، فالمتدرب لا بد من أن يكون شخصاً قادراً على هذه المهمة ويملك قدرات عقلية ونفسية، تجعله على استعداد لفهم خاصية جرائم الإنترنت، والاستجابة بسرعة للتدريب. وتنتج ثمار تدريب المتخصصين في معالجة تلك البيانات ونظم تشغيلها بسرعة أكبر من الأشخاص المنتمين إلى أجهزة العدالة كما هو الحال لدى رجال الضبطية القضائية (شرطة، درك...)، والقضاة المكلفين بالتحقيق أو بالنيابة (البشري، 2004، صفحة 52)

والتدرب قد يكون بصفة رسمية أو غير رسمية، أما بالنسبة للتدريب غير الرسمي يكون من خلال تكليف المتدرب بالعمل مع شخص يمتلك الخبرة في التحقيق بجرائم الانترنت، أما فيما يتعلق بالتدريب الرسمي فيظهر من خلال دورات أو برامج تكوينية أو ورشات عمل حول جرائم المعلوماتية والتكنولوجية وإساءة استخدامها (حجازي، 2010، صفحة 130)

ثانياً: ضعف الخبرة في الجرائم الإلكترونية

من المتعارف عليه أن الإثبات الجنائي يعتمد على القناعة الوجدانية؛ وذلك لأن الإثبات ينصب على حادثة طواها الزمن ويجب إعادة تركيب تلك الحادثة حتى تنطبق الحقائق القانونية مع الحقائق الواقعية، وصعوبة هذا الأمر يبرز الاعتماد على كل أدوات الإثبات المتوافرة دون أي تقييد خاصة وأن محل الإثبات يتسع ليشمل كافة هذه العناصر المكونة للجريمة، وما قد يحيط بها من ظروف نفسية وما يواكبها من أسباب الإباحة والاعفاء وما إلى ذلك (شما، 2020، صفحة 5)

فيجب على القاضي، عدم الاكتفاء بالموازنة بين الأدلة المقدمة من هذا الفريق أو ذاك للقول بالبراءة أو الإدانة، بل عليه اتخاذ كافة التدابير الضرورية للتحقق من صدق أي وسيلة تثار في طريق الكشف عن الحقيقة وتكوين القناعة، ولقد كان اللجوء إلى الخبرة في الماضي حالة استثنائية ولكن أمرها ازداد أهمية نتيجة الطفرة التي عرفتتها كافة العلوم وتعاضم دائرة التكنولوجيا خلال القرن الحالي. (المهري، 2019، صفحة 36)

والخبرة هي إجراء يرتبط بموضوع يحتاج إماماً بمعلومات وأمور فنية لاستنتاج أي دليل منه، أو هي الاستشارات الفنية التي يستعين بها القاضي أو المحقق في مجال الإثبات لمساعدته في تقرير الأمور الفنية التي تحتاج الإحاطة بها إلى معلومات فنية أو دراية علمية ليست متوافرة لدى القضاة (التميمي، 2023، صفحة 437)، ويعرفها الفقه الجنائي على أنها "تقدير مادي أو ذهني يبنيه أصحاب الفن أو الاختصاص في مسألة فنية لا يستطيع القائم بالتحقيق في جريمة ما الإلمام بها رغم معلوماته الخاصة، سواء كانت تلك المسألة الفنية مرتبطة بشخص المتهم أو بالجريمة ذاتها أو المواد المستخدمة في ارتكابها أو تبعاتها (الكعبي، 2012، صفحة 78)

وتختص سلطات التحقيق بانتداب الخبراء، غير أن هذا لا يمنع عضو الضبطية القضائية من الاستعانة بأهل الخبرة في ما يخص الجريمة التي يباشر فيها التحقيق سواء تعلق الأمر بأسلوب الجريمة أو أدواتها أو آثارها، وأغلب التشريعات -إن لم تكن كلها- تمنح الضبطية القضائية عندما تحقق في الجريمة

المشهوده صلاحية الاستعانة بكل من بإمكانه أن يقدم لها الإيضاحات التي تحتاجها (سعيد فروحات، 2016،
صفحة 126)

ويمكن أن يكون الخبير من مؤسسات الدولة الرسمية أو شبه الرسمية أو من مساعدي العدالة أو من
غير هؤلاء، ويمكن للقائم بالتحقيق استبدال الخبير عندما يجد أن الأمر يستدعي ذلك، كما يمكنه مناقشته
وتوجيه الأسئلة إليه، ويعد رأي الخبير غير ملزم طالما أن القائم بالتحقيق يمكنه استبداله، والدليل العلمي
الذي يستمد من أعمال الخبرة متفق على وجوب مشروعيتها في أغلب النظم القانونية (سليم حربة، 1988،
صفحة 123)

وتعترض الخبر الجنائي العديد من المعوقات أثناء جمع الأدلة الرقمية، لذلك يجب أخذ الحذر (إبراهيم،
2008) في كل عمل أو إجراء يقوم به وملاحظة الأمور التالية:

1- طبيعة مسرح الجريمة: فقد يكون من غير الممكن الحصول على دليل في حال توزيع مسرح
الجريمة بين أكثر من دولة بسبب تعقيد الإجراءات أو تواجد مشكلات عملية وتشريعية في
أغلب الدول مما يصعب عملية الحصول على دليل رقمي.

2- تأخذ سرعة مرور البيانات الرقمية على الشبكات أقل من الثانية، أي يمكن للمجرمين
ناشري الأخبار الكاذبة -مثلاً- تعديل بياناتهم الشخصية لإخفاء هويتهم، ومن ثم زيادة صعوبة
الوصول إليهم، كما أن هناك بعض البرامج الخاصة لإخفاء المعلومات أو البيانات وذلك لخلق
نظام غير آمن من خلال استخدام الشبكة العالمية للإنترنت مما يخلق صعوبة في استعادة
الأدلة أو تركيبها (إبراهيم، 2008، صفحة 89)

3- فقدان جزء كبير من الأوامر والمعلومات في حال إغلاق أجهزة الحاسب الآلي بطريقة غير
صحيحة أو عند انقطاع التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، هذا الفعل يؤدي إلى محو البيانات

من الأجهزة أو العمل على تحريف بيانات هامة أو منع نظام التشغيل من إعادة التحميل وهذا

يعني فقدان أدلة قد تكون جوهرية (رستم، 2000، صفحة 38)

وقبل كل هذا، يجب على المحقق أن يحدد للخبير المعلوماتي المهام الموكلة له في المسألة المنتدب

فيها على وجه الدقة وعلى الخبير أن يلتزم بما أوكل إليه من مهام لأن أي زيادة أو نقصان قد يعرقل عمل المحقق

والقاضي في الدعوى الجزائية خاصة في الجرائم المعلوماتية (فرغلي، 2013، صفحة 32)

ثالثاً: ضعف التعاون الدولي في مواجهة الجرائم الإلكترونية

تنبع صعوبة مكافحة الجريمة المرتكبة عبر الانترنت كجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر الفايسبوك-

موضوع دراستنا-من أن مالكي المعلومات أو حائزيها يعملون اتخاذ إجراءات الحماية اللازمة بصورة منفردة

ومستقلة، حيث أن الأفراد في دولتهم يحاولون تسخير قدراتهم لحماية أنظمة المعلومات الخاصة بهم لكن دون

تعاون أو تكاتف مشترك لحماية المعلومات، فانهدام التنسيق والتعاون بين الأفراد والشركات والدول يؤدي

دوراً رئيسياً ومؤثراً في قلة انحسار الجرائم المرتكبة عبر الانترنت (عبدالعظيم، 2014، صفحة 440)

في ذات الوقت، يقابل غياب التعاون الدولي والتنسيق بين الدول في مقاومة الجريمة الإلكترونية تكاتف

وتعاون واضح بين مرتكبي الإجرام المعلوماتي، إضافةً إلى البرامج التي يستعينون بها لارتكاب أنشطتهم الجرمية

فإنهم يتعاونون مع بعضهم ويتبادلون الخبرات مما يزيد نشاطهم ويفاقم خطورة هجومهم، خاصة أمام

قصور وقلة فاعلية سياسة الدفاع والحماية الخاصة ضد الجريمة المرتكبة على الانترنت (منصور، 2009،

صفحة 153).

وعلى الرغم من النداءات المستمرة والتأكيد على أهمية التعاون الدولي لمواجهة الجريمة

المعلوماتية، واعتراف المجتمع الدولي بأهميتها، هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تعترض ذلك من

ضمنها:

1- غياب النموذج الموحد للنشاط الجرمي

تخلو الأنظمة القانونية في كثير من الدول التي تعتمد على مواجهة الجرائم الالكترونية من أي اتفاق عام مشترك يتعلق بنماذج إساءة استخدام نظم المعلومات وشبكات الانترنت الذي يجب تجريمها، فالأمر الذي يكون مباحاً في أحد الأنظمة قد يكون مجرمًا في نظام آخر، ويمكن إسناد ذلك إلى عدة أسباب وعوامل متباينة، كاختلاف البيئات والتقاليد والعادات والثقافات والديانات من مكان لآخر وهذا يعني اختلاف السياسات التشريعية من بلد لثان (يحيى، 2014، صفحة 26)

2- تباين النظم القانونية الإجرائية

قد تكون طريقة التحقيق والتحري والمحاكمة التي تم تأكيد فائدتها وفعاليتها في دولة ما عديمة الفائدة في دولة أخرى أو قد لا يسمح بإجرائها، كما هو الأمر في ما يخص المراقبة المعلوماتية والعمليات المستترة والتسليم المراقب والإجراءات الأخرى المشابهة لها، فإذا تم اعتبار طريقة من طرق جمع الاستدلالات أو التحقيق قانونية وسليمة في بلد معين، قد تكون الطريقة ذاتها غير صحيحة في بلد آخر، فضلاً عن أن السلطات القضائية في الدولة الثانية قد لا تسمح بأن يتم استخدام أي دليل للإثبات تم جمعه بطريقة ترى هذه الدولة أنها طريقة غير صحيحة قانوناً، حتى ولو كان هذا الدليل قد تم الحصول عليه بشكل قضائي وبطريقة مشروعة (الغافري، 2013، صفحة 692)

3- غياب المعاهدات الثنائية أو الجماعية بين الدول

إن غياب المعاهدات الثنائية بين دولتين، أو الدولية، يؤثر على مكافحة الجريمة المعلوماتية ومن بينها جريمة نشر الأخبار الكاذبة على فايسبوك، وحتى وإن وجدت فهي تقتصر على تحقيق الحماية المطلوبة، والتطور السريع لانتشار المعلومات عبر الانترنت وما يواكبه من تطور في الجرائم الالكترونية لا سيما جريمة

انتشار الأخبار الصحية الكاذبة على فايسبوك بذات السرعة يؤدي إلى عرقلة عمل المشرّع وسلطات الدولة مما ينعكس سلباً على التعاون الدولي (يحيى، 2014، صفحة 27)

4- إشكالية الاختصاص في الجرائم المرتكبة عبر الانترنت

إن الجرائم المرتبطة بالإنترنت من أكثر الجرائم التي تخلق إشكالية الاختصاص على المستوى الوطني والدولي، حيث أنه بالنسبة للاختصاص على المستوى المحلي يتم الرجوع إلى الأحكام المحددة في القانون الداخلي.

إلا أن الإشكالية تنار بالنسبة للاختصاص على المستوى الدولي، حيث أن تباين التشريعات والنظم القانونية ينجم عنها تنازع في الاختصاص بين تشريعات الدول المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالجرائم المعلوماتية والتي تتسم بأنها عابرة للحدود ومن أهم الجرائم الدولية (نسرين نبيه، 2012، صفحة 133)

5- عدم توافق قنوات للاتصال

يعد الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالمجرمين من الأهداف الجوهرية التي يجب تحقيقها في مجال الجريمة الالكترونية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف، يجب أن يتكون هناك نظم اتصال تسمح للجهات القائمة على التحقيق بالاتصال بجهات أخرى لكي تتمكن من جمع القرائن والأدلة المهمة، فعدم وجود مثل هذا النظام يعني عدم القدرة على جمع الأدلة والمعلومات العلمية والتي تفيد في مواجهة جرائم معينة، وبالتالي عدم وجود فائدة من التعاون الدولي (فريد، 2004، صفحة 55)

مما سبق يمكننا القول أن التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم المرتكبة عبر الانترنت يعدّ أمراً لازماً وحتمياً، ويجب اتخاذ خطوات جدية في هذا المجال واستكمال ما تم البدء فيه أو تعزيز فاعليته. لعلّ

الخطوة الأولى التي يعلى المجتمع الدولي أن يخطوها في طريق مواجهة الجريمة المعلوماتية والمرتبكة عبر الانترنت هي ضرورة أن يتم رسم سياسة جنائية متناسبة مع هذا النوع من الجرائم من خلال تحديد الأنشطة الإجرامية المعلوماتية، مع أخذ في الحسبان فائدة الاتفاق على مفهوم الأنشطة حتى يعطي هذا التجريم ثماره ويتم سد النواقص والثغرات القانونية.

وبناءً عليه، لا مناص من الإسراع في التخلص من التناقضات المتواجدة في سياسة التجريم بين الدول، ذلك أنه في حال استمرار عدم التنسيق الدولي في هذا المجال ستصبح الجريمة المرتكبة عبر الانترنت كأنها ترفيه للمجرمين، حيث أنهم سيجدون ملاذاً يلجؤون إليه في سبيل تحقيق ما يريدونه دون أن يكونوا مسؤولين أمام القانون، ولا شك أن محور الارتكاز فيما يتعلق بالتعاون الدولي يستند بشكل أساسي إلى أهمية الموازنة بين واجب حماية الحق في الإعلام والاتصال من جهة وفائدة مواجهة الإجرام المعلوماتي ومكافحته من جهة أخرى (المسماري، 2007، صفحة 123)

المطلب الثالث "الصعوبات المتعلقة بجريمة نشر الأخبار الكاذبة"

معلوم أن دليل الإثبات في الجريمة التقليدية يكون مرئياً ملموساً سواء كان سلاحاً نارياً أو أداة حادة استعملت للقتل أو الضرب أو مادة سامة أو وثيقة تم تزويرها، وفي كل الأمثلة السابقة يمكن للضبطية القضائية أو قاضي التحقيق معرفة الدليل المادي ورؤيته وضبطه، في حين أن الجريمة المعلوماتية أو المرتكبة من خلال الانترنت قد تكون نبضات الكترونية ليست مرئية وقد تكون مشفرة بحيث لا يمكن للإنسان قراءتها بل إن ذلك من اختصاص الآلة، ويمكن للمجرم أن يطمس الدليل الجرمي، ومن ثم تتعذر ملاحقته أو كشف هويته (يوسف، 2009، صفحة 125)

أولاً: تعذر الوصول إلى دليل الإثبات

يعدّ الدليل أداة الإثبات بشكل عام، والمقصود بهذا الإثبات: القواعد المتعلقة بالبحث عن الأدلة وعرضها على القضاء وتقديرها من قبله لكي يتم الوصول إلى حكم فيما يتعلق بالواقعة محل الإثبات، يكون الإثبات مقتصرًا على الوقائع وليس توضيح وجهة نظر المشرع الحقيقية؛ لأن البحث في ذلك يرتبط بتفسير القانون وتطبيقه وهذا من عمل المحكمة، ويتم تقسيم الإثبات إلى نوعين:

"الإثبات بالأدلة المباشرة" وهي الاعتراف والشهادة والخبرة والمعاينة لموقع الجريمة، و"الإثبات بالأدلة غير المباشرة" وهي ما يصل إليه القاضي من خلال الاستقراء والاستنتاج، والإثبات في كلا النوعين يكون خاضعاً لمبدأ الإثبات الحر، والذي يركز على حرية القاضي الجنائي في القناعة، فالدليل الجنائي يدرك من الواقع ويؤدي إلى ثبوت الإدانة أو البراءة، ويتم ذلك من خلال استعمال الأسلوب العقلي وإعمال المنطق في وزن وتقدير هذه الواقعة، ليكون المعنى المستخلص منه أكثر دقة في التأكد من الإدانة أو البراءة (عابد، 2003، صفحة 236)

وبالتالي، نجد أن أهمية الدليل ومكانته في المسائل الجنائية مسألة عظيمة، لأنه بفضلها تتضح الحقيقة ويتبين مرتكب الجريمة، وهو الذي يبدل الشك باليقين، ذلك أن الحقيقة في مفهومها العام يقصد بها معرفة الشيء بأن يكون أو لا يكون، وهذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال الدليل؛ لأنه المعبر عن تلك الحقيقة، وإن تدابير جمع الأدلة لم ينص عليها القانون بشكل حصري، ولذا يجوز للمحقق أن يباشر أي عمل آخر يمكن أن يرى به فائدة للإثبات طالما أنه لا ينتج عن اتخاذه تقييد لحريات الأفراد أو مساس بكرامتهم (رمضان، 2019، صفحة 369)

ومن بين أشكال صعوبة الوصول إلى الدليل في الجرائم المرتكبة عبر الانترنت أن الأجهزة الحديثة التي ترتكب من خلالها لا يمكن أن تتبع الطريق العكسي لما يمكن أن يخرج منها، فمثلاً لو طبعت ورقة تحتوي على بيانات مخزنة من جهاز الحاسب الآلي، من غير الممكن معرفة من طبعتها، حتى وإن وجدت هذه الخاصية فإنه

يجب على من يقوم بالتحليل أن يكون شخصا مختصا، ولديه مستوى عال من الخبرة والتقنية وهذا غير متوافر لدى رجال التحقيق (مصطفى، 2010، صفحة 160)

لذلك فإن عددا كبيرا من الفقهاء اقترحوا أن متطلبات العدالة الجنائية تفرض على أجهزة الحكومة أن تتحمل المسؤولية بشكل كامل نحو اكتشاف الجرائم وضبط المجرمين ومحاكمتهم، وهذا يستوجب توفير الإمكانيات الفنية اللازمة والمتخصصة في هذا المجال، لكي تتم الاستعانة بها من أجل التحقيق في مثل تلك الجرائم، ويتوجب عدم التذرع بالتكلفة المالية الكبيرة لهذه الإمكانيات كعامل يمنع قيام الدول بواجباتها نحو الوصول للعدالة الجنائية (البشري، 2004، صفحة 56) يستمد الدليل الذي يتم تحصيله من الوسائل المعلوماتية طبيعته –إذن- من العمليات المعلوماتية ذاتها التي نتجت عنها حالة الاعتداء من خلال القيام بالأفعال غير المشروعة، كنشر أخبار كاذبة، ولذا فهو يتخذ أيضاً طبيعة إلكترونية بحيث يصعب على المحقق الغوص فيها، إلا في حال اتباعه لإجراءات معينة يكون أغلبها ذا طبيعة فنية، لا يمكن كشفه بالوسائل العادية لأنه يحتاج إلى دلائل إلكترونية والتي يمكن الحصول عليها من الوسائل المعلوماتية نفسها التي كانت أداة للجريمة، أو من خلال اتباع تقنية علمية متقدمة (إبراهيم، 2008، صفحة 323)

مما سبق يمكننا أن نستنتج خصائص الدليل الإلكتروني:

1-الدليل الإلكتروني دليل علمي

لما كانت البيئة الرقمية تتطور بشكل دائم، نجد أنها تحتوي على أنواع متعددة من البيانات الرقمية والتي قد تكون منفردة أو مجتمعة لكي تشكل دليلا للإدانة بارتكاب جرائم إلكترونية أو للبراءة منها، وقد انعكست طبيعة هذا العالم الرقمي على الدليل ذاته مما جعله يتسم بعدة صفات، بحيث يكون هذا الدليل عبارة عن بيانات إلكترونية لا تدرك بالحواس العادية، فهو يحتاج إلى مجال تقني يتعامل معه؛ وهذا يعني أنه

—كدليل- بحاجة إلى بيئته التقنية التي يتكون فيها، والتي لا تخرجه إطلاقاً عن كونه دليلاً فعلياً، وما ينطبق على الدليل "التقليدي" ينطبق عليه.

2- قابلية الدليل الإلكتروني للنسخ

من الممكن استخراج أدلة رقمية مطابقة للأصل، وتأخذ ذات القيمة العلمية ولكن هذه الخاصية غير متوافرة في الأدلة الأخرى، وهذا يكون ضماناً شديدة الفاعلية للمحافظة على الدليل ضد الضياع أو التلف أو التغيير عن طريق النسخ.

3- يتقصى المعلومات ويحللها

يعمل الدليل الرقمي على رصد معلومات الجاني ويحللها في وقت واحد، بحيث يمكن أن يسجل العادات والسلوك وبعض الأمور الشخصية عنه لذلك فإن البحث الجنائي يجد هدفه بيسر أكثر من الدليل المادي، شرط أن يكون خبيراً في ذلك (عبدالمطلب، 2003، صفحة 224)

ومن أهم الصعوبات التي تواجه استخلاص الدليل في الجرائم الإلكترونية

1. عدم ظهور الأدلة المادية

من أبرز سمات الجريمة الإلكترونية المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومن ضمنها فايسبوك هي أنها تقع ضمن بيئة الكترونية وتلك الصفة يترتب عليها نتائج تعرقل مهمة اكتشاف تلك الجرائم وحتى التحقيق بها، منها صعوبة الوصول إلى دليل إدانة، وحتى وإن وجد يستطيع الجاني المسارعة إلى إخفائه أو محوه خاصة في غياب مختصين من بين رجال التحقيق أو لدى الضبطية القضائية، لى عكس الجرائم

التقليدية التي تخضع لأوامر أجهزة العدالة والدليل فيها مرئي، ولذلك فإن غالبية جرائم المعلوماتية تكتشف بالصدفة وليس عن طريق إبلاغ شخص عنها، وحتى وأن كان ذلك، فمن الصعب على الضحية إثبات الضرر. (عابد، 2003، صفحة 24)، فهي لا ينتج عنها غالباً أي آثار أو نتائج مادية مثل التي تخلفها الجرائم التقليدية؛ لأنها لا تترك سلاحاً أو مغلفات فارغة لطلقة نارية ولا يترتب عليها أي آثار مادية، ولكن أغلب نتائج هذه الجرائم الالكترونية هي آثار الكترونية وتلك النتائج أو الآثار هي عبارة عن نبضات الكترونية غير مرئية فقد يصل حجم وشكل بعض هذه الجرائم إلى درجة شبه منعدمة، ولا يمكن معرفتها إلا من خلال أجهزة وأدوات تقنية حديثة (الحلي، 2012، ص 98).

ومعروف أن البيئة الالكترونية تتألف من عدة شبكات منتشرة في كل أنحاء الأرض ومتشابكة ومترابطة مع بعضها البعض من خلال شبكة الانترنت، وهذا يعطي الفرصة لمجرمي المعلوماتية والجرائم عبر الانترنت للدخول واختراق البيانات والمعلومات الموجودة في أي بقعة على وجه الأرض وتحريفها ونشرها كما يشاؤون، وعلى العكس من ذلك قد لا تستطيع السلطات القضائية، القيام بذلك خاصة في البيانات والمعلومات الموجودة خارج نطاق حدود دولتها لأنها تصطدم بسيادة الدولة الأخرى، وهنا نعود إلى مشكل غياب التعاون الدولي (الصغير، 2002، صفحة 115)

ونتيجة صعوبة الحصول على الدليل في مثل هذه الجرائم يرى المختصون في الجرائم الالكترونية أن الجهاز الآلي وما يقع عليه من جرائم معلوماتية، يشكل تحدياً لرجال الضبطية القضائية لأنهم في غالبيتهم غير متخصصين، وقد تشكّلت معلوماتهم وفهمهم ضمن إطار قانون العقوبات بالصورة التقليدية له كالضرب والسرقة والقتل، وبالتالي فهو لن يستطيع التعامل مع الجريمة المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي كفايسبوك بطريقة تقنية عالية (يوسف، 2009، صفحة 23)

2. المجرمون محترفون في التكنولوجيا

تحتاج هذه الجرائم احتراقاً عالياً من قبل مرتكبيها أو مكتشفها، أي يجب أن يكون هذا الشخص خبيراً بالأمور التكنولوجية، فيعتمد الجاني على تشفير البيانات المعلوماتية غير المشروعة لكي يمنع الغير من الاطلاع عليها مثل عملية نقل البيانات المرتبطة بجرائم غسيل الأموال من خلال الانترنت بعد أن يشفرها، أو في حالة نشر الأخبار الصحية الكاذبة التي تعدّ من أكثر الجرائم انتشاراً، بحيث يتم فيها تحريف المعلومات من مصادرها أو من خلال نشر أخبار ليس لها وجود بالأصل على منصة فايسبوك.

ويحرص الجاني في بعض الجرائم الالكترونية على محو آثارها التي تدل على وقوعها وذلك من خلال اللجوء لوسائل معدة للغرض نفسه، مع أخذ بالاعتبار سهولة وإمكانية تعديل البيانات المعلوماتية، أو حتى محوها، وهذا كله في أزمنة قصيرة يمكن قياسها باللحظات والثواني (الكعبي، 2012، صفحة 42)

ثانياً: ضحايا الجرائم الإلكترونية

قد يسهل مستخدمو الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، خاصة فايسبوك، على مجرمي المعلوماتية ارتكاب جرائمهم، بل ويسهمون في ترويجها وهذا يرجع إلى عدة أسباب:

أ- نقص الخبرات التقنية والفنية لديهم

تعدّ البيئة المعلوماتية بشكل عام، وشبكات الانترنت بشكل خاص، مناخاً مناسباً لارتكاب العديد من الجرائم الماسة بحقوق الأفراد وذلك نظراً لسهولة اتصال الجاني بالمجني عليه (الضحية) والوصول لمعلوماته وبياناته وسهولة نشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، نظراً لأن أغلب المستخدمين في هذا المجال لا يملكون المعارف التقنية الضرورية لاكتشاف هذه الجرائم وأساليب ارتكابها، وهذا يجعلهم فريسة سهلة لمجرمي المعلوماتية دون أن يدركوا ذلك، فقد يرسل الجاني رسالة تتضمن (فيروس) إلى شخص آخر ويتم إدخال الفيروس إلى حاسب هذا الشخص بمجرد فتح الرسالة من دون أن يشعر بذلك فيقوم الفيروس في النهاية بإتلاف نظام الكمبيوتر (حجازي، 2010، صفحة 96) أو قد يتم نشر خبر صحي كاذب من خلال منشور

على فايسبوك ليرى ملايين الناس هذا الخبر دون أن يتأكدوا من مصدره أو مدى مصداقيته، بل أكثر من هذا يساعدون المجرم في الترويج له، من خلال التفاعل معه بضغط زر الإعجاب، أو التعليق أو المشاركة.

ب- قلة الحذر والحيلة

أغلب ضحايا جرائم المعلوماتية لا يتخذون الحذر اللازمين لاكتشاف تلك الجرائم، أو تجنبها، ذلك أن معظم مستخدمي شبكات الانترنت لا يستخدمون برامج ضد الاختراق أو التجسس، وهذا يعني عدم قدرتهم على اكتشاف الجريمة لحظة وقوعها، بل يتم اكتشافها بعد مدة زمنية طويلة، ومن الممكن ألا يكتشفوها أبداً وهذا يشمل أيضاً المؤسسات الحكومية والشركات، لأنها لا تستطيع مراجعة حساباتها المالية والتجارية بشكل يومي أو شهري فقد تكتشف مثل هذه الجرائم بعد فوات الأوان. فضلاً عن أنه قد يتم الاعتماد على أخبار صحية كاذبة تم نشرها من قبل مجرمي المعلوماتية، والالتزام بما جاء فيها، من قبل الأفراد لمجرد أن الناشر استخدم شعاراً أو موقعاً موثقاً ودون أن يحاول الأفراد الرجوع إلى هذه المواقع للتأكد من صحة المعلومات (الشناوي، 2010، صفحة 108)

ج- عدم الإبلاغ

قد تظل الجريمة المعلوماتية خفية ولا يتم الإبلاغ عنها من قبل المتضرر، وعد تحريك الدعوى العمومية من قبل النيابة، فإحدى أهم الصعوبات التي قد تواجه هذه الجرائم هي عدم قدرة أجهزة الأمن والسلطات المختصة الوصول إليها، لعدم علمها بها كما هو الحال بالجرائم العادية ولذلك فإن صعوبة اكتشافها من قبل الأشخاص العاديين يؤدي دوراً كبيراً في ذلك، أو لأن تلك الجهات تحاول أن تخفي الأثر السلبي لهذا الإبلاغ لحرصها على المحافظة على ثقة العملاء لذلك لا تقدم أي بلاغ عنها (رستم، 2000، صفحة 42)

ولذلك، يجب على السلطات الأمنية أن تكلف مختصين برصد مختلف الأنشطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، سيما حين يتعلق الأمر بأخبار صحية كاذبة، لأن المجرمين يستهدفون المستخدمين "غير الواعين"

بما يصل إليهم، وهم على يقين أنهم سيتولون -بدلاً عنهم- مهمة ترويح هذه الأخبار، ومن ثم تحقيق نتيجة أفضل مما توقعه المجرمون أنفسهم، و-أكثر من هذا- إضفاء صعوبة أكبر لإمكانية الوصول إلى مصدر هذه الأخبار الكاذبة وناشرها ومن يقف وراءه، ومن ثم متابعته جزائياً.

د- قلة الإدراك لخطورة الجرائم المعلوماتية

إن العديد من ضحايا هذا النوع من الجرائم غير مدركين لخطورتها، بل إنَّ بعضهم لا يتصور قيام مثل هذا النوع من الجرائم، وإن هذا التحدي يجب مواجهته بطرق عديدة لعل أهمها أن تقوم الدولة بكافة مؤسساتها التعليمية والقانونية والإعلامية على نشر الثقافة القانونية بين المواطنين ومؤسسات المجتمع المختلفة، وأن تحذروهم وتنهئهم إلى خطورة هذه الجرائم وإرشادهم إلى ضرورة اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لضمان عدم وقوعهم ضحية لها.

ويعدّ هذا من الواجبات التي تفرض على الدولة تجاه مواطنيها من أجل حماية أنفسهم وأموالهم من أخطار هذه الجرائم بشكل عام، ولها -في سبيل تحقيق ذلك- أن تستخدم كافة الوسائل المتاحة لها والمشروعة، لكن واجب الدولة في هذا السياق لا يقتصر على التوعية والتثقيف فقط بل يجب أن يتم ردع مرتكبي هذه الجرائم من خلال تشريعات صارمة (الفقي، 2020، صفحة 21)

في النهاية، يمكن الاستنتاج أن صعوبة إثبات جرائم المعلوماتية تعود إلى عدة عوامل منها طبيعة الدليل الإلكتروني الذي يختلف عن الدلائل التقليدية، حيث تتم معالجة البيانات والمعلومات في بيئة افتراضية تكون غير مرئية ودون أن تنتج أثراً مادياً قابلاً للاكتشاف بسهولة، بالإضافة إلى ذلك عدم اعتماد الجهات الأمنية الأساليب التقنية والأمنية الأمر الذي يعيق كشف الجرائم، وتواجه الأجهزة التحقيقية

صعوبات في الوصول إلى الدليل الذي يدين المتورطين، مما يؤدي إلى تعزيز التحديات التي تواجه عمليات التحقيق والاستدلال في هذا السياق.

ثالثاً: صعوبة إثبات الجريمة الإلكترونية تبعاً لخصوصيتها

تشكل جرائم تشكّل تهديداً لتطور المجتمعات سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، نتيجة لأعمال إجرامية يمارسها أشخاص سيئون استخدام التكنولوجيا الحديثة، وهذه الجرائم تتسم بالتعقيد والصعوبة، -وكما بيّنا سابقاً- فإن ملاحقة مرتكبها لا تخلو أيضاً من الصعوبة؛ لأنهم يتمتعون بمزايا مختلفة تميزهم عن مرتكبي الجرائم التقليدية، فضلاً عن أن جرائم الانترنت تتصف بمجموعة من الصفات تؤكد خصوصيتها، وسنحاول بيانها وفقاً للآتي (الكعبي، 2012، صفحة 37)

1- سرعة التطور في ارتكاب الجريمة

ألقى التطور السريع الذي شهدته -ومازالت تشهده- تكنولوجيا المعلومات ظلاله على الجرائم الناشئة عبر الانترنت، حيث أن أساليبها متطورة باستمرار، كما أن المجرمين في مختلف أنحاء العالم يتبادلون الأفكار والأفكار والخبرات الإجرامية فيما بينهم.

2- تبدو كأنها أقل عنفاً

تعد جرائم الإنترنت من الجرائم التي لا تحتاج إلى عنف أو تعب أو مجهود أثناء تنفيذها، إنما يمكن أن يتم ذلك بأقل جهد ممكن، ويتم الاعتماد بشكل رئيسي على الخبرة في المجال المعلوماتي، وهذا بخلاف الجرائم التقليدية التي تحتاج إلى عنف ومجهود كبير من قبل الجاني للوصول إلى غايته (هلال البوسعيد، 2009، صفحة 248)

3- عابرة للحدود

صارت شبكة الانترنت في السنوات الأخيرة -فعلا- "الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس" وذلك لأنها أذابت الجغرافيا بين دول العالم ولم تعد تخضع لنطاق إقليمي، وإنما أصبحت الجريمة تقع في بلد وتعتبر إلى بلد آخر وتتحقق نتائجها في بلد ثالث، بحيث يصبح مسرح الجريمة موجودا في أكثر من دولة، كما هو الحال في جريمة نشر الأخبار الكاذبة التي من الممكن أن تنشر في دولة وتنتقل -من خلال تفاعلات المستخدمين- دولة أخرى لبث الرعب والذعر بين أفراد تلك الدولة، وزعزعة استقرارها (بوربابة، 2019، صفحة 39).

خلاصة

مع الانتشار الرهيب لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتزامن ذلك مع الأزمة الصحية العالمية للفيروس التاجي، والتي لعبت فيها الأخبار الكاذبة على فايسبوك دورا كبيرا في تقويض ثقة المرضى في المؤسسات الصحية، وفي الهيئات الرسمية، أدرك المشرع عبر مختلف دول العالم أهمية التصدي لهذه الظاهرة الجديدة.

فاتفقت أغلب الهيئات التشريعية عبر العالم على تجريم فعل نشر أخبار كاذبة، لكنها اصطدمت بتعقيدات جعلت كل محاولات سن نص واضح وصريح يحاربها، تبوء بالفشل، موازاة مع تفنن مجرمي الأنترنت في التضليل باستخدام الأخبار الكاذبة، مستغلين ضعف التشريع وغياب الوعي لدى المستخدمين. مع ملاحظة أن ماليا صنعت الاستثناء في هذا الخصوص، بقانون مكافحة الأخبار الكاذبة الذي تمكنت من سنه، وكان المشرع فيه صارما.

وفي الجزائر، أدرج النص المجرّم لنشر أخبار كاذبة ضمن قانون العقوبات، لكن ضباييته فتحت المجال واسعا للقاضي من أجل إعمال سلطته التقديرية.

وقبل عرض القضية على قاضي الحكم للفصل فيها، تصطدم السلطات الأمنية وقاضي التحقيق بعوائق عدة تعقد التصدي للأخبار الكاذبة، ويزيدها تعقيدا ضعف الوعي لدى المستخدمين يولون أهمية للمساهمة في مكافحة الظاهرة، التي وإن كانت عابرة للحدود، إلا أنه يلاحظ غياب تعاون دولي لمكافحتها، بل أن أغلب النصوص لا تتابع "المجرم" إلا داخل إقليم الدولة، عدا النص الماليزي المذكور سابقا.

جدير بالملاحظة أن لا أحد اهتم بفصل الأخبار الصحية الكاذبة عن السياق العام لهذه الظاهرة.

الإطار التطبيقي

1- تحليل نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: الخصائص الديمغرافية للعينة

جدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

| الجنس | التكرار | النسبة |
|---------|---------|--------|
| ذكر | 66 | 38.2% |
| أنثى | 107 | 61.8% |
| المجموع | 173 | 100% |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تشير نتائج توزيع العينة حسب الجنس إلى هيمنة واضحة للعنصر النسوي، حيث شكلت الإناث نسبة 61.8% من مجموع المستجيبين، في حين لم تتجاوز نسبة الذكور 38.2%. يمكن تفسير هذا التفاوت بعدة عوامل، أبرزها أن النساء غالباً ما يُظهرن اهتماماً أكبر بالمحتوى الصحي المنتشر عبر الإنترنت وخاصةً على المنصات الاجتماعية مثل فايسبوك، كما أنهن أكثر ميلاً للمشاركة في الدراسات الصحية، خاصة في مجالات تتعلق بالسرطان والعلاجات المرتبطة به، وهو ما وقفت عليه الباحثة في الميدان، إذ كانت النساء أكثر تجاوباً في الرد على أسئلة الاستبيان لدى ملئه من قبلها، بناء على المقابلات المقننة بمختلف مراكز مكافحة السرطان التي قصدها، وقد لاحظت الباحثة أن أغلب النساء يشكّلن في قاعات الانتظار حلقات نقاش ودرشة أثناء انتظار أدوارهن، وينتظمن بالدور للإجابة على الأسئلة الواحدة تلو الأخرى، بينما ينعزل الرجال، وينغمس أغلبهم في الإبحار في شبكة الانترنت على هواتفهم، والمفارقة أن كثيرين منهم يتهرّبون من التجاوب مع الباحثة بحجة عدم امتلاكهم حساب فايسبوك.

وهذا ما يفسر الفارق في النسب بين نتائج الدراسة الميدانية، والأرقام التي تملكها اللجنة الوطنية للوقاية من السرطان ومكافحته، والتي تشير إلى أن 53 بالمائة من المصابين بالسرطان في الجزائر نساء، و47 بالمائة رجال. (بونجار، 2024).

من جانب آخر، قد يعكس هذا التوزيع حجم المعاناة الأكبر أو الحضور الأقوى للنساء في مجموعات الدعم الافتراضية الخاصة بمرضى السرطان، ما يبرز ضرورة اعتماد حملات توعوية رقمية تستهدف هذه الفئة بصفة خاصة لضمان تقديم محتوى موثوق لها.

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

| النسبة (%) | التكرار | الفئة العمرية |
|------------|---------|-------------------------|
| 4.0 | 7 | من 19 إلى أقل من 29 سنة |
| 22.5 | 39 | من 29 إلى أقل من 39 سنة |
| 27.7 | 48 | من 39 إلى أقل من 49 سنة |
| 45.7 | 79 | من 49 سنة فما فوق |
| 100 | 173 | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تظهر نتائج الفئات العمرية أن الفئة الأكثر تمثيلاً ضمن العينة هي فئة كبار السن (من 49 سنة فما فوق) بنسبة 45.7%، يليها من 39 إلى أقل من 49 سنة بنسبة 27.7%. تعكس هذه المعطيات الطابع المزمن لمرض السرطان، إذ يزيد خطر الإصابة به أو انتشاره بوضوح مع التقدم في السن. كما يتوافق مع معطيات المنظمة العالمية للصحة بشأن السرطان في العالم، ومعطيات اللجنة الوطنية للوقاية من السرطان ومكافحته، بشأن المرض في الجزائر، إذ تمثل فئة البالغين 49 سنة فما فوق، 80 بالمائة من نسبة المصابين بالسرطان في العالم، وتتراوح هذه النسبة ما بين 75 و80 بالمائة في الجزائر، وهو ما يفسره المختصون بالهشاشة الصحية المتناسبة طردياً مع التقدم في العمر، ما يصعب الاستجابة لمختلف العلاجات التي يتم إخضاع مريض السرطان لها (كرجاني، 2024).

كما توضح النتائج أن الفئة العمرية من 19 إلى أقل من 29 سنة تمثل أقلية (4%)، مما يعزز فرضية أن الشباب أقل عرضة للإصابة بالسرطان أو أقل مشاركة في المنصات الرقمية الصحية. هذه التركيبة العمرية

تفرض على الباحثين ومطوري المحتوى الصحي الإلكتروني ضرورة مراعاة خصوصيات الفئة الأكبر سنًا من حيث اللغة، أساليب العرض، والمصداقية، إذ أن هذه الفئة هي الأكثر عرضة للتأثر بالأخبار الصحية الكاذبة ومضاعفاتها على القرار العلاجي، وهو نفس ما أوصت به دراسة (zhonggen, 2020) لضمان تعزيز السلوكيات الإيجابية وتقليل التأثير السلبي للشائعات، لكنها ركزت على أوقات الأزمات فقط.

جدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة(%) |
|------------------|---------|-----------|
| دون مستوى | 28 | 16.2 |
| ابتدائي | 11 | 6.4 |
| متوسط | 31 | 17.9 |
| ثانوي | 57 | 32.9 |
| جامعي | 42 | 24.3 |
| دراسات عليا | 4 | 2.3 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

يعكس الجدول رقم 03 واقع المستوى التعليمي في الجزائر بشكل عام، إذ أنه وفقا لبيانات الدراسة الميدانية، فإن أغلب المصابين بالسرطان من ذوي المستوى الثانوي (32.9%)، وهو ما قد لا تكون له علاقة بمرض السرطان بحد ذاته، إنما لكون 51 بالمائة من المتمدرسين الجزائريين يغادرون المدرسة في مرحلة الثانوي (UNICEF , 2023).

لكن الأمر يختلف بالنسبة لفئة المصابين بالسرطان الذين لا يملكون أي شهادة تعليمية، والتي بلغت في الدراسة الحالية 16 بالمائة، بينما لا تتعدى عامة -وفق إحصائيات اليونيسيف- 3.75 بالمائة (7.4 بالمائة أميون و0.11 يغادرون المدرسة في مرحلة الابتدائي). هذا الارتفاع في النسبة لدى هذه الفئة في الدراسة له ما

يفسره، وهو عدم إدراك أهمية التشخيص المبكر، والشروع في العلاج مباشرة، نتيجة لأوضاع اجتماعية تجعل المريض يخجل من أن يفصح عن ما يؤلمه (خاصة بالنسبة للنساء)، وبالمقابل تفضيل علاجات تقليدية لا زال المرضى يتناقلونها شفها، لم تثبت جدواها، وهو ما وقفت عليه الباحثة لدى بعض أفراد العينة، من بينهم سيدة تحملت الألم وخطر الموت لثماني سنوات كاملة، خشية أن يطلقها زوجها إذا شخص لديها مرض سرطان الثدي، وفي النهاية كان زوجها هو من رافقها إلى مركز مكافحة السرطان، وقد أخضعت لعلاج استعجالي، بعد أن تفاقم وضعها.

هذا ما قد يشير إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي والوعي الصحي، خاصة في ما يتعلق بتأثير الأخبار الكاذبة عبر فايسبوك. فكلما كان مستوى التعليم منخفضاً، زاد احتمال التأثر بالمعلومات المضللة. تمثل هذه المعطيات مؤشراً مهماً لصانعي السياسات الصحية الرقمية، حيث يجب تصميم الحملات التوعوية بلغة مبسطة وسهلة الفهم تناسب كافة المستويات، خاصة أن فئة "دون مستوى تعليمي" تمثل 16.2%. وتؤكد هذه النتائج على ضرورة توجيه جهود خاصة نحو التثقيف الرقمي الصحي لضمان تجنب الوقوع في فخ الأخبار الكاذبة.

جدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية

| الوضعية المهنية | التكرار | النسبة % |
|-------------------------|---------|----------|
| لا يعملون (لا) | 74 | 42.8 |
| متقاعدون | 14 | 8.1 |
| موظفون في قطاعات متنوعة | 85 | 49.1 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

نسبة البطالة أو التوقف عن العمل نتيجة الإصابة بالمرض قد تؤدي إلى هشاشة معرفية أو نفسية تجعل الأفراد أكثر تقبلاً للمعلومات الصحية الكاذبة. ويُستنتج من هذه النتيجة ضرورة تكثيف التوعية الرقمية لهذه الفئة بالخصوص، لكونها عرضة كبيرة للتضليل العلاجي عبر الفضاء الرقمي.

تُظهر النتائج أن فئة المتقاعدين تمثل 8.1% من العينة، وهي نسبة يمكن اعتبارها منسجمة مع الخصائص العمرية للعينة، حيث أن 45.7% منهم فوق سن 49. وتشكل هذه الفئة شريحة هامة عند دراسة تأثير الأخبار الصحية الكاذبة، لأنها غالباً ما تعتمد على وسائل الإعلام الاجتماعي لمتابعة المستجدات الصحية، خاصة مع تراجع القدرة على التنقل أو زيارة الطبيب بانتظام. كما أن انخفاض التفاعل المهني لديهم يجعل من الإنترنت أحد مصادرهم الأساسية للمعلومة الصحية، مما قد يعرضهم للتضليل عند غياب التحقق من مصدر المحتوى. وبالتالي، فإن فهم خصائص هذه الفئة يفرض على صناع المحتوى الصحي التفكير في حملات توعوية مصممة خصيصاً لكبار السن المتقاعدين مع استعمال لغة بسيطة وموثوقة وهو ما يتوافق -مرة أخرى- مع دراسة (zhonggen, 2020) بشأن مكافحة الأخبار الكاذبة في أوساط كبار السن والبالغين منتصف العمر.

تُظهر المعطيات أن ما يقارب نصف العينة (حوالي 49.1%) يمارسون نشاطاً مهنيًا فعليًا، وهو مؤشر إيجابي من حيث الانخراط الاجتماعي والقدرة على الوصول إلى المعلومات من مصادر متعددة. تشمل هذه الفئة طيفاً واسعاً من المهن كالتيقلم، الوظائف الإدارية، الصحة، المهن الحرة، وحتى مهن تقنية وخدمية. ويشير هذا التنوع إلى أن الأخبار الصحية الكاذبة لا تستثني فئة مهنية دون غيرها، وأن جميع الفئات معرضة للتأثر بها بدرجات متفاوتة. كما أن العاملين في مجالات مهنية معقدة قد يكون لديهم وعي أكبر بضرورة التحقق من صحة المعلومات، غير أن ضغط العمل وسرعة التواصل على الإنترنت قد تدفعهم في بعض الأحيان إلى

ترويج مضامين مضملة دون قصد. هذا يفرض ضرورة إعداد حملات توعوية متخصصة موجهة للقطاعات المهنية النشطة بالتنسيق مع المؤسسات.

المحور الثاني: الخصائص العلاجية للعينة

جدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب نوع المرض

| نوع المرض | التكرار | النسبة% |
|----------------------|---------|---------|
| سرطان البروستات | 4 | 2.3% |
| سرطان الثدي | 59 | 34.1% |
| سرطان الثدي، غير ذلك | 2 | 1.2% |
| سرطان الرئة | 10 | 5.8% |
| سرطان القولون | 28 | 16.2% |
| غير ذلك | 70 | 40.5% |
| المجموع | 173 | 100% |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تُظهر نتائج توزيع العينة حسب نوع المرض تفوقاً لافتاً في نسبة المصابين بسرطان الثدي والتي بلغت 34.1%، وهو ما ينسجم مع التوزيع المرتفع للإناث في العينة، كما يتوافق والإحصائيات الرسمية، التي تشير إلى أن سرطان الثدي يحتل الصدارة من ضمن أنواع السرطانات المنتشرة بين النساء في الجزائر، ولهذا النوع من السرطان نصيب وافر من الشائعات الصحية التي تنتشر عبر وسائل التواصل (مثل وصفات بديلة، تأخير العلاج أو إيقافه، أعشاب...)، وتليه فئة "غير ذلك" بنسبة مرتفعة (40.5%)، تتضمن أمراضاً متنوعة مثل سرطان الغدة الدرقية، المعدة، الحنجرة، العظام، والدم. حيث أن 45.7% منهم فوق سن 49. وتشكل هذه الفئة شريحة هامة عند دراسة تأثير الأخبار الصحية الكاذبة، لأنها غالباً ما تعتمد على وسائل الإعلام الاجتماعي لمتابعة المستجدات الصحية، خاصة مع تراجع القدرة على التنقل أو زيارة الطبيب بانتظام. كما أن انخفاض التفاعل المهني لديهم يجعل من الإنترنت أحد مصادرهم الأساسية للمعلومة الصحية، مما قد يعرضهم

للتضليل عند غياب التحقق من مصدر المحتوى. وبالتالي، فإن فهم خصائص هذه الفئة يفرض على صناع المحتوى الصحي التفكير في حملات توعوية مصممة خصيصًا لكبار السن المتقاعدين

جدول رقم (09): تصنيف مفصل لأنواع السرطان المدرجة تحت بند "غير ذلك"

| النوع المحدد | التكرار | النسبة % |
|---------------------------------------|---------|-----------|
| غير مصنف/فارغ | 100 | 57.8% |
| سرطان الغدة الدرقية | 10 | 5.8% |
| سرطان المستقيم | 10 | 5.8% |
| سرطان المعدة | 7 | 4.0% |
| سرطان المبيض | 4 | 2.3% |
| سرطان الدم، الكبد، الحنجرة، العظام... | متنوعة | 0.6%-1.7% |
| أخرى (نادرة) | متنوعة | 0.6%-1.7% |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

يعكس هذا الجدول تفصيلاً لأنواع السرطانات التي تم تصنيفها ضمن بند "غير ذلك" في السؤال الخامس. ويُلاحظ أن 100 مبحوث لم يحددوا طبيعة مرضهم أو تركوا الخانة فارغة، ما يمثل 57.8% من هذه الفئة، وهو مؤشر يستدعي الانتباه إلى ضعف المعرفة أو عدم رغبة المرضى في التصنيف الذاتي. في المقابل، يظهر تكرار لافت لبعض الأنواع كسرطان الغدة الدرقية وسرطان المستقيم، ما يجعل من المهم اعتبارها أنواعاً رئيسية مستقبلاً في تحليل الأثر المعلوماتي عبر فايسبوك. كما نلاحظ ظهور سرطانات نادرة أو متعددة المواقع مثل: المثانة، البنكرياس، الرأس... ما يُظهر مدى تنوع الحالات الطبية. هذا التنوع يتطلب تصميم محتوى صحي رقمي موجه ومُفصل، مع تجنب التعميمات في الرسائل الصحية الإلكترونية الموجهة للمرضى.

جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب سنة التشخيص

| سنة التشخيص | التكرار |
|-------------|---------|
| 2005–2010 | 6 |
| 2011–2015 | 10 |
| 2016–2020 | 21 |
| 2021 | 14 |
| 2022 | 16 |
| 2023 | 30 |
| 2024 | 77 |
| 2025 | 3 |
| المجموع | 173 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

يظهر من التوزيع الزمني لتشخيص المرض أن النسبة الأكبر من التشخيص حدثت في السنتين الأخيرتين (2023 و2024)، ما يعكس ارتفاعاً في حالات الإصابة، وهو ما يتوافق والإحصائيات وكذا التوقعات الرسمية التي تشير إلى الارتفاع الكبير في أعداد المصابين بالسرطان في الجزائر، والذي قد يفوق 65 ألف حالة جديدة سنوياً، كما يعكس الطابع الاستعجالي للتكفل الطبي بمرضى السرطان.

كما أن الأشخاص الذين شُخصوا حديثاً هم أكثر عرضة نفسياً لتصديق الأخبار الكاذبة، لأنهم ما زالوا في طور الصدمة الأولى، والقلق والتخبط الأولي بعد التشخيص، ويبحثون عن الأمل في أي مكان، ما يجعلهم جُمهوراً مهماً لتصديق معلومات يسبقون الزمن لالتماسها في كل الاتجاهات ومن كل المصادر دون الاهتمام بمدى موثوقيتها، ويستدعي تدخلاً فورياً من المختصين لتوجيههم نحو المصادر الصحيحة.

أما الحالات القديمة (2005–2015)، فهي نادرة في العينة، وهذا طبيعي لأن هذه الفئة قد تكون مرّت بمرحلة العلاج وتقصد مراكز مكافحة السرطان –في الغالب- من أجل المراقبة الدورية، أو لعودة المرض لديها.

وفي كلتا الحالتين، تكون أقل رغبة من المصابين أول مرة بالسرطان في التماس المعلومات حول المرض، بل أكثر من هذا، لاحظت الباحثة تحوّل هذه الفئة إلى مصدر للمعلومات بالنسبة للمشخص لديهم المرض حديثاً، في قاعات الانتظار بمراكز مكافحة السرطان.

جدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع للجراحة

| الإجابة | التكرار | النسبة(%) |
|---------|---------|-----------|
| نعم | 117 | 67.6 |
| لا | 53 | 30.6 |
| نعم، لا | 3 | 1.7 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS 27

تشير النتائج إلى أن غالبية المرضى المستجوبين (67.6%) قد خضعوا لعملية جراحية واحدة على الأقل خلال مسارهم العلاجي. تمثل الجراحة أحد الأعمدة الأساسية في علاج السرطان، ويعكس هذا الرقم انخراطاً فعلياً في المسار الطبي التقليدي. من جهة أخرى، يشير 30.6% من المستجيبين إلى عدم خضوعهم للجراحة، وهو ما قد يرتبط إما بنوع السرطان، أو بمرحلة متقدمة للمرض تمنع التدخل الجراحي، أو ربما بتوجه نحو بدائل علاجية. وتثير فئة "نعم، لا" (1.7%) احتمالية وجود تردد أو غموض في الفهم وربما يدل على لبس في المعلومة، ذلك أن هناك من المرضى من يعتبر عمليات الاستكشاف الطبي التي تتطلب تخديراً، جراحة، على غرار الخزعة (Biopsie)، أو التنظير الداخلي (Endoscopie)، وحتى هذا يدخل ضمن المعلومات المضللة التي يتم تداولها عبر فايسبوك.. ما يستدعي التدقيق في فهم المرضى لماهية الجراحة ضمن مسارهم. تؤكد هذه النتائج الحاجة إلى تفعيل دور التثقيف الصحي الفردي والواضح خلال مرافقة المريض.

جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع للعلاج الكيماوي

| الإجابة | التكرار | النسبة(%) |
|---------|---------|-----------|
| نعم | 116 | 67.1 |
| لا | 57 | 32.9 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

يُظهر التوزيع أن ثلثي العينة تقريبًا (67.1%) قد تلقوا علاجًا كيماويًا، ما يعكس لجوء النظام الصحي إلى هذا النوع من العلاج بشكل واسع، خاصة في أنواع السرطانات المنتشرة كالثدي وهو الذي يحتل النسبة الأكبر ضمن أفراد العينة-كما سبق ذكره-كما قد يرجع إلى نسبة انتشار المرض لديهم، إذ أنه يتم اللجوء إليه كثيرًا في المراحل المتوسطة والمتقدمة من المرض ((كرجاني ا، 2024) هذا المعدل المرتفع يُبرز الحاجة إلى ربط هؤلاء المرضى بمصادر موثوقة تشرح مضاعفات العلاج وأهدافه، تجنبًا لاعتمادهم على محتويات رقمية قد تحذر من الكيماوي دون سند علمي. أما الفئة التي لم تتلق هذا العلاج (32.9%)، فقد تعود أسباب ذلك إلى تشخيص في مراحل مبكرة، نوع السرطان، أو حتى رفض شخصي. يجدر بالباحثين الانتباه إلى أن المرضى الخاضعين للعلاج الكيماوي غالبًا ما يكونون أكثر عرضة نفسيًا لالتماس أو قبول معلومات مغلوبة بشأن طرق بديلة لتخفيف الأعراض الجانبية (تساقط الشعر، الغثيان، الإرهاق).

جدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع للعلاج الإشعاعي

| الإجابة | التكرار | النسبة(%) |
|---------|---------|-----------|
| نعم | 61 | 35.3 |
| لا | 112 | 64.7 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تفيد النتائج أن ما نسبته 35.3% فقط من المرضى خضعوا للعلاج الإشعاعي، وهي أقل من نسبي الخاضعين للعلاج الكيماوي أو للجراحة. قد يُعزى ذلك إلى أن الإشعاعي يُستخدم غالبًا في حالات أو أنواع معينة من السرطان. من ناحية التأثير بالمعلومات الصحية الكاذبة، تظل هذه الفئة هامة جدًا لأنها غالبًا ما تبحث عن بدائل أو تفسيرات لمضاعفات العلاج، خصوصًا حين لا يحقق الإشعاعي نتائج فورية أو يشعر المريض بتفاقم الأعراض بعده. أما نسبة 64.7% التي لم تخضع له فقد تكون إما لعدم الحاجة إليه سريريًا أو بناء على قرار طبي مغاير. تؤكد هذه النتائج أهمية استهداف فئة متلقي العلاج الإشعاعي بمعلومات دقيقة ومنهجية عبر وسائل التواصل لتقليل التشويش أو الانسياق وراء بدائل غير مثبتة.

جدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع للعلاج المناعي

| الإجابة | التكرار | النسبة(%) |
|---------|---------|-----------|
| نعم | 32 | 18.5 |
| لا | 141 | 81.5 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

يبين هذا التوزيع أن نسبة صغيرة فقط من المرضى (18.5%) تلقت علاجًا مناعيًا، وهو ما يمكن تفسيره بكون هذا النوع من العلاجات لا يزال محدود الانتشار في البروتوكولات العلاجية داخل الأنظمة الصحية التقليدية، أو قد يكون مكلفًا وغير متوفر للجميع. ومع ذلك، فإن خصوصية هذا العلاج الذي يثير اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا قد تجعل المرضى الذين خضعوا له أكثر عرضة للتأثر بالمعلومات المنتشرة على الإنترنت. بالمقابل، قد تسعى فئة غير المستفيدين منه إلى تعويض ذلك بالبحث عن علاجات بديلة طبيعية أو دينية، مما يجعلهم فريسة سهلة للمحتوى الكاذب. تستدعي هذه النتائج توعية خاصة حول طبيعة ومحددات العلاج المناعي وأهمية الرجوع للمصادر الطبية الرسمية.

جدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب الخضوع لعلاجات بديلة

| الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---------|---------|----------|
| نعم | 95 | 54.9 |
| لا | 78 | 45.1 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تُظهر هذه النتائج أن أكثر من نصف العينة (54.9%) تلجأ إلى نوع من أنواع العلاجات البديلة، أي أنها تبحث عن علاجات ومعلومات أيضا خارج أسوار المراكز الطبية المتخصصة، ما يعكس مدى انتشار هذا السلوك في المجتمع الجزائري عموماً، وخصوصاً بين مرضى السرطان. وربما يكون مدفوعاً في كثير من الحالات بتأثر مباشر بمحتوى منشور على فايسبوك وغيره من المنصات الاجتماعية. تشمل هذه العلاجات أعشاباً، خلطات طبيعية، رقية، حجامه، ووصفات غير مثبتة علمياً. وغالباً ما يتم الترويج للعلاجات البديلة على أنها "طبيعية وآمنة" مقارنة بالعلاجات الكيميائية أو الإشعاعية، أو حتى التدخل الجراحي، مع تجاهل تام لمدى فعاليتها الفعلية أو خطورتها في حال استخدامها كبديل للعلاج العلمي. هذه النتيجة تدعم الفرضية الرئيسية للدراسة، وتبرز مدى خطورة الأخبار الكاذبة في التأثير على مسارات العلاج، بل وحتى مصير المرضى. لكن تثبت دراسة (Suarez & Alvare, 2021) أن هذه الممارسات ليست مقتصرة على المجتمع الجزائري، إذ أنها راجعت 69 دراسة نشرت على قواعد بيانات عالمية، ومن أهم نتائج هذه الدراسات أن من بين المعلومات المضللة المتعلقة بالسرطان الترويج إلى علاجات وهمية (أعشاب ومنتجات طبيعية) على أنها أفضل من العلاجات الطبية والجراحية والإشعاعية في علاج السرطان وتصديق المرضى لهذه الادعاءات ولجوءهم إليها مقابل تأخيرهم العلاج مع ما يسببه ذلك من تأثيرات عضوية ونفسية عليهم.

هذه النسبة المرتفعة تضع الباحثين ومقدمي الرعاية الصحية أمام تحدٍّ حقيقي، يتمثل في كسر حلقة الثقة الزائدة بالمحتوى الشعبي والتقليدي، وتعزيز ثقافة التحقق من فعالية وأمان هذه العلاجات، وهو نفس ما أوصى به (Suarez &

(Alvare, , 2021) في دراستهما إذ أكدا على أهمية تحسين التوعية الصحية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي سيما

المرضى منهم حتى يكتسبوا القدرة على التمييز بين المعلومات الصحيحة وتلك المضللة،

من جهة أخرى، فإن نسبة غير ضئيلة (45.1%) لا تعتمد على هذه الممارسات، مما قد يفتح المجال لدراسة العوامل

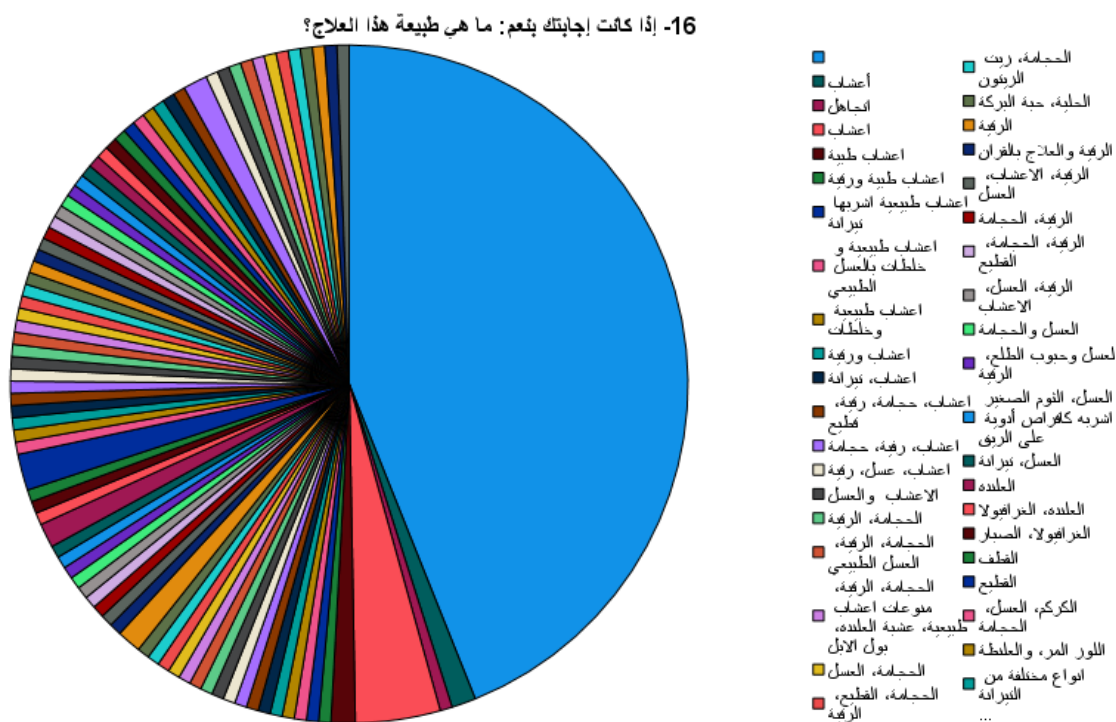
الاجتماعية أو النفسية التي تحدد اللجوء للعلاج البديل أو رفضه.

جدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العلاج البديل المستخدم

| التكرار | نوع العلاج البديل |
|---------|--|
| 20+ | الأعشاب (بمختلف تسمياتها) |
| 12+ | الرقية الشرعية |
| 10+ | الحجامة |
| 10+ | خلطات طبيعية بالعسل والزيتون |
| 5 | عشبة العلندة |
| 7 | تيزانة (مغلي الأعشاب) |
| 7 | العسل فقط أو مع إضافات |
| 5 | القطيع / القطف / الغرافيو لا / بول الإبل |
| 2 | حمية غذائية |
| 2 | مراهم / دهانات طبيعية |
| 1 | علاج هرموني |
| 2 | حفظ القرآن / العلاج بالقرآن |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

شكل رقم (02.): توزيع المبحوثين حسب طبيعة العلاج البديل المستخدم



المصدر: مخرجات SPSS

كشفت نتائج تحليل الاستبيان تنوعاً واسعاً في طبيعة العلاجات البديلة التي يلجأ إليها المبحوثون،

حيث بلغت نسبة المشاركين الذين أجابوا على هذا السؤال 56.1 %، ما يشير إلى انتشار نسبي لاستخدام

الطب البديل في أوساطهم.

وقد لوحظ من خلال الإجابات ما يلي:

*هيمنة الأعشاب ومشتقاتها

أغلب العلاجات المذكورة تتمحور حول الأعشاب (مثل التيزانات، العلندة، الغرافيوولا، القطف، الكركم)، سواء بشكل منفرد أو مدموجة بمواد طبيعية أخرى مثل العسل وزيت الزيتون. هذا النمط يشير إلى انتشار واسع لثقافة الطب الشعبي والاعتماد على الموروثات التقليدية.

كما أن الملاحظ أن فئة كبيرة من المستجوبين يتناولون خلطات لا يدرون مما تتكون، دافعهم هو أنهم سمعوا أو قرؤوا عنها في فايسبوك.

*الرقية والحجامة والعسل: مزيج شائع

وردت الرقية والحجامة والعسل كمزيج علاجي عند عدد كبير من المشاركين، وغالبًا ما كانت مذكورة مع الأعشاب، مما يدل على أن هناك نزعة دينية وروحية في التعامل مع المرض، وليست فقط صحية أو عضوية، كما أن العديد من مرضى السرطان يعتقدون أن أعمال سحر وراء إصابتهم بالمرض، وهو ما يؤيده الرافي والمعالج، ناصر الجزائري، ويستدل على ذلك بكون عديد الحالات شفيت من السرطان على يديه، شرط أن يقصده و المرض في مراحله الأولى. (الجزائري، الرافي والمعالج، 2024)، بينما يرفض الأطباء ذلك قطعيا ويؤكدون أن فايسبوك ساهم في الترويج لهذا النوع من العلاجات البديلة التي لم تثبت فائدها، بل بالعكس هناك ما ألحق الضرر بالمرضى، إذ تسبب في تضليله وتأخر علاجه، ما عقد حالته. (ديب، 2024).

*وجود علاجات غير معتادة أو مثيرة للجدل

ذكر عدد من العلاجات الغريبة أو المثيرة للجدل مثل: بول الإبل، حليب الناقة، عصير اليقطين، عشبة العلندة، الغرافيوولا، شمع القطران، وهي تدل على انتشار معلومات مصدرها غالبًا وسائل التواصل الاجتماعي أو المنتديات الشعبية، ما يعزز من فرضية أن المرضى قد يستقون قراراتهم العلاجية من مصادر غير موثوقة.

الكم الهائل من الإجابات المختلفة يوحي بغياب توجيه طبي موحد، مما يخلق فراغًا معرفيًا يملؤه الإنترنت، وخصوصًا فايسبوك كمنصة مركزية لتبادل "الوصفات الشعبية"، ويبدو أن هذا المحتوى يُستهلك بجدية ويُترجم إلى ممارسات فعلية من قبل المرضى.

تتقاطع أنواع العلاجات البديلة التي يلجأ إليها مرضى السرطان في الجزائر مع ما ذكره (Suarez &

Alvare, , 2021) في دراستهما في الجانب المتعلق بالأعشاب، لكن الاختلاف المسجل هو في العلاجات

"الدينية" على غرار الحجامَة، الرقية، قراءة القرآن... التي يلجأ إليها مستخدمو فايسبوك من مرضى

السرطان في الجزائر، وهو ما قد يفسر بالوازع الديني الذي يجعل المريض مؤمنًا بأن ما أصابه ابتلاء من الله

شفاءؤه هو الرجوع إليه، كما قد يفسر أيضا بتبني المريض ما يروج إليه بعض المعالجين الروحيين (الرقاة)

من أن السحر من أهم الأسباب الكامنة وراء الإصابة بالسرطان.

المحور الثالث: علاقة المريض بمنصة فايسبوك

جدول رقم (17): توقيت فتح حساب فايسبوك بالنسبة لتشخيص المرض

| النسبة(%) | التكرار | الإجابة |
|-----------|---------|-------------|
| 10.4 | 18 | غير محدد |
| 8.7 | 15 | بعد التشخيص |
| 80.9 | 140 | قبل التشخيص |
| 100 | 173 | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

الغالبية العظمى من المستخدمين (80.9%) صرّحوا بأنهم أنشأوا حسابهم على فايسبوك قبل

تشخيصهم بالمرض، مما يدل على أن فايسبوك لم يكن نتيجة للمرض أو وسيلة طارئة بعده، بل كان

موجودًا مسبقًا في روتينهم، ما يعني أن فايسبوك كان وسيلة مستخدمة مسبقًا، وقد يكون قد تحول لاحقًا إلى

مصدر لمتابعة الحالة الصحية أو المرضية بعد التشخيص

نسبة 8.7% فقط فتحوا حسابًا بعد التشخيص، ما قد يشير إلى توجه بعض المرضى نحو استعمال

فايسبوك كأداة دعم نفسي أو بحث عن المعلومات بعد المرض.

نسبة "غير محدد" (10.4%) يمكن أن تعني إما عدم التذكر، أو عدم أهمية توقيت فتح الحساب

بالنسبة لهم، لكنها لا تؤثر كثيرًا على الاتجاه العام الذي يميل نحو استخدام فايسبوك قبل المرض، أو أنهم

يتابعون الأخبار الصحية المتعلقة بمرضهم من حسابات آخرين، مثلما يوضحه الجدول الموالي

جدول رقم(18): الحسابات المستخدمة من قبل من لا يملكون حسابا شخصيا

| النسبة(%) | التكرار | الإجابة |
|-----------|---------|---------------|
| 13.3 | 23 | أحد الأبناء |
| 0.6 | 1 | الحفيدة |
| 0.12 | 2 | الزوج |
| 6.4 | 11 | أحد الأقارب |
| 0.6 | 1 | آخر |
| 100.0 | 173 | المجموع الكلي |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

يُظهر هذا الجدول جانبًا آخر من التفاعل مع الفضاء الرقمي، حيث يُسلط الضوء على الاستفادة

غير المباشرة من فايسبوك من طرف أولئك الذين لا يستخدمونه بأنفسهم. إذ نجد أن 13.3% من

المشاركين يستقون المعلومات الصحية من خلال أحد الأبناء، و6.4% من خلال أحد الأقارب. ما يمكن

استخلاصه هنا هو وجود وساطة عائلية في استهلاك المعلومات الرقمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصحة.

هذا النمط يعكس ليس فقط الأهمية الاجتماعية لمحتوى فايسبوك، بل أيضًا دور العائلة كجسر معلوماتي

بين التكنولوجيا والفئات التي قد تفتقر للمهارات الرقمية أو الثقة في الاستخدام الشخصي. هذه النتائج

تُشير إلى وجود "سلوك رقمي غير مباشر" يجب أن يُؤخذ في الحسبان في أي دراسة حول الأثر الإعلامي

للمحتوى الصحي. كما تفتح الباب للتساؤل حول مدى موثوقية النقل عندما لا تكون المعلومات مستهلكة مباشرة من المصدر، بل عبر وسطاء، مما قد يُعرضها لتحويل أو انتقائية حسب فهم الناقل.

وجود "الحفيدة" كمصدر يشير إلى دور الأجيال الصغيرة في تمكين الأجداد من الوصول إلى محتوى فايسبوك، مما يبرز بعداً بينجياً في التفاعل الرقمي. أما وجود "الزوج" أو "الزوجة" فيدل على المشاركة الزوجية في التعامل مع المعلومات الصحية، والتي يمكن أن تنطوي على دعم عاطفي أو حتى تبعية رقمية.

جدول رقم (19): الوقت المستغرق يومياً على فايسبوك

| المدة | التكرار | النسبة (%) |
|---------------------------------|---------|------------|
| أقل من ساعة | 45 | 26.01 |
| من ساعة إلى أقل من ساعتين | 52 | 30.05 |
| من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات | 41 | 23.69 |
| من ثلاث ساعات فأكثر | 35 | 20.23 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إنجاز الباحثة بناء على مخرجات spss

يوضح هذا الجدول تفاوتاً واضحاً في مدة استخدام المشاركين لفايسبوك يومياً، ويكشف عن أن الجزء

الأكبر من المستخدمين يقضون وقتاً معتدلاً على المنصة:

- 30.05% يقضون من ساعة إلى ساعتين يومياً على فايسبوك.
 - يليها من يقضون أقل من ساعة بنسبة 26.01%
 - وتأتي الفئة التي تستخدم الموقع لمدة من ساعتين إلى ثلاث ساعات بنسبة ملحوظة 23.69%
 - أما فئة من يستخدمون فايسبوك لمدة ثلاث ساعات فأكثر فقد قدرت بـ 20.23%
- ما نستخلصه من هذه المعطيات هو أن غالبية المشاركين يستخدمون فايسبوك بشكل يومي منتظم دون إفراط، ما يدل على أن فايسبوك أصبح جزءاً من روتينهم اليومي المرتبط بالمعلومة أو الترفيه أو الدعم الاجتماعي. كما أن نسبة من يقضون أقل من ساعة قد يكون أغلب من يمثلها من لا يملكون حساباً شخصياً

على فايسبوك إنما يتابعون المنشورات الصحية الخاصة بمرضهم من حسابات آخرين، وقد يكون من ضمنهم أيضا النساء الماكثات بالبيوت اللواتي أكدت معظمهن للباحثة أثناء المقابلات المقننة أن المرض لم يبعدهن عن واجباتهن المنزلية التي يقضين فيها أغلب وقتهن، ولا يطلعن على فايسبوك إلا قبيل خلودهن للنوم ليلا.

جدير بالملاحظة أيضا النسبة المعتبرة للذين يقضون أكثر من ثلاث ساعات على فايسبوك (20.23%)، أي أن ما يقارب ربع أفراد العينة أكثر انخراطاً في استخدام فايسبوك لأغراض متعددة، ربما تتعلق بالمجموعات الصحية، أو الدعم النفسي، أو حتى متابعة الحالة الصحية. هؤلاء يكونون أكثر عرضة للأخبار الكاذبة ومن ثم للتضليل.

تشير هذه البيانات إلى أهمية فايسبوك كوسيلة مستمرة لاستقاء المعلومة الصحية والتفاعل معها، والتأثر بها أيضا.

جدول رقم (20): استخدام فايسبوك كمصدر للمعلومة الصحية

| الإجابة | التكرار | النسبة(%) |
|---------|---------|-----------|
| أحيانا | 12 | 6.9 |
| إطلاقاً | 35 | 20.2 |
| دائماً | 95 | 54.9 |
| غالباً | 31 | 17.9 |
| المجموع | 173 | 100.0 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تظهر النتائج أعلاه أن 82.8% من المشاركين يستخدمون فايسبوك بشكل دائم أو غالباً، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهو ما يتوافق مع الإحصائيات العالمية والمحلية حول استخدام هذه المنصة، ما يجعلها عاملاً مركزياً في تشكيل مفاهيم الناس حول العلاج والتعامل مع المرض، ويتوافق أيضا مع نتائج أغلب الأدبيات السابقة التي تناولتها الدراسة في إطارها المنهجي.

في ظل هذا الانتشار الواسع لاستخدام فيسبوك، ومع تداخل كبير بينه وبين نتائج العلاجات البديلة المستخدمة، يمكن القول بأن:

- فايسبوك ليس فقط وسيلة للتواصل فحسب، بل هو أيضا منصة مؤثرة في الخيارات الصحية.
 - المرضى الذين يستخدمونه باستمرار هم أكثر عرضة للتأثر بالوصفات الشعبية، والإعلانات المضللة، والتجارب الشخصية غير المبنية على الأدلة.
 - ضعف التوجيه الصحي أو قلة التثقيف الطبي المتاح من مصادر موثوقة يدفع المرضى إلى سدّ الفجوة عبر المحتوى الرقمي، حتى وإن كان غير علمي.
- تتوافق هذه النتائج مع أغلب الأدبيات السابقة التي تؤكد أن فايسبوك يتصدر وسائل التواصل الاجتماعي من حيث استخدامه كمصدر للمعلومة الصحية، منها دراسة (عزايزة و بن صغير، 2022)، التي توصلت إلى وجود اعتماد كبير على فايسبوك في الحصول على المعلومة الصحية أمام شحها من لدن المصادر الرسمية، لكن ذلك كان خلال أزمة وباء كورونا، وكذا دراسة (عبدالله، 2022)، التي احتل فيها فايسبوك المرتبة الأولى كأثر منصة يتابعها المستخدمون للحصول على المعلومات الصحية، لكن مرة أخرى خلال أزمة فيروس كورونا، بينما بررت دراسة (العقيلي، 2024) الاعتماد الكبير على فايسبوك في الحصول على المعلومة الصحية، بكونه الأسرع في نشرها من وجهة نظر 84 % من أفراد عينة البحث، لكن 74,2 % منهم اعتبروا أنه في الوقت نفسه وسيلة لترويج الإشاعات والمعلومات الصحية الخاطئة (حول وباء كورونا).

جدول رقم (21): الاطلاع على المنشورات الصحية المتعلقة بالمرض على فايسبوك

| الإجابة | التكرار | النسبة(%) |
|---------|---------|-----------|
| أحياناً | 51 | 29.5 |
| دائماً | 44 | 25.4 |
| غالباً | 71 | 41.0 |
| نادراً | 7 | 4.0 |
| المجموع | 173 | 100.0 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

أظهرت النتائج أن هناك اهتماماً واضحاً من المشاركين بمتابعة المنشورات الصحية المتعلقة بمرضهم على فايسبوك، بدرجات متفاوتة، هذا يعكس أن المرضى يرون في فايسبوك مصدراً مهماً للمعلومات الصحية المتعلقة بوضعهم، بغض النظر عن طبيعة الأخبار والمعلومات التي ينشرها، خصوصاً مع توفر الصفحات والمجموعات المهمة بالأمراض المزمنة، وهذا ما تؤيده دراسة (Przemyslaw, Kasprzycka, Waszak, & Kubanek, 2018) التي توصلت إلى أن ما بين 98 إلى 100% من المنشورات تم التفاعل معها ومشاركتها، وأغلب هذه المنشورات (34000) خاصة بمرض السرطان.

كما أن فايسبوك يلقي اهتمام المرضى بالنظر إلى التفاعلية وحرية النشر اللتين يتيحهما ، وهو ما أشارت إليه أيضاً دراسة (Suarez & Alvare, , 2021)، لكن (Burak, 2016) "يتهم" في بحثه هاتين الخاصيتين بالإسهام في نشر الشائعات الإلكترونية عبر الوسائط الرقمية، راداً ذلك لغياب الرقابة على مختلف المنشورات عبر هذه الوسائط.

جدول رقم (22): الاحصاء الوصفي للتعرض للأخبار الصحية عبر فايسبوك

| رقم السؤال | السؤال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التباين | أصغر قيمة | أكبر قيمة |
|------------|--|-----------------|-------------------|---------|-----------|-----------|
| 17 | الاطلاع على فايسبوك (دائمًا=5 ... إطلاقًا=1) | 4.60 | 0.65 | 0.42 | 3.0 | 5.0 |
| 21 | الوقت اليومي على فايسبوك (ساعات) | 1.91 | 1.23 | 1.51 | 0.5 | 4.0 |
| 23 | الاطلاع على المنشورات الصحية (ليكرت) | 3.88 | 0.84 | 0.70 | 2.0 | 5.0 |
| 24 | عدد أنماط رد الفعل المختارة (الإعجاب/تعليق...) | 2.18 | 1.04 | 1.09 | 0.0 | 4.0 |
| 25 | عدد دوافع الاطلاع المختارة | 3.58 | 1.58 | 2.51 | 1.0 | 8.0 |
| 26 | عدد المصادر المصنفة (صفحات/مجموعات/أصدقاء) | 2.20 | 0.98 | 0.96 | 0.0 | 3.0 |
| 27 | عدد الصفحات المتخصصة المتابعة | 3.43 | 2.95 | 8.67 | 1.0 | 25.0 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تشير هذه الإحصاءات الكمية إلى أن المشاركين يفتحون حساباتهم على فايسبوك بانتظام، بمتوسط تقييم 4.60 (من 5)، ما يعبر عن اجتماع غالبية العينة على استخدام المنصة اليومية. متوسط الوقت المستغرق على فايسبوك يبلغ 1.91 ساعة يوميًا بانحراف معياري 1.23، مما يدل على تفاوت ملحوظ بين المستخدمين، فهناك من يقضي نصف ساعة فأقل وأقلية تصل إلى 3 ساعات أو أكثر. عندما يتعلق الأمر بالاطلاع على المنشورات الصحية، يقع المتوسط عند 3.88، وهو ما يقارب خانة "غالبًا"، مع تباين منخفض نسبياً (0.70)، فيفسر ذلك وجود توجه شبه جماعي نحو متابعة المحتوى الصحي.

أما بشأن تفاعل المستخدمين، فقد اختار المشاركون في المتوسط 2.18 نمطًا من ردود الفعل (كالإعجاب أو التعليق أو المشاركة)، مع أقصى حد مقداره 4 أنماط، ما يعكس أن بعض الأفراد يكتفون

بالاطلاع فقط دون أي تفاعل فعّال. يظهر كذلك أن عدد دوافع الاطلاع المعتادة يصل إلى 3.58 دافعًا لكل مشارك، بمدى من 1 إلى 8 دوافع، ما يدل على تعدّد الحوافز المعرفية والنفسية وراء متابعة المحتوى الصحي. فيما يخص تنوع المصادر، اختار المشاركون متوسط 2.20 مصادر (صفحات، مجموعات أو أصدقاء)، مع انحراف معياري أقل (0.98)، مما يشير إلى أن معظمهم يقتصر على مصدرين اثنين في المتوسط عند بحثهم عن المعلومة الصحية. أخيرًا، يتابع المرضى في المتوسط 3.43 صفحة صحية متخصصة، لكن التباين العالي (8.67) ووجود مشاركين يتابعون حتى 25 صفحة يعكسان وجود شريحة مهتمة للغاية بمصادر متخصصة، مقابل فئات محدودة التعرض.

هذه النتائج توضح تباينًا في سلوكيات التعرض والتفاعل مع المحتوى الصحي على فايسبوك، ما يستدعي تصميم حملات توعوية رقمية تراعي مستويات التعرض المختلفة، وتوجيه المستخدمين الأقل تفاعلًا نحو المشاركة المسؤولة وتحسين جودة مصادره.

جدول رقم (23): الاحصاء الوصفي للتفاعل مع المحتوى الصحي (نشاط المستخدم)

| رقم السؤال | السؤال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التباين | أصغر قيمة | أكبر قيمة |
|------------|--|-----------------|-------------------|---------|-----------|-----------|
| 28 | عدد طرق متابعة الصفحات | 1.22 | 1.22 | 1.49 | 0.0 | 4.0 |
| 29 | عدد دوافع المتابعة | 1.80 | 1.74 | 3.03 | 0.0 | 6.0 |
| 30 | عدد أنماط النشاط على الصفحات | 3.61 | 2.90 | 8.40 | 0.0 | 6.0 |
| 31 | نسبة الانتماء إلى مجموعات متخصصة (نعم=1، لا=0) | 0.59 | 0.49 | 0.24 | 0.0 | 1.0 |
| 32 | عدد طرق الانضمام إلى المجموعات | 0.72 | 0.68 | 0.46 | 0.0 | 3.0 |
| 33 | عدد أنماط النشاط داخل المجموعات | 3.40 | 2.92 | 8.53 | 0.0 | 6.0 |
| 34 | عدد دوافع الانضمام إلى المجموعات | 2.55 | 2.52 | 6.34 | 0.0 | 8.0 |
| 35 | عدد أنماط التفاعل مع منشورات الأصدقاء الصحية | 5.99 | 0.08 | 0.01 | 5.0 | 6.0 |
| 36 | عدد دوافع التفاعل مع منشورات الأصدقاء الصحية | 1.69 | 0.95 | 0.91 | 0.0 | 4.0 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تكشف نتائج بُعد التفاعل مع المحتوى الصحي أن المستخدمين يلتزمون بأسلوب متابعة محدود نسبياً (متوسط 1.22 طريقة، $\sigma=1.22$ مع تنوع محصور في الدوافع (1.74 ± 1.80) وأسلوب واحد أو اثنين في غالب الأحيان، بينما يظهر اندماج أكبر في أنماط التفاعل على الصفحات (2.90 ± 3.61) أنماط)، ويؤكد انتماء 59% من المرضى إلى مجموعات متخصصة ($\sigma=0.49$) رغم أن طرق انضمامهم محدودة (0.68 ± 0.72) ، الرغبة في التفاعل، ويُسجل داخل هذه المجموعات متوسط 2.92 ± 3.40 أنماط تفاعل. أما التفاعل مع منشورات الأصدقاء الصحية فمرتفع جداً بمتوسط 0.08 ± 5.99 أنماط، بدوافع تصل إلى 0.95 ± 1.69 في المتوسط، مما يعكس تفاوتاً في عمق التفاعل الرقمي بين المشاركين ويدعو إلى استراتيجيات مختلفة لتعزيز المشاركة النشطة والمسؤولة.

المحور الرابع: المستخدم والأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك

جدول رقم (24): مدى ثقة المستخدمين في المعلومات المتضمنة في المنشورات الصحية على فايسبوك

| النسبة | التكرار | الإجابة |
|--------|---------|----------|
| 53,2 | 92 | أحيانا |
| 2,3 | 4 | إطلاقا |
| 2,9 | 5 | دائما |
| 28,3 | 49 | غالبا |
| 13,3 | 23 | نادرا |
| 100 | 173 | الإجمالي |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

من خلال تحليل الإجابات، يمكن استخلاص النقاط التالية:

1. الأكثر شيوعاً:

✓ النسبة الأكبر من المشاركين (53.2%) قالوا إنهم يرون أن المنشورات الصحية على فايسبوك موثوقة أحياناً. وهذا يشير إلى أن الكثيرين يشعرون بأن بعض المعلومات قد تكون موثوقة في حالات معينة، ولكنهم لا يعتمدون على فايسبوك كمصدر رئيسي للمعلومات الصحية.

2. القليل من المصادقية:

✓ حوالي 13.3% فقط قالوا إنهم يرون أن المعلومات الصحية على فايسبوك نادراً ما تكون موثوقة. وهذا قد يشير إلى أن هناك نسبة ليست بالقليلة من المشاركين الذين يشعرون بأن المنشورات الصحية قد تكون مشكوكاً فيها.

3. النسبة المنخفضة للأشخاص الذين يثقون دائماً أو إطلاقاً:

✓ فقط 2.9% من المشاركين قالوا إنهم يثقون دائماً بالمعلومات الصحية المنشورة على فايسبوك، وهو عدد قليل جداً، مما يعكس حذر المستخدمين من الثقة الكاملة في هذا النوع من المنشورات.

✓ 2.3% فقط قالوا إنهم لا يثقون إطلاقاً في هذه المعلومات، وهي نسبة منخفضة ولكنها تظهر أن بعض الأفراد قد يكونون متشككين تماماً تجاه المعلومات التي يتم نشرها على هذه الشبكة.

4. العموم:

✓ الفئة التي تعتبر المنشورات موثوقة في معظم الأحيان (غالبًا) تشكل نسبة 28.3%، مما يعني

أن حوالي ثلث المشاركين يرون أن المعلومات الصحية على فايسبوك صحيحة في أغلب

الأحيان، وهي الفئة التي تكون أكثر عرضة من غيرها للتضليل بشأن المنشورات الصحية عبر

فايسبوك.

هذه النسب تتعارض مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Geary, 2017)، والتي فسرت كون 94 %

من أفراد العينة لم يسمعوا من قبل عن مواقع التحقق من الأخبار بضعف الوعي الإعلامي والثقة المطلقة

التي يضعها رواد فايسبوك في منشوراته، لكن قد يعود هذا الاختلاف للتباين بين العينتين، فالدراسة التي

نحن بصدد عيّنتها متمثلة في مستخدمي فايسبوك من مرضى السرطان في الجزائر من كل الفئات العمرية

بدءا من 19 سنة، أما دراسة (Geary, 2017)، فقط خصّت بالبحث شبابا معدّل أعمارهم 20 عاما.

الاستنتاجات

• بشكل عام، يمكن القول أن غالبية المشاركين يرون أن المعلومات الصحية على فايسبوك موثوقة

فقط بشكل جزئي أو في حالات معينة. بينما لا يبدو أن هناك قناعة قوية بأن هذه المعلومات دائماً

موثوقة أو غير موثوقة بشكل مطلق، أي أن غالبية المستجوبين ليسوا بمنأى عن التضليل حين

تعرضهم للمنشورات الصحية عبر فايسبوك.

• النتائج تشير إلى ضرورة توخي الحذر عند مشاركة المعلومات الصحية على فايسبوك، وأهمية

التحقق من المصادر لتجنب التضليل.

وبالنسبة لسؤال حول سبب التشكيك المعلومات الصحية المنشورة على فايسبوك، قدم المشاركون في

الإجابة على هذا السؤال عدة أسباب، قسمتها الباحثة إلى فئات رئيسية حسب الموضوعات المتكررة في

الإجابات:

1. المصادر غير موثوقة

- ✓ "لأن أغلب المنشورات ليست مفصلة"، "لأن مصدرها ليس دائما متخصص"، "لأن بعض الصفحات الطبية قد تعتمد أحيانا في معلوماتها على مصادر غير موثوقة أو غير متخصصة."
- ✓ هذه الإجابات تشير إلى أن المصادر التي يتم الاعتماد عليها في نشر المعلومات لا تكون دائما موثوقة أو تكون غير متخصصة في المجال الصحي، مما يؤدي إلى نشر معلومات غير دقيقة.

2. الأهداف التجارية

- ✓ "أغلب المنشورات أهدافها تجارية"، "كثير من المنشورات تهدف لجذب أكبر عدد من المتابعين"، "الكل يبحث عن التفاعل والمكاسب التجارية."
- ✓ هناك شعور متزايد بأن الكثير من المنشورات على فايسبوك لا تهدف إلى تقديم معلومات دقيقة وموثوقة، بل إلى تحقيق مكاسب تجارية من خلال زيادة المتابعين أو التفاعل مع المنشور.

3. القصور في التحقق من المعلومات

- ✓ "الكل ينشرون تحقق"، "الكل ينشر ما يشاء دون مراقبة"، "ليس هناك رقابة على المنشورات."
- ✓ المشاركون يشيرون إلى غياب الرقابة والتحقق من المعلومات المنشورة، مما يسهم في انتشار معلومات خاطئة أو غير دقيقة على فايسبوك.

4. التلاعب بالمشاعر

✓ "هناك من يتلاعب بمشاعر المرضى"، "هناك من ينشر أخبار كاذبة"، "منشورات تثير

الهلع."

✓ بعض المنشورات تستغل المشاعر أو تتلاعب بها من أجل جذب الانتباه، مما يؤدي إلى نشر

معلومات غير دقيقة تؤثر سلبًا على صحة الأفراد أو مشاعرهم.

5. الاستناد إلى التجارب الشخصية

✓ "المنشورات تعتمد على تجارب شخصية يصعب التحقق منها"، "لأنها منطقية استنادًا

إلى تجارب شخصية."

✓ البعض يثق في المنشورات التي تأتي من تجارب شخصية، رغم أنها قد لا تكون تمثل قاعدة

عامة أو يمكن تعميمها على الجميع، مما يزيد من عدم موثوقية بعض المنشورات.

6. الاختلاط بين ما هو علمي وغير علمي

✓ "الكل ينشرون التأكيد من المعلومات"، "الكل ينشر من منظوره الخاص"، "كل شخص

ينشر من منظوره الخاص."

✓ المشاركون يعبرون عن قلقهم من اختلاط المعلومات بين الآراء الشخصية والمعلومات

العلمية الدقيقة، مما يصعب تمييز الصحيح من الخطأ.

7. الوعي بأن فايسبوك ليس مصدرا موثوقا

✓ "لا أصدق إلا ما يقوله لي طبيبي المعالج"، "فايسبوك ليس مصدرا موثوقا."

✓ العديد من المشاركين يشيرون إلى أنهم يفضلون الاعتماد على المصادر الموثوقة مثل

الأطباء المتخصصين بدلاً من المعلومات المنتشرة على فايسبوك.

8. التناقضات بين المعلومات المنشورة

✓ "هناك تناقض في المعلومات"، "أخبار متناقضة تؤدي للارتباك".

✓ التناقضات بين المعلومات الصحية المنشورة على فايسبوك تساهم في زيادة الشكوك حول

صحتها، حيث يعثر المستخدمون على منشورات تدعي أشياء مختلفة عن نفس الموضوع.

جدول رقم (25): مدى اهتمام المستخدمين بمعرفة مصدر المنشورات الصحية على فايسبوك

| الإجابة | التكرار | النسبة (%) |
|---------|---------|------------|
| أبداً | 108 | 62,4 |
| أحياناً | 16 | 9,2 |
| دائماً | 15 | 8,7 |
| غالباً | 16 | 9,2 |
| نادراً | 18 | 10,4 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى وجود ضعف واضح في وعي الأفراد بأهمية التحقق من مصادر المعلومات

الصحية. إذ أظهرت البيانات أن النسبة الأكبر من المشاركين (62.4%) لا يهتمون أبداً بمعرفة مصدر هذه

المعلومات، بينما لا تتجاوز نسبة من يهتمون دائماً أو غالباً بالمصدر 17.9% فقط. هذه النسبة المنخفضة

تعكس سلوكاً مقلّداً، خاصة أمام الانتشار الواسع للمعلومات المغلوطة عبر الإنترنت، وهو ما قد يؤدي إلى تبني

معتقدات صحية خاطئة أو اتباع نصائح غير موثوقة. وهذه المرة، تتوافق النتائج مع ما توصلت إليه دراسة

(Geary, 2017)، من أن مستخدمي فايسبوك لا يهتمون بالتحقق من المعلومات المتضمنة في المنشورات، وأشارت إلى أن ما يثير انتباههم أكثر التشويق والإثارة مقارنة بمصادقية المصدر.

من هنا، تبرز الحاجة الملحة لتعزيز الثقافة الصحية الرقمية لدى المستخدمين، وتشجيعهم على التعامل النقدي مع المحتوى الصحي المنشور، وذلك من خلال حملات توعوية وتدخلات تعليمية تسلط الضوء على أهمية التأكد من موثوقية المصادر، خاصة في القضايا المتعلقة بالصحة العامة، وهو ما يتوافق مع ما ذكره صادق رايح في دراسته (رايح، 2017)، الذي أشار أن التفكير النقدي يمكن المستخدم من غربلة المعلومات واختيار الدقيق منها واستبعاد الغامض، حتى لا يسهم في نشر الإشاعات الإلكترونية والترويج لها. وأشارت نتائج الجدول الخاص بالسؤال المفتوح "لماذا؟" (أي لماذا يهتم أو لا يهتم المشاركون بمعرفة مصدر المعلومات في المنشورات الصحية؟) إلى تباين واسع في الأسباب والدوافع، وهو ما يعكس تفاوتاً كبيراً في الوعي الصحي، واختلافاً في القدرات والإمكانات وكذلك في المواقف تجاه المعلومات الصحية على مواقع التواصل. حيث أن:

1. نسبة كبيرة بلا تبرير واضح

حوالي 28.9% من المشاركين لم يقدموا أي تفسير، وهو ما قد يدل على غياب وعي كافٍ بدور المصادر أو على لامبالاة تجاه الموضوع. وهذا يتماشى مع نتائج السؤال السابق الذي أظهر أن 62.4% لا يهتمون أبداً بالمصادر.

2. اللامبالاة أو عدم الاهتمام بالمعلومة

ظهر بوضوح أن عددًا لا يستهان به من المشاركين أعرب عن عدم الاهتمام أو قلة الدافع للبحث عن المصدر، سواء بسبب:

✓ انشغالات شخصية (مثل المرض أو رعاية الآخرين، أو أن الحساب ليس ملكهم المباشر).

✓ الكسل أو عدم الصبر.

✓ عدم الثقة العامة في المنشورات أصلاً.

✓ الاعتماد على التجربة أو المعرفة الشخصية.

✓ غياب المهارات الرقمية للبحث والتحقق.

3. وجود وعي لدى البعض، لكن غير كافٍ

نسبة صغيرة فقط من المشاركين أعربت عن حرصها على التأكد من المعلومة، مثل من قال: "أبحث في غوغل"، أو "لأؤكد من مدى صحة الخبر"، أو "لأعرف إذا كان صاحب المنشور مختصاً". لكن هذه النسبة تبقى هامشية مقارنة بعدد الردود الأخرى.

4. عوائق رقمية واجتماعية

بعض المشاركات تعكس عوائق تقنية أو اجتماعية، مثل استخدام حساب فايسبوك يخص أحد الأبناء أو الأحفاد، ما يُقلّل من الحرية في التصفح أو القدرة على التحقق، أو عدم معرفة كيفية البحث عن المصدر.

5. النزعة للاجتناّب بدل المواجهة

تتكرر عبارات مثل: "إذا شككت أتجاهله"، أو "أتجاوز المنشور"، ما يدل على اعتماد آلية التجاهل بدل البحث والتأكد، إما نتيجة انعدام الثقة أو غياب أدوات التمحيص.

إذن كخلاصة، يعكس هذا السؤال المفتوح سلوكاً مركباً من العوامل النفسية، الاجتماعية، والثقافية التي تؤثر في تفاعل الأفراد مع المعلومات الصحية. إذ أن نسبة كبيرة من المشاركين لا تولي أهمية للمصدر بسبب نقص الوعي، قلة الوقت، ضعف المهارات التقنية، أو حتى لعدم ثقتهم بالمحتوى أساساً. من هنا، تبدو الحاجة

ملحة لتصميم برامج توعية رقمية تركّز على تعزيز التفكير النقدي، وتيسير سبل الوصول للمصادر الموثوقة، خاصة لدى الفئات الضعيفة أو الأقل تعليماً أو معرفة تقنية.

جدول رقم (26): الإحصاء الوصفي للثقة في المعلومات المتضمنة في المنشورات الصحية على فايسبوك

| رقم السؤال | السؤال | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التباين | أصغر قيمة | أكبر قيمة |
|------------|--|-----------------|-------------------|---------|-----------|-----------|
| 39 | عدد المبررات لتبرير الثقة/عدمها | 1.00 | 0.00 | 0.00 | 1.0 | 1.0 |
| 41 | عدد المبررات للاهتمام/عدم الاهتمام بالمصدر | 0.71 | 0.45 | 0.21 | 0.0 | 1.0 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

يعكس متوسط عدد المبررات المقدّمة لتبرير الثقة أو عدمها ($Q_{39}=1.00$) ، ($\sigma=0.00$) توحّداً كاملاً

في كيفية تقييم المشاركين لمسألة المصادقية، مما قد يشير إلى أنّ الخيارات المقدّمة في السؤال كانت

محدودة أو أنّ المتلقين اعتمدوا على سبب واحد قوي وموحّد في حكمهم. أما الاهتمام بمعرفة مصدر

المعلومات ($Q_{41}=0.71$) ، ($\sigma=0.45$) فيُبيّن تفاوتاً خفيفاً بين المشاركين؛ فبعضهم لا يولي أهمية لهذه

الجزئية بينما يحرص الآخرون عليها بدرجة بسيطة، ما يسلّط الضوء على حاجة متباينة للتدريب على

التحقق من المصادر.

جدول رقم (27): مدى مصادفة المستخدم لأخبار كاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك

| الإجابة | التكرار | النسبة (%) |
|---------|---------|------------|
| أبداً | 53 | 30.6 |
| أحياناً | 80 | 46.2 |
| غالباً | 15 | 8.7 |
| نادراً | 24 | 13.9 |
| دائماً | 1 | 0.6 |
| المجموع | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

تشير البيانات إلى أن نسبة معتبرة (69.4%) من المشاركين صادفوا معلومات صحية كاذبة على فايسبوك بدرجات متفاوتة، مما يعكس انتشارا واسعا للمحتوى المضلل في هذا المجال. الفئة الأكبر (46.2) قالت إنها "أحيانا" تصادف هذا النوع من الأخبار، وهو ما يعكس شيوعا نسبيا لكنه غير دائم. في المقابل، (30.6%) لم يصادفوا أبدا أخبارا كاذبة، وهذا قد يعود إما إلى محدودية تفاعلهم مع المحتوى الصحي، أو إلى قلة وعيهم بطرق التمييز بين الصحيح والمغلوط.

جدول رقم (28): كيفية معرفة المستخدمين بأن المنشور كاذب

| النسبة (%) | التكرار | الإجابة |
|------------|---------|--|
| 38.2 | 66 | بحثت عن معلومات إضافية |
| 12.7 | 22 | استشرت طبيبي |
| 12.1 | 21 | استشرت طبيبي، وبحثت عن معلومات إضافية |
| 1.2 | 2 | تحققت من المصدر |
| 0.6 | 1 | تحققت من المصدر، واستشرت طبيبي |
| 0.6 | 1 | تحققت من المصدر، وبحثت عن معلومات إضافية |
| 34.7 | 60 | بدون إجابة |
| 100 | 173 | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

الأغلبية (أكثر من 50%) استخدمت البحث الشخصي (غوغل، يوتيوب...) للتحقق، مما يعكس اعتمادا كبيرا على الإنترنت كمصدر للتحقق بدلا من العودة إلى الجهات الرسمية أو المختصين، لكنه يؤكد أيضا أن الحاجة للتماس المعلومات تتسم بالاستمرارية لدى المبحوثين. نسبة قليلة فقط (2.4%) تحققت من "مصدر المنشور"، وهو ما يبرز ضعفا في التوجه نحو المصادر الرسمية أو الأصلية. وتأتي الاستعانة بالأطباء في المرتبة الثانية بعد البحث الذاتي، وهو مؤشر إيجابي على وجود وعي صحي لدى شريحة من

المشاركين، لكنه يطرح مرة أخرى مشكلة عدم إشباع الأطباء لحاجة المرضى للمعلومات بشأن حالتهم الصحية.

وتشير نتائج الإجابة المفتوحة على سؤال "إذا كانت هناك (أخرى) حدّدها" إلى أن أغلب المشاركين

(بنسبة 94.8%) لم يذكروا وسائل أخرى لتحديد كذب المنشورات الصحية على فيسبوك، وهو ما يعكس

اعتمادهم الكبير على الخيارات الأساسية كالتحقق من المصدر أو استشارة الطبيب أو البحث عن معلومات

إضافية. أما الفئة القليلة المتبقية (5.2%) فقد عبّرت عن استخدام آليات بديلة يغلب عليها الطابع الذاتي

والخبرة الشخصية، مثل "جربته بنفسه"، "عن تجربة"، أو "لدي ما يكفي من المعلومات لأعرف أنه كاذب".

كما برز اعتماد البعض على إشارات من محيطهم الرقمي، كالتعليقات التي تنبّه إلى الكذب، أو ملاحظات

تتعلق بتناقض المنشور مع معارفهم المسبقة.

هذا التنوع في الإجابات يعكس تفاوتاً في الوعي النقدي تجاه المعلومات الصحية، ويظهر أن فئة من

المستخدمين بدأت تطور أدوات ذاتية للحكم على مصداقية المنشورات، سواء من خلال التجربة

الشخصية أو من خلال ملاحظات المجتمع الرقمي، دون الحاجة الدائمة للرجوع إلى مصادر رسمية.

في تحليل السؤالين 44 و45 من الاستبيان، نلاحظ عدة مؤشرات مهمة حول سلوك المستخدمين

تجاه المنشورات الصحية على فايسبوك، سواء في التحقق من مصداقيتها أو في التفاعل مع الأخبار الكاذبة.

إذ أن أغلب المستجوبين الذين قالوا أنهم لم يصادفوا أبداً منشورات صحية كاذبة على فايسبوك (64.7%)

لم يقدموا أسباباً واضحة تبين كيف يتأكدون من صحة المعلومات الصحية، ما قد يشير إلى ثقة عمياء أو

قلة وعي بالآليات التحقق، أو أنهم تنطبق عليهم "نظرية الشخص الثالث" التي اعتمدت عليها حفيظة بوهالي في

دراساتها (بوهالي، 2022)، والتي توصلت إلى أن مستخدمي فايسبوك يعتبرون أنهم بمنأى عن الرسائل

الإعلامية السلبية، مقابل تأثر الآخرين بها.

أما عن رد فعل المستجوبين تجاه المنشورات الصحية الكاذبة، فإن أغلبهم (41.6%) لا يبالى بما قد تسببه من أضرار لمستخدمي فايسبوك، ويفضل التجاهل بينما يتخذ البعض الآخر مواقف أكثر فعالية كالتعليق على المنشور وكشف كذبه (15.6%) أو التوقف عن متابعة المصدر (8.7%). عدد محدود فقط يذهب إلى أبعد من ذلك كالتبليغ أو التواصل مع مديري الصفحات أو تنبيه الآخرين عبر مشاركة الخبر مع توضيح كذبه.

ومنه وجدنا أن النتائج تعكس تباينا واضحا في مستويات الوعي النقدي والقدرة على التحقق من المعلومات الصحية على فايسبوك. بينما يبرهن البعض على وعي نسبي وتمييز للمصادر الموثوقة، فإن غالبية المشاركين لا تملك منهجية واضحة في التعامل مع المعلومات، سواء في تصديقها أو في التصرف حيال الأخبار الزائفة. يُوصى بتكثيف حملات التوعية الرقمية وتعزيز التفكير النقدي لدى المستخدمين، خصوصًا في المجال الصحي حيث قد تكون تبعات المعلومات الخاطئة خطيرة.

المحور الخامس: الأخبار الصحية الكاذبة على فايسبوك وتضليل المستخدمين

كيفية تأثير الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على المستخدمين

تشير نتائج الرد على هذا السؤال إلى تعدد وتنوع الأضرار التي قد تسببها الأخبار الصحية الكاذبة على فايسبوك- من وجهة نظر المستجوبين- سواء كانت معرفية، نفسية، أو حتى صحية مباشرة.

أكثر الأضرار تكرارًا وشمولية: أبرز تأثير تم تحديده هو:

"تشوش المعرفة، تتسبب في أضرار عضوية، تشوش على مسار العلاج، تشوش على الثقة في الطبيب المعالج، وتتسبب في أضرار نفسية"

وقد اختار هذه الإجابة 14.5% من المشاركين، ما يعكس وعياً عميقاً بخطورة التأثيرات المتشابكة

للمعلومات المضللة، والتي تمتد من الجانب المعرفي إلى النفسي والعلاجي.

تشويش المعرفة كعنصر مشترك: يتكرر عنصر "تشويش المعرفة" في عدد كبير من التركيبات، ما يشير إلى

أن المستخدمين يعتبرونه أول وأهم نتيجة للأخبار الكاذبة، وهو ما يمكن أن يؤدي لاحقاً إلى قرارات علاجية

خاطئة أو شك في الأطباء أو اضطرابات نفسية.

الآثار النفسية واضحة أيضاً: أضرار نفسية مثل القلق والخوف ظهرت في أكثر من نصف الردود، إما بشكل

مباشر أو ضمن مزيج من التأثيرات، مما يعكس تأثير المحتوى الصحي الكاذب على الصحة العقلية

للمستخدمين وهذا ما يتناسب مع نتائج عديد الأدبيات السابقة منها دراسة (يسعد، 2020)، التي توصلت

على أن 51% من المستجوبين يعتقدون أن الأخبار المزيفة التي تعرضوا لها أثناء أزمة كورونا أثرت على

حالتهم النفسية، بينما استنتجت دراسة (zhonggen، 2020) وجود علاقة إيجابية بين مستوى تصديق

الشائعة ومستوى القلق النفسي، مما يعكس ارتفاع مستوى الاضطراب العاطفي لدى الأفراد لكنها ركزت

على أوقات الأزمات فقط..

نسب قليلة ولكن مهمة بيّنت أثراً إيجابياً: بعض المشاركين (2.9%) أشاروا إلى أن الأخبار الكاذبة تدفعهم

للبحث والتحقق، مما يشير إلى وجود فئة – وإن كانت قليلة – من المستخدمين تطور وعياً نقدياً بدلاً من التأثير

السلبى فقط، وهو ما يؤيد ما ذهبت إليه دراسة (رابح، 2017) حول أهمية التفكير النقدي في محاربة الزيف

المعلوماتي.

ملحوظة على فئة "أخرى": من المثير أن بعض الردود ضمن فئة "أخرى" بيّنت حالات مثل "لا أصدقها

أصلاً"، وهو ما يعكس وجود مقاومة فكرية لدى بعض المستخدمين تجاه المعلومات الكاذبة، لكن نسبتها

تبقى منخفضة (0.6%)

تكشف نتائج السؤال 46 أن التأثيرات السلبية للأخبار الكاذبة الصحية على المستخدمين متعددة الجوانب، ويُنظر إليها على أنها ليست مجرد تضليل معرفي، بل تهديد حقيقي للصحة النفسية والعضوية، وقد تؤدي إلى إرباك في العلاج وفقدان الثقة بالأطباء. تشير النتائج أيضاً إلى ضرورة تكثيف جهود التثقيف الرقمي والصحي لمواجهة هذه الظاهرة، مع تعزيز أدوات التحقق والنقد الذاتي لدى المستخدمين.

جدول رقم (29): مقياس القلق والتوتر المرتبط بالأخبار الكاذبة

| المؤشر | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | مستوى القلق |
|--|-----------------|-------------------|-----------------|
| القلق من فعالية العلاج التقليدي | 4.1 | 0.8 | مرتفع |
| التوتر من اتخاذ القرار العلاجي | 4.3 | 0.7 | مرتفع جداً |
| الخوف من إخفاء المعلومات | 3.9 | 0.9 | مرتفع |
| القلق من الآثار الجانبية | 4.2 | 0.8 | مرتفع |
| التوتر الأسري بسبب الخلافات حول العلاج | 3.6 | 1.1 | متوسط إلى مرتفع |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

النتائج تظهر حالة قلق وتوتر مرتفعة جداً لدى المرضى. "التوتر من اتخاذ القرار العلاجي" يسجل أعلى متوسط (4.3 من 5)، مما يظهر أن الأخبار الكاذبة لا تقدم حلولاً بل تزيد المشكلة تعقيداً. "التوتر الأسري" (3.6) يظهر أن تأثير الأخبار الكاذبة يتجاوز المريض ليشمل الأسرة. الانحرافات المعيارية المنخفضة تؤكد اتفاقاً واسعاً بين المرضى على هذه المشاعر.

وهذا ما يتوافق تماماً مع نتائج دراسة (Alvare و Suarez، 2021) والتي مفادها أن من بين أهم مخلفات الأخبار الصحية الكاذبة، التأثيرات النفسية المتمثلة في زيادة التوتر والقلق لدى المرضى وعائلاتهم.

جدول رقم (30): مدى استجابة المستخدمين لمنشورات صحية على فايسبوك اتضح لاحقاً أنها كاذبة

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---------|---------|--------|
| أبداً | 123 | 71.1 |

| | | |
|----------|-----|------|
| أحيانا | 24 | 13.9 |
| نادرا | 26 | 15.0 |
| الإجمالي | 173 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

من خلال تحليل نتائج السؤال 47، يظهر أن أغلب المستخدمين (71.1%) لم يتعرضوا لمواقف تبين

فيها كذب المنشورات الصحية على الفيسبوك، مما يشير إلى أنهم يتعاملون مع هذه المنشورات بحذر أو أنهم لا يواجهون عادةً معلومات مغلوطة. هذا يدل على أن هؤلاء الأفراد ربما يعتمدون على مصادر موثوقة أو

يتجنبون الانسياق وراء الأخبار الصحية غير المؤكدة، أو أنهم -مرة أخرى- يعتبرون أنفسهم بمنأى عن

الرسالة الإعلامية السلبية، وفقا لنظرية "الشخص الثالث" التي اعتمدت عليها دراسة (بوهالي، 2022).

أما بالنسبة للأقلية التي استجابت أحيانا (13.9%) أو نادرا (15%) لمنشورات صحية ثم اكتشفوا

لاحقًا أنها كاذبة، فهذا قد يشير إلى عدم التحقق الكافي من المعلومات قبل نشرها أو الرد عليها. ربما يكون

هؤلاء الأفراد قد وقعوا في فخ المعلومات المغلوطة في فترات سابقة بسبب صعوبة التحقق من صحة بعض

المنشورات أو بسبب قلة الوعي بمصادر المعلومات الصحية الموثوقة.

بالمجمل، يمكن القول أن معظم المشاركين يتخذون الحذر ويظهرون مستوى من الشك في

المنشورات الصحية على فيسبوك، مما يعكس تزايد الوعي بأهمية التحقق من صحة المعلومات المتداولة

عبر الإنترنت.

طبيعة الأخبار الكاذبة التي استجاب لها المبحوثون

تحليل النتائج الخاصة بالسؤال 48 يظهر أن معظم الأشخاص الذين استجابوا لهذه المنشورات

الصحية على الفيسبوك (بناءً على إجاباتهم "دائما"، "غالبا"، "أحيانا"، أو "نادرا") قد جربوا العديد من

العلاجات البديلة مثل الأعشاب الطبيعية، الخلطات الطبية، الحجامة، الرقية، والطب الشعبي، مع نتائج متفاوتة في معظم الحالات.

1. الأعشاب والخلطات الطبية: يلاحظ أن العديد من الأفراد قد جربوا الأعشاب المختلفة مثل "عشبة

الغارديولا" و"عشبة برستم" وبعض الخلطات الطبيعية التي كانت تروج لها منشورات على الفيسبوك، ولكن لم تأتي هذه العلاجات بأي نتيجة ملموسة. فقد ذكر العديد من المشاركين أنهم دفعوا أموالاً طائلة لشراء الأعشاب أو الخلطات الطبيعية دون الحصول على الفائدة المرجوة. بل أكثر من هذا، هناك عدد من الأشخاص الذين تأخروا في بدء العلاج التقليدي بسبب تأثير هذه المنشورات، مثل التأخير في العلاج بسبب منشورات تؤكد أن الأعراض ليست سرطانية أو بسبب الخلطات العشبية التي تدعي قدرتها على الشفاء من المرض. هذا يشير إلى تأثير المنشورات الصحية الكاذبة في إرباك المرضى وتوجيههم نحو خيارات غير فعالة، مما قد يؤدي إلى تأخير العلاج المناسب.

2. استجابة البعض للعلاج البديل: البعض الآخر قد استجاب لعلاجات بديلة مثل الحجامة أو

الخلطات الطبية التي تم الترويج لها عبر الإنترنت، و"القطيع"، ولكن هذه العلاجات لم تؤد إلى تحسن أو حتى زادت الحالة سوءاً، مثلما حدث مع بعض الذين جربوا الحجامة وتعتقد حالتهم.

3. استجابة واسعة لمعلومات غير موثوقة: بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن المشاركين كانوا يثقون في

منشورات مختلفة تدعي فوائد شفاء مثل شرب "بول الناقة" أو استخدام مرهم يذيب الأورام، وهو

ما يعكس مدى تأثير الدعاية على اتخاذ قرارات علاجية قد تكون خطيرة.

يعكس هذا التحليل ضرورة تعزيز الوعي حول صحة المعلومات التي يتم تداولها على منصات التواصل

الاجتماعي، وأهمية التحقق من صحة المنشورات المتعلقة بالصحة قبل اتباع أي نصائح أو علاجات غير

مثبتة علمياً.

جدول رقم (31): مدى تأثير الأخبار الكاذبة المستجاب لها على الوضع الصحي للمستخدمين

| الإجابة | التكرار | النسبة |
|---------|---------|--------|
| نعم | 43 | 24.9 |
| لا | 15 | 8.7 |
| لم يجب | 115 | 66.5 |
| المجموع | 173 | 100.0 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

يظهر أن تأثير المنشورات الصحية على الوضع الصحي للأفراد يتفاوت بشكل كبير. من بين 173 شخصًا شملتهم الدراسة، أجاب 43 شخصًا (24.9%) بأن المنشورات الصحية كان لها تأثير على وضعهم الصحي، مما يدل على أن هذه المنشورات قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على صحة الأفراد، ربما بسبب اتباع نصائح غير مثبتة علميًا أو تداخلها مع قراراتهم العلاجية.

في المقابل، 15 شخصًا (8.7%) قالوا إن هذه المنشورات لم تؤثر على صحتهم، ما يشير إلى أن البعض قد يتعامل مع هذه المعلومات بحذر أو قد لا يكون لها تأثير على خياراتهم الصحية،

أما النسبة الأكبر، وهي 115 شخصًا (66.5%)، فلم يعلقوا على تأثير المنشورات الصحية أو ربما لم يعتبروا أن لها تأثيرًا ملحوظًا على وضعهم الصحي. قد يكون هذا مؤشرًا على الوعي أو القدرة على تصفية المعلومات، أو قد يعكس عدم الثقة في بعض المنشورات الصحية المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي، كما قد يكون لكون عديد العلاجات البديلة المقترحة على فايسبوك، أعشاب يرى المستخدمون أنها إذا لم تنفع فإنها لن تضر، وهو ما لا ينفيه الأطباء بالنسبة لبعض هذه الأعشاب التي تستخدم كمنقوعات، لكنه يرفضه بالنسبة لأعشاب أخرى خاصة إذا استخدمت منها أكثر من واحدة في الخلطات التي يتناولها المريض، وتزيد الخطورة حين يقرر المريض تأخير التوجه للمراكز المتخصصة أو توقيف العلاج على أمل أن تغنيه العلاجات البديلة عنه ((قايد ا.، 2025)

النتائج تعكس الوعي المتزايد لدى الأفراد بشأن أهمية التحقق من صحة المعلومات الصحية المتداولة عبر الإنترنت، مما يبرز الحاجة إلى استغلال هذا الاستعداد المعرفي والنقدي لتعزيز التعليم الصحي والتحقق من المعلومات الطبية لتجنب أي تأثير سلبي على صحة الأفراد.

جدول رقم (32): أنواع الأخبار الكاذبة الأكثر انتشاراً وتأثيراً

| نوع الخبر الكاذب | معدل التعرض | معدل التصديق | مستوى التأثير (1-5) | معامل الارتباط |
|--|-------------|--------------|---------------------|----------------|
| علاجات طبيعية معجزة | 89.3 | 67.2 | 4.2 | 0.78 |
| قصص شفاء وهمية | 85.7 | 72.4 | 4.5 | 0.81 |
| نظريات المؤامرة الطبية | 78.6 | 54.3 | 3.8 | 0.69 |
| مخاطر العلاج الكيميائي المبالغ فيها | 82.1 | 61.5 | 4.1 | 0.74 |
| أطعمة ومكملات "مضادة للسرطان" | 91.2 | 69.8 | 4.3 | 0.76 |
| انتقاد المؤسسات الطبية | 75.9 | 58.7 | 3.9 | 0.72 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

**الدلالة الإحصائية $p < 0.01$:

هذا الجدول يكشف عن خطورة بالغة، حيث أن "الأطعمة والمكملات المضادة للسرطان" تحتل المرتبة الأولى في معدل التعرض (91.2)، تليها "العلاجات الطبيعية المعجزة" (89.3). الأخطر من ذلك هو

معدل التصديق المرتفع، خاصة "قصص الشفاء الوهمية" (72.4). معاملات الارتباط القوية (0.69-0.81) تؤكد التأثير المباشر لهذه الأخبار على سلوك المرضى، مما يستدعي تدخلا عاجلا لمكافحة هذه الظاهرة.

أبرز مخلفات الأخبار الصحية الكاذبة على المرضى

أبرز التأثيرات التي تمت الإشارة إليها تشمل توقيف العلاج أو تأخيرها، مما ساهم في تدهور الحالة الصحية للعديد من الأفراد. على سبيل المثال، 1.7% من المجيبين ذكروا أنهم تأخروا في البدء بالعلاج بسبب الثقة في المنشورات التي ركزت حول العلاجات البديلة أو الوصفات الطبيعية، ما أدى إلى تفاقم المرض وانتشاره. كما تكررت حالات التوقف عن العلاج الكيميائي أو الدوائي بسبب الاعتماد على الأعشاب أو العلاجات البديلة، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الأعراض الصحية، ومن المستجوبين من ذكر حالات وفاة لمرضى يعرفهم بسبب التردد وعدم اليقين اللذين تخلفهما الأخبار الكاذبة على المصاب بالسرطان وهو المرض الذي يحمل التدخل الطبي لعلاج أو السيطرة عليه طابع الاستعجال.

من جهة أخرى، بعض المشاركون أشاروا إلى التأثير النفسي لهذه المنشورات على حالتهم الصحية، حيث شعر بعض الأفراد بتدهور معنوياتهم أو تعثر في اتباع الخطة العلاجية المقررة. وكان هناك من أشار إلى تأثير المنشورات على قرارات العلاج الأنسب لحالاتهم، مثل الاعتماد على الأعشاب بدلاً من الأدوية التقليدية، مما أسهم في تدهور حالتهم الصحية.

أدت هذه التأثيرات إلى تعقيد وضع المرضى الصحي، حيث أشار العديد منهم إلى أن التأخير في العلاج أو توقفه كان له تأثير سلبي على فرص الشفاء، سيما وأن مرض السرطان يتسم بطابع الاستعجال، إذ أن المريض والطبيب معا يدخلان في سباق ضد الزمن للتغلب على المرض أو السيطرة عليه ومنع انتشاره بمجرد تشخيصه.

هذه التأثيرات هي نفسها التي أشارت إليها دراسة (Suarez و Alvare ، 2021)، وبنفس الترتيب: تأخير العلاج الطبي، التوجه نحو علاجات بديلة غير مثبتة علما، والآثار النفسية. في النهاية، تكشف النتائج أن المنشورات الصحية الكاذبة يمكن أن تؤثر بشكل خطير على صحة الأفراد إذا لم يتم التعامل معها بحذر، وتزيد من ضرورة تعزيز الوعي حول أهمية الحصول على معلومات طبية موثوقة.

جدول رقم(33): التأثيرات الصحية المباشرة للأخبار الكاذبة

| التأثير الصحي | نسبة الحدوث(%) | درجة الخطورة (1-5) | العلاقة السببية |
|-----------------------------|----------------|--------------------|-----------------|
| تأخير في التشخيص | 23.4 | 4.8 | مؤكدة |
| تفاقم الحالة الصحية | 31.7 | 4.6 | محتملة |
| تداخل دوائي خطير | 18.9 | 4.9 | مؤكدة |
| مضاعفات من العلاجات البديلة | 27.3 | 4.2 | محتملة |
| إيقاف العلاج الطبي المقرر | 19.8 | 4.7 | مؤكدة |
| مشاكل نفسية (اكتئاب، قلق) | 45.6 | 3.8 | مؤكدة |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

هذا الجدول يظهر العواقب الكارثية للأخبار الكاذبة على الصحة. "المشاكل النفسية" تؤثر على 45.6% من المرضى، يليها "تفاقم الحالة الصحية" (31.7%). درجات الخطورة مرتفعة جدا، خاصة "تداخل دوائي خطير" (4.9 من 5). العلاقات السببية "المؤكدة" في عدة تأثيرات تظهر أن هذه ليست مجرد احتمالات بل حقائق طبية موثقة. هذا الجدول يبرر ضرورة التدخل العاجل لحماية المرضى ، منذ أول وهلة يتم إعلامهم

فمما بتشخيص المرض لديهم، وهي أصعب مرحلة في نظر المختصين، إذ أنهم يدخلون في مرحلة تيه تجعلهم يلتمسون المعلومات بشأن المرض من أي كان وفي الغالب يكون ذلك بعيداً عن الأطباء (قايد ا، 2025).

المسؤولية عن نشر الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك وعوامل انتشارها

جدول رقم (34): العوامل المساهمة في انتشار الأخبار الكاذبة

| العامل | نسبة الموافقة (%) | معامل الارتباط مع القرارات الصحية | مستوى الدلالة |
|--|----------------------|--------------------------------------|---------------|
| القوانين غير رادعة | 87.6 | 0.67 | 0.001 |
| ضعف الرقابة على فيسبوك | 92.3 | 0.71 | 0.001 |
| قلة الوعي الرقمي | 79.4 | 0.63 | 0.001 |
| نقص المصادر الطبية الموثوقة باللغة العربية | 84.2 | 0.68 | 0.001 |
| استغلال حالة اليأس النفسي للمرضى | 88.9 | 0.73 | 0.001 |
| انتشار الجهل الطبي | 81.7 | 0.65 | 0.001 |
| ضعف التواصل بين الأطباء والمرضى | 77.3 | 0.61 | 0.001 |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على مخرجات SPSS

هذا الجدول يقدم رؤية شاملة للمشكلة. "ضعف الرقابة على فيسبوك" يحتل المرتبة الأولى (92.3)، يليه "استغلال

حالة اليأس النفسي" (88.9%). هذا يظهر أن المشكلة ليست تقنية فحسب، بل نفسية واجتماعية أيضاً، وحتى قانونية،

ذلك أن النتائج تظهر أن عدم ردية التشريعات المتعلقة بمكافحة الأخبار الكاذبة يشجع -في نظر المستجوبين (87.6 %) - "المجرمين" على نشر الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة..، تماما كما يسهم ضعف العلاقة بين المريض والطبيب في ذلك. معاملات الارتباط القوية (0.61-0.73) تؤكد أن هذه العوامل تؤثر مباشرة على القرارات الصحية للمرضى، وهو ما وقفت عليه دراسة (Au, Ho, & Chiu, 2021) التجريبية التي مكنت من تقليل مشاركة المستخدمين الأخبار الكاذبة خوفا من العقوبات القانونية. النتائج تستدعي تدخلا متعدد الأبعاد يشمل التنظيم التقني والدعم النفسي، والتشديد التشريعي أيضا.

II- اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضيات حسب المعطيات العامة

1.1- مدى تسبب الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك في زيادة حيرة المرضى (حسب

المعطيات العامة)

جدول رقم (35): مدى تسبب الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك في زيادة حيرة المرضى

(حسب المعطيات العامة)

| المتغيرات | القيمة | المقياس | قيمة (ت) | مستوى الدلالة |
|----------------------------------|--------|------------|----------|---------------|
| مستوى الحيرة بشأن خيارات العلاج | 4.2 | 5 نقاط | 7.34 | 0.001 |
| مستوى البحث عن معلومات إضافية | 4.5 | 5 نقاط | 8.12 | 0.001 |
| نسبة المرضى الذين يشعرون بالحيرة | 78 | نسبة مئوية | - | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

تشير نتائج الدراسة إلى أن الأخبار الكاذبة على فايسبوك تسبب بشكل كبير في زيادة حيرة مرضى السرطان

بشأن خيارات العلاج المتاحة، حيث:

- سجلت الدراسة متوسطا مرتفعا للحيرة بشأن خيارات العلاج (4.2 من 5) بعد التعرض للأخبار الكاذبة
- قيمة (ت) البالغة 7.34 دالة إحصائيا عند مستوى 0.001، مما يؤكد الارتباط القوي
- 78 من المشاركين أفادوا بأنهم يشعرون بالحيرة بعد قراءة منشورات عن علاجات جديدة أو بديلة لمرض السرطان على فايسبوك
- انحراف معياري منخفض نسبيا (0.68) يشير إلى اتفاق واسع بين المرضى على تأثير الأخبار الكاذبة في

زيادة الحيرة

مما يثبت صحة الفرضية الأولى القائلة بأن الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك تزيد في حيرة مرضى السرطان من حيث المعطيات العامة.

2.1 – مدى تأثير الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على ثقة مرضى السرطان في المعلومات الطبية الرسمية ودفعهم للبحث عن مصادر بديلة (حسب المعطيات العامة)

جدول رقم (36): تأثير الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على ثقة مرضى السرطان في المعلومات الطبية الرسمية

(حسب المعطيات العامة)

| المتغيرات | بعد التعرض | قبل التعرض | التغير | قيمة (ت) | مستوى الدلالة |
|---|------------|------------|--------|----------|---------------|
| مستوى الثقة في المصادر الرسمية | 3.1 | 4.3 | -1.2 | 9.75 | 0.001 |
| مستوى البحث عن مصادر بديلة | 4.2 | 2.8 | +1.4 | 10.32 | 0.001 |
| نسبة المرضى الذين يشككون في معلومات الأطباء | 65 | - | - | - | - |
| نسبة المرضى القلقين من إخفاء معلومات مهمة | 72 | - | - | - | - |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

أظهرت نتائج الدراسة تأثيراً سلبياً قوياً للأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على ثقة مرضى السرطان في المصادر الطبية الرسمية، إذ سجل انخفاض كبير في مستوى هذه الثقة (من 4.3 إلى 3.1 على مقياس من 5) بعد التعرض للأخبار الكاذبة، مقابل ارتفاع ملحوظ في البحث عن مصادر بديلة (من 2.8 إلى 4.2). كما أن 65% من المرضى أصبحوا يشككون في المعلومات المقدمة من الأطباء، و 72% قلقون من احتمال إخفاء معلومات مهمة عنهم. قيم (ت) دالة إحصائية، مما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية القائلة بأن الأخبار الكاذبة تضعف ثقة المرضى في المصادر الطبية الرسمية وتدفعهم للبحث عن مصادر بديلة حسب المعطيات العامة.

3.1- مدى دفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى التوجه نحو علاجات بديلة أو غير مثبتة علمياً (حسب المعطيات العامة)

جدول رقم (37): دفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى التوجه نحو علاجات بديلة أو غير مثبتة

علمياً (حسب المعطيات العامة)

| المتغيرات | قبل التعرض | بعد التعرض | التغير | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|------------------------------------|------------|------------|--------|----------------|---------------|
| التوجه نحو العلاجات البديلة | 23.4 | 67.8 | +44.4 | 0.79 | 0.001 |
| اللجوء إلى علاجات غير مثبتة علمياً | 18.7 | 58.2 | +39.5 | 0.77 | 0.001 |
| تأخير العلاج التقليدي | 12.3 | 45.6 | +33.3 | 0.74 | 0.001 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

يظهر الجدول زيادة دراماتيكية في نسب التوجه نحو العلاجات البديلة (من 23.4% إلى 67.8%) واللجوء إلى علاجات غير مثبتة علمياً (من 18.7% إلى 58.2%) بعد التعرض للأخبار الكاذبة. الأخطر من ذلك هو ارتفاع نسبة تأخير العلاج التقليدي من 12.3% إلى 45.6%، مما يشكل خطراً حقيقياً على حياة المرضى. معاملات الارتباط قوية ودالة إحصائية، مما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة بأن الأخبار الكاذبة تدفع المرضى نحو العلاجات البديلة وغير المثبتة علمياً.

هذه النتائج تثبت أن الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة تضر المرضى السرطان إلى التوجه نحو علاجات بديلة أو غير مثبتة علمياً، حسب المعطيات العامة للدراسة.

4.1- مدى دفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى زيادة الاعتماد على المعلومات غير الموثوقة (حسب المعطيات العامة)

جدول رقم (38): دفع الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة مرضى السرطان إلى زيادة الاعتماد على

المعلومات غير الموثوقة (حسب المعطيات العامة)

| المتغيرات | معامل الارتباط | قيمة (ف) | النسبة المئوية | مستوى الدلالة |
|-------------------------------|----------------|----------|----------------|---------------|
| الاعتماد على مصادر غير موثوقة | 0.82 | 24.67 | 76% | 0.001 |
| متابعة صفحات غير طبية | 0.75 | 28.33 | 68% | 0.001 |
| اتباع نصائح غير طبية | 0.76 | 18.92 | - | 0.001 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

يظهر الجدول ارتباطا قويا جدا بين التعرض للأخبار الكاذبة والاعتماد على مصادر غير موثوقة (معامل ارتباط 0.82)، حيث أصبح 76% من المرضى يعتمدون على مجموعات فيسبوك والمنتديات للحصول على معلومات صحية، و68% يتابعون صفحات غير طبية تقدم معلومات حول علاج السرطان. قيم (ف) مرتفعة ودالة إحصائيا، مما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة بأن الأخبار الكاذبة تزيد من اعتماد المرضى على المعلومات غير الموثوقة، مما يعرضهم لمخاطر صحية إضافية -حسب المعطيات العامة للدراسة-.

5.1- مدى إسهام القوانين غير الرادعة في انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك من

وجهة نظر مرضى السرطان (حسب المعطيات العامة)

جدول رقم (39): اعتقاد المرضى بدور القوانين غير الرادعة في انتشار الأخبار الكاذبة (حسب المعطيات العامة)

| الاعتقاد | النسبة المئوية | معامل الارتباط مع القرارات الصحية | مستوى الدلالة |
|---------------------------------------|----------------|-----------------------------------|---------------|
| القوانين غير رادعة | 87.6% | 0.67 | 0.001 |
| ضعف الرقابة على فيسبوك | 92.3% | 0.71 | 0.001 |
| تأثير ذلك على البحث عن معلومات إضافية | 81.5% | 0.69 | 0.001 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

يوضح الجدول أن نسبة عالية جدا من المرضى (87.6%) يعتقدون أن القوانين غير رادعة وتسمح

بانتشار الأخبار الكاذبة، ونسبة أعلى (92.3%) يرون ضعفا في الرقابة على منصة فيسبوك. كما أن 81.5 %

يرون أن ضعف القوانين والرقابة يدفعهم للبحث عن معلومات إضافية. معاملات الارتباط بين هذه الاعتقادات والقرارات الصحية للمرضى قوية (0.69) ودالة إحصائياً، مما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الخامسة بأن المرضى يعتقدون أن القوانين غير الرادعة تسهم في انتشار الأخبار الكاذبة. - حسب المعطيات العامة-

2- اختبار الفرضيات حسب الخصائص الديمغرافية

1.2- اختبار الفرضيات حسب متغير الجنس

جدول رقم (40): الفروق حسب متغير الجنس

| المتغير | الإناث | الذكور |
|--|-----------------------|-----------------------|
| متوسط الحيرة بشأن خيارات العلاج | 4.4 | 4.0 |
| انخفاض الثقة في المصادر الرسمية | من 4.4 إلى 3.2 (-1.2) | من 4.2 إلى 3.0 (-1.2) |
| زيادة التوجه نحو العلاجات البديلة | من 71.2 إلى 25.3 | من 64.4 إلى 21.5 |
| | (45.9+) | (42.9+) |
| نسبة الاعتماد على المصادر غير الموثوقة | 78% | 74% |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

يشير الجدول إلى وجود فروق طفيفة بين الجنسين في التأثر بالأخبار الكاذبة، مع ميل الإناث إلى

التأثر بشكل أكبر قليلاً. الإناث أكثر شعوراً بالحيرة (4.4 مقابل 4.0)، وأكثر توجهاً نحو العلاجات البديلة

(45.9+ مقابل 42.9)، وأكثر اعتماداً على المصادر غير الموثوقة (78% مقابل 74%). ومع ذلك، لم تظهر

فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين من حيث تأثر الثقة بالمصادر الرسمية، مما يشير إلى أن تأثير

الأخبار الكاذبة في هذا الجانب متساوٍ تقريباً بين الذكور والإناث.

أما عن الفروق السالفة الذكر، فقد تعود إلى اختلاف أنماط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

والتفاعل مع المحتوى المنشور بين الجنسين، وقد تعود أيضاً إلى عوامل اجتماعية واقتصادية، تجعل فرص

الوصول إلى العلاج غير متساوية بين الجنسين (كرجاني أ، 2024).

2.2- اختبار الفرضيات حسب متغير السن

جدول رقم (41): الفروق حسب متغير السن

| المتغير | 19- أقل من 29 سنة | 29- أقل من 39 سنة | 39- أقل من 49 سنة | 49 سنة فما فوق |
|--|-------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|
| متوسط الحيرة بشأن خيارات العلاج | 4.8 | 4.7 | 4.3 | 3.8 |
| انخفاض الثقة في المصادر الرسمية | من 4.3 إلى 2.9 (-1.4) | من 4.1 إلى 2.8 (-1.3) | من 4.3 إلى 3.2 (-1.1) | من 4.5 إلى 3.7 (-0.8) |
| زيادة التوجه نحو العلاجات البديلة | من 27.1 إلى 5.9 (+48.8) | من 26.8 إلى 75.4 (+48.6) | من 24.5 إلى 69.7 (+45.2) | من 19.7 إلى 59.3 (+63.9) |
| نسبة الاعتماد على المصادر غير الموثوقة | 83% | 82% | 73% | 62% |

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات spss

يظهر هذا الجدول نتائج مهمة حول تأثير الأخبار الكاذبة على مستخدمي موقع فايسبوك من مرضى السرطان، حسب الفئات العمرية، إذ يبين وجود تناسب عكسي بين السن ونسبة التأثير، فكلما انخفض الثاني زادت الأولى، وجاءت الفئات الشابة (19 - أقل من 29 سنة) في المرتبة الأولى من حيث زيادة الحيرة (4.8 من 5)، وانخفاض الثقة في المصادر الرسمية (-1.4 نقطة)، وزيادة التوجه نحو العلاجات البديلة (+48.8)، والاعتماد على المصادر غير الموثوقة (83%). ينخفض هذا التأثير تدريجياً مع زيادة العمر لتصل نسبة الحيرة لدى الفئة الأكبر (49 سنة فما فوق) إلى 3.8 من 5، ونسبة انخفاض الثقة إلى (-0.8)، كما تتراجع نسبة زيادة التوجه نحو العلاجات البديلة إلى +63.9، كما أن نسبة الاعتماد على المصادر غير الموثوقة تنخفض بنسبة 21%.

مما يشير إلى أن الشباب أكثر تأثراً بالأخبار الكاذبة مقارنة بالفئات الأكبر سناً، ربما بسبب تعرضهم الأكبر لوسائل التواصل الاجتماعي عامة ولفايسبوك بشكل خاص، واعتمادهم عليها كمصدر للمعلومات. الآثار العلمية: هذه النتائج تحمل أهمية كبيرة لفهم كيفية انتشار المعلومات الصحية المضللة على فايسبوك، وتشير إلى ضرورة تصميم برامج محو الأمية الإعلامية المتخصصة للشباب، الذين يبدون أكثر عرضة للتأثر بالأخبار الكاذبة.

3.2- اختبار الفرضيات حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (42): الفروق حسب متغير المستوى التعليمي

| المتغير | دون شهادة | المستوى الابتدائي | المستوى المتوسط | المستوى الثانوي | المستوى الجامعي |
|---------------------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|-----------------------|
| متوسط الحيرة بشأن خيارات العلاج | 4.9 | 4.6 | 4.4 | 4.3 | 3.8 |
| انخفاض الثقة في المصادر الرسمية | من 4.7 إلى 2.7 (-2.0) | من 4.5 إلى 2.9 (-1.6) | من 4.5 إلى 3.0 (-1.5) | من 4.3 إلى 3.2 (-1.1) | من 4.2 إلى 3.5 (-0.7) |

| | | | | | |
|--|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|--------------------------|
| زيادة التوجه نحو العلاجات البديلة | من 27.5 إلى 79.1 (51.6+) | من 27.6 إلى 78.9 (51.3+) | من 23.5 إلى 70.1 (46.6+) | من 23.8 إلى 70.5 (46.7+) | من 19.2 إلى 54.3 (35.1+) |
| نسبة الاعتماد على المصادر غير الموثوقة | %88 | %86 | %79 | %77 | %65 |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

يظهر الجدول تباينا واضحا في تأثير الأخبار الكاذبة حسب المستوى التعليمي، حيث يكون المرضى ذوو المستوى التعليمي الأدنى (دون شهادة) هم الأكثر تأثرا من جميع النواحي: أعلى مستوى للحيرة (4.7 من 5)، أكبر انخفاض في الثقة بالمصادر الرسمية (-2.0)، أكبر زيادة في التوجه نحو العلاجات البديلة (+51.6)، وأعلى نسبة اعتماد على المصادر غير الموثوقة (88). ينخفض هذا التأثير بشكل ملحوظ مع ارتفاع المستوى التعليمي، مما يؤكد الدور المهم للتعليم في تعزيز القدرة على تقييم المعلومات والتحقق منها وتطوير التفكير النقدي. لكن من الجدير بالملاحظة أيضا التقارب الكبير في درجة انخفاض الثقة في المصادر الرسمية بين مستويي الابتدائي والمتوسط (-0.1 فقط)، وعدم وجود فروق واضحة أيضا بين مستويي المتوسط والثانوي في زيادة التوجه نحو العلاجات البديلة (الفارق بينهما +0.1 فقط)، وحتى في نسبة الاعتماد على المصادر غير الموثوقة (الفارق 2%)، وهذا ما قد يفسر بحدثة التجربة الرقمية بالنسبة لأفراد العينة من المستويات التعليمية الثلاثة (ابتدائي، متوسط وثانوي) التي تعرفت على منصة فايسبوك في نفس الفترة الزمنية تقريبا.

3- اختبار الفرضيات حسب متغيرات الخصائص العلاجية

جدول رقم (43): الفروق حسب متغير الخصائص العلاجية

| المرحلة المتقدمة | المرحلة المتوسطة | المرحلة الأولى | المتغير |
|--------------------------|--------------------------|--------------------------|-----------------------------------|
| 3.9 | 4.2 | 4.7 | متوسط الحيرة بشأن خيارات العلاج |
| من 4.2 إلى 3.5 (-0.7) | من 4.3 إلى 3.2 (-1.1) | من 4.4 إلى 2.8 (-1.6) | انخفاض الثقة في المصادر الرسمية |
| من 21.4 إلى 60.7 (39.3+) | من 23.3 إلى 65.7 (42.4+) | من 25.8 إلى 76.2 (50.4+) | زيادة التوجه نحو العلاجات البديلة |

| | | | |
|--|----|----|----|
| نسبة الاعتماد على المصادر غير الموثوقة | 84 | 75 | 68 |
|--|----|----|----|

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

يوضح الجدول أن المرضى في المراحل الأولى من العلاج والمُشخصين حديثاً هم الأكثر تأثراً بالأخبار الكاذبة، حيث يظهرون أعلى مستوى للحيرة (4.7)، وأكبر انخفاض في الثقة بالمصادر الرسمية (-1.6)، وأكبر زيادة في التوجه نحو العلاجات البديلة (+50.4)، وأعلى نسبة اعتماد على المصادر غير الموثوقة (84%). ينخفض هذا التأثير مع تقدم مراحل العلاج وزيادة المدة الزمنية منذ التشخيص، مما يشير إلى أن المرضى في المراحل الأولى يكونون أكثر بحثاً عن المعلومات والتماساً لها وأكثر تأثراً بالمعلومات المتضاربة، بينما يكتسب المرضى ذوو الخبرة الأطول مع المرض فهماً أفضل لحالتهم وعلاجهم، ويقتنعون في النهاية أن لا مفر من العلاج الطبي رغم متاعبه وتبعاته الصحية والمادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للفرضية الخامسة بشأن اعتقاد مرضى السرطان أن القوانين غير الرادعة تسهم في انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة فإن نتائج اختبارها من حيث الخصائص الديمغرافية للعينة (الجنس، السن، المستوى التعليمي)، ومن حيث الخصائص العلاجية (سنة التشخيص، مرحلة العلاج...) جاءت غير دالة إحصائياً. ما يعني أن مرضى السرطان يجمعون على أن القوانين غير الرادعة تسهم في انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة، بغض النظر عن خصائصهم الفردية.

كما أنهم حملوا المسؤولية – بنسب أقل – لناشري الأخبار الكاذبة، سيما إذا كانوا يعرفون أنها كذلك قبل نشرهم لها-، ولإدارة فايسبوك لعدم مراقبتها ما ينشر على الفضاء الأزرق، وكذا للأطباء لعدم منحهم مرضاهم الوقت الكافي لتزويدهم بمعلومات هم بأمر الحاجة إليها، وللنظام الصحي الرسمي لعدم اهتمامه بتوعيتهم بشأن الأخبار الكاذبة المتعلقة بمرضهم وكيفية تجنبها والتصدي لها.

4- اختبار الفرضية الرئيسية: تأثير الأخبار الكاذبة على عدم اليقين والقرارات العلاجية

مما سبق يتضح أن الأخبار الكاذبة على فايسبوك تسبب بشكل كبير في زيادة حيرة مرضى السرطان بشأن خيارات العلاج المتاحة، هذه الحيرة تضرب ثقتهم في المعلومات الطبية الرسمية، ما يدفعهم للبحث عن مصادر بديلة قد تتضمن معلومات صحية غير موثوقة، منها فوائد مزعومة لعلاجات بديلة أو غير مثبتة علمياً، تصل حد إقناع المريض مستخدم فايسبوك بالاستغناء كلياً عن العلاج الطبي المتخصص، أي أن الأخبار الكاذبة على فايسبوك تسهم بشكل كبير في زيادة عدم اليقين لدى مرضى السرطان ما يؤدي إلى تضليلهم عند اتخاذ القرارات العلاجية المتعلقة بمرضهم، بما يشكله ذلك من خطر حتمي على حالتهم الصحية ومنه على حياتهم.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، ويزيدها تأكيداً الدليل الإحصائي التالي:

جدول رقم (44): مدى تأثير الأخبار الكاذبة على عدم اليقين والقرارات العلاجية لمرضى السرطان

| المتغيرات | معامل الارتباط (r) | مستوى الدلالة | النتيجة |
|--|--------------------|---------------|--------------|
| التعرض للأخبار الكاذبة ومستوى عدم اليقين | 0.76 | 0.001 | دال إحصائياً |
| التعرض للأخبار الكاذبة ومستوى التضليل | 0.82 | 0.001 | دال إحصائياً |
| عدم اليقين وتأثيره على القرارات العلاجية | 0.74 | 0.001 | دال إحصائياً |

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على مخرجات spss

يظهر الجدول علاقة ارتباط قوية جداً بين التعرض للأخبار الكاذبة ومستوى عدم اليقين لدى مرضى السرطان، وكذلك بين عدم اليقين وتأثيره على قراراتهم العلاجية. جميع معاملات الارتباط مرتفعة (أكبر من

0.7) ودالة إحصائية عند مستوى 0.001، مما يؤكد -مرة أخرى- صحة الفرضية الرئيسية بأن الأخبار الكاذبة تسهم بشكل كبير في زيادة عدم اليقين وتضليل المرضى عند اتخاذ قراراتهم العلاجية.

III- استنتاجات الدراسة

كشفت نتائج الدراسة أن الأخبار الكاذبة على فايسبوك تشكل تهديدا خطيرا على مرضى السرطان في الجزائر، الذين يزداد عددهم سنة بعد أخرى، إذ أن وضعهم الهش والحالة النفسية التي يصيرون عليها بمجرد تشخيص المرض لديهم، أو حتى مع بداية ظهور أعراض يشكون في أنها أعراض المرض الخبيث، يجعلانهم يطرقون كل الأبواب ملتمسين معلومات قد لا يجدونها بالتفصيل الذي يريدونه في المراكز المتخصصة لأسباب عدة أهمها الضغط الكبير الذي تشهده هذه المراكز والذي جعل أطباء عاملين بها يعترفون بأنهم لا يعطون المريض حقه في المعلومة كاملة (فايد ا.، 2025)، ولا في مؤلفات علمية يتجاوز محتواها مستوياتهم المعرفية، خاصة وأن فئة كبيرة منهم مستواها التعليمي متوسط، ومنهم من لا يملكون أدنى شهادة تعليمية- ولا في وسائل الإعلام التقليدية التي لا تكاد تعطي أهمية لمرضى السرطان إلا مناسباتيا (أكتوبر الوردي لسرطان الثدي، نوفمبر الأزرق لسرطان البروستاتا واليوم العالمي لمكافحة السرطان المصادف للرابع فيفري من كل سنة)، فلا يبقى أمامهم سوى وسائل التواصل الاجتماعي، وأولها فايسبوك لما يتيح من بساطة في إنشاء الحسابات، والانضمام إلى المجموعات ومتابعة الصفحات، مع حرية وسهولة التفاعل بأشكال شتى (الإعجاب، التعليق، المشاركة...)، وقبل كل هذا، التوافر في كل مكان (البيت، المستشفى، المواصلات، مكان العمل...)، كل هذه المعطيات الواقعية من جهة وميزات "الفضاء الزرق" من جهة أخرى، جعلت هذا الأخير الملاذ "الأمثل" لمرضى السرطان الباحثين عن معلومات يرى المشخصون حديثا بالمرض أنه لا غنى لهم عنها لفهم وضعهم الصحي الجديد، وتقرير من أين يبدؤون، فيغوصون في فايسبوك، وتجعلهم حالة الصدمة على استعداد لا على الاطلاع

على أي منشور صحي يخص مرضهم فحسب، بل لتصديقه وتطبيق ما جاء فيه أيضا، ويكونون بهذا أكثر عرضة للتضليل بالأخبار الصحية الكاذبة، وهنا لم يعد فايسبوك -الذي يعرف بأنه من أهم وأكثر وسائل التواصل الاجتماعي انتشارا-، وسيلة للتواصل فحسب، بل بات أيضا منصة مؤثرة في الخيارات الصحية.

بينما يكون "الأقدم تشخيصا" -خاصة أولئك الذين شرعوا في الخضوع لعلاج متخصص- أكثر حذرا في التعامل مع المنشورات الصحية على فايسبوك، وتكون رغبتهم في التماس المعلومات بشأن مرضهم قد قلت. لكن هذا لا يمنع من أن كل مرحلة من مراحل المرض والعلاج لها "نصيحتها" من الأخبار الكاذبة، وأكثرها ضغطا مرحلة العلاج الكيميائي نظرا للآثار التي تخلفها على المرضى، هؤلاء يسعون لاجتنابها من خلال اللجوء إلى علاجات بديلة أقنعهم منشورات صحية كاذبة على فايسبوك أنها ستغنيهم عن الوهن وتساقط الشعر، والغثيان، وغيرها من الأعراض الجانبية التي قد يخشاها المرضى كثيرا، أما الفئة الأقدم تشخيصا فإنها زيادة على تناقص متزايد في رغبتها في التماس المعلومات، تتحول هي ذاتها -في كثير من الأحيان- إلى مصدر للمعلومات للمرضى المشخصين حديثا بغض النظر عن مدى صدقية ما تنقله لهم من تجارب علاجية مرت بها.

وبقدر تعرض مريض السرطان لفايسبوك، بقدر زيادة احتمال تعرضه لأخبار كاذبة متعلقة بمرضه، ورغم أن نتائج الدراسة الميدانية توصلت إلى أن أغلب المرضى يستخدمون فايسبوك بشكل منتظم دون إفراط، وإلا أنه من المهم الانتباه إلى نسبة 20.23%، الذين يقضون أكثر من ثلاث ساعات مبشرين في "الفضاء الأزرق"، هؤلاء هم أكثر انخراطا في استخدام فايسبوك لأغراض متعددة، تتعدى التماس المعلومات إلى بحث عن الدعم النفسي في مجموعات متخصصة يكون أغلب أعضائها مصابون بنفس المرض، ويكونون أكثر عرضة للأخبار الكاذبة ومن ثم للتضليل.

جدير بالملاحظة أن كثيرا من المستجوبين صرحوا أنهم انضموا في بدايات المرض لديهم إلى مجموعات متخصصة عدة، واعتمدوا على المعلومات التي يتم تبادلها فيها ليتخذوا قراراتهم العلاجية، لكنهم -مع مرور

الوقت- فضلوا الانسحاب منها لأنه لا يكاد يمر يوم دون الإعلان في هذه المجموعة أو تلك عن وفاة عضو منها على الأقل. ما يدل على الهشاشة النفسية للمريض السرطان.

وكلما زاد التعرض لأخبار كاذبة، زادت حيرة المستخدم مريض السرطان لتضارب المعلومات التي يلتبسها من مختلف المصادر على فايسبوك (منشورات أصدقاء، صفحات، مجموعات...) فيما بينها من جهة ومن جهة أخرى، فيما بينها وبين المعلومات التي يكون قد التمسها من لدن أطباء متخصصين، أو من خلال رصيد معرفي كونه من تجارب مرضى سابقين من محيطه الاجتماعي، أو من مطالعته الشخصية، أو حتى من وسائل إعلام تقليدية، ويزيد الأمر سوءا غياب الوعي الصحي والتفكير النقدي الكافيين لجعله قادرا على التمييز بين الصحيح والمغلوط، الدقيق والمضلل، الكاذب والموثوق. هذا الغياب تجسد في الدراسة الميدانية في عدم الاهتمام بالتحقق من المعلومة أو من مصدرها وإعطاء مبررات واهية لذلك (الوقت لا يكفي، انشغالات شخصية)، وحتى الفئة التي تدرك وجوب التحقق من المعلومة، كثيرون ممن ينتمون إليها يعتمدون على الإنترنت (منصات وتطبيقات أخرى أهمها يوتيوب) في ذلك، وهي بذاتها مصادر مشكوك في موثوقيتها، كما أن منهم من شرعوا في تطوير أدوات ذاتية للحكم على مصداقية المنشورات، سواء من خلال التجربة الشخصية أو من خلال ملاحظات المجتمع الرقمي، وهذا ما يزيدهم استغناء وابتعادا عن المعلومة الرسمية الموثوقة. وهذا أيضا يدخل ضمن مخلفات الحيرة التي تتسبب فيها الأخبار الكاذبة عبر فايسبوك إذ أنها تقوض ثقة المريض في طبيبه المعالج- إن كان قد بدأ العلاج المتخصص فعليا- وتسهم عوامل كثيرة في إضعاف هذه الثقة منها طبيعة العلاقة "طبيب- مريض" التي قد لا تتناسب والوضع الهش للمريض السرطان الذي يكون في أمس الحاجة لالتماس معلومات من أول من يجد نفسه في مواجهته بمجرد إعلامه بتشخيص المرض لديه، لكنه لا يجد ما ينتظره من طبيب يفحص عشرات المرضى يوميا ويتابع حالات عشرات آخرين يكون قد فحصهم سابقا، وشرع في تطبيق البروتوكولات العلاجية اللازمة لهم، بالإضافة إلى الوضع المادي للمريض الذي

قد لا يسمح له باللجوء إلى خدمات طبية مدفوعة إذا اصطدم بعدم توفر هذه الخدمات في المراكز العمومية المتخصصة، أو بإعطائه موعدا بعيدا للاستفادة منها على مستواها سيما العلاج الإشعاعي، وهنا يمتد تراجع الثقة من الطبيب ليشمل النظام الصحي الرسمي ككل، ضعف التوجيه الصحي-إذن- أو قلة التثقيف الطبي المتاح من مصادر موثوقة يدفعان المرضى إلى سدّ الفجوة عبر المحتوى الرقمي، حتى وإن كان غير علمي..، دون إغفال العامل النفسي الذي يجعل مريض السرطان مستعدا لتجريب أي شيء في سبيل الشفاء من مرض لا زال مرادفا للموت في المجتمع الجزائري، وهو ما تؤيده بنسبة كبيرة الإحصائيات العالمية (نحو نصف المصابين بالسرطان يقضون به).

وبعد تراجع الثقة في الطبيب وفي النظام الصحي الرسمي، لا يبقى أمام مريض السرطان من مستخدمي فايسبوك إلا الانصياع إلى ما يقرؤه ويشاهده ويواجهه يوميا بل على مدار الساعة على الفضاء الأزرق. ومن بين أهم ما يروج له على هذه المنصة، العلاجات البديلة وغير المثبتة علميا، معظمها أعشاب أو خلطات طبيعية يجلبها المرضى أو ذووهم من أي مكان وبأي تكلفة كانت، ومنهم من بذل جهدا ومالا كثيرين من أجل الحصول على عشبة قيل له أنها لا توجد إلا في الهند، ومنهم من لم يتوان في شرب بول الناقة، والغريب أن كثير من هؤلاء ذوو مستوى تعليمي عال، وما يزيد الأمر غرامة أن الأمر لا يتوقف عند استعمال هذه العلاجات البديلة موازاة مع العلاج الطبي، إنما تقنع الأخبار الصحية الكاذبة على فايسبوك عددا من المستخدمين من مرضى السرطان بتوقيف العلاج أو تعليقه -إن كانوا قد شرعوا في الخضوع له-، أو إرجائه -إن لم يشرعوا في الخضوع له بعد- إلى حين إتمام "كل البروتوكولات العلاجية البديلة"، بما يشكله ذلك من خطر متزايد على مريض السرطان لأن الوقت في حالته ليس في صالحه إطلاقا، وحين يكتشف أن كل هذه العلاجات البديلة لم تجد نفعا، وأنه لا مناص من العودة إلى المراكز المتخصصة، يجد الأطباء بها أنفسهم أمام حالة ميؤوس منها

بعد انتشار المرض في جسمه، ولن يكون في وسعهم – في هذه الحالة - سوى تزويده بمهدئات لألم يلازمه ما بقي على قيد الحياة.

واعترف نحو ربع أفراد العينة (24.9%) أن المنشورات الكاذبة على فايسبوك كان لها تأثير على وضعهم الصحي بشكل متفاوت، إذ أنها أدخلتهم في حالة من القلق والتوتر دفعتهم لاتخاذ قرارات خاطئة على غرار اتباع نصائح غير مثبتة علميا أو تجريب علاجات بديلة تداخلت مع العلاجات الطبية، أو تأخير التوجه إلى المراكز الطبية المتخصصة للخضوع للعلاج على أمل أن تؤتي العلاجات البديلة التي نصحوا بها على فاسبوك نتائجها، لكن دون جدوى، بل –أكثر من هذا- زاد وضع البعض تعقيدا.

بالمقابل، يعتبر أغلبية المستجوبين (71.1%) أنهم لم يكونوا ضحية أخبار كاذبة على فايسبوك، وهذا ما قد يرجع لتعاملهم بحذر مع المنشورات الصحية، أو أنهم يتجنبون التعامل مع المصادر غير الموثوقة، لكنه قد يفسر أيضا بأنهم يعتبرون أنفسهم بمنأى عن الرسائل الإعلامية السلبية، أو أن المنشورات التي تقترح علاجات طبيعية بديلة ليست –في كل الأحوال- كاذبة، اعتمادا على المقولة الرائجة بأن الأعشاب إذا لم تنفع فإنها لن تضر، وهي المقولة التي يرفضها الأطباء ودليلهم في ذلك أن أغلب الأدوية أساسها أعشاب لذا قد يكون تداخلها مع المنتجات الطبيعية الخام ضارا بالمريض (قايد ا، 2025).

توصلت الدراسة أيضا إلى أن متغيرات عدة تسهم في تأثير الأخبار الصحية الكاذبة على مريض السرطان من مستخدمي فايسبوك، منها متغير السن، فخطر الإصابة بالسرطان يزداد مع التقدم في العمر، واستخدام فايسبوك لم يعد مقتصرًا على الفئات الشابة مثلما كان في بدايات ظهور هذه المنصة، ما يعني تزايد احتمال تعرض هذه الفئة للأخبار الصحية الكاذبة بما يشكله ذلك من خطر على وضعها الصحي، وكذا المستوى التعليمي الذي يتناسب عكسا وتصديق الأخبار الكاذبة، أما متغير الجنس فقد يختلف بحسب اختلاف نوع السرطان إذ أن هناك سرطانات خاصة بالنساء (عنق الرحم، المبيض..)، وأخرى خاصة بالرجال

(البروستاتا)، وهناك ما هو مشترك بين الجنسين (القولون، المستقيم، الكبد، المثانة، الدماغ، الرئة، الثدي...)، مع تفاوت في النسب بحسب نوع السرطان، لذا قد لا يكون تمثيلاً في حال عدم التركيز على أنواع محددة من السرطان، مثلما هو الحال في دراستنا.

وتلعب الخصائص العلاجية أيضاً دوراً مهماً في مدى تأثر مستخدمي فايسبوك من مرضى السرطان بالأخبار الكاذبة على فايسبوك بشأن المنشورات الصحية إذ أن المرضى في المراحل الأولى من تشخيص مرض السرطان لديهم يكونون أكثر بحثاً عن المعلومات والتماساً لها وأكثر تأثراً بالمعلومات المتضاربة، بينما يكتسب المرضى ذوو الخبرة الأطول مع المرض فهما أفضل لحالتهم وعلاجهم، ويقتنعون في النهاية أن لا مفر من العلاج الطبي رغم متاعبه وتبعاته الصحية والمادية والاجتماعية.

ويحمل المرضى مسؤولية انتشار الأخبار الكاذبة المتعلقة بالمنشورات الصحية على فايسبوك إلى المشرّع لعدم رعية القوانين التي لا تعاقب ناشري هذا النوع من الأخبار في المجال الصحي إلا إذا تسبب ذلك في المساس بالنظام العام، وهذا الأخير لا تمسه الأخبار الصحية الكاذبة إلا في أوقات الأزمات، مثلما حدث خلال أزمة "كوفيد19".

ويحمل مرضى السرطان أيضاً جزءاً من المسؤولية لناشري الأخبار الكاذبة خاصة إذا كانوا يعلمون طبيعتها وتعمدوا نشرها، ولإدارة فايسبوك لعدم مراقبتها المنشورات الصحية، وبنسبة أقل للأطباء لعدم تزويدهم إياهم بالمعلومات الكافية، فيلجؤون إلى التماسها من مصادر غير موثوقة أولها وأسهلها وأقربها إليهم فايسبوك، وللنظام الصحي الرسمي لعدم حرصه على التوعية الصحية لمستخدمي فايسبوك عامة ولمرضى السرطان منهم بشكل خاص، وعدم الالتفات إليهم إلا مناسباتياً.

وبذا تتضح كيفية إسهام الأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على فايسبوك في تضليل مرضى السرطان بالجزائر عند بحثهم على المعلومات الصحية و تأثير ذلك على قراراتهم العلاجية، وما يترتب عنه من مخاطر تهدد صحتهم وحياتهم ككل.

IV- توصيات الدراسة

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أثبتت خطورة الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على فايسبوك على صحة مرضى السرطان في الجزائر وعلى حياتهم أيضا، تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات موجهة إلى كل المعنيين بالأخبار الكاذبة عبر فايسبوك والتضليل الذي تسبب فيه للمستخدمين بشأن المنشورات الصحية:

1- المستخدمون

- الحرص على الرفع من الوعي الصحي من خلال:
- الحرص على استقاء المعلومة الصحية من مصدرها متمثلا في الأطباء والمختصين والهيئات الوطنية والدولية المتخصصة.
- اليقظة حين تصفح المنشورات الصحية عبر موقع التواصل الاجتماعي سيما فايسبوك، والتحقق من مصدر المعلومة المنشورة، مع الاهتمام بالتعرف على علامات الأخبار الكاذبة، وعدم التردد في طرح أي انشغال صحي كان وراءه منشور على فايسبوك على أهل الاختصاص، وعدم الانصياع بشكل مطلق وراء الحاجة الملحة لالتماس المعلومات التي تتولد في المراحل الأولى من تشخيص المرض، والتي قد تدفع المريض نحو استقاء المعلومات الصحية من مصادر غير موثوقة.

- أخذ بعين الاعتبار، حين الاطلاع على المنشورات الصحية عبر فايسبوك، أن صديقا مصابا بنفس المرض، أو صفحات أو مجموعات متخصصة لا تعني بالضرورة أن ما ينشرونه بشأن السرطان صحيح دائما، فهم في النهاية -في الغالب- غير متخصصين في المرض.
- إدراك أن الحصول على كل المعلومات الطبية المتعلقة بالمرض حق للمريض وواجب على الطبيب، مع أخذ بعين الاعتبار أن الضغط الذي تشهده مراكز مكافحة السرطان في الجزائر قد لا تجعل الطبيب متاحا كل الوقت.

2- الأطباء والهيئات الصحية

الإسهام في رفع الوعي الصحي لدى المرضى من خلال:

- منح الوقت الكافي للمرضى والاستماع إليهم والرد على انشغالاتهم الصحية، وتزويدهم بكل المعلومات التي تمكنهم من فهم مرضهم ومسارات العلاج، والحرص على أن يكون ذلك في أول لقاء (طبيب-مريض)، بعد تشخيص المرض لدحض الحاجة إلى التماس معلومات إضافية من خلال فايسبوك التي تتولد لديهم بل وتكون في أوجها في هذه المرحلة.
- تنظيم حلقات نقاش وتبادل للتجارب بين المرضى في مراكز مكافحة السرطان بحضور أطباء وأخصائيين نفسانيين، قد يكون فرصة للإفصاح عما تم تصفحه عبر فايسبوك من منشورات صحية كاذبة ما يمكن من كشفه ودحضه وتصحيحه قبل أن ينساق وراءه المرضى.
- النشاط على فايسبوك ونشر المعلومات الطبية الصحيحة بشكل لا يترك المجال مفتوحا أمام ناشري ومروجي الأخبار الصحية الكاذبة، وفي نفس الوقت يشبع حاجة المرضى للمعلومات مع توجيههم إلى متابعة هذه المنشورات الموثوقة، وفتح المجال للتفاعل معها، والرد على الاستفسارات المتضمنة في التعليقات أو حتى التي تصل الطبيب ناشر المعلومة عبر الرسائل

الخاصة في "الفضاء الأزرق"، متى أتيحت له الفرصة. وبالمقابل التفاعل والتعليق وفضح المنشورات الكاذبة، سيزيد المرضى ثقة في طبيبيهم، ويجعلهم يفكرون ألف مرة قبل الانصياع لما تتضمنه المنشورات الصحية مجهولة المصدر على فايسبوك.

مراعاة الجانب النفسي للمريض، وأخذ بعين الاعتبار حاجته الملحة لفهم مرضه خاصة في المراحل الأولى من تشخيصه، لذا من المهم أن يوجه المريض بعد تشخيص مرض السرطان لديه إلى المختص النفسي من أجل تقديم الدعم اللازم له.

3- الهيئات الحكومية والتشريعية

دعم الوعي الصحي للمريض من خلال:

- تجسيد الحق في المعلومة الصحية المكفول قانونا للمريض بشكل عملي، وهذا من خلال توسيع شبكة مراكز مكافحة السرطان في الجزائر، وتزويدها بالكفاءات البشرية والتجهيزات الطبية والتقنية بشكل متكافئ، يقلل الضغط على المراكز "الكبرى"، ويمنح الأطباء العاملين فيها، فرصا أكبر للحديث مع المرضى ومنحهم الوقت اللازم لتلبية حاجتهم إلى المعلومات ليس إثر إعلامهم بتشخيص مرض السرطان لديهم فحسب، بل في كل مراحل العلاج، ما يغنيهم عن التماسها لدى مصادر غير موثوقة تنشط عبر فايسبوك.

- ترقية الإعلام الصحي الرسمي، عبر إلزام الهيئات الصحية المكلفة بعلاج السرطان ومكافحته بإنشاء صفحات رسمية على فايسبوك وتحديثها آنيا والتفاعل مع المستخدمين بالرد على استفساراتهم وتقديم التوضيحات الضرورية لهم بالاستعانة بأطباء وخبراء في مجال مكافحة السرطان.

- تنظيم دورات تكوينية للأطباء في الإعلام الصحي لتلقيهم كيفية شرح تشخيص السرطان

للمريض، وتزويده بكل المعلومات الخاصة به وبمراحل العلاج لدرجة تمنع تولد الحاجة إلى معلومات إضافية من مصادر أخرى قد تكون غير موثوقة.

- إدراج التربية الصحية ضمن المناهج التعليمية.
- تنظيم حملات توعوية حول مرض السرطان وكل ما يتعلق به، مع الحرص على التنبيه إلى الأخبار الكاذبة المتداولة بشأنه، على أن تكون هذه الحملات على مدار السنة، ولا تقتصر على المناسبات (اليوم العالمي لمكافحة السرطان في 4 فيفري من كل سنة، أكتوبر الوردي الخاص بمكافحة سرطان الثدي، نوفمبر الأزرق الخاص بمكافحة سرطان البروستات...)، وإشراك الأطباء والمختصين في الإعلام، وفي منصات التواصل الاجتماعي في هذه الحملات، وكذا إقحام ممثلي المجتمع المدني فيها حتى يتم إخراج الجمعيات المهتمة بمرضى السرطان من الدائرة الضيقة التي وضعت فيها والمتمثلة في توفير بعض من المساعدات المادية للمحتاجين منهم.
- التدخل لدى إدارة فايسبوك من أجل حملها على وضع علامات تحذيرية على المنشورات الصحية غير المدعمة بأدلة علمية، ودعم عملية التحقق من المعلومات (Fact- Cheeking)، وحظر المنشورات الصحية الكاذبة، والحسابات التي تدعمها.
- إعادة النظر في التشريع الخاص بمكافحة الأخبار الكاذبة، وإخراجه من النطاق السياسي المحض، ليشمل كل المجالات التي قد تطالها المعلومات الملوثة أهمها المجال الصحي، مع الحرص على الوضوح في صياغة النص القانوني، وتجنب العبارات التي قد تشكل ثغرات قانونية يجد منها ناشرو الأخبار الكاذبة ومروجوها منافذ للتنصل من العقاب.

- إعادة النظر في التشريع الخاص بالصحة، وإدراج غرامات ضد المؤسسات التي تحجب المعلومات الصحية الضرورية على المريض.

4- إدارة فايسبوك

دعم مجهودات التوعية الصحية من خلال:

- التعاون مع الهيئات الصحية الجزائرية من أجل التحقق من المنشورات الصحية على المنصة.
- تبسيط خاصية التبليغ على المحتوى الزائف بشكل يمكن مستخدمي المنصة من محدودتي المعرفة بتقنياتها وخاصياتها من اللجوء إليها.
- إطلاق حملات توعوية داخل المنصة ذاتها لتنبيه المرضى من مستخدمي فايسبوك إلى ضرورة التحقق من صحة المنشورات الصحية.
- تطوير خوارزميات تصنف المنشورات الصحية -أيا كانت- تلقائيا كمنشورات حساسة وتنبيه المستخدمين إلى ضرورة التحقق مما تتضمنه من معلومات.
- تطوير خوارزميات تدعم الصفحات والمجموعات التي يديرها أطباء ومختصون في مكافحة السرطان، وتعطيها الأولوية في الظهور على حساب تلك التي يديرها مستخدمون غير مختصين، أو مروجون لعلاجات بديلة.

5- الباحثون

- الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالأخبار الصحية الكاذبة والتوعية الصحية، وعدم حصر هذا النوع من الدراسات في أزمنة الأزمات والأوبئة.

- الاهتمام بدراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تجعل لدى مستخدم فايسبوك من مرضى السرطان القابلية لتصديق ما تتضمنه منشورات صحية والخضوع لما تقترحه من علاجات بديلة غير مثبتة علميا ولو كان ذلك على حساب الشروع في علاج محكم على مستوى مراكز مكافحة السرطان.

- الحرص على إيصال نتائج الأبحاث لكل الجهات المعنية أهمها إدارة فايسبوك حتى تأخذ في عين الاعتبار خصائص المجتمع الجزائري حين تطويرها خوارزميات تساهم في مكافحة الأخبار الكاذبة.

- الاهتمام بدراسة الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تجعل لدى مستخدم فايسبوك من مرضى السرطان القابلية لتصديق ما تتضمنه منشورات صحية والخضوع لما تقترحه من علاجات بديلة غير مثبتة علميا ولو كان ذلك على حساب الشروع في علاج محكم على مستوى مراكز مكافحة السرطان.

- الحرص على إيصال نتائج الأبحاث لكل الجهات المعنية أهمها إدارة فايسبوك حتى تأخذ في عين الاعتبار خصائص المجتمع الجزائري حين تطويرها خوارزميات تساهم في مكافحة الأخبار الكاذبة.

خاتمة

تظهر هذه الدراسة الأثر السلبي العميق للأخبار الكاذبة المتعلقة بالصحة على مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي، وتزداد حدة هذا الأثر على منصة فايسبوك، بالنظر إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المنصة كفضاء تفاعلي مفتوح للجميع، والتي جعلته أحد أكبر منصات التواصل الاجتماعي من حيث عدد المستخدمين إن لم يكن أكبرها على الإطلاق، ليس في الجزائر فحسب بل على المستوى العالمي.

هذا الواقع أدركه ناشرو الأخبار الكاذبة مبكرا، وأيقنوا أنهم لن يجدوا أفضل من "الفضاء الأزرق" لنشر سمومهم، وهذا ما جعل الأخبار الكاذبة على فايسبوك، لا سيما ما تعلق منها بالصحة في تزايد مستمر. هذا التزايد بات يتناسب طرديا وحاجة المرضى لالتماس معلومات صحية بشأن أمراض ارتفعت معدلاتها بشكل مثير للقلق في السنوات الأخيرة، ويتوقع أهل الاختصاص أن تتضاعف على المدى المتوسط، منها مرض السرطان الذي تسجل الجزائر في عدد المصابين به أرقاما قياسيا.

حاجة مرضى السرطان لمعلومات مفصلة بشأن مرضهم تجعلهم يغوصون في "الفضاء الأزرق"، ولا يكتفون بما يصادفونه من خلال حسابهم على فايسبوك، يبحثون عن صفحات ومجموعات متخصصة فيتابعون هذه وينضمون إلى تلك، ولا يتوقفون عن جمع المعلومات من مصادر لا يهتمون بما موثوقيتها، ويتجاوزون في كثير من الأحيان مجرد الاطلاع على المنشورات الصحية، على الاستجابة إلى ما تتضمنه من معلومات ونصائح، وتجارب، و...، دون إدراك للعواقب التي قد تترتب عن ذلك، فكثيرون لا يعودون إلى مراكز مكافحة السرطان بعد تشخيص المرض لديهم إلى بعد مدة يقضونها في تجريب علاجات بديلة، لم تثبت نجاعتها علميا، وحين يعودون إلى الطبيب، يكون الوقت قد فات، فالسرطان عدوه الزمن، وأي تأخير في العلاج تكون عواقبه وخيمة.

لكن رغم ما توصل إليه العلم، ورغم ما توفره الجزائر من علاجات للمرضى في المراكز المتخصصة، إلا أن "السرطان" لا زال في المجتمع الجزائري مرادفاً لـ"الموت"، ما يجعل المريض في حالة نفسية تجعله يتشبث بأي أمل، وهو ما يستغله "تجار الفايسبوك"، خاصة لأنهم يدركون أن القوانين في الجزائر لا تعاقب ناشري الأخبار الكاذبة إلا إذا كان من شأنها أن تمس بالنظام العام، وهذا ما يحيل إلى الجانب السياسي المحض، وربما قد يحيل إلى الجانب الصحي في أوقات الأزمات مثلما حدث أثناء جائحة كورونا، حيث وقفت السلطات بالمرصاد لمن كانوا يشككون في أعداد المصابين بالفيروس، أما في غير أوقات الأزمات فلا أحد يهتم بما ينشر في المجال الصحي عبر فايسبوك.

لذا تتطلب مواجهة هذه الظاهرة جهوداً متكاملة من مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات الصحية، المشرعين، منصات التواصل الاجتماعي، المجتمع المدني، والأطباء. إن الحد من انتشار المعلومات المضللة وتعزيز الوصول إلى المعلومات الصحية الموثوقة يمثل أولوية صحية وطنية تستدعي التحرك العاجل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- ABC NEWS. (2016, November 29). When fake news stories make real news headlines. ABC NEWS. <https://abcnews.go.com/Technology/fake-news-stories-make-real-news-headlines/story>
- Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. *Journal of Economic Perspectives*, 31(2), 211-236.
- Ansari, M. N. (2010). Information need and information seeking behavior of media practitioners in Karachi. *Malaysian Journal of Library and Information Science*, 15(2).
- Au, C. H., Ho, K. K. W., & Chiu, D. K. W. (2021). Stopping healthcare misinformation: The effect of financial incentives and legislation. *Health Policy*, 125(5), 627–633. <https://doi.org/10.1016/j.healthpol.2021.02.010>
- Balle, F. (1998). *Dictionnaire des medias*. La Rousse.
- Bigot, L. (2022). *Fact-checking vs fake news*. INA Editions.
- Bounegru, L., Gray, J., Venturini, T., & Mauri, M. (Eds.). (2018). *A field guide to "fake news" and other information disorders*. Public Data Lab.
- Boyd, D. M., & Ellison, N. B. (2007). Social network sites: Definition, history, and scholarship. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 13(1), 210-230. <https://doi.org/10.1111/j.1083-6101.2007.00393.x>
- Buller, D. B., & Burgoon, J. K. (1996). Interpersonal deception theory. *Communication Theory*, 6(2).
- Cambridge Dictionary. (n.d.). Fake news. Retrieved July 5, 2023, from <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/fake-news>
- Castells, M. (2010). *The rise of the network society: The information age: Economy, society, and culture*. Blackwell.
- Cheyfitz, E. (2017). *The disinformation age: The collapse of liberal democracy in the United States*. Routledge.
- Commission d'enrichissement de la langue française. (2018, October 4). Recommandation sur les équivalents français à donner à l'expression fake news. *Journal Officiel de la République Française*, n°229. www.legifrance.gouv.fr
- Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2023). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches* (6th ed.). Sage Publications.

- DataReportal. (2022). Digital 2022: Favourite social platforms. <https://datareportal.com/reports/digital-2022-favourite-social-platforms>
- DataReportal. (2024). Digital 2024: Algeria. <https://datareportal.com/reports/digital-2024-algeria?rq=algeria>
- de Bellescize, D. (2019, March 25). Fake news: Une loi polémique, qui pose plus de questions qu'elle n'en résout. *Constitutions: Revue de Droit Constitutionnel Appliqué*, 4.
- Ernst, E. (2008). Complementary and alternative medicine: Between evidence and absurdity. *Perspectives in Biology and Medicine*, 52(2), 289-303. <https://doi.org/10.1353/pbm.0.0083>
- Eysenbach, G. (2008). Credibility of health information and digital media: New perspectives and research challenges. *American Journal of Public Health*, 98(8), 1396-1402.
- Finklea, K. (2015, January 15). Cybercrime: Conceptual issues for Congress and U.S. law enforcement.
- Gallagher, K., & Magid, L. (2017). Media literacy & fake news: Parent & educator guide.
- Galluzzo, A. (2016). Ethique de la publicité rédactionnelle sur Youtube: Faut-il réagir en déontologiste face à la publicité trompeuse? *Management & Avenir*, 86.
- Geary, L. (2017). Spread of false news stories on Facebook: An assessment of credibility cues and personality [Master's thesis, West Virginia University]. WVU Research Repository. <https://researchrepository.wvu.edu/etd/5654/>
- Geffert, A. (2018). Fake news: A definition. *Informal Logic*, 38(1).
- German Criminal Code. (1871, May 15). Available in English at https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_stgb
- Glanz, K., & Rimer, B. K. (2015). Health behavior and health education: Theory, research, and practice. Jossey-Bass.
- Green, J., & Tones, K. (2010). Health promotion: Planning and strategies. SAGE Publications.
- Holan, A. D. (2019, January 14). Why Trump is the most fact-checked president. Politifact. <https://www.politifact.com/article/2019/jan/14/why-trump-most-fact-checked-president/>
- Holland, M. (2006). The propagation and power of Communist security services dezinformatsiya. *International Journal of Intelligence and CounterIntelligence*, 1.
- Hunt, J. (2018, November 1). Britain champions free speech, so we're leading the war on fake news. UK Government. <https://www.gov.uk/government/speeches>

- International Agency for Research on Cancer. (2024). Global cancer observatory. World Health Organization. <https://gco.iarc.fr/en>
- Ireton, C., & Posetti, J. (2018). Journalism, fake news & disinformation: Handbook for journalism education and training. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
- Kaynar, B. (2016). Rumor in social media: Role of affect during social movements [Master's thesis]. Istanbul Şehir University.
- Kietzmann, J. H., Hermkens, K., McCarthy, I. P., & Silvestre, B. S. (2011). Social media? Get serious! Understanding the functional building blocks of social media. *Business Horizons*, 54(3), 241-251. <https://doi.org/10.1016/j.bushor.2011.01.005>
- Kim, S., & Johnson, T. J. (2016). Health communication and social media: Building relationships through blogs and social networks. *Journal of Health Communication*, 21(4), 1-15.
- Kordjani, K., & Fourar, A. A. (2024). False news in Algerian legislation: An analytical study of the latest relevant legal texts. *The Journal of El-Ryssala for Media Studies*, 9(4), 131-144.
- Lapointe, L., Ramaprasad, J., & Vedel, I. (2014). Creating health awareness: A social media health enabled collaboration. *Health Technology*, 4.
- Larousse Dictionary. (n.d.). Faux. Retrieved July 6, 2023, from <https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/faux/33057>
- Lazer, D., Baum, M. A., Benkler, Y., Berinsky, A. J., Greenhill, K. M., Menczer, F., Nyhan, B., Pennycook, G., Rothschild, D., Schudson, M., Sloman, S. A., Sunstein, C. R., Thorson, E. A., Watts, D. J., & Zittrain, J. L. (2018). The science of fake news. *Science*, 359(6380), 1094-1096.
- Leclerc, H. (2002). La loi de 1881 et la Convention européenne des droits de l'Homme. *Légicom*, 28.
- Lilleker, D. G. (2017). Understanding fake news, the nature of the problem and potential solutions. Evidence to the Culture, Media and Sport Committee 'Fake news' inquiry presented by the Faculty for Media & Communication, Bournemouth University. <https://eprints.bournemouth.ac.uk/28610/3/Evidence%20Submission%20-%20Fake%20News%20FINAL.pdf>
- Loi n° 2018-1202 du 22 décembre 2018 relative à la lutte contre la manipulation de l'information. (2018, December 23). *Journal Officiel de la République Française*, n°0297.
- Loi relative à la liberté de la presse du 29-07-1881. (1881, July 30). *Journal Officiel de la République Française*, n°206. <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/jo/id/JORFCONT000000007124>

- Malaysian Anti-Fake News Act 803. (2018, April 11). Malaysia Official Gazette. <https://cyrilla.org/entity/i675>
- Marchionini, G. (1995). Information seeking in electronic environment. Cambridge University Press.
- Matsa, E. (2017, August 14). Fake news: Are current UK laws sufficient? Lexology. <https://www.lexology.com/library>
- McMillan, K., & Wootson Jr., C. R. (2018, August 4). Newseum pulls 'fake news' shirts after outcry from journalists. Washington Post. <https://www.washingtonpost.com/news/arts-and-entertainment/wp/2018/08/03/the-newseum-is-selling-fake-news-shirts-journalists-are-not-amused/>
- Merriam-Webster. (n.d.). The real story of 'fake news'. <https://www.merriam-webster.com/wordplay/the-real-story-of-fake-news>
- Metzl, L. (1974). Reflections on the Soviet Secret Police and Intelligence Services. *Orbis*, 18(3).
- Moorhead, S. A., Hazlett, D. E., Harrison, L., Carroll, J. K., Irwin, A., & Hoving, C. (2013). A new dimension of health care: Systematic review of the uses, benefits, and limitations of social media for health communication. *Journal of Medical Internet Research*, 15(4), e85. <https://doi.org/10.2196/jmir.1933>
- Mouron, P. (2019). De la rumeur aux fausses informations: Remarques sur la proposition de loi relative à la lutte contre la manipulation de l'information. *Légicom*, 60.
- Muhlmann, G., Decaux, E., & Elisabeth, Z. (2016). *La liberté d'expression* (1st ed.). Dalloz.
- NapoleonCat. (2025, March). Facebook users in Algeria - March 2025. <https://napoleoncat.com/stats/facebook-users-in-algeria/2025/03/>
- Nutbeam, D. (2008). The evolving concept of health literacy. *Social Science & Medicine*, 67(12), 2072-2078.
- Oberdorff, H. (2023). *Droits de l'homme et libertés fondamentales* (9th ed.). LGDJ.
- Online Safety Bill. (n.d.). UK Parliament. <https://bills.parliament.uk>
- Ordonnance n°2000-916 du 19 septembre 2000. (2000, September 22). *Journal Officiel de la République Française*, n°220. https://www.legifrance.gouv.fr/loda/article_lc/LEGIARTI000006419726
- Oremus, W. (2017, August 8). Facebook has stopped saying "fake news". *Slate*. <https://slate.com/technology/2017/08/facebook-has-stopped-saying-fake-news-is-false-news-any-better.htm>

- Ostini, G. (n.d.). Truth and power: 7 examples of superb watchdog journalism. Shorthand. <https://shorthand.com/the-craft/watchdog-journalism-examples/index.html>
- Oxford Learner's Dictionary. (n.d.). Fake news. Retrieved July 5, 2023, from <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/fake-news>
- Palmer, E. (2018, October 23). British government bans the phrase 'fake news'. Newsweek. <https://www.newsweek.com/british-government-bans-phrase-fake-news-1182784>
- Pfeifer, C. (2000, April). Advertising and the consumer's hunt for information: Traditional and internet sources. University of Wisconsin.
- Pierrat, E., & Binelle, L. (n.d.). Lutte contre les "fake news": Genèse, objet, critique et droit comparé. <https://revuedesjuristesdesciencespo.com/?p=1295>
- Riglet, M. (2019, February). Une histoire de fake news. Humanist, 323, 1. DOI: 10.3917/huma.323.0001
- Sauvageau, F., et al. (2018). Les fausses nouvelles, nouveaux visages, nouveaux défis: Comment déterminer la valeur de l'information dans les sociétés démocratiques? (p. 18). Presse de l'Université Laval. https://www.cem.ulaval.ca/wp-content/uploads/2019/04/9782763740515_extrait.pdf
- Suarez-Lledo, V., & Alvarez-Galvez, J. (2021). Prevalence of health misinformation on social media: Systematic review. Journal of Medical Internet Research, 23(1). doi: 10.2196/17187
- Sun, Z., Yang, B., Zhang, R., & Cheng, X. (2020). Factors influencing rumour re-spreading in a public health crisis by the middle-aged and elderly populations. International Journal of Environmental Research and Public Health, 17(18), 6542.
- Thompson, M. (2016, December 12). Digital media and the battle for the facts [Speech]. Detroit Economic Club.
- UK Communication Act 2003, Section 127. (n.d.). <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2003/21>
- Vaidhyanathan, S. (2017, September 8). Facebook wins, democracy loses. New York Times. <https://www.nytimes.com/2017/09/08/opinion/facebook-wins-democracy-loses.html>
- van Dijk, J. (2020). The digital divide. Journal of the Association for Information Science & Technology, 72(1), 136-138.
- Ventola, C. L. (2014). Social media and health care professionals: Benefits, risks, and best practices. Pharmacy and Therapeutics, 39(7), 491-520. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4103576/>

- Wang, S., & Shi, K. (2017). Fake news detection on social media: A data mining perspective. Computer Science and Engineering, Michigan State University.
- Wardle, C. (2017, February 16). Fake news. It's complicated. First Draft Footnotes. <https://medium.com/1st-draft/fake-news-its-complicated-d0f773766c79>
- Wardle, C. (2017, March 20). الأمر ليس سهلاً عندما يتعلق بالأخبار الزائفة [It's not easy when it comes to fake news]. First Draft News. <https://ar.firstdraftnews.org/2017/03/246>
- Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). Information disorder: Toward an interdisciplinary framework for research and policy making. Council of Europe. <https://edoc.coe.int/fr/medias/7495-information-disorder-toward-an-interdisciplinary-framework-for-research-and-policy-making.html>
- Waszak, P. M., Kasprzycka-Waszak, W., & Kubanek, A. (2018). The spread of medical fake news in social media – The pilot quantitative study. Health Policy and Technology, 7(2), 115-118. <https://doi.org/10.1016/j.hlpt.2018.03.002>
- WHO. (2020). Health promotion and disease prevention through population-based interventions. World Health Organization Reports.
- World Health Organization. (n.d.). لنعمل على تسطيح منحنى الوباء المعلوماتي [Let's flatten the infodemic curve]. <https://www.who.int/ar/news-room/spotlight/let-s-flatten-the-infodemic-curve>
- Zuckerman, E. (2017, January 30). Stop saying "fake news". It's not helping. Ethan Zuckerman's Blog. <https://ethanzuckerman.com/2017/01/30/stop-saying-fake-news-its-not-helping/>
- أنيس، إ.، منتصر، ع.، الصوالحي، ع.، & أحمد، م. خ. (1972). معجم الوسيط. مجمع اللغة العربية، دار المعارف.
- إبراهيم، خ. (2008). التقاضي الإلكتروني (ط1). دار الفكر الجامعي.
- إبراهيم، ص. (2019). الإشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع. مجلة البحث العلمي في الآداب، 20.
- إبراهيم، م. خ. (2018). حجية البريد الإلكتروني في الإثبات-دراسة مقارنة (ط1). دار الفكر الجامعي.
- أبو الحسين، أ. ب. ف. ب. ز. (1978). معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
- أبو زهره، م. (2000). الجريمة الاعلامية في الفقه الاسلامي (ط1). دار الفكر العربي.
- أحمد، ط. م. (1997). جرائم الشائعات واجراءاتها. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الإبراهيم، ي. (2020، يوليو 25). الصحافة الصفراء- الاستخدام الأول- الظهور والانتشار. جريدة القيس الكويتية. <https://www.alqabas.com/article/5789225>
- الألفي، م. (2011). المواجهة الأمنية والتشريعية لجرائم الارهاب عبر الانترنت. المكتبة المصرية الحديثة.

- البشري، م. (2004). التحقيق في الجرائم المستحدثة (ط1). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- البكري، ث. (2006). الاتصالات التسويقية والترويج. دار الحامد للنشر والتوزيع.
- البقلي، ه. ع. ر. (2012). الجرائم الالكترونية الواقعة على العرض بين الشريعة والقانون المقارن (ط1). دار العلوم.
- البوسعيدي، ه. (2009). الحماية القانونية والفنية لقواعد المعلومات الحاسوبية. دار النهضة العربية.
- الجريوي، ع. ا. ع. (2020). مناهج البحث العلمي: الأسس والإجراءات (ط1). دار النهضة العربية.
- الحارثي، م. (2020). معوقات إثبات الجرائم المتعلقة بتقنية المعلومات. المجلة القانونية، 3، (14).
- الحارثي، ي. ب. م. (2015). المسؤولية المدنية عن النشر الإلكتروني - الصحافة الإلكترونية، المدونات، المنتديات الإلكترونية، الصحفي الإلكتروني، وسائل الإثبات الإلكترونية- (ط1). دار وائل للنشر.
- الحاوي، م. ج. ر. (2021). الحماية الجنائية للاتصالات الشخصية في العصر الرقمي-دراسة مقارنة [أطروحة دكتوراه]. كلية الحقوق، حلوان.
- الحلبي، خ. (2012). إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنت (ط1). دار الثقافة.
- الحلو، م. ر. (2006). حرية الإعلام والقانون. منشأة المعارف.
- الخشت، م. ع. (د.ت). الشائعات وكلام الناس أسرار التكوين وفنون المواجهة. مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر.
- الخطيب، س. (2006). القيود القانونية على حرية الصحافة من العهد العثماني حتى الحالي. منشورات الحلبي الحقوقية.
- الدسوقي، ن. ع. ا. (2024). الذكاء الاصطناعي في مواجهة الأخبار الزائفة (ط1). العربي للنشر والتوزيع.
- الدعيمي، غ. ك. ج. (2017). الإعلام الجديد (اعتمادية متصاعدة ووسائل جديدة) (ط1). دار أمجد للنشر والتوزيع.
- الدليمي، ع. ا. (2018). اشكاليات الأخبار المفبركة وآثارها على الرأي العام. دراسات إعلامية، مركز الجزيرة للدراسات.
- الذكري، م. (2018). جهود الصحافة في نشر المعرفة الصحية: دراسة تحليلية على الصفحات الاقتصادية [رسالة ماجستير]. جامعة الامام محمد بن سعود.
- الرابح، ص. (2017). دور التفكير النقدي في عقلنة التعامل مع الإشاعات على شبكات التواصل الاجتماعي. المجلة العربية للإعلام والاتصال، 17، 99-126.
- الرياض، ح. (2006). المراقب الصحي في الأردن مهامه وواجباته. دار رام للنشر.
- الزباعي، م. ج. (2023، أبريل 4). المعجم العربي- هل تستطيع اللغة تجاوز الانحطاط العربي . <https://www.aljazeera.net/blogs/2018/10/19/المعجم-العربي-هل-تستطيع-اللغة-تجاوز>
- الزرقف، أ. س. (2007). الحماية المدنية من الدعاية التجارية الكاذبة والمضللة. دار الجامعة الجديدة.

- الزريقي، م. ي.، & الفواعرة، م. ن. (2022). المواجهة الجزائية لنشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الأردني-دراسة مقارنة. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 11(1)، العدد التسلسلي 41.
- الزغدودي، أ. (2023، مايو). حرية التعبير في تونس إطار قانوني يشجع على السكوت. منظمة. [access now.
 https://www.accessnow.org/wp-content/uploads/2023/05/FoE-Report-Arabic-Final.pdf](https://www.accessnow.org/wp-content/uploads/2023/05/FoE-Report-Arabic-Final.pdf)
- السباعي، ز. (2013). التنقيف الصحي مبادئه وأساليبه. دار السباعي.
- السرور، أ. ف. (1985). الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام (ط4). دار النهضة.
- السعيد، ك. (2011). شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات (ط2). دار الثقافة.
- السعيد، ر. (2021، نوفمبر 27). عندما تصبح المخبرات "رئيس تحرير". معهد الجزيرة للإعلام.
- السيد، ح. ع. م. ل. ح. (2020). الاتصال ونظرياته المعاصرة (الطبعة 14). الدار المصرية اللبنانية.
- الشرفي، ع. (2001). أحكام الشائعات في القانون العقابي المقارن. ندوة علمية حول أساليب مكافحة الشائعات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الشمري، أ.، & البلهان، ع. (2019). المخاطر النفسية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي لدى الأطفال في دولة الكويت. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات الإنسانية، 34(5).
- الشميري، ف. ع. ا. (2010). التربية الإعلامية- كيف نتعامل مع الإعلام (ط1). نشر شخصي للمؤلف.
- الشناوي، م. (2010). استراتيجية مكافحة جرائم النصب المستحدثة (ط1). دار البيان للطباعة والنشر.
- الصغير، ج. (2002). أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة. دار النهضة العربية.
- العازمي، ا. د. م. ه. (2021). مخاطر الفبركة الرقمية في الإعلام الجديد (جائحة كورونا عبر وسائل التواصل الاجتماعي نموذجاً). مجلة البحوث الإعلامية، 56.
- العبد الفتاح، ع. ف. (2015). القانون في مواجهة الشائعات. مجلة الفكر الشرطي، 92.
- العنبي، س.، الحميدي، ن.، & الجهني، ع. ا. ع. (2022). التضليل الإعلامي الرقمي: المفاهيم والآليات. مجلة البحوث الإعلامية، 15(3)، 45.
- العززي، و. م. (2016). الاشاعات وشبكات التواصل الاجتماعي-المخاطر وسبل المواجهة. مجلة الاعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، 1(3).
- العزم، خ. (2016). استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية الصحية لمرض كورونا. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، 2(14).
- العقيلي، ل. أ. (2024، يناير). التفاعلية على موقع الفيسبوك ودورها في التوعية الصحية (كوفيد 19 نموذجاً). المجلة العربية لبحوث الاتصال والإعلام الرقمي، 5، 180-228.

- العباسي، ن. ا. (2023، أبريل 11). المفاهيم في بحوث الميديا الاجتماعية في المنطقة العربية، رهانات التعريفات .
<https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2023-04/المفاهيم%20في%20بحوث%20الميديا%20الاجتماعية%20في%20المنطقة%20>
- الغافري، ح. (2013). السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الانترنت دراسة مقارنة. دار النهضة.
- الفتاح، و. ب. ع. (2013). تجريم الشائعة وعقوبتها في التشريعات العربية وفي القانون الدولي. دار ماجد.
- الفتاح، ف. ا. ز. ع. (2018). أثر الأخبار الزائفة على أبعاد الثقة المجتمعية والسياسية. مجلة الديمقراطية، 18(71).
- الفقي، ع. ا. (2020). جريمة نشر الأخبار الكاذبة في القانون المصري. مجلة الباحث العربي، 1(2).
- الفيومي، أ. (1994). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. دار الكتب العلمية.
- القارة، آ. (2006). الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري (ط1). دار هومة.
- الكعبي، م. ع. (2012). الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت (ط1). دار النهضة العربية.
- اللبان، ش. د. (2000). تكنولوجيا الاتصال (ط1). سلسلة المكتبة الإعلامية، الدار المصرية اللبنانية.
- اللمر، ن. (2020). الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها على اتجاه الرأي العام دراسة (المفهوم العلاقة والأهداف). مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 7(2).
- المتجديد، ز. (2020، يوليو 27). الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين "دراسة ميدانية خلال أزمة كورونا". المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، 3(1)، 122-144.
- المحمود، م. ع. ه. (2020). استخدام الجمهور المصري للتلفزيون والفيديو للحصول عن معلومات عن جائحة كورونا. مجلة بحوث العلاقات العامة- الشرق الأوسط، 2(29).
- المدور، ن. (2023). الأخبار الكاذبة ومطلب تحقيق الأمن الإعلامي في الفضاء الإلكتروني الجزائري. مجلة الباحث الأكاديمية، 10(2).
- المراغي، أ. ع. ا. (2021). السياسة الجنائية لمواجهة الإشاعات والأخبار الكاذبة. مجلة الدراسات القانونية، 54(2)، 3.
- المرجع، ل. ا. ع. (د.ت). لسان العرب-<http://wiki.dorar-alirag.net/lisan-arab/> .
<http://wiki.dorar-alirag.net/lisan-arab/#:~:text=المُخَايَرَةُ%20C%20واشتقت%20من%20خَيْب>
- المرواني، ن. م. (2010). الشائعات وآثارها السلبية في بنية المجتمع وتماسكه. مركز الدراسات والبحوث.
- المسماري، م. (2007). الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية من الناحيتين القانونية والفنية. المؤتمر العربي الأول لعلوم الأدلة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- المشاقبة، ب. ع. ا. (2012). الاعلام الصحي (ط1). دار أسامة للنشر والتوزيع.
- المطلب، م. ع. (2001). جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية. دار الحقوق.

- المطلب، م. ع. (2003). نموذج مقترح لقواعد اعتماد الدليل الرقمي للإثبات في الجرائم عبر الكمبيوتر. مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، 29.
- المعهد الديمقراطي الوطني. (2018). دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني. منشورات المعهد الديمقراطي الوطني.
- المهري، م. ع. (2019). الأدلة العلمية في الإثبات الجنائي، دراسة تحليلية. مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، 5.(4).
- الميلي، م. ب. م. ا. (1964). تاريخ الجزائر في القديم والحديث (الجزء الثالث). مكتبة النهضة الجزائرية.
- النبه، ن. (2012). الجريمة المعلوماتية والمجرم المعلوماتي. منشأة المعارف.
- النمر، م.، & البطريق، غ. (2019). نظريات الاتصال (ط1). مكتبة الملك فهد الوطنية.
- اليونان، ك. (2011). التضييق الكلامي وآليات السيطرة على الرأي-الحركة الفسطاطية نموذجاً. دار النهضة العربية.
- باباه، ع. ا. ف. (2013). تجريم الشائعة وعقوبتها في التشريعات العربية وفي القانون الدولي. دار ماجد.
- باريان، ح. (2004). دور وسائل الإعلام في التنقيف الصحي للمرأة السعودية [رسالة ماجستير]. كلية الآداب، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود.
- باشا، ح. (2011). الثقافة الصحية (ط1). منشورات دار القلم الثقافية.
- بدح، أ.، مزاهرة، أ.، & بدران، ز. (2019). الثقافة الصحية (ط7). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- بركع، و. ح. (2021، سبتمبر 30). مضامين الأخبار الكاذبة في مواقع الاعلام الاجتماعي: سبل المواجهة وآليات التحقق- دراسة تحليلية ميدانية. مجلة آداب الفراهيدي، 13(47)، 264-291.
- بلبلدية، ف. (2018). النوعية الصحية بين التجسيد والتفعيل. مجلة الاتصال والصحافة، 3.(9).
- بلبلدية، ف. ن. ا. (2022، مايو). أثر المعلومة المغلوطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية للمستخدمين خلال جائحة كورونا كوفيد 19- دراسة استطلاعية على عينة من المستخدمين الجزائريين للفيسبوك نموذجاً. مجلة وحدة البحث في التنمية البشرية، 17(01)، 20-45.
- بن سالم، خ. (2020). التأثير النفسي للشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الطالب الجامعي في ظل أزمة كورونا. مجلة الإحياء، 20.(26).
- بن صغير، ز.، & عواطف منال، ع. (2022، ديسمبر). الإعلام الصحي الإلكتروني في ظل أزمة كورونا وصراع الزيف المعلوماتي في الجزائر -دراسة مسحية لعينة من الشباب الجزائري. مجلة الإعلام والمجتمع، 6(2)، 422-488.
- بوتشيفا، ك.، & بوزيتي، ج. (2020، سبتمبر). التوازن الدقيق بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير. تقرير بحثي للجنة النطاق الواسع حول حرية التعبير والتصدي للمعلومات المضللة على الانترنت، وزارة الخارجية القطرية. <https://www.broadbandcommission.org>
- بوربابة، ص. (2019). التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المعلوماتية. مجلة القانون الدولي، 1.

- بوعزيزي، م. (2010). السيميولوجيا الاجتماعية (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوعيش، ع. (2020). دور شبكة الفايبروك في التوعية الصحية حول فيروس كورونا. مجلة التمكين الاجتماعي، 2(4).
- بوكري، ي. (2013). صناعة الكذب دراسة في أشهر القصص المفبركة في الصحافة المصرية (ط2). دار أخبار اليوم.
- بوملخية، خ. (2022). تحديات مواجهة مخاطر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعي خلال جائحة كورونا. مجلة معيار، 26(5).
- بوهالي، ح. (2021، ديسمبر). الشائعات وتأثيرها على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجزائر في ظل جائحة كورونا- دراسة مسحية على ضوء نظرية الشخص الثالث. مجلة المعيار، 12(2)، 1073-1085.
- تمار، ي. (2017). مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية-الاتصالية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- جرار، ل. أ. (2012). الفيسبوك والشباب العربي. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- جلال، س. ع. أ. (2021، أبريل). تعرض الشباب للشائعات حول فيروس كورونا في مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بمستوى القلق لديهم-دراسة ميدانية. مجلة البحوث الإعلامية، 4، 1875-1920.
- جمعة، ع. أ. (2019). انعكاس ظاهرة الشائعات على التنمية الاقتصادية. المؤتمر العلمي السادس (القانون والشائعات)، كلية الحقوق، جامعة طنطا.
- جمعة، ع. أ. (2022). الأخبار الزائفة في مواقع التواصل الاجتماعي وأثرها على الوعي الصحي للجمهور العراقي تجاه جائحة كوفيد 19. مجلة دراسات وبحوث إعلامية، 6، 157-176.
- حرية، س. (1988). شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية. الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- حسن، م. ح. (2018). جريمة بث الاخبار الكاذبة-دراسة مقارنة. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، 26(7).
- حسين، ذ. م. (2012). الكذب المشروع في الإعلانات التجارية. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 4(1).
- حماده، أ. ج. (1987). حرية الرأي في الميدان السياسي الاعلامي، بحث مقارنة في الديمقراطية والاسلام (ط1). دار الوفاء.
- حمادي، آ. (2022). الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي على ضوء قانون العقوبات المعدل رقم 02-06. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 8(1).
- حمودة، ر. ع. (2015). الشائعات في المواقع الإخبارية وتأثيرها في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين (ط1).
- حميدة، ع. (2013). السياسة الجنائية في مواجهة الجريمة المعلوماتية (ط1). دار النهضة العربية.
- خالد، ك. س. (2016). حماية المستهلك الالكتروني (ط2). دار الجامعة الجديدة.
- خشة، أ. (2013). الصياغة اللغوية والتضليل الإعلامي. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 36.
- خليفة، إ. (2016). مواقع التواصل الاجتماعي "أدوات التغيير العصرية عبر الانترنت". المجموعة العربية للتدريب والنشر.

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020. (2020، ديسمبر 30). الجريدة الرسمية، 82.
- رحمان، ج. س.، & مجدوب، ع. ا. (2018، يوليو). دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التحول السياسي بتونس. *المجلة الجزائرية الأمن والحياة*، 13.
- رحموني، ل. (2020). الأخبار المضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي (مضمونها وطرق محاربتها). *المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام*، 3. (2).
- ربيع، ح. (1981). مقدمة في العلوم السلوكية. دار الجبيل.
- ربيعي، ح. (2016). آليات البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية [رسالة دكتوراه]. جامعة باتنة.
- رحومة، ع. م. (2007). الانترنت والمنظومة التكنو اجتماعية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- رستم، ه. (2000). الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية. مكتبة الآلات الحديثة.
- رضوان، ع. ا. (1999). المتلاعبون بالعقول. عالم المعرفة.
- رفعت، ح. (2019). التربية الإعلامية طريقنا الأمثل في التصدي للأخبار الكاذبة. مدونات الجزيرة، شبكة الجزيرة الإعلامية.
- رمضان، ع. (2019). مبادئ قانون الإجراءات الجنائية (الجزء الأول). دار النهضة.
- رمضان، خ. (2011). المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة [رسالة دكتوراه]. كلية الحقوق جامعة حلوان.
- شبيب، ج. م.، & سالم، ح. خ. (2018). طرائق مواجهة الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي-الفيس بوك. *مجلة الباحث الإعلامي*، 41.
- شما، إ. (2020). الإثبات في الدعوى الجزائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة. المعهد القضائي الأردني.
- شمس، ر. (1947). حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر. مكتبة دار الكتب المصرية القاهرة.
- شنة، م. (2020). جريمة نشر الأخبار الكاذبة في التشريع الجزائري. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، 7. (2).
- صالح الجبوري، س. (2010). مسؤولية الصحفي الجنائية عن جرائم النشر، دراسة مقارنة (ط1). مؤسسة الكتاب الحديث.
- صليحة، غ.، & سليم، ع. (2022). الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي وطرق مكافحتها. مداخلة للمشاركة في الملتقى الدولي الموسوم ب: الميديا الجديدة والتحويلات السمعية البصرية في العالم – الواقع والتحديات- جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
- طارق، س. (2000). دروس في جرائم النشر (ط3). دار النهضة العربية.
- عابد، ع. ا. (2003). الإثبات الجنائي بالقرائن. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد الباقي، ع. ا. م. (2009). المسح الاجتماعي- منهجية وتطبيقات. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- عبد الحليم، و. (2020). تأثير وسائل الإعلام على التوعية الأسرية لمواجهة كورونا، دراسة ميدانية. مجلة الدراسات الإعلامية- المركز الديمقراطي العربي، 11.
- عبد الحميد، أ. (2014). استراتيجية مكافحة جرائم الحاسب الآلي، دراسة مقارنة [رسالة دكتوراه]. أكاديمية الشرطة.
- عبد الحميد، م. (2000). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. عالم الكتب.
- عبد العظيم، ع. (2014). الحماية الجنائية للمعلومات الالكترونية المسجلة. دار النهضة العربية.
- عبد الله، س. (2024، مايو 13). كيف يتعامل كبار المحررين مع "التلوث المعلوماتي". شبكة الصحفيين الدوليين . <https://ijnet.org/ar/story>
- عزام، ع. (2011). جرائم الذم والقدح عبر الوسائل الالكترونية (ط1). دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عزوز، ه. (2020). اعتماد الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الصحي أثناء جائحة كورونا. مجلة البحوث البيئية والطاقة.
- عطالله، إ. ح. (2017). جرائم تقنية المعلومات في التشريعات والصكوك العربية. دار جامعة نايف للنشر.
- علي، م. ف. (2017). دور الفايسبوك في تعزيز التوعية الصحية لدى الجمهور [رسالة ماجستير]. كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.
- فارس، م. أ. (د.ت). لسان العرب. دار صادر.
- فتيحة بلبلدية، أثر المعلومة المغلوطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الصحة النفسية للمستخدمين خلال جائحة كورونا كوفيد 19- دراسة استطلاعية على عينة من المستخدمين الجزائريين للفايسبوك نموذجا.
- فرح، م. ع. (2014). صناعة الواقع الإعلام وضبط المجتمع (أفكار حول السلطة والجمهور والوعي والواقع). مركز نماء للبحوث والدراسات.
- فرغلي، ع. أ. (2013). الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية من الناحيتين القانونية والفنية. دار النهضة.
- فروحات، س. (2016). السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في التعامل مع الخبرة الجنائية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 9(4).
- فياض، م. أ. (2016). دور الإعلام الجديد في تعزيز الوعي الصحي لدى الشباب في مملكة البحرين. مجلة كلية الفنون والإعلام، 2.
- فهمي، د. ع. أ. (2018). الحماية الجنائية منو اساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. دار النهضة العربية.
- قادر، م. ر. (2003). شرح أصول المحاكمات الجزائية (ط1). مؤسسة (O.P.L.C) للنشر.
- قانون الاتصالات الإنكليزي لعام 2003، المادة 127. (د.ت) <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2003/21>
- قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم 17 لسنة 2023. (د.ت). ديون التشريع والرأي <https://www.lob.gov.jo>

- قانون العقوبات الجزائري رقم 06-20 لعام 2020 المؤرخ في 28 أبريل 2020، المعدل المتمم للأمر رقم 66-156 لعام 1966 المتضمن قانون العقوبات. (2020، أبريل 29). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25.
- قانون العقوبات السوري رقم 148 لعام 1949 المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 01 لعام 2011. (د.ت).
<https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/torture/cfi-report-hrc52/submissions/csos/submission-srtorture-hrc52-cso-SyrianNGOs-5.pdf>
- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969. (د.ت). <https://www.arabwomenlegal-emap.org>
- قانون العضوي رقم 14-23 المتعلق بالإعلام. (2023، أغسطس 29). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 56.
- قانون المصري رقم 141 المؤرخ في 15 أوت 2021، المعدل والمتمم للقانون رقم 58 لسنة 1937، المتعلق بالعقوبات. (د.ت). منشورات قانونية <https://manshurat.org/node/14677>
- قانون رقم 2018/175، في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. (2018، أغسطس 14). الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية، 32 مكرر (ج).
- قانون مكافحة جرائم المعلوماتية السوري رقم 20 لعام 2022. (د.ت). وزارة الاتصالات السورية. <https://moct.gov.sy/news-0015>
- محمد، ه. ح. (2005). النظام القانوني لحرية الرأي. دار الكتب القانونية بالقاهرة.
- محمد، م. س. (1983). المسؤولية الإعلامية في الإسلام (ط1). مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- مخمور، ح. (2009). الإجرام المعلوماتي. دار النهضة العربية.
- مربيعي، أ. (2021). الأخبار الكاذبة حول فايروس كورونا في الجزائر بين مسؤولية قانون الإعلام وقانون العقوبات. مجلة العلوم الإنسانية، 32(4).
- مزيد، ب. أ. م. (2012). المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية، كتاب الوجوه نموذجاً. جامعة الإمارات العربية المتحدة، قسم دراسات الترجمة.
- معجم اللغة العربية المعاصرة. (د.ت).
<https://www.maajim.com/dictionary/> مرادف 20% اخبار 20% كاذبة 6/معجم 20% اللغة 20% العربية 20% المعاصرة
- مكافحة التلاعب بالمعلومات الفرنسي رقم (1201) لعام 2018. (د.ت). <https://www-legifrance-gouv-fr.translate.google/jorf/id/JORFTEXT000037847559>
- مكوي، د. (2020). مجمع اللغة العربية. مكتبة الشروق الدولية.
- منتديات وسائط الاتصالات. (د.ت). تطهير وسائل الإعلام من التلوث. رسالة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، 2، 27 https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000252318_ara
- منصر، ن. أ. (2022). جريمة نشر الأخبار الكاذبة الماسة بالنظام العام عبر مواقع التواصل الاجتماعي. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، 7(1)، 188-214.

- منظمة الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان <https://www.un.org/ar/udhrbook>.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم. (2020، مايو 23). الصحافة. و"الأخبار الزائفة" والتضليل – دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة. ص 06- <https://ar.unesco.org/journalism-fake-news-and-disinformation-handbook>.
- مهاجر نيوز. (2017، يناير 3). الشرطة الألمانية تحذر من نشر أخبار كاذبة حول اللاجئين . <https://www.infomigrants.net>
- يوسف، أ. (2009). الجرائم المعلوماتية على شبكة الانترنت. دار المطبوعات الجامعية.
- يوسف، س. م. (2013). تأثير استخدام رجال الأعمال للصحف والمواقع الاقتصادية الالكترونية على اتجاهاتهم المجتمعية [رسالة ماجستير]. كلية الإعلام، جامعة القاهرة.
- يحيى، ع. (2014). السياسة الجنائية في مواجهة الجريمة المعلوماتية (ط1). دار النهضة العربية.

References

- "Reflections on the Soviet Secret Police and Intelligence Services", *Orbis* 18, no.3. (1974).
- Fake news: une loi polémique Constitutions: Revue de droit constitutionnel appliqué,. (2019). *Diane de Bellescize*, N° 04 .
- المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق . (2011). حلوان بمصر.
- (دون تاريخ). لاروس، م"
[https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/faux/33057#:~:text=Fausse%20information%20\(anglo-am%C3%A9ricain%20fake,d.](https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/faux/33057#:~:text=Fausse%20information%20(anglo-am%C3%A9ricain%20fake,d.)
- (2012)، الفيسبوك والشباب العربي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت. (2012). والشباب العربي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت .
- B. BULLER, J. K. (1996). *Interpersonal Deception Theory*", *Communication The01y*, vo l. 6, no.2.
- ، الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية (المحرر). (2018). مكافحة جرائم تقنية المعلومات، العدد 32 مكرر (ج). مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- (1871, May 15). *German criminal code*. Récupéré sur https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_stgb
- 2- عبد الله، جمعة. (2022).
- A Field Guide to "Fake News" and Other Information Disorders. (2018). Dans L. Bounegru, J. Gray, T. Venturini, & M. Mauri (Éds.). Amsterdam: Public Data Lab.
- ABC NEWS. (2016, November). When Fake News Stories Make Real News Headlines. Consulté le September 2, 2024
- Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social Media and Fake News in the 2016 Election. *Journal of Economic Perspectives*, 31, 211–236.
- Ansari, M. N. (2010, August). Information need and information seeking behavior of media practitioners in Karachi. *Malaysian Journal of Library and Information Science*, 15.
- Article 4.1, Malaysian Anti Fake News Act 803. (s.d.). *Article 4.1, Malaysian Anti Fake News Act 803*.
- Article 4.2, Malaysian Anti Fake News Act 803. (s.d.). *Article 4.2, Malaysian Anti Fake News Act 803*.
- Article 7, Malaysian Anti Fake News Act 803. (s.d.). *Article 7, Malaysian Anti Fake News Act 803*.
- Article 8, Malaysian Anti Fake News Act 803. (s.d.). *Article 8, Malaysian Anti Fake News Act 803*.
- Article 8.3, Malaysian Anti Fake News Act 803. (s.d.). *Article 8.3, Malaysian Anti Fake News Act 803*.
- Article 9.1, Malaysian Anti Fake News Act 803. (s.d.). *Article 9.1, Malaysian Anti Fake News Act 803*.
- Bigot, L. (2022). *Fact-checking vs Fake news*. Paris: Éditions INA.
- Bounegru, L. G. (2018). *A Field Guide to "Fake News" and Other Information Disorders*. Amsterdam: Public Data Lab.

- Buller, B. D., & Burgoon, J. K. (1996). Interpersonal Deception Theory. *Communication Theory*, 6.
- Cambridge Dictionary. (2023). *Fake news*. Récupéré sur Fake news: <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/fake-news>
- Cancer), I. A. ((2024)).
- Cancer., I. A. (2024).
- Castells, M. (2010). *The Rise of the Network Society: The Information Age: Economy, Society, and Culture*. Oxford: Blackwell.
- Cheuk Hang Au, K. K. (s.d.). Récupéré sur <https://doi.org/10.1016/j.healthpol.2021.02.010>
- Cheyfitz, E. (2017). *The Disinformation Age the Collapse of Liberal Democracy in the United States*, Routledge. New York.
- Cheyfitz, E. (2017). *The Disinformation Age: The Collapse of Liberal Democracy in the United States* (éd. 1). New York: Routledge.
- Commission d'enrichissement de la langue française. (2018, October 4). *Recommandation sur les équivalents français à donner à l'expression "fake news"*. Tech. rep., Journal officiel de la République française. Récupéré sur https://www.legifrance.gouv.fr/download/pdf?id=B5lLytiPYiOgNY10yr0h7zr4dm26RotFnc_2joJXCy8
- Conceptual Issues for Congress and U.S. Law Enforcement, . (2015). *Kristin Finklea: Cybercrime*..
- Creswell, J. W. (2023).
- datareportal. (2022). <https://datareportal.com/reports/digital-2022-favourite-social-platforms>.
- datareportal. (2024). <https://datareportal.com/reports/digital-2024-algeria?rq=algeria>.
- de Bellescize, D. (2019, March). Fake news: une loi polémique, qui pose plus de questions qu'elle n'en résout. *Constitutions: Revue de droit constitutionnel appliqué*.
- de Bellescize, D. (2019, March). Fake news: une loi polémique, qui pose plus de questions qu'elle n'en résout. *Constitutions: Revue de droit constitutionnel appliqué*.
- Decaux, E. (2016). Zoller ELISABETH: La liberté d'expression. *Géraldine Muhlmann*, 1er édition, Paris, France .
- Emergent.Info, R. (s.d.). *قاعدة البيانات المتخصصة في مكافحة الأخبار المضللة راند*
- Ernst, E. (2008). *Complementary and alternative medicine: Between evidence and absurdity. Perspectives in Biology and Medicine*, 52(2), 289-303. <https://doi.org/10.1353/pbm.0.0083>.
- Eysenbach, G. (2008). Credibility of Health Information and Digital Media: New Perspectives and Research Challenges. *American Journal of Public Health*, 98, 1396–1402.
- Facebook users in Algeria - March 2025. (2025). *Facebook users in Algeria - March 2025*.

- fake news detection on social media data mining perspective*. . (2017). state university, ma, USA: Computer science and Engineeringmichigan, .
- Finklea, K. (2015, January 15). *Cybercrime: Conceptual Issues for Congress and U.S. Law Enforcement*. Tech. rep., Congressional Research Service.
- française, j. o. (2018). *relative à la lutte contre la manipulation de l'information*,. française: journal officiel de la république .
- Francis, B. (1998). *dictionnaire des medias*. a rouse, Paris.
- Francis, B. (1998). *Dictionnaire des médias*. Paris: Larousse.
- Gallagher, K., & Magid, L. (2017). Media Literacy & Fake News: Parent & Educator Guide. *Media Literacy & Fake News: Parent & Educator Guide*.
- GALLUZZO, A. (2016). "Ethique de la publicité rédactionnelle sur Youtube Faut-il réagir en déontologiste face à la publicité trompeuse ?", *Management & Avenir*, N°86.
- Galluzzo, A. (2016). Ethique de la publicité rédactionnelle sur YouTube: Faut-il réagir en déontologiste face à la publicité trompeuse? *Management & Avenir*.
- Geary, L. (2017).
- Geary, L. (2017).
- Glanz, K., & Rimer, B. K. (2015). *Health Behavior and Health Education: Theory, Research, and Practice*. San Francisco: Jossey-Bass.
- Green, J., & Tones, K. (2010). *Health Promotion: Planning and Strategies*. London: SAGE Publications.
- Hunt, J. (2018, November). Britain Champions Free Speech, so We're Leading the War on Fake News. *Britain Champions Free Speech, so We're Leading the War on Fake News*. Consulté le September 9, 2024
- INFORMATIONS, M. P. (2019.). *Remarques sur la proposition de loi relative à la lute contre la manipulation de l'information*, . Légicom.
- Journalism, "Fake News" & Disinformation: Handbook for Journalism Education and Training. (2018). Dans C. Ireton, & J. Posetti (Éds.). UNESCO.
- Jr, K. M. (2018). Newseum pulls 'fake news' shirts after outcry from journalists. *washingtonpos*. Récupéré sur <https://www.washingtonpost.com/news/arts-and-entertainment/wp/2018/08/03/the-newseum-is-selling-fake-news-shirts-journalists-are-not-amused/>
- Kietzmann, J. H. (2011). *Social media? Get serious! Understanding the functional building blocks of social media*. *Business Horizons*, 54(3), 241-251. <https://doi.org/10.1016/j.bushor.2011.01.005>.
- Kim, S. A., & Johnson, T. J. (2016). Health Communication and Social Media: Building Relationships through Blogs and Social Networks. *Journal of Health Communication*, 21, 1–15.

- Kordjani, K., & Fourar, A. A. (2024, December). False News in Algerian Legislation—An Analytical Study of the Latest Relevant Legal Texts. *El-Ryssala for Media Studies*, 9, 131–144.
- Lapointe, L., Ramaprasad, J., & Vedel, I. (2014). Creating health awareness: a social media-enabled collaboration. *Health Technology*.
- Larousse. (2023). *Faux*. Récupéré sur Faux: [https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/faux/33057#:text=Fausse%20information%20\(anglo-am%C3%A9ricain%20fake,d](https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/faux/33057#:text=Fausse%20information%20(anglo-am%C3%A9ricain%20fake,d)
- Lazer, D., Baum, M. A., Benkler, Y., Berinsky, A. J., Greenhill, K. M., Menczer, F., . . . Zittrain, J. L. (2018). The Science of Fake News. *Science*, 359, 1094–1096.
- Leclerc, H. (2002). La loi de 1881 et la Convention européenne des droits de l'Homme. *Légicom*.
- LECLERC., H. (2002). La loi de 1881 et la Convention européenne des droits de l'Homme, . H. LECLERC., n° 28.
- Lilleker, D. G. (2017). *Understanding Fake News: The Nature of the Problem and Potential Solutions*. Récupéré sur Understanding Fake News: The Nature of the Problem and Potential Solutions: <https://eprints.bournemouth.ac.uk/28610/3/Evidence%20Submission%20-%20Fake%20News%20FINAL.pdf>
- Lledo, G. (2021).
- Magid, K. G. (2017). *MEDIA LITERACY & FAKE NEWS, P A R E N T & E D U C A T O R G U I D E*.
- Malaysian Anti Fake News Act 803. (, dated 09 april 2018,). *Malaysia Official Gazzette*, , article 2. Récupéré sur <https://cyrilla.org/entity/i675>
- Malaysian Anti Fake News Act 803. (2018, April). *Malaysian Anti Fake News Act 803*. Consulté le September 3, 2024, sur <https://cyrilla.org/entity/i675>
- Marchionini, G. (1995). *Information seeking in electronic environment*. Cambridge University Press.
- Matsa, E. (2017, August). Fake news: are current UK laws sufficient? Consulté le September 2, 2024
- McMillan, K., & Jr, C. R. (2018, August). Newseum pulls 'fake news' shirts after outcry from journalists. *The Washington Post*. Consulté le September 2, 2024, sur <https://www.washingtonpost.com/news/arts-and-entertainment/wp/2018/08/03/the-newseum-is-selling-fake-news-shirts-journalists-are-not-amused/>
- Merriam-Webster. (2023). *The Real Story of 'Fake News'*. Récupéré sur The Real Story of 'Fake News': <https://www.merriam-webster.com/wordplay/the-real-story-of-fake-news>
- Metzl, L. (1974). Reflections on the Soviet Secret Police and Intelligence Services. *Orbis*, 18.
- Moorhead, S. A. (2013). *A new dimension of health care: Systematic*.
- Mouron, P. (2019). De la rumeur aux fausses informations: Remarques sur la proposition de loi relative à la lutte contre la manipulation de l'information. *Légicom*.
- Muhlmann, G., Decaux, E., & Zoller, É. (2016). *La liberté d'expression* (éd. 1). Paris, France: Dalloz.

- Nutbeam, D. (2008). The Evolving Concept of Health Literacy. *Social Science & Medicine*, 67, 2072–2078.
- Online Safety bill. (September 9, 2024.). *UK Parliament*. Récupéré sur <https://bills.parliament.uk>
- Ordonnance n°2000-916 du 19 septembre 2000*. (22 septembre 2000.). de la république française: journal officiel. Récupéré sur https://www.legifrance.gouv.fr/loda/article_lc/LEGIARTI000006419726
- Oremus, W. (2017, August 8). *Facebook Has Stopped Saying “Fake News,”*. Récupéré sur Facebook Has Stopped Saying “Fake News,”: <https://slate.com/technology/2017/08/facebook-has-stopped-saying-fake-news-is-false-news-any-better.htm>
- Ostini, G. (s.d.). *truth and power: 7 examples of superb watchdog journalism*.
- Ostini, G. (s.d.). Truth and Power: 7 Examples of Superb Watchdog Journalism. *Truth and Power: 7 Examples of Superb Watchdog Journalism*.
- Palmer, E. (2018, October 23). British Government Bans the Phrase ‘Fake News’. *Newsweek*. Récupéré sur <https://www.newsweek.com/british-government-bans-phrase-fake-news-1182784>
- Pfeifer, C. (2000).
- Posetti, C. a. (2018). *journalism, “fake news” & disinformation, Handbook for Journalism Education and Training, Scientific and Cultural Organization, United Nations Educational*.
- presse, L. r. (30 juillet 1881.). *Loi relative à la liberté de la presse du 29-07-1881, journal officiel de la république française, n°206 du 30 juillet 1881*. de la république française,: journal officiel. Récupéré sur <https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/jo/id/JORFCONT000000007124>
- Przemyslaw M. Waszak, W. K.-W. (2018).
- Przemyslaw M. Waszak, W. K.-W. (2018).
- RAND Corporation. (s.d.). Emergent.Info: قاعدة بيانات مكافحة الأخبار المضللة. *Emergent.Info: قاعدة بيانات مكافحة الأخبار المضللة*.
- Riglet, M. (2019). Une histoire de fake news. *Humanist*, 323, 1. doi:10.3917/huma.323.0001
- Sauvageau, F., & others. (2018). *Les fausses nouvelles: nouveaux visages, nouveaux défis*. Récupéré sur Les fausses nouvelles: nouveaux visages, nouveaux défis: https://www.cem.ulaval.ca/wp-content/uploads/2019/04/9782763740515_extrait.pdf
- Suarez-Lledo, V. &.-G. (2021).
- Thompson, M. (2016, December 12). Digital Media and the Battle for the Facts. *Detroit Economic Club Speech*.
- UNESCO. (2017, September). *تطهير وسائل الإعلام من التلوث*. Tech. rep., UNESCO. Consulté le July 10, 2023, sur https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000252318_ara
- UNESCO. (2020, May 23). *الصحافة ... و “الأخبار الزائفة” والتضليل*. Récupéré sur “الأخبار الزائفة” الصحافة ... و “الأخبار الزائفة” والتضليل: <https://ar.unesco.org/journalism-fake-news-and-disinformation-handbook>

- UNESCO. (s.d.). الصحافة و"الأخبار الزائفة" والتضليل – دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة والتضليل – دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة.
- VAIDHYANATHAN, S. (, 8 septembre 2017.). Democracy Loses,. Récupéré sur <https://www.nytimes.com/2017/09/08/opinion/facebook-wins-democracy-loses.html>
- Vaidyanathan, S. (2017, September). Facebook Wins, Democracy Loses. *The New York Times*. Consulté le September 2, 2024, sur <https://www.nytimes.com/2017/09/08/opinion/facebook-wins-democracy-loses.html>
- van Dijk, J. (2020, January). The digital divide. *Journal of the Association for Information Science & Technology*, 72, 136–138.
- Ventola, C. L. (2014). *Social media and health care professionals: Benefits, risks, and best practices. Pharmacy and Therapeutics*, 39(7), 491-520.
- Wang, S., & Shi, K. (2017). Fake news detection on social media: A data mining perspective. *Fake news detection on social media: A data mining perspective*.
- Wardle, C. (2017, February 16). *Fake news—it's Complicated*. Récupéré sur Fake news—it's Complicated: <https://medium.com/1st-draft/fake-news-its-complicated-d0f773766c79>
- Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). *Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policy Making*. Tech. rep., Council of Europe. Récupéré sur <https://edoc.coe.int/fr/medias/7495-information-disorder-toward-an-interdisciplinary-framework-for-research-and-policy-making.html#>
- Wardle, C., & Derakhshan, H. (2017). *Information Disorder: Toward an Interdisciplinary Framework for Research and Policymaking*. Tech. rep., Council of Europe.
- When Fake News Stories Make Real News Headlines,. (2016). *ABC NEWS*. Récupéré sur <https://abcnews.go.com/Technology/fake-news-stories-make-real-news-headlines/story>,
- WHO. (2020). *Health Promotion and Disease Prevention through Population-Based Interventions*. Tech. rep., World Health Organization.
- Zhonggen. (2020).
- Zukerman, E. (2017, January 30). *Stop Saying "Fake News." It's Not Helping*. Récupéré sur Stop Saying "Fake News." It's Not Helping: <https://ethanzuckerman.com/2017/01/30/stop-saying-fake-news-its-not-helping/>
- القاهرة: دار المعارف بمعجم الوسيط. (1972). محمد خلف الله أحمد & إبراهيم أنيس, عبد الحليم منتصر, عطية الصوالحي إبراهيم أنيس, عبد الحليم منتصر, عطية الصوالحي, محمد خلف الله أحمد. (1972). معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- إبراهيم شما. (2020). الإثبات في الدعوى الجزائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة. Tech. rep. المعهد القضائي الأردني.
- الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي. (2008). إبراهيم، خالد.
- ابن منظور، جمال الدين محمد. (بلا تاريخ). لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، القاهرة.

مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية. الصياغة اللغوية والتضليل الإعلامي. (2013). أحسن خشة

بيروت: دار الكتب العلمية. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. (1994). أحمد الفيومي

أحمد الفيومي. (1994). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت.

أحمد بدح، أيمن مزاهرة، و زين بدران. (2019). الثقافة الصحية (الإصدار 7). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

دمشق: دار الفكر (Ed. عبد السلام محمد هارون) معجم مقاييس اللغة. (1978). أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين

أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين. (1978). معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق.

أحمد جلال حماده. (1987). حرية الرأي في الميدان السياسي الإعلامي: بحث مقارنة في الديمقراطية والإسلام (الإصدار 1). المنصورة: دار الوفاء.

أحمد جلال حماده. (1987). حرية الرأي في الميدان السياسي الإعلامي، بحث مقارنة في الديمقراطية والإسلام. دار الوفاء، المنصورة.

دار الجامعة الجديدة. الحماية المدنية من الدعاية التجارية الكاذبة والمضللة. (2007). أحمد سعيد الزقرد

أحمد سعيد الزقرد. (2007). الحماية المدنية من الدعاية التجارية الكاذبة والمضللة. مصر.

أحمد عبد الله المراغي. (2021). السياسة الجنائية لمواجهة الإشاعات والأخبار الكاذبة. مصر: مجلة الدراسات القانونية، جامعة أسبوط مجلد 54، الجزء 2، العدد 3.

أحمد عبد الله المراغي. (2021). السياسة الجنائية لمواجهة الإشاعات والأخبار الكاذبة. مجلة الدراسات القانونية، جامعة أسبوط، 54.

لبنان: عالم الكتب. (1. éd.) معجم اللغة العربية المعاصرة. (2008). أحمد مختار عبد الحميد عمر

أحمد مختار عبد الحميد عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب. لبنان.

أحمد مختار عبد الحميد عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب. لبنان.

استخدام الجمهور المصري للتلفزيون والفيديو للحصول على معلومات عن جائحة كورونا، 2. (2020). مصر: مجلة بحوث العلاقات العامة- الشرق الأوسط، العدد 29، المجلد.

استقلال دليل محمد هاجد العازمي. (2021). مخاطر الفبركة الرقمية في الإعلام الجديد (جائحة كورونا عبر وسائل التواصل الاجتماعي نموذجاً). مجلة البحوث الإعلامية.

مجلة العلوم. الأخبار الكاذبة حول فيروس كورونا في الجزائر بين مسؤولية قانون الإعلام وقانون العقوبات. (2021). اسمهان مربيبي 32. الإنسانية

أقلعي. (2018).

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/10/19/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88>

أكسفورد. (دون تاريخ). <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/fake-news>.

الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين. (2020). الجزائر: المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، العدد 1، المجلد.

الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين. (2020). الجزائر: المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، العدد 1، المجلد 3.

- الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين، 3. (2020). الجزائر: المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، العدد 1، المجلد .
- الإعلام الجديد (اعتمادية متصاعدة ووسائل جديدة)، . (2017). الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (1948). تم الاسترداد من <https://www.un.org/ar/udhrbook>
- البروفيسور عدة بونجار. (2024).
- البروفيسور عدة بونجار. (2025).
- (17 نوفمبر، 2024). البروفيسور عدلان ديب. مركز مكافحة السرطان بسطيف.
- عمان، الأردن: دار وائل للنشر. المسؤولية المدنية عن النشر الإلكتروني. (2015). الحارثي، يعقوب بن محمد
- (18 ديسمبر، 2024). الراقي والمعالج. (ناصر الجزائري، المحاور) بالدويرة، الجزائر العاصمة: مركز النخبة للعناية الجسدية.
- عمان، الأردن: دار رام للنشر. المراقب الصحي في الأردن: مهامه وواجباته. (2006). الرياض، حمد
- القاهرة: دار النهضة. (4. éd) الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام. (1985). السرور، أحمد فتحي
- الشرطة الألمانية تحذر من نشر أخبار كاذبة حول اللاجئين. (2017). مهاجر نيوز. تم الاسترداد من <https://www.infomigrants.net>
- الصياغة اللغوية والتضليل الإعلامي، . (2013). جامعة باجي مختار، عناية، الجزاء: مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ر، العدد 36.
- (دون تاريخ). العربي، ا
- <https://www.aljazeera.net/blogs/2018/10/19/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88>
- القاهرة، مصر: دار النهضة. السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الإنترنت: دراسة مقارنة. (2013). الغافري، حسين
- القانون رقم 2018/175 في شأن مكافحة جرائم. (2018, August). القانون رقم 2018/175 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات
- تقنية المعلومات
- اللبان شريف درويش. (2000). تكنولوجيا الاتصال، سلسلة المكتبة الإعلامية، القاهرة، مصر.
- المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية، كتاب الوجوه نموذجاً، . (2012). جامعة الإمارات العربية المتحدة: قسم دراسات الترجمة.
- Tech. rep., National Democratic Institute, Washington. دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني. (2018). المعهد الديمقراطي الوطني
- المعهد الديمقراطي الوطني. (2018). دعم سلامة المعلومات والخطاب السياسي المدني، . واشنطن: منشورات المعهد الديمقراطي الوطني، .
- المواجهة الجزائرية لنشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الأردني. (2022). مجلة كلية القانون الكويتية العالمية؛ السنة 11، العدد 1، العدد التسلسلي .
- اليونسكو. (2017). تطهير وسائل الإعلام من التلوث، رسالة اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

- آمال حمادي. (2022). الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي على ضوء قانون العقوبات المعدل رقم 02-06. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 8.
- آمال حمادي. (2022). الأخبار الكاذبة في مواقع التواصل الاجتماعي على ضوء قانون العقوبات المعدل رقم 02-06. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 8.
- آمال قارة. (2006). الحماية الجزائية للمعلوماتية في التشريع الجزائري (الإصدار 1). الجزائر: دار هومة.
- الرياض: دار جامعة نايف للنشر. جرائم تقنية المعلومات في التشريعات والصكوك العربية. (2017). إمام حسنين عطالله
- إمام حسنين عطالله. (2017). جرائم تقنية المعلومات في التشريعات والصكوك العربية. الرياض: دار جامعة نايف للنشر.
- أمير يوسف. (2009). الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت. القاهرة، مصر: دار المطبوعات الجامعية.
- أيمن الزغودي. (May, 2023). حرية التعبير في تونس: إطار قانوني يشجع على السكوت. Access Now، Tech. rep. تاريخ الاسترداد: 29 September, 2024
- أيمن عبد الحميد. (2014). استراتيجية مكافحة جرائم الحاسب الآلي: دراسة مقارنة. Ph.D. dissertation، أكاديمية الشرطة، مصر.
- إيهاب خليفة. (2016). مواقع التواصل الاجتماعي "أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر- القاهرة.
- القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر. مواقع التواصل الاجتماعي: أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت. (2016). إيهاب خليفة
- عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. (7. éd.) الثقافة الصحية. (2019). بدران، زين & بدح، أحمد، ماهرة، أيمن
- عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع. (1. éd.) الإعلام الصحي. (2012). بسام عبد الرحمن المشاقبة
- بسام عبد الرحمن المشاقبة. (2012). الإعلام الصحي (الإصدار 1). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- بسام عبد الرحمن المشاقبة. (2012). الإعلام الصحي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- بكر ياسر. (2013). صناعة الكذب دراسة في أشهر القصص المفبركة في الصحافة المصرية، دار أخبار اليوم، القاهرة، مصر.
- القاهرة: دار أخبار اليوم. (2. éd.) صناعة الكذب: دراسة في أشهر القصص المفبركة في الصحافة المصرية. (2013). بكر ياسر
- الإمارات: المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية: كتاب الوجوه نموذجاً. (2012). بهاء الدين محمد مزيد
- ثامر البكري. (2006). الاتصالات التسويقية والترويج، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
- الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع. (2006). ثامر البكري
- جان-نويل كابفيرير. (2007). الشائعات الوسيلة الإعلامية الأقدم في العالم، دار الساقى للطباعة والنشر، لندن.
- جبران سفيان ومجدوب عبد المؤمن. (2018). دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التحول السياسي بتونس، في المجلة الجزائرية الأمن والحياة.
- المجلة. دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التحول السياسي بتونس. (2018, July). مجدوب عبد المؤمن & جبران سفيان
الجزائرية: الأمن والحياة
- جمال الدين محمد ابن منظور. (بلا تاريخ). لسان العرب، دار صادر، بيروت.
- بيروت: دار صادر لسان العرب. (n.d.). جمال الدين محمد ابن منظور
- القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة لسان العرب. (n.d.). جمال الدين محمد ابن منظور

- جميل الصغير. (2002). *أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة*. مصر: دار النهضة العربية.
- حاتم منصور. (2009). *الإجرام المعلوماتي* (الإصدار 1). مصر: دار النهضة العربية.
- حامد ربيع. (1981). *مقدمة في العلوم السلوكية*. دمشق: دار الجبيل.
- حامد ربيع. (1981). *مقدمة في العلوم السلوكية، دار الجبيل، دمشق، سوريا*.
- حربة، سليم. (1988). *شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية*. بغداد، العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- حربة، سليم. (1988). *شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية*. بغداد، العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- حسان باشا. (2011). *الثقافة الصحية* (الإصدار 1). بيروت: دار القلم الثقافية.
- حسين الغافري. (2013). *السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الإنترنت: دراسة مقارنة*. مصر: دار النهضة.
- حسين رفعت. (2019). *التربية الإعلامية طريقنا الأمثل في التصدي للأخبار الكاذبة: التربية الإعلامية طريقنا الأمثل في التصدي للأخبار الكاذبة*. Consulté le April 15, 2024.
- حسين رفعت. (2019). *التربية الإعلامية طريقنا الأمثل في التصدي للأخبار الكاذبة، قطر*.
- حمد الرياض. (2006). *المراقب الصحي في الأردن: مهامه وواجباته*. عمان: دار رام للنشر.
- حمد باربان. (2004). *دور وسائل الإعلام في التنقيف الصحي للمرأة السعودية*. Ph.D. dissertation، كلية الآداب، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الملك سعود، السعودية.
- حمدان خضر سالم، جاسم محمد شبيب. (2018). *طرائق مواجهة الشائعات في موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك*. جامعة بغداد، العراق: مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، العدد 41.
- حمدان خضر سالم، و جاسم محمد شبيب. (2018). *طرائق مواجهة الشائعات في موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك*. مجلة الباحث الإعلامي.
- خالد إبراهيم. (2008). *التقاضى الإلكتروني* (الإصدار 1). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- الأردن: دار الثقافة. (1. éd.) *إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والإنترنت*. (2012). خالد الحلبي.
- خالد العزم. (2016). *استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية الصحية لمرض كورونا*. *المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال*، 2.
26. *مجلة معيار*. تحديات مواجهة مخاطر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعي خلال جائحة كورونا. (2022). خالد بومخيلة.
- خالد بومخيلة. (2022). *تحديات مواجهة مخاطر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعي خلال جائحة كورونا*. *مجلة معيار، جامعة الجزائر، مجلد 26، عدد 5*.
- خالد بومخيلة. (2022). *تحديات مواجهة مخاطر الأخبار الزائفة على مواقع التواصل الاجتماعي خلال جائحة كورونا*. *مجلة معيار، جامعة الجزائر، مجلد 26، عدد 5*.
- كلية الحقوق، جامعة حلوان، المنصورة، Ph.D. dissertation، *المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة*. (2011). خالد رمضان سلطان.
- الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي. (1. éd.) *حجية البريد الإلكتروني في الإثبات: دراسة مقارنة*. (2018). خالد ممدوح إبراهيم.
- خالد ممدوح إبراهيم. (بلا تاريخ). *حجية البريد الإلكتروني في الإثبات*. الإسكندرية: دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي.
- دستور. (2020). *الجريدة الرسمية*، العدد 82.
- ديون التشريع والرأي. (2023). *قانون الجرائم الإلكترونية*، 17. تم الاسترداد من <https://www.lob.gov.jo>

- قطر: معهد الجزيرة للإعلام. "عندما تصبح المخابرات" رئيس تحرير. (2021). رؤوف السعيد رؤوف السعيد. (قطر). عندما تصبح المخابرات "رئيس تحرير". 2021: معهد الجزيرة للإعلام.
- القاهرة: مكتبة دار الكتب المصرية حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر. (1947). رياض شمس رياض شمس. (1947). حرية الرأي وجرائم الصحافة والنشر. القاهرة: مكتبة دار الكتب المصرية.
- المجلة الجزائرية. الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين. (2020). زهية يسعد 3. لبحوث الإعلام والرأي العام.
- زهير السباعي. (2013). التنقيف الصحي مبادئه وأساليبه، دار السباعي، الرياض، السعودية: دار السباعي.
- الرياض: دار السباعي. التنقيف الصحي: مبادئه وأساليبه. (2013). زهير السباعي.
- كيف يتعامل كبار المحررون مع "التلوث". كيف يتعامل كبار المحررون مع "التلوث المعلوماتي". (2024, May). سارة عبد الله Consulté le August 16, 2024.
- سارة عبد الله. (2024). كيف يتعامل كبار المحررين مع "التلوث المعلوماتي". موقع شبكة الصحفيين الدوليين. تم الاسترداد من <https://ijnet.org/ar/story>
- سرور طارق. (2000). دروس في جرائم النشر (الإصدار 3). القاهرة: دار النهضة العربية.
- سعيد فروحات. (2016). السلطة التقديرية للقاضي الجنائي في التعامل مع الخبرة الجنائية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 9.
- سليم حربة. (1988). شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية. بغداد، العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. (1). éd. تكنولوجيا الاتصال. (2000). شريف درويش اللبان
- صورية بوربابه. (2019). التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المعلوماتية. مجلة القانون الدولي.
- طارق، سرور. (2000). دروس في جرائم النشر. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. جرائم الشائعات وإجراءاتها. (1997). طه متولي أحمد
- طه متولي أحمد. (1997). جرائم الشائعات وإجراءاتها. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عادل عزام. (2011). جرائم النظم والقدح عبر الوسائل الإلكترونية (الإصدار 1). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عادل يحيى. (2014). السياسة الجنائية في مواجهة الجريمة المعلوماتية (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- عائشة مصطفى. (2010). حجية الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي. الإسكندرية، مصر: دار الجامعة.
- عبد الحافظ عابد. (2003). الإثبات الجنائي بالقرائن. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد الحليم الفقي. (2020). جريمة نشر الأخبار الكاذبة في القانون المصري. مجلة الباحث العربي، 1.
- استراتيجية مكافحة جرائم الحاسب الآلي. (2014). عبد الحميد، أيمن
- عبد الفتاح حجازي. (2010). مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي (الإصدار 1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عبد الله عواد الجهني، سليمان العتيبي، ناصر الحميدي. (2022). التضليل الإعلامي الرقمي: المفاهيم والآليات. مجلة البحوث الإعلامية.
- الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: دار الحقوق. جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية. (2001). عبد المطلب، ممدوح

- عبد الناصر فرغلي. (2013). *الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية من الناحيتين القانونية والفنية*. مصر: دار النهضة.
- كليوباترا ومارك. كليوباترا ومارك أنطونيوس: ملحمة الحب والجنس والسلطة التي انتهت بالانتحار. (2019, January). عربي بوست Consulté le September 7, 2022. *إنطونيوس: ملحمة الحب والجنس والسلطة التي انتهت بالانتحار*
- عماد التميمي. (2023). *الخبرة الفنية وأثرها في الإثبات والحكم القضائي: دراسة فقهية أصولية*. مجلة كلية الشريعة والقانون، 3.
- عمر رمضان. (2019). *مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول*. مصر: دار النهضة.
- عمر عبد العظيم. (2014). *الحماية الجنائية للمعلومات الإلكترونية المسجلة*. مصر: دار النهضة العربية.
- عمر عيشوش. (2020). *دور شبكة الفايبروك في التوعية الصحية حول فيروس كورونا*. مجلة التمكين الاجتماعي، 2.
- الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع. (1. éd.) *الإعلام الجديد: اعتمادية متصاعدة ووسائل جديدة*. (2017). غالب كاظم جواد الدمي
- فاطمة الزهراء عبد الفتاح. (2018). *ثر الأخبار الزائفة على أبعاد الثقة المجتمعية والسياسية*. مصر: مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 71، مجلد 18.
- فتحية بلبلدية. (2018). *التوعية الصحية بين التجسيد والتفعيل*. مجلة الاتصال والصحافة، 3.
- فهد عبد الرحمان الشميمري. (2010). *التربية الإعلامية- كيف نتعامل مع الإعلام*. الرياض، السعودية: نشر شخصي للمؤلف.
- الرياض: نشر شخصي للمؤلف. (1. éd.) *للتربية الإعلامية: كيف نتعامل مع الإعلام*. (2010). فهد عبد الرحمن الشميمري
- الجزائر: دار هومة. *الحماية الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري*. (2006). قارة، أمال
- قانون العقوبات السوري رقم 148. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من
mailto:https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/torture/cfi-report-hrc52/submissions/csos/submission-srtorture-hrc52-cso-SyrianNGOs-5.pdf
- قانون العقوبات العراقي رقم 111. (1969). *arabwomenlegal*. تم الاسترداد من <https://www.arabwomenlegal-emap.org>
- قانون العقوبات، (2020). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، رقم 20-06.
- 20015 Récupéré sur <https://mact.gov.sy/news-0015>. (s.d.). *قانون مكافحة جرائم المعلوماتية السوري رقم 20*
- لندن: دار الساقى للطباعة والنشر. *الشائعات: الوسيلة الإعلامية الأقدم في العالم*. (2007). كابفيرير، ج.ن.
- كالينا بوتشيفا، و جولي بوزيتي. (September, 2020). *التوازن الدقيق بين مكافحة التضليل الرقمي واحترام حرية التعبير*. Tech. rep، اللجنة العالمية لحرية التعبير والتصدي للمعلومات المضللة. تاريخ الاسترداد 29 September, 2024
- القاهرة: دار النهضة العربية. *التضليل الكلامي وآليات السيطرة على الرأي: الحركة الفسطاطية نموذجاً*. (2011). كلود يونان
- كلود يونان. (2011). *التضليل الكلامي وآليات السيطرة على الرأي-الحركة الفسطاطية نموذجاً*. دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- First Draft News (Ar). Consulté le April 15, 2024, sur <https://ar.firstdraftnews.org/2017/03/246>. *الأمر ليس سهلاً عندما يتعلق بالأخبار الزائفة*. (2017, March). كلير واردل
- كلير واردل *first draft news*. (2017). <https://ar.firstdraftnews.org/2017/03/246>
- لبنى رحموني. (2020). *الأخبار المضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي (مضمونها وطرق محاربتها)*. جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، : المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام العدد 2، المجلد 3.

- المجلة الجزائرية لبحوث. الأخبار المضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي: مضمونها وطرق محاربتها. (2020). لبنى رحموني 3، الإعلام والرأي العام
- المجلة الجزائرية لبحوث. الأخبار المضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي: مضمونها وطرق محاربتها. (2020). لبنى رحموني 3، الإعلام والرأي العام
- الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الفيسبوك والشباب العربي. (2012). ليلى أحمد جرار
- الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف بحرية الإعلام والقانون. (2006). ماجد راغب الحلو
- ماجد راغب الحلو. (2006). حرية الإعلام والقانون، مصر: منشأة المعارف، الإسكندرية.
- الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية. (Vol. 3) تاريخ الجزائر في القديم والحديث. (1964). مبارك بن الهلالي الميلي
- مبارك بن الهلالي الميلي. (بلا تاريخ). تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964.
- الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية. (Vol. 3) تاريخ الجزائر في القديم والحديث. (1964). مبارك بن محمد الهلالي الميلي
- مبارك بن محمد الهلالي الميلي. (بلا تاريخ). تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.
- القاهرة: دار الفكر العربي. (1. éd.) الجريمة الإعلامية في الفقه الإسلامي. (2000). محمد أبو زهره
- مجلة كلية الفنون والإعلام. دور الإعلام الجديد في تعزيز الوعي الصحي لدى الشباب في مملكة البحرين. (2016). محمد أحمد فياض 2، (جامعة مصراتة)
- محمد أحمد فياض. (2016). دور الإعلام الجديد في تعزيز الوعي الصحي لدى الشباب في مملكة البحرين، ليبيا: مجلة كلية الفنون والإعلام، جامعة مصراتة، العدد 2.
- القاهرة: المكتبة المصرية الحديثة. المواجهة الأمنية والتشريعية لجرائم الإرهاب عبر الإنترنت. (2011). محمد الألفي
- محمد الألفي. (2011). المواجهة الأمنية والتشريعية لجرائم الإرهاب عبر الإنترنت، القاهرة، مصر: المكتبة المصرية الحديثة.
- محمد البشري. (2004). التحقيق في الجرائم المستحدثة (الإصدار 1). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محمد الشناوي. (2010). استراتيجية مكافحة جرائم النصب المستحدثة (الإصدار 1). مصر: دار البيان للطباعة والنشر.
- محمد المسماري. (2007). الإثبات الجنائي بالأدلة الرقمية من الناحيتين القانونية والفنية. المؤتمر العربي الأول لعلوم الأدلة الجنائية. الرياض.
- محمد جمال رجب الحاوي. (2021). الحماية الجنائية للاتصالات الشخصية في العصر الرقمي: دراسة مقارنة. Ph.D. dissertation، كلية الحقوق، حلوان، مصر.
- محمد سيد محمد. (1983). المسؤولية الإعلامية في الإسلام، مكتبة الخانجي. بالقاهرة.
- القاهرة: مكتبة الخانجي. (1. éd.) المسؤولية الإعلامية في الإسلام. (1983). محمد سيد محمد
- محمد شنة. (2022). جريمة نشر الأخبار الكاذبة في التشريع الجزائري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 7.
- محمد عبيد الكعبي. (2012). الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الإنترنت (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- محمد عمر هاجر محمود. (2020). استخدام الجمهور المصري للتلفزيون والفيسبوك للحصول عن معلومات عن جائحة كورونا، مصر: مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط.

- مجلة. استخدام الجمهور المصري للتلفزيون والفيديو للحصول على معلومات عن جائحة كورونا. (2020). محمد عمر هاجر محمود. 2. بحوث العلاقات العامة – الشرق الأوسط
- محمد عون المهري. (2019). الأدلة العلمية في الإثبات الجنائي: دراسة تحليلية. أصول الشريعة للأبحاث التخصصية، 5.
- محمد فاضل علي. (2017). دور الفايبيوك في تعزيز التوعية الصحية لدى الجمهور. دور الفايبيوك في تعزيز التوعية الصحية لدى الجمهور.
- محمد قادر رزكار. (2003). شرح أصول المحاكمات الجزائية (الإصدار 1). أربيل، العراق: O.P.L.C.
- القاهرة: دار الفجر. المؤسسة الإعلامية. (2004). محمد منير حجاب
- محمد منير حجاب. (2004). المؤسسة الإعلامية، دار الفجر، القاهرة.
- محمد هاجد العازمي. (2021). مخاطر الفبركة الرقمية في الإعلام الجديد (جائحة كورونا عبر وسائل التواصل الاجتماعي نموذجاً)، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر/كلية الإعلام، القاهرة- مصر، العدد 56. القاهرة- مصر: مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر/كلية الإعلام، العدد 56.
- (18 نوفمبر، 2024). مختصة في جراحة الأورام، بمكتبها في مصلحة الجراحة بمركز مكافحة السرطان، (البروفيسور زكية كرجاني، المحاور)
- مرجع سبق ذكره (يونسكو). (2020). الصحافة .. "الأخبار الزائفة" والتضليل – دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
- مرجع سبق ذكره خالد رمضان سلطان. (2011). المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة، بمصر: رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة حلوان.
- مرجع سبق ذكره، حسين رفعت. (2019). التربية الإعلامية طريقنا الأمثل في التصدي للأخبار الكاذبة، قطر: مدونات الجزيرة، شبكة الجزيرة الإعلامية.
- مصطفى النمر وغادة البطريق. (2019).
- المواجهة الجزائية لنشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في. (2022). محمد نواف الفواعة & معاذ يحيى الزعبي. 11. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. التشريع الأردني: دراسة مقارنة
- معجم "كامبريدج". (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/fake-news>
- مقابلة مع البروفيسور زكية كرجاني. (2024).
- مدوح عبد المطلب. (2001). جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية: الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: دار الحقوق.
- مدوح، عبد المطلب. (2003). نموذج مقترح لقواعد اعتماد الدليل الرقمي للإثبات في الجرائم عبر الكمبيوتر. دبي.
- منشورات قانونية المتعلقة بالعقوبات القانون رقم 141. (2021). manshurat. تم الاسترداد من <https://manshurat.org/node/14677>
- منظور، م. (دون تاريخ). <http://wiki.dorar-aliraq.net/lisan-alarab/%D8%AE%D8%A8%D8%B1#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8E%D8%B1%D9%8E%D8%A9%D9%8F%D8%8C%20%D9%88%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D9%82%D8%AA%20%D9%85%D9%86%20%D8%AE%D9%8E%D9%8A%D9%92%D8%A8%D9%8E>
- الشرطة الألمانية تحذر من نشر أخبار كاذبة حول اللاجئين. (2017, January). Consulté le September 9, 2024

- موقع "عربي بوست". (2019). قاعدة البيانات المتخصصة في مكافحة الأخبار المضللة راند. تم الاسترداد من <https://arabicpost.net/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9/history/2019/01/23/%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A3%D9%86%D8%B7%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%>
- مركز الدراسات والبحوث، جيبوتي، Tech. rep., *الشائعات وآثارها السلبية في بنية المجتمع وتماسكه*. (2010). نايف محمد المرواني
- نايف محمد المرواني. (2010). *الشائعات وآثارها السلبية في بنية المجتمع وتماسكه*، مركز الدراسات والبحوث، جيبوتي.
- نانة فريد. (2004). *جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية*. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- نبيل مدور. (2023). *الأخبار الكاذبة ومطلب تحقيق الأمن الإعلامي في الفضاء الإلكتروني الجزائري*. مجلة الباحث الأكاديمية، 10.
- نسرين نبية. (2012). *الجريمة المعلوماتية والمجرم المعلوماتي*. الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
- المفاهيم في بحوث الميديا الاجتماعية في المنطقة العربية: رهانات التعريفات. (2023). نصر الدين العياضي
- نصر الدين العياضي. (2023). *المفاهيم في بحوث الميديا الاجتماعية في المنطقة العربية، رهانات التعريفات*.
- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع. (1. éd.) *النكاء الاصطناعي في مواجهة الأخبار الزائفة*. (2024). نورة عبد الهادي الدسوقي
- نورة عبد الهادي الدسوقي. (2024). *النكاء الاصطناعي في مواجهة الأخبار الزائفة، ط1*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- هاشم رستم. (2000). *الجوانب الإجرائية للجرائم المعلوماتية*. مصر: مكتبة الآلات الحديثة.
- الكويت: عالم المعرفة، *المتلعبون بالعقول*. (1999). هيربرت أ. شيلر
- هلال البوسعيدى. (2009). *الحماية القانونية والفنية لقواعد المعلومات الحاسوبية*. مصر: دار النهضة العربية.
- القاهرة: دار الكتب القانونية، *النظام القانوني لحرية الرأي*. (2005). هند حسن محمد
- هندحسن محمد. (2005). *النظام القانوني لحرية الرأي، دار الكتب القانونية*. بالقاهرة.
- هويدا عزوز. (2020). *اعتماد الجمهور على مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الصحي أثناء جائحة كورونا*. مجلة البحوث البيئية والطاقة، كلية الآداب، جامعة المنوفية.
- هيثم عبد الرحمن البقلي. (2012). *الجرائم الإلكترونية الواقعة على العرض بين الشريعة والقانون المقارن* (الإصدار 1). السعودية: دار العلوم.
- وديع محمد العززي. (2016). *الإشاعات وشبكات التواصل الاجتماعي: المخاطر وسبل المواجهة*. مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية، 1.
- وليد عبد الحليم. (2020). *تأثير وسائل الإعلام على التوعية الأسرية لمواجهة كورونا، دراسة ميدانية*، مجلة الدراسات الإعلامية.
- برلين: لمركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، العدد 11.
- مجلة الدراسات الإعلامية. تأثير وسائل الإعلام على التوعية الأسرية لمواجهة كورونا: دراسة ميدانية. (2020). وليد عبد الحليم
- عجمان: دار البداية ناشرون وموزعون. (1. éd.) *الإعلام الجديد (الدولة الافتراضية الجديدة)*. (2014). ياس خضير البياتي
- ياس خضير البياتي. (2014). *الإعلام الجديد (الدولة الافتراضية الجديدة)*، دار البداية ناشرون وموزعون، عجمان، ط1.
- Consulté le الجزيرة نت (مدونة). المعجم العربي – هل تستطيع اللغة تجاوز الانحطاط العربي. (2018, October). يحيى أفلعي July 7, 2023, sur

<https://www.aljazeera.net/blogs/2018/10/19/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88>

يعقوب بن محمد الحارثي. (2015). المسؤولية المدنية عن النشر الإلكتروني: الصحافة الإلكترونية، المدونات، المنتديات الإلكترونية، الصحفي الإلكتروني، وسائل الإثبات الإلكترونية (الإصدار 1). الأردن: دار وائل للنشر.

القاهرة، مصر: دار المطبوعات الجامعية. الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت. (2009). يوسف، أمير

الملاحق

ملحق رقم 01

قائمة الأساتذة الذين حكموا الاستبيان

- أ. أحمد فلاق، أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3
- أ. نجية مزيان، أستاذ التعليم العالي بكلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3.
- أ. صباح ساكر، أستاذ التعليم العالي، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3.
- أ. عدلان ديب، أستاذ استشفائي جامعي، جامعة سطيف، مركز مكافحة السرطان بسطيف.

ملحق رقم 02

الاستبيان

الأخبار الكاذبة عبر الفايسبوك وعلاقتها بتضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية" - دراسة استطلاعية على عينة من مرضى السرطان بالجزائر.

نشكركم على مشاركتكم في هذا الاستبيان الذي يهدف إلى استكشاف الأخبار الكاذبة عبر الفايسبوك وعلاقتها بتضليل المستخدمين بشأن المنشورات الصحية - "دراسة استطلاعية على عينة من مرضى السرطان بالجزائر. المعلومات المجمعة ستستخدم لأغراض بحثية فقط وستبقى سرية

*تشير إلى أنّ السؤال مطلوب

المحور الأول: الخصائص الديمغرافية

1- الجنس *

ذكر

أنثى

2- السن *

19 إلى أقل 29 سنة

من 29 سنة إلى أقل من 39 سنة

من 39 سنة إلى أقل من 49 سنة

من 49 سنة فما فوق

3- المستوى التعليمي*

دون شهادة

إبتدائي

متوسط

ثانوي

جامعي

دراسات عليا

4- الوضعية المهنية: هل تمارس نشاطا مهنيا؟ إذا كانت الإجابة ب"نعم"، حدده

.....

المحور الثاني: الخصائص العلاجية

5- نوع المرض*

سرطان الرئة

سرطان الثدي

سرطان القولون

سرطان البروستات

غير ذلك

6- إذا كان نوع مرضك (غير ذلك) أذكره

7- في أي سنة تم تشخيص المرض لديك؟*

8- هل خضعت للجراحة؟*

نعم

لا

9- إذا إجابتك بنعم كم مرة خضعت للجراحة؟

10- إذا كانت إجابتك بـ لا هل ستخضع لها؟

نعم

لا

11- هل خضعت للعلاج الكيماوي؟*

نعم

لا

12- هل خضعت للعلاج الإشعاعي؟*

نعم

لا

13- هل تخضع لعلاجات بديلة؟*

نعم

لا

14- إذا كانت إجابتك بنعم: ما هي طبيعة هذا العلاج؟

المحور الثالث: علاقة المريض بمنصة الفايسبوك

15- هل تطلع على الفايسبوك من خلال حسابك الخاص؟*

دائما

غالبا

أحيانا

نادرا

إطلاقا

16- إذا كانت الإجابة "دائما أو غالبا أو أحيانا أو نادرا"، متى فتحت حسابك على الفايسبوك؟

قبل التشخيص

بعد التشخيص

17- إذا كانت الإجابة "إطلاقا"، من أي حساب تستقي المعلومات المنشورة على فايسبوك؟

أحد الأولياء

أحد الأبناء

أحد الأقارب

أحد الأصدقاء

18- إذا كان إجابتك (آخر) أذكره

19- كم تستغرق من الوقت يوميا على الفايسبوك؟*

أقل من ساعة

من ساعة إلى أقل من ساعتين

من ساعتين إلى أقل من ثلاث ساعات

من ثلاث ساعات فأكثر

20- أين تستخدم موقع فايسبوك في الغالب (يمكنك اختيار أكثر من إجابة) *

البيت

مكان العمل

المستشفى

المواصلات

إذا كان هناك (مكان آخر) أذكره

21- هل تطلع على المنشورات الصحية المتعلقة بمرضك على الفايسبوك؟ *

دائما

غالبا

أحيانا

نادرا

إطلاقا

22- إذا كانت الإجابة بـ "دائما" أو "غالبا"، "أحيانا" أو "نادرا"، كيف يكون رد فعلك (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

ضغط زر الإعجاب

التفاعل بالميز

التعليق

المشاركة

التجاهل

23- ما الذي يدفعك للاطلاع على المنشورات الصحية عبر الفايسبوك (يمكن تقديم أكثر من إجابة) *

الرغبة في الاطلاع أكثر على المرض

الرغبة في الوصول إلى علاجات طبيعية بديلة

الرغبة في التفاعل والنقاش مع الآخرين بشأن المرض

الرغبة في مشاركة المعلومات مع الآخرين

استجابة لنصيحة طبيبي المعالج

الرغبة في الحصول على نصائح ومعلومات بشأن العلاج

الرغبة في التعرف على العلاجات المتوفرة لمرضي خارج الوطن

الرغبة في الاطلاع على أحدث المعلومات الطبية

الرغبة في الاطلاع على قصص أشخاص تعافوا من المرض

أخرى

إذا اخترت (أخرى) أذكرها

24- هل تطلع على المنشورات الصحية عبر (يرجى ترتيبها من 1 إلى 3) *

1-صفحات متخصصة

2-مجموعات متخصصة

3-ما ينشره الأصدقاء

25- (صفحات متخصصة)، كم صفحة متخصصة تتابعها؟

26-كيف صرت متابعا لهذه الصفحات؟ (يمكن تقديم أكثر من إجابة):

أصدقاء مشتركون يبدون إعجابهم بها

باقترح من متخصصين

العدد الكبير للمتابعين

تنشر إحصائيات تزيد من مصداقيتها

هويتها وأهدافها معلنة

التزامها بأخلاقيات النشر والتعليق

تنشر أحيانا أخبارا مسلية

27- ما الذي يدفعك لمتابعة هذه الصفحات (يمكن تقديم أكثر من إجابة):

الرغبة في البحث عن معلومات موثوقة ودقيقة من مصادر متخصصة

الرغبة في الحصول على تفسيرات مبسطة لتعقيدات مرضي

بحثا عن فرص للتواصل والتشبيك مع خبراء ومتخصصين في المجال

الرغبة في الاستفادة من النصائح والتوجيهات التي تقدمها

الرغبة في الاطلاع على قصص الانتصار على المرض

بحثا عن علاجات بديلة طبيعية تساعدني في التغلب على المرض

28- ما طبيعة نشاطك عليها؟

| | | | | |
|---------------------------------|-------|-------|--------|-------|
| الإكتفاء بالإطلاع على المنشورات | دائما | غالبا | أحيانا | نادرا |
| إطلاقا | | | | |

الإعجاب بالمنشورات

التفاعل بالميز

التعليق على المنشورات

مشاركة المنشورات

التجاهل

29- (مجموعات متخصصة) هل يوجد من ضمن المجموعات التي تنتمي إليها واحدة على الأقل ذات صلة بمرضك؟

نعم

لا

30- إذا كانت الإجابة ب"نعم"، كيف انضمت إلى هذه المجموعة(ات)؟

بدعوة من الأصدقاء

باقتراح متخصصين

بحثت عنها بمفردي

31- ما طبيعة نشاطك داخل هذه المجموعات؟

الإكتفاء بالإطلاع على المنشورات دائما غالبا أحيانا نادرا
إطلاقا

الإعجاب بالمنشورات

التفاعل بالميز

التعليق على المنشورات

مشاركة المنشورات

التجاهل

32- ما الذي يدفعك للانضمام إلى مجموعات افتراضية ذات صلة بمرضك؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

الرغبة في الحصول على معلومات ونصائح تفيد التعامل مع المرض

- الرغبة في تبادل التجارب والخبرات مع المصابين بنفس المرض
- الرغبة في الحصول على دعم نفسي من قبل أشخاص يمرون بنفس التجربة
- الرغبة في تعزيز الفهم المتبادل والتكافل مع المصابين بنفس المرض
- الشعور بالانتماء إلى مجتمع يشاركني نفس الهموم الصحية
- الرغبة في دعم الآخرين المصابين بنفس المرض وتوعيتهم
- الرغبة في الاستفادة من منشورات الأطباء والمختصين المنتمين إلى المجموعة
- الرغبة في مواكبة أحدث المعلومات والعلاجات الطبية
- إذا كانت هناك دوافع (أخرى) أذكرها

33- (ما ينشره الأصدقاء)، كيف تتعامل مع منشورات الأصدقاء؟

الإكتفاء بالإطلاع على المنشورات دائما غالبا أحيانا نادرا

إطلاقا

الإعجاب بالمنشورات

التفاعل بالميز

التعليق على المنشورات

مشاركة المنشورات

التجاهل

34- ما الذي يدفعك للتفاعل مع منشورات الأصدقاء الصحية؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

مجاورة لهم

لأنهم متخصصون

لأنهم يعانون من نفس مرضي

لأنهم أكثر إطلاعا مني على المستجدات الصحية

لأن منشوراتهم بها أخبار كاذبة

لأن منشوراتهم بها أخبار مسلية

35- إذا كان هناك دافع (آخر) أذكره

المحور الرابع: المستخدم والأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية عبر الفايسبوك

36- هل ترى أن ما تتضمنه المنشورات الصحية على الفايسبوك من معلومات موثوق؟*

دائما

غالبا

أحيانا

نادرا

إطلاقا

37 لماذا*

38- هل تهتم بمعرفة مصدر المعلومات المتضمنة في المنشورات الصحية؟*

دائما

غالبا

أحيانا

نادرا

أبدا

39- لماذا؟

40- هل حدث أن صادفت خبرا كاذبا بشأن المنشورات الصحية عبر الفايسبوك؟*

دائما

غالبا

أحيانا

نادرا

أبدا

41- إذا كانت الإجابة ب "دائما" أو "غالبا"، أو "أحيانا" أو "نادرا" كيف عرفت أنه كاذب؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

تحققت من المصدر

استشرت طبيبي

بحثت عن معلومات إضافية

-إذا كانت هناك (أخرى) حددتها

42- إذا كانت الإجابة ب "أبدا"، كيف عرفت أن المنشورات الصحية التي تقرأها على الفايسبوك صحيحة (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

تعرض المعلومات الصحية بموضوعية

مصدرها موثوق

يتم تحديث المعلومات الصحية بها باستمرار

تتضمن أرقاما وإحصائيات

ناشروها مختصون

تحققت من مضمونها لدى مختصين

43- إذا صادفت خبرا كاذبا بشأن المنشورات الصحية عبر الفايسبوك، كيف يكون تصرفك؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة) *

أستمر في متابعة الصفحة و/أو المجموعة ناشرة الخبر

أتوقف عن متابعة الصفحة و/أو المجموعة ناشرة الخبر

أرسل استفسارا لمديري الصفحة/المجموعة

أعلق على الخبر وأكشف أنه كاذب

أشارك الخبر وأنبه أنه كاذب

أبلغ إدارة فايسبوك

أتجاهل الأمر

المحور الخامس: الأخبار الكاذبة عبر الفايسبوك وتضليل المستخدمين

44- كيف تؤثر الأخبار الكاذبة بشأن المنشورات الصحية على المستخدمين في نظرك؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة) *

تشوش المعرفة

تدفع لمزيد من البحث والتحقق

تتسبب في أضرار عضوية

تشوش على مسار علاجي

تشوش على ثقتي في طببي المعالج

تتسبب في أضرار نفسية (قلق، ضغط، خوف...)

-إذا كانت هناك (أخرى) حددها

45- هل حدث أن استجبت لما تضمنه منشور صحي على الفايسبوك واتضح لاحقا ان المنشور كاذب؟ *

دائماً

غالباً

أحياناً

نادرًا

أبداً

46- إذا كانت الإجابة "دائماً" أو "غالباً"، أو "أحياناً" أو "نادرًا"، وضح:

47- هل كان له تأثير على وضعك الصحي

نعم

لا

48- إذا كانت إجابتك ب(نعم) كيف ذلك؟

49- برأيك، من يتحمل مسؤولية المنشورات الصحية الكاذبة عبر الفايسبوك (يمكنك اختيار أكثر من إجابة) *

صاحب المنشور

مدير الصفحة أو المجموعة

المستخدمون الذين يتفاعلون مع المنشور

إدارة فايسبوك

الأطباء لعدم تزويدهم المرضى بالمعلومات الكافية

المشرع لأن قوانينه غير رديئة

-إذا كانت هناك (أخرى) أنكرها

